تركيا ..

الصراع الاسلامي العلماني في تركيا

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد السابع

تركيا وصراع العلمانية

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

---

*استمرار الأزمة السياسية فى تركيا
الوفد　#٩٧/٠٦/٢١　١٥٩٩

*تشكرات . إفندم..
سعيد سنبل　اخبار اليوم　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٠

*أما بعد
محمود السعدنى　اخبار اليوم　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٢

*كلمة حق .. قراءة أوراق تركية
رجب هلال حميدة　الحقيقة　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٣

*كلف يلماظ تشكيل الحكومة
الكفاح العربى　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٥

*ديميريل يؤجل اختيار رئيس وزراء جديد
العالم اليوم　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٦

*ديميريل يتجاهل تشيلر ويكلف يلماظ تشكيل حكومة
الحياة　#٩٧/٠٦/٢١　١٦٠٧

*حكومة جديدة فى تركيا
الاهرام　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦٠٩

*تشيلر تصف أحداث تركيا بانقلاب ضد الديمقراطية ويلمظ يدعوها للانضمام للحكومة
الاهرام　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٠

*يلمظ يعلن استعداده للتعاون مع جميع الأحزاب .. عدا الاسلاميين
الأخبار　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١١

موقف تشيلر يعرقل تشكيل الحكومة التركية الجديدة
الجمهورية　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٢

من القلب
حسن محمد　المساء　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٣

"يلماظ" يسعى لتشكيل حكومة علمانية فى تركيا
الوفد　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٤

يلمظ يعتمد على مساندة اليسار الديمقراطى فى تركيا
الاحرار　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٥

يلماظ يرفض التحالف مع أربكان لتشكيل الحكومة التركية الجديدة
الاهرام المسائى　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٦

تداول الضمانات من الخصوم باسم الديموقراطية وأوروبا على خلاف مقتضياتهما
ساح شرارة　الحياة　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦١٧

لصراع العنيف فى تركيا يصيب البلاد بالشلل والتدهور
لفى عبد العظيم　العالم اليوم　#٩٧/٠٦/٢٢　١٦٢٠

يلر تنتقد تكليف يلمظ بتشكيل الحكومة التركية
الجمهورية　#٩٧/٠٦/٢٣　١٦٢٢

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

*اربكان يستبعد حصول حكومة يلماظ على موافقة اغلبية البرلمان التركى
الاهرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٥

*القاعدة .. والاستثناء
محمد قناوى صباح الخير #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٦

*الحكومة التركية تعلن الأسبوع المقبل
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٨

*تركيا : استقالة اخرى من حزب تشيلر ويلماظ يؤكد انه لن يجتمع معها مجددا
الحياة #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٦٩

*تركيا : اربكان وتشيلر يصعدان مع ديميريل
الحياة #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٧٠

*جولة جديدة من المحادثات لتشكيل الحكومة التركية
العالم اليوم #٩٧/٠٦/٢٦ ١٦٧١

*"يلماظ" يجرى مشاورات جديدة لتشيل الحكومة الائتلافية
الوفد #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٢

*يلماظ يبدأ أولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة
الاهرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٣

*الجنرالات تخلصوا من اربكان ولم يحلوا الأزمة السياسية
عزة صبحى المجلة #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٤

*يلماظ يواصل مشاوراته لتشكيل الحكومة
الكفاح العربى #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٧

*تركيا : يلماظ واثق من دعم البرلمان وتوقع تشكيله حكومة جديدة بعد غد
الحياة #٩٧/٠٦/٢٧ ١٦٧٨

*الحكومة التركية الخامسة والخمسون
سلوى محى الدين الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٧٩

*توزيع المناصب الوزارية اليوم بالحكومة التركية الجديدة
الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٠

*يلماظ يقترب من الحصول على الأغلبية فى البرلمان
الوفد #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨١

*استقالة جماعية لأعضاء حزبى تشيللر وأربكان
الاهرام المسائى #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٢

*اربكان وتشيلر يفقدان الاكثرية وحكومة يلماز متوقعة الثلثاء
الحياة #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٣

*الواقع التركى
كامران قرة داغى الحياة #٩٧/٠٦/٢٨ ١٦٨٥

*بعد استقالة ٧ من نواب الرفاة والطريق القويم
الجمهورية #٩٧/٠٦/٢٩ ١٦٨٦

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٧ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

نهاية الفـــهـــرس

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٣/٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانقلاب الرابع فى تركيا!

زين العابدين توفيق

على الرغم من استبعاد الكثيرين لفكرة قيام الجيش التركي بالانقلاب الرابع منذ عام ١٩٦٠ لإعادة الأمور السياسية إلى نصابها، وفقا لرؤية العسكريين الخاصة، إلا أن الحقيقة التى لا يجد المتابع عناء فى اكتشافها هي أن هذا الانقلاب قد وقع بالفعل بدون أن ينزل الجيش بدباباته وقواته مثلما فعل فى المرات الثلاث السابقة. فقد حرك الجنرالات الأتراك الأمور فى الاتجاه الذى يريدونه دون الحاجة لاستخدام السلاح بهدف اسقاط الحكومة التى يقودها الإسلاميون بزعامة نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي، وليست الانتخابات المبكرة التى اتفق عليها طرفا الائتلاف الحاكم - الرفاه والطريق القويم - سوى محاولة أخيرة للإفلات من السقوط الذى قد يحدث قبل الانتخابات المبكرة.

وأصبحت فكرة قيام الجيش بالانقلاب الفج غير مقبولة حتى فى الأوساط العلمانية والأوروبية. فصعد الضغط على حكومة أربكان داخليا من خلال تجنيد وسائل الإعلام العلمانية لمهاجمته وإقناع نواب ائتلافه فى البرلمان بالانشقاق لحرمان الحكومة من أغلبيتها ومطالبته بقرارات يعني تنفيذها حرمانه من شعبيته التى أصبحت سلاحه الأخير.

كما صعد الجيش ضغوطه بإبرام التحالف العسكرى مع إسرائيل وتوغله فى الأراضى العراقية من جانب، وتهديد سوريا من جانب آخر، ليقضى بذلك على مشروع التقارب المشرقى الذى دشنه أربكان. ويعنى نجاح الجيش فى ذلك وانتصاره على حزب العمال الكردستانى الذى يشن حربا ضد الحكومة، أنه هدم أهم جزء فى برنامج الإسلاميين.

وهناك ثلاثة سيناريوهات يتوقعها الجيش للمرحلة المقبلة. أولها مواصلة الضغط على نواب الائتلاف الحاكم لاسيما أعضاء حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر للانشقاق عن الحكومة، وبالتالى يتسنى إسقاطها فى خامس اقتراع على الثقة تواجهه منذ تشكيلها قبل ١١ شهرا. ويسعى الجيش جاهدا إلى إسقاط الحكومة قبل تحديد موعد الانتخابات المبكرة، وربما يفلح لأنه لا يحتاج فى ذلك لأكثر من إقناع نائب أو اثنين آخرين بالخروج من الائتلاف الحاكم.

وثانيها: أنه فى حالة المضى قدما فى طريق الانتخابات المبكرة، فقد يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا بحظر نشاط حزب الرفاه، وهو ما يعنى حرمان أعضائه وقياداته من تشكيل حزب آخر أو الانضمام لأحزاب أخرى أو الترشيح فى الانتخابات لمدة عشر سنوات. والمخرج الوحيد لأربكان أن يعلن من تلقاء نفسه حل الحزب وتشكيل حزب جديد قبل صدور قرار المحكمة نهاية العام الحالي. وسيدخل بالتالى فى صعوبات جمة قد تنتهى إلى رفض قبول حزبه الجديد وقد فعل أربكان ذلك مرارا من قبل لكنه قد لا يفلح هذه المرة.

وثالثها: قد يتجه الجيش إلى توحيد حزبى اليمين «الطريق القويم» بزعامة تشيلر و «الوطن الأم» بقيادة مسعود يلمظ، بالتخلص من أحد زعيمى الحزبين والأرجح هى تشيلر لإزالة شقة الخلاف الشخصى بين الزعيمين التى كانت السبب الرئيسى فى وصول الرفاه للحكم. وعلى الرغم من أن الاغتيال ليس مستبعدا إلا أن الأرجح أن الجيش قد يلجأ إلى التأثير على المؤتمر الانتخابى لاختيار قيادة الحزب وحمله على الإطاحة بالزعيم غير المرغوب فيه.

لكن الأرجح أن الجيش أصبح أقل صبرا حيال بقاء الرفاه فى السلطة، ومن غير المنطقى بالنسبة له أن ينتظر لحين إجراء انتخابات مبكرة يخرج منها أربكان أقوى مما كان، إذ تتوقع له استطلاعات الرأى الفوز بنسبة ٣٠٪ من الأصوات على أقل تقدير نظرا لنجاحه فى تمثيل دور الشهيد المجنى عليه أمام الشعب التركى.

ويرجع ذلك أن الرئيس سليمان ديميريل المعروف باعتراضه على توجهات أربكان قد ألمح إلى أنه قد يستخدم حقه الدستورى فى تكليف شخص آخر غير تشيلر بتشكيل الحكومة التركية، والأرجح أنه مسعود يلمظ زعيم المعارضة التى أصبحت قاب قوسين من السيطرة على البرلمان.

ويبدو الآن أن المؤسسة العسكرية وهى تشكل تحالفا استراتيجيا عسكريا جديدا مع إسرائيل لقلب موازين القوى فى الشرق الأوسط، قد قررت أن تدخل الألفية الميلادية الثالثة بدون الرفاه، الذى يمثل عقبة كئودا أمام هذا التحالف. وهكذا يمكن القول إن الأمور فى تركيا تسير فى غير مصلحة الشرق العربى الإسلامى، بعد إصرار العسكريين الأتراك على فرض واقع جديد فى المنطقة يهدد سوريا والعراق وإيران أولا، وباقى الدول العربية عندما تحين الفرصة.

البرلمان التركي يناقش مشروع قانون يحول دون حل حزب الرفاه

أزمة جديدة بين أربكان والجيش حول تمويل العملية العسكرية بشمال العراق

انقرة - أ.ف.ب - يناقش البرلمان التركى هذا الاسبوع مشروع قانون يهدف الى تعديل قانون الاحزاب السياسية وذلك للحيلولة دون حظر حزب «الرفاه» الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا ،وتقدم بهذا المشروع أمس الاول حزب الرفاه وشريكه فى الائتلاف الحاكم حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية ،ومن المقرر ان تجتمع اللجنة الدستورية للبرلمان لبحث المشروع

وينص مشروع القانون على عدم امكانية حظر حزب سياسى خلال المرحلة الانتخابية مما ينقذ حزب الرفاه فى حالة التبكير باجراء الانتخابات البرلمانية من اجراءات الحل التى يمكن أن يتعرض لها فى غضون ستة أشهر بموجب دعوى قضائية رفعت ضده فى المحكمة الدستورية

ويأمل حزب الرفاه فى اجراء الانتخابات فى ٢٦ اكتوبر المقبل بينما تفضل تشيلر اجراءها فى ديسمبر او حتى مارس ١٩٩٨ بينما الموعد الاصلى لاجراء الانتخابات هو ديسمبر عام ٢٠٠٠ ويتعين موافقة البرلمان على تحديد موعد الانتخابات المبكرة الا أن صحيفتى صباح ومليت أكدتا أن اربكان اقنع تشيلر باجراء الانتخابات فى اكتوبر كما يريد

ويقضى مشروع القانون ايضا بالسماح بقيام تحالفات انتخابية بين التشكيلات السياسية مما يلبى احد الشروط التى وضعها حزب الوحدة الكبرى «يمينى متطرف» بزعامة محسن يازجى أوغلو لدخول الحكومة

وكان أربكان وتشيلر قد عرضا على يازجى اوغلو الذى يملك ثمانية مقاعد فى البرلمان الاشتراك فى الحكومة التى فقد اغلبيتها المطلقة بعد استقالة سبعة من نواب الطريق القويم ،وقد هدد يازجى بالاطاحة بالحكومة مالم تستجب لمطالبه الانتخابية.

ومن ناحية اخرى نشبت أزمة جديدة بين اربكان والجيش بسبب تأخر رئيس الوزراء التركى الذى يسيطر حزبه على وزارة المالية فى توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية العملية العسكرية التركية فى شمال العراق حتى الآن.

فى الوقت نفسه طالب النواب السبعة المنشقون عن حزب الطريق القويم بسحب الثقة من حكومة اربكان ونددوا بمشروع الانتخابات المبكرة قائلين إن أى انتخابات ينظمها تحالف الرفاه والطريق القويم تعرض مستقبل البلاد للخطر.

ولايستطيع النواب السبعة التقدم بمذكرة لحجب الثقة عن الحكومة لأن الدستور يحصر ذلك الحق فى المجموعة البرلمانية لحزب سياسى او عشرين نائبا على الاقل.

المصدر : المساء
التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٧
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نبضات مضادة

. تتهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلاأملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا السفرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لأنفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولاً .

إلى نجم الدين أربكان :

الاستقالة .. خير من الإقالة !!

ضرورة الرجوع إلى الشعب ضد العسكر

اكد نائب رئيس الاركان التركى ان العملية التى يقوم بها جيش بلاده فى شمال العراق ضد المتمردين الاكراد مستمرة نافيا بذلك تصريحا سابقا لرئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان قال فيه ان العملية قد انتهت .. وقد تراجع اربكان بعد ذلك عن هذا التصريح

المساء :

الحقيقة أن تراجع السيد نجم الدين اربكان عن تصريحه بانتهاء العملية العسكرية فى شمال العراق يريق ماء وجه الرجل بشكل مهين ..

ويجب بداية ان نعترف بأن منطلقات الرجل ضد مثل هذه العمليات الوضيعة فى الدول الاسلامية حيث يسعى الى تشجيع التكتل الاسلامى ، ولكن لا باليد حيلة !

ان اربكان المدنى الذى يقود حكومة مدنية جاء بها الشعب التركى لا يستطيع عمل شىء ضد الحكام الحقيقيين فى البلاد وهم العسكر .

ومن هذا المنطلق نوجه النصح الى اربكان قائلين ان الاستقالة خير من الاقالة بيد الجيش !

ان الشعب الذى احترمك ووضعك على الكرسى لا يمكن ان يستمر احترامه لك أمام هذه المواقف المهينة .

تركيا: مطالبة نيابية بحجب الثقة

مشروع قانون لمنع حل «الرفاه»



أربكان (يسار الصورة) والى جانبه رئيس الأركان التركي اسماعيل حقي قراداي خلال حفل استقبال للرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش في أنقرة امس (أ.ب)

طالب سبعة نواب اتراك مستقلين إعداد مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة الائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان في وقت يناقش فيه البرلمان مشروع قانون يهدف الى تعديل قانون الأحزاب السياسية للحيلولة دون خطر حزب «الرفاه» الاسلامي.

وندد نواب منشقون عن حزب «الطريق القويم» بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيللر بمشروع الانتخابات العامة المبكرة لأنها ستعرض مستقبل البلاد للخطر في ظل التحالف القائم بين «الرفاه» و«الطريق القويم»، ولا يستطيع النواب السبعة التقدم بمذكرة لحجب الثقة لأن الدستور يحصر ذلك بالمجموعة البرلمانية لحزب سياسي أو بـ ٢٠ نائباً.

ويأخذ هؤلاء النواب على حكومة أربكان التسبب بأزمة جديدة مع الجيش حول تمويل العملية العسكرية في شمال العراق.

في غضون ذلك، يعمل نواب «الرفاه» و«الطريق القويم» على تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية بهدف إنقاذ «الرفاه» من إجراءات الحل التي اتخذت ضده.

وكانت نيابة محكمة النقض رفعت في أيار «مايو» الماضي دعوى قضائية ضد «الرفاه» قد تسفر في غضون ستة أشهر عن حلّه. ويقضي مشروع القانون المقترح السماح بقيام تحالفات انتخابية بين التشكيلات السياسية مما يلبي أحد الشروط التي وضعها حزب «الوحدة الكبرى» اليميني المتطرف بزعامة محسن اوغلو لدخول الحكومة.

وكان اربكان وتشيللر عرضا على «الوحدة الكبرى» الاشتراك في الحكومة التي فقدت الاغلبية في البرلمان منذ عشرة ايام بسبب انسحاب نواب من «الطريق القويم» تعبيراً عن استيائهم من استمرار الائتلاف مع «الرفاه».

ويملك «الوحدة الكبرى» بنوابه الثمانية موقعاً متحكماً في استمرار حكومة اربكان. وهو يدعم حتى الآن الحكومة دون ان يشارك فيها الا انه هدد الاسبوع الماضي بإطاحتها اذا لم تتم الاستجابة لمطالبه الانتخابية.

(أ.ف.ب)

حكومة اربكان على وشك السقوط

في خطوة قد تسقط الائتلاف الحكومي التركي، سحب حزب «الوحدة الكبرى» اليميني دعمه لحكومة نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي مما يجعلها في وضع الأقلية في البرلمان التركي.

وعزا مساعد زعيم حزب «الوحدة» محمد الحيجي قرار الحزب إلى أن الحكومة لم تستجب لمطالبه.

وهكذا أصبحت الحكومة الائتلافية التي شكلها أربكان مع حزب «الطريق القويم» بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيللر معرضة للانهيار في حال التصويت لحجب الثقة.

وكانت الحكومة قد فقدت الغالبية في البرلمان في أواخر الشهر الماضي. (رويتر - أ.ف.ب)

في دائـــرة الضـــوء !

تركيـــــا

هل توقف الانتخابات المبكرة البعث الإسلامى لتركيا ؟!

الجيش يطالب بإلغاء كل ما هو دينى فى المؤسسات التعليمية والعسكرية

المشكلة الكردية .. أكبر التحديات التى تواجه تركيا حاليا

لماذا تحاول تركيا الانفتاح على أوروبا .. رغم رفض الاتحاد الأوربى لها؟!

طــارق عبــدالله

منذ ايام اتفق حزبا الائتلاف الحكوى التركى « الرفاة الاسلامى » بزعامة نجم الدين اربكان و« الطريق القويم » بزعامة تانسو تشيللر على اجراء انتخابات عامة مبكرة فى تركيا وذلك فى محاولة لاحتواء الازمة بين الحكومة التركية التى يسيطر عليها حزب « الرفاة » وبين المؤسسات العلمانية والجيش .

وكانت الازمة بين الحكومة التركية والجيش قد حدثت منذ بداية شهر فبراير الماضى عندما حاول رئيس الوزراء العودة الى الاصول والمبادىء الاسلامية فى بعض مجالات الحياة عندما اراد رفع الحظر المفروض على ارتداء الموظفات غطاء الرأس وانشاء مساجد فى تركيا .. الامر الذى ادى لاتهام الرئيس التركى سليمان ديميريل لرئيس الوزراء بتخليه عن النظام العلمانى فى البلاد .

الغاء كل ما هو اسلامى

وقد تصاعدت الازمة عندما اعتبر الجيش التركى نفسه مدافعا عن النظام العلمانى فى البلاد فهدد باتخاذ الاجراءات التى يراها الجيش مناسبة للدفاع عن علمانية الجمهورية التركية .. فقام بطرد ٢٩ عسكريا من الجيش التركى فى ديسمبر الماضى بسبب تعاطفهم مع الاصوليين ولم يكتف بهذا الامر فقام بتقديم عدة مطالب الى مجلس الامن القومى التركى اهمها :

- احياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التى تنص على تجريم اى نشاط سياسى بدافع دينى .. كانت هذه المادة قد الغيت فى عهد حكومة حزب الوطن الام فى ١٩٩١م .
- تحريم العمل فى صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطى العلمانى المفروض بقوة القانون .

- التطبيق الكامل لجميع القوانين التى فى المادة ١٧٤ من الدستور وتتعلق بعدم مس الاصلاحات التى اعتمدت فى ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها فى ١٩٢٣ م .

- منع تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها فى القانون فى اى شكل من الاشكال .

- اغلاق مدارس تعليم القران التى يديرها اصوليون وربط بقية المدارس بوزارة التعليم .

- على الحكومة وقف عملية تعيين اصوليين فى المؤسسات الحكومية .

- منع تسلم مجالس البلدية تمويلا من منظمات دينية فى اوروبا .

- المراقبة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجماعة الدينية ومنع تحولها لقوة اقتصادية .

ويعد الاتفاق بين حكومتى « الرفاة » والطريق القويم باجراء انتخابات مبكرة نجاحا للمؤسسات العلمانية والجيش الذى مارس ضغوطا مختلفة الاشكال لانهاء سياسة حكم « الرفاة » الاسلامى الذى يحاول اسلمه المجالات المختلفة فى تركيا خوفا من عودة الخلافة الاسلامية الى تركيا مرة اخرى والغاء النظام العلمانى الذى ارساه « كمال اتاتورك » عام ١٩٢٣ م ، ام حتى التنازل عن المبادىء الجمهورية العلمانية .

تركيا والاتحاد الاوروبى

وفى سبيل المحافظة على علمانية الدولة التركية وانفتاحها على الغرب تحاول المؤسسات العلمانية والجيش السعى الى الانضمام للاتحاد الاوروبى رغم رفض الاتحاد نفسه قبول تركيا عضوا فيه .. وتعد هذه المحاولة من المؤسسات العلمانية السبب الظاهر والرئيسى فى حدوث الازمة الحالية بين الجيش والحكومة خاصة بعد ان عارض اربكان انضمام تركيا للاتحاد الاوروبى .

وعلى الرغم من المحاولات العامة للمؤسسات والاحزاب التركية بفرض العلمانية والانفتاح على الغرب فان هناك الكثير من الشعب التركى الذى يقف بجانب حزب الرفاة الاسلامى ويريد العودة الى الاسلام والتمسك بمبادئه ومظاهره ، ولعل ماحدث فى منتصف الشهر الماضى عندما احتشد عشرات الالاف من الاتراك فى مظاهرة بساحة السلطان احمد وأمام المسجد الازرق فى اسطنبول احتجاجا على قرارات المؤسسة العسكرية باغلاق عدد من المدارس الدينية .. لعل ماحدث يؤكد انه مازال للاسلام وجود بين الشعب التركى وان هذا الشعب يريد الاسلام ويريد ان تكون له هوية مستقلة ويرفض التبعية للغرب الاوروبى .

ورغم ان الاتجاه العام فى تركيا منذ عام ١٩٢٣ علمانى .. ولم تشهد البلاد رئيسا اسلاميا للحكومة سوى حكومة اربكان .. رغم ذلك فان رئيس الدولة السابق « تورجوت اوزال » والذى كان زعيما للحزب العلمانى الوطن الام كان من نماذج النخب الجديدة ، التى استطاعت ان تنفض عن نفسها اثار الغلو العلمانى ، ومن ثم لم تكن لديه تلك الخصومة الحادة مع الهوية الاسلامية بل كان الرجل حريصا على ان يظهر بمظهر الرئيس المسلم ، بل وتعدى الامر ذلك عندما تنبأ بعودة الخلافة الاسلامية فى تركيا فى ظل النظام العلمانى .. الامر الذى اكسبه شعبية جارفة فاجأت الجميع .

واذا تحدثنا عن تركيا باعتبارها قوة اقليمية ، فاننا نذكر ان هذه الدولة المسلمة تعتبر همزة الوصل بين اسيا واوروبا ، فهى بحكم موقعها تتحكم فى مضيق البوسفور والدردنيل ، وهى على خلاف مع جيرانها جميعا ، فعلى حدودها الشرقية بعد حل الاتحاد السوفيتى تقع جورجيا وارمينيا وايران واقليم تخشوان التابع لاذربيجان ، ومن الغرب بحرايجه واليونان ومن الشمال البحر الاسود وبلغاريا ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط .. ويشكل المسلمون فى تركيا نسبة ٩٩٪ من السكان والباقى من المسيحيين واليهود والعرقيات الموجودة بها تمثل ٨٥٪ اتراك و١٢٪ اكراد ، ٣٪ اقليات اخرى موزعة بين اليونان والارمن وغيرهما .

ولكن من المؤسف انه رغم قلة عدد اليهود فى تركيا والذى يبلغ حوالى ٢٠ الف يهودى يسمون يهود « الدونما » ، فانهم يسيطرون على مجالات الاعلام والاقتصاد ، وكل المؤسسات الصحفية ومحطات البث التليفزيونى .

وقد تكون سيطرتهم تلك هى التى وفقت الحكومة السابقة الى الاتفاق العسكرى الذى تم بين تركيا واسرائيل على اجراء مناورات بحرية وعسكرية متبادلة .. وشراء اسلحة من اسرائيل .. الامر الذى دفع بالعديد من الدول المجاورة والعربية الى الاعتراض على هذا الاتفاق الذى يمثل خطرا على هذه الدول .

وقد توقع البعض بعد وصول حكومة « الرفاة » الى الحكم بتجميد هذه المعاهدة إلا ان ذلك لم يحدث بفضل سيطرة حزب الطريق القويم على وزارتى الدفاع والخارجية طبقا للائتلاف الموجود بينهما .. غير ان اربكان ناقض هذا الاتجاه بتوقيعه معاهدة شراء الغاز الطبيعى من ايران والذى احدث ردود افعال عنيفة داخل تركيا وخارجها خاصة وان العلاقة بين الدولتين لم تكن على مايرام خلال الفترة الماضية .

بعث اسلامى

يجدر بنا ان نذكر ان الاتجاه الاسلامى فى تركيا بدأ يزداد بقوة قبل تولى « أربكان » الحكومة التركية ولم يعد من قبيل المصادفة رؤية عشرات الالاف من الشباب وهم يؤدون الصلاة فى المساجد وان تعود برامج التعليم للغة العربية والدين الاسلامى فى كثير من المدارس.. لان غالبية الشعب التركى يريد البعث الاسلامى العام للدولة التركية التى كانت فى فترة طويلة مركزا للخلافة الاسلامية .

المشكلة الكردية

واذا كانت العلمانية تعتبر التحدى الاول لحكومة « اربكان » فان مشكلة الاكراد فى تركيا تعد ايضا من اكبر التحديات التى تواجه تركيا باجملها وليست الحكومة فقط .. حيث يحاول الاكراد والذين يمثلون نسبة ٢٣٪ من ...

٠١٥٠٧

المصدر : عقيدتي
التاريخ : ١٠/٦/١٩٩٧

الشعب التركى الانفصال عن البلاد وتكوين دولة مستقلة لهم على الحدود التركية - العراقية .. الا ان الحكومة التركية تواجه ذلك بكل حسم، ولذلك فهى تشن حربا طويلة منذ عام ١٩٨٤ ضد حزب العمال الكردستانى الذى يقود حركة الانفصال .. بل ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد فوصل بالجيش التركى ان يعبر الحدود الى الشمال العراقى لمطاردة حزب العمال.. وفى الايام القليلة الماضية قامت الطائرات الحربية التركية بقصف مواقع حزب العمال الكردستانى التركى بل وقامت القوات التركية البالغ عددها عشرة الاف جندى وضابط باعمال الحفر من اجل انشاء معسكر لهم فى الاراضى العراقية مما يعنى اعتزام تركيا البقاء فى شمال العراق مدة طويلة.

الجدير بالذكر ان اخر حصيلة للهجوم التركى على شمال العراق تقول بان حزب العمال الكردستانى فقد حوالى ١٨٣٨ كرديا مابين قتيل وجريح واسير وفق ماعلنته السلطات العسكرية التركية .

حكومة اربكان تفقد الغالبية بعد سحب حزب "يميني" تأييده

الجيش التركي يتحرك لـ"تدمير" البنية المالية لحزب الرفاه

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ في وقت بدا الجيش التركي يتحرك لـ«تدمير» البنية التحتية لحزب الرفاه، سحب «حزب الوحدة الكبرى» (يميني متطرف) امس تأييده للائتلاف التركي الحاكم الذي فقد بذلك غالبيته في البرلمان. ويملك الحزب، الذي يتزعمه محسن بازجي اوغلو، ثمانية نواب وكان يدعم الحكومة

دون ان يشارك فيها لكنه هدد الاسبوع الماضي باطاحتها اذا لم يُستجب طلبه خفض النسبة المطلوبة لدخول البرلمان من عشرة الى خمسة في المئة. في غضون، ذلك افادت مصادر برلمانية ان اللجنة الدستورية للبرلمان التركي اجتمعت امس للبحث في اجراء مناقشة لمشروع قانون هدفه تعديل قانون الاحزاب السياسية وذلك للحيلولة دون حظر حزب الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وتقدم بالمشروع اول من امس حزب الرفاه بالاشتراك مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب «الطريق الصحيح» الذي تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. واستنادا الى المصادر ذاتها، فإن الهدف الرئيسى لمشروع القانون هو إنقاذ «الرفاه» من اجراءات الحظر التي اتخذت ضده.

وجاءت هذه الخطوات في الوقت الذي كشفت فيه خطط للمؤسسة العسكرية هدفها تدمير البنية المالية لحزب الرفاه لمنع اعادة بنائه تحت اسم اخر. وذكرت مصادر قريبة من المؤسسة العسكرية انها تنوي عقد مؤتمر صحافي اليوم تكشف خلاله معلومات عن «الاستراتيجية المالية والتعليمية لرأس المال الاسلامي». واعربت المصادر عن اعتقادها بان هذه المعلومات تتعلق بالاموال التي تتدفق على حزب الرفاه من مصالح تركية كبرى يسيطر عليها الاسلاميون. واكدت صحيفة «حريت» المعروفة بصلاتها الوثيقة بالمؤسسة العسكرية ان الدعوة وجهت ايضا الى المدعين العامين التابعين لمحاكم امن الدولة لحضور المؤتمر الصحافي الامر الذي يشير الى رغبة العسكريين في ان تتخذ هذه المحاكم اجراءات ضد هذه المصالح. لكن وزير العدل شوكت كازان (اسلامي) امر امس المدعين العامين بعدم حضور المؤتمر الصحافي. واثر ذلك نقلت شبكات تلفزيونية تركية عن «مسؤولين عسكريين كبار» تاكيدهم ان هؤلاء المدعين سيحضرون على رغم أوامر الوزير.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧

سياسة خارجية

من يحكم تركيا؟

تتزايد حدة الأزمة السياسية الداخلية في تركيا بشكل متسارع.. إلى المجهول. فالحكومة التي شكلها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي، قبل حوالي سنة، تحولت لأن تصبح حكومة أقلية، بعد انسحاب ٧ من نواب حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيللر شريكة أربكان في الحكومة الائتلافية. ولتفادي سقوط الحكومة، اتفق أربكان وشيللر على «صفقة» يجري بمقتضاها - إذا تمت - التعجيل بتبادل منصب رئيس الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. فالاتفاق الذي تم على أساسه تشكيل حكومة أربكان - شيللر (٢٨ يونيو ١٩٩٦) نص على تسلم شيللر رئاسة الحكومة في ١٩٩٨ وليس ١٩٩٧، وإجراء الانتخابات عام ٢٠٠٠. وبذلك تكون المؤسسة العسكرية - العلمانية، التي اختارت إحداث «انقلاب سياسي» لتعذر «الانقلاب العسكري»، قد أحكمت ضغوطها على أربكان تمهيدا لإسقاطه. وتوزعت تلك الضغوط بين الضغط على نواب حزب شيللر للاستقالة، وإرغام أربكان على الموافقة على إجراءات الحد من الأنشطة الدينية «إغلاق مدارس الأئمة والخطباء وعزل الضباط المناصرين للرفاه الإسلامي» والتحالف العسكري مع إسرائيل والتدخل في المنطقة الكردية في شمال العراق، بهدف اغتيال أربكان سياسيا والقضاء على مشروعه. وتتسارع حركة المؤسسة العسكرية - العلمانية، من أجل أن تفوت على أربكان فرصة تنفيذ صفقته مع شيللر. فالرئيس ديميريل يرى أنه لايوجد نص دستوري ينظم تبادل رئاسة الحكومة. وبدلا من إجراء انتخابات جديدة تزيد من قوة أربكان، يأمل ديميريل والمؤسسة العسكرية في سقوط حكومة أربكان وتكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، وقد يصبح هذا السيناريو الأقرب للحدوث، بعد إعلان حزب الوحدة الكبير الذي يساند الحكومة الحالية بثمانية نواب أنه سيشارك في طرح الثقة بالحكومة. غير أن ذلك لن يعني نهاية الأزمة، لأن يلماظ لن يتحالف مع شيللر، بل قد يعني العودة إلى حالة «الفراغ السياسي» التي كانت سائدة قبل تشكيل الحكومة الحالية، حين كان سؤال الشارع: من يحكم تركيا؟.. وهي الحالة التي اضطرت المؤسسة العسكرية - العلمانية لقبول أن يشكل أربكان الإسلامي الحكومة في صيف العام الماضي.

أما السيناريو البديل، الذي يقترحه السياسي المخضرم بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، فيتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية.. ولكن هذا السيناريو لايستبعد مشاركة أربكان، إلا إذا أقر البرلمان مشروع القانون المطروح عليه بحل حزب الرفاه.. وبرغم ذلك، سيظل السؤال: من يحكم تركيا؟

رضا هلال

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٧

أزمة جديدة بين حزب الرفاه الإسلامي والجيش التركي

انقرة ـ وكالات الأنباء:

اندلعت امس ازمة جديدة بين الجيش التركي وحزب الرفاة الإسلامي بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء، هدد شوكت قازان وزير العدل وأحد قيادات الرفاه بالتحقيق مع مجموعة من القضاة حضروا امس اجتماعا مع العسكريين لمناقشة الانشطة الاسلامية في تركيا، هدد قازان بنقل القضاة الى مناطق نائية.


أربكان

ومن المقرر ان يعقد العسكريون اجتماعات اخرى لنقل معلومات عن الانشطة الاسلامية الى الصحف والجامعات والنقابات وارباب العمل تستهدف تشويه صورة الاسلاميين.

وبلغ ٩٠ من المدعين العامين الاتراك الجيش انهم سيحضرون الاجتماع مما اغضب الوزير التركى الذى اصدر مذكرة تمنعهم من المشاركة. رد مسئول عسكرى كبير على المذكرة بدعوة القضاة الى ابداء ولائهم للجمهورية التركية وليس الى الامبراطورية العثمانية التى لايخفى كوادر الرفاة حنينهم اليها. وكان الجيش قد وضع مؤخرا لائحة سوداء باسماء الشركات المتهمة بتمويل انشطة السياسيين الاسلاميين خاصة المنتمين الى حزب الرفاه.

أربكان "القوي" يحتكم للشعب

فهل يرد العسكر بانقلاب؟

محمد نور الدين *

■ في ظل انعدام بديل برلماني للحكومة الائتلافية في تركيا، ومع استحالة الوصول الى مصالحة بين الجيش وحزب «الرفاه»، وبالتالي صعوبة استمرار الاحتقان الشديد في الوضع الداخلي، مع الحكومة الحالية، باتت خيارات الخروج من المأزق الراهن محدودة ولا تتعدى الاثنين: إما قيام الجيش بانقلاب عسكري يطيح «الرفاه» ويعيد خلط الاوراق وتركيب المشهد السياسي وفق خارطة جديدة، وإما خيار الذهاب الى انتخابات مبكرة، بغض النظر عن موعدها، أكان هذا الخريف ام مطلع العام المقبل.

لن يجادل احد في ان تركيا، منذ ان فرض «الرفاه» نفسه شريكاً ولاعباً اساسياً في الساحة السياسية بعد انتصاره في انتخابات ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥، دخلت مرحلة جديدة من تاريخها، لا يتوقع ان تستقر معالمها قبل مضي وقت طويل قد يمتد لسنوات عدة. وكما كانت المسألتان الدينية والعرقية في اساس انهيار الامبراطورية العثمانية منذ اوائل القرن التاسع عشر، فهما كانتا ايضاً في اساس تشكل تركيا الحديثة، تركيا الجمهورية التي ابصرت النور في العام ١٩٢٣. فركيزتا الجمهورية التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك كانتا الدولة القومية، والعلمانية. وكما كانت الاولى تعني سيطرة العرق التركي، واعتبار جميع المواطنين «اتراكاً»، بمن فيهم الاكراد والاقليات العرقية الأخرى، اي «نفي» كل من ليس تركياً من طريق «صهره» في البوتقة التركية التي توجها شعار اتاتورك الشهير: «هنيئاً لمن يقول: انا تركي»، فإن الركيزة الثانية، العلمانية، كانت بدورها «نفياً» ثانياً لغير العلمانيين، اي كل من يقول بالاتجاه الديني، الاسلامي.

في ظل هذين «النفيين»، تاسست الجمهورية التركية العلمانية. لكنهما كانا المصدرين والعاملين الاساسيين للتوترات العرقية والايديولوجية وبالتالي الاجتماعية التي لم تفارق لحظة تاريخ الجمهورية.

تاريخ تركيا الحديث هو تاريخ الصراع بين القومية التركية والقومية الكردية، وهو تاريخ التجاذب الحاد بين العلمانيين والاسلاميين. وما تشهده تركيا في هذه الآونة هو ثمرة الصدام بين هذه الخيارات، الذي ما كان ليستمر لو ان تركيا كانت امينة لخيارها في الديموقراطية والتعددية الحزبية التي اقرت عام ١٩٤٥ وبدئ بتنفيذها عام ١٩٤٦. فكانت الانقلابات العسكرية التي تكررت ثلاث مرات اعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠.

واليوم، منذ مطلع شباط (فبراير) الماضي، عاد الى الواجهة، وبقوة لم يسبق لها مثيل، حضور الدور العسكري في الحياة السياسية التركية. فكانت «بروفة» الانقلاب العسكري في «سينجان» قرب انقرة يوم الرابع من شباط الفائت، تلاها «الانذار» الشهير لمجلس الأمن القومي، حيث الغلبة للعسكريين، في ٢٨ من الشهر نفسه والذي قدّم قائمة من ١٨ بنداً لرئيس الحكومة نجم الدين اربكان، تدعوه الى اتخاذ اجراءات ضد النشاطات الاسلامية.

لكن ما هو مثير فعلاً، ان يتقدم دور الجيش في السياسة على حساب الاحزاب العلمانية الاخرى، بكل اتجاهاتها اليمينية واليسارية، بل ان تقوم دوائر وإعلام هذه الاحزاب بالتحريض على ان يقوم الجيش بانقلاب عسكري، متخلين بذلك عن دورهم في ايجاد الحلول السياسية تحت قبة البرلمان، هم المنتخبون مباشرة من الشعب. واضاف هذا الوضع الجديد عامل انقسام اضافياً، وعنواناً ثالثاً في الصراع الداخلي حول الديموقراطيين الحقيقيين في البلد ومستقبل الديموقراطية عموماً. والمفارقة ان الاسلاميين، الذين يؤخذ على حركات كثيرة فيهم، توسل العنف للوصول الى السلطة، ظهروا، في تركيا، بمظهر المدافعين عن الديموقراطية والحريصين عليها، ما اكسب حركتهم هامش مناورة واسعاً وقوة مضاعفة.

لن يعدم الجيش ومناصروه حجة لتدخله في الشأن السياسي. ومؤرخو المرحلة الاتاتوركية من العهد الجمهوري لن يكون بمقدورهم العودة الى اي «إرث» يفيد الممارسة الديموقراطية. ولعل هذا من دواعي سرورهم وانتاج نظريتهم الخاصة في المحافظة على العلمانية، التي لن تنظر الى اي انقلاب على انه غير شرعي.

غير ان المأزق الحقيقي التي تواجهه تركيا هو ان العلمانيين انفسهم لم يعودوا أوفياء للإرث الاتاتوركي. بل هم انفسهم، وليس غيرهم، الذين يتجاهلون شعار اتاتورك المعروف من ان «السيادة للأمة». وحين يتدخل العسكر في شؤون غير عسكرية وامنية، مثل التربية والتعليم والزي وحتى في شؤون زراعية وقضائية، فإن التساؤل عن وظيفة البرلمان والحكومة يصبح اكثر من مشروع.

اخطاء الجيش وبعض الاحزاب العلمانية وجدت من يقف لها بالمرصاد ويستغلها وينجح في تسجيل النقاط واحدة تلو الاخرى في مرمى خصومه. هكذا فعل نجم الدين اربكان. فهذا الزعيم الاسلامي الذي حاول ولا يزال يحاول ان يقدم صورة جديدة للاسلام ونهجاً مميزاً في الممارسة السلمية والديموقراطية، منذ اكثر من ٢٧ عاماً، كان يستحق تعاطياً حضارياً اكثر تفهماً من جانب خصومه، وكان يوجب على الذين يصرون على استخدام اساليب ضغط غير ديموقراطية ان يعتبروا من التجارب التي وقعت في

الجزائر وفي غيرها من الدول الاسلامية.

لذا من المفارقة النادرة، ان يكون اكثر المتحمسين للاحتكام الى الشعب، في البلد الذي يعتبر نفسه اول بلد مسلم يدخل الحداثة، هم الاسلاميون، فيما نتجنب الاحزاب الاخرى، العلمانية، الدخول في هذه العملية، محرضة على انتهاج خيارات اخرى، وفي رأسها الانقلاب العسكري.

لقد كان في امكان تركيا، من خلال الائتلاف الاسلامي العلماني الذي ظهر في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ان تكون نموذجاً تاريخياً في العالم الاسلامي لجهة التزاوج بين الاسلام والحداثة. ومع ان المؤمنين بضرورة إتاحة الفرصة امام هذه التجربة ليسوا، داخل تركيا، قلة (ومن هؤلاء فئات كثيرة داخل حزبي الطريق المستقيم والوطن الام)، ومع ان اربكان نفسه، اظهر اعتدالاً أثار استياء اتباعه، والحركات الاسلامية في العالم الاسلامي، ومن ذلك المصادقة على الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، وتمديد «قوة المطرقة» في جنوب شرقي تركيا، وتسريح ضباط اسلاميين من الجيش، إلا أنه بدا في الاشهر الاخيرة ان خصوم الاستقرار في تركيا، من خلال وفاق داخلي وطني، بين الاسلاميين والعلمانيين، ليسوا بدورهم قلة. فمثل هذه التركيا المستمرة في خيارها الغربي، لكن المنفتحة في الوقت نفسه على محيطها العربي والاسلامي والعالم التركي، ستشكل خياراً مزعجاً للقوى الاقليمية والدولية الساعية الى الهيمنة على مقدرات المحيط الجيوستراتيجي لتركيا.

في هذا الاطار يمكن ان نفهم جيداً اللعبة الاميركية الاسرائيلية في دفع انقرة للتعاون العسكري مع تل ابيب، بحجة تمنع واشنطن عن مد القوات التركية بتكنولوجيا معينة او تجميد وتاخير مبيعات عسكرية مقررة سلفاً الى تركيا. وبمقدار ما كانت علاقات التعاون العسكري التركي - الاسرائيلي تزداد وثوقاً بمقدار ما كان ذلك يشكل عامل احتقان اضافياً في الساحة التركية، بين الاسلاميين والجيش، وكذلك عامل توتر آخر في العلاقات بين تركيا والعرب، كل العرب. وما بيان دول مجلس التعاون الخليجي في ٣١ ايار (مايو) الفائت الذي اتسم بلهجة قوية حيال العملية العسكرية التركية في شمال العراق، سوى مؤشر مهم على مدى الشرخ الذي يتسع بين تركيا والعالم العربي، وفي ذلك مصلحة اسرائيلية اكيدة مع تاكيد نجم الدين اربكان، في مؤتمره الصحافي المشترك مع شريكته في الحكومة تانسو تشيللر، في الاول من حزيران (يونيو) الحالي، على اجراء انتخابات نيابية مبكرة، في هذا الخريف او مطلع العام القادم، وتسليم رئاسة الحكومة بدءاً من اول تموز (يوليو) المقبل الى تشيللر، يكون الزعيم الاسلامي التركي قد قرر المضي في المواجهة مع العسكر حتى النهاية، وسجل لنفسه انه لم يستسلم، وتوافقه على ذلك تشيللر، لخيار الجيش الانحياز الكامل الى اسرائيل والوقوف في وجه المحيط الاسلامي والعربي.

وعلى هذا يمكن القول ان المواجهة الفعلية بين العسكر و«الرفاه» قد بدات الآن وان الفترة الفاصلة الى حين اجراء الانتخابات المبكرة ستكون حبلى بالتطورات والاحداث. ذلك ان الاحتكام الى صندوقة الاقتراع، وهو تقليد عريق في الدول الغربية الديموقراطية، يعني سحب اوراق الضغط من يد الجيش منذ الآن الى حين ظهور نتائج هذه الانتخابات. واذا اخذنا في الاعتبار ان استطلاعات الراي ومنذ مدة تشير الى احتمال تقدم «الرفاه» مجدداً وزيادة حصته البرلمانية، والى ان هذا التقدم مؤكد في حال تحالف انتخابياً مع حزب الطريق المستقيم بزعامة تشيللر، وحتى مع احزاب اخرى صغيرة، فان الصورة، من زاوية رئاسة اركان الجيش، تبدو اكثر من خطيرة. ذلك ان انتصار «الرفاه» مجدداً، وتراجع الاحزاب الاخرى، يعني بدون ادنى شك، تفويض «الرفاه» الاستمرار في سياسته، ودعمه في مواجهة الجيش الذي لن يكون بإمكانه، عندها، تبرير اي انقلاب عسكري قد يفكر في القيام به. واذا ما بدا ان «الرفاه» سيمضي الى انتصار مؤكد، فإن الجيش قد يستبق الامور، ويحاول «تطوير» الحال الراهنة الى ما يتيح له تنفيذ انقلاب، مباشر، خصوصاً انه اعطى اربكان من جديد مهلة ثلاثة اشهر لتطبيق انذار ٢٨ شباط الفائت، بحيث تنتهي هذه المهلة في نهاية آب (اغسطس) المقبل. وفي حال اجراء الانتخابات المبكرة في خريف هذا العام، فإن الطرفين، العسكري والاسلامي، سيكونان امام مواجهة حتمية بدءاً من مطلع ايلول (سبتمبر) القادم، قد تتخذ اشكالاً دموية تعيد الى الاذهان المخاوف من تكرار التجربة الجزائرية. ولن يعدم هذا الخيار احتمال وقوعه مع اصدار رئاسة اركان الجيش التركي في ٢٩ نيسان (ابريل) الماضي بيانها الشهير الذي يعتبر النشاط الاسلامي اكثر خطراً على تركيا من النشاطات الكردية الانفصالية بزعامة حزب العمال الكردستاني.

تركيا القومية، التي عنت نفي كردية بعض ابنائها، وتركيا العلمانية التي عنت مطاردة الشبان الذين يرتدون ازياء دينية في الشوارع، قد تكون في طريقها لفقدان حتى ما تبقى من قشرة الديموقراطية. فهل تنقذ نفسها على عتبة القرن الواحد والعشرين وتكون السيادة فيها فعلاً للشعب والقرار للمنتخبين بطريقة ديموقراطية، ام تدخل المحظور المفتوح على اكثر من مجهول؟

---

* باحث لبناني في الشؤون التركية

الجيش يشن حملة جديدة ضد حزب الرفاه

تشيللر : الحكومة الائتلافية التركية الجديدة ستعلن خلال أيام

قيادة الأركان تتهم إيران ودولا عربية بدعم الحركات الإسلامية فى تركيا

أنقرة - وكالات الأنباء - أعلنت تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم الشريك فى الائتلاف الحاكم فى تركيا أن الحكومة سوف تتغير خلال الأيام القادمة لحل الخلاف الذى وصل إلى نقطة اللاعودة. وتزامن ذلك مع حملة جديدة شنها الجيش التركى ضد حكومة الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان واتهمها بدعم الأصولية وتحريض الشعب على معارضة العلمانية.

وقالت تشيللر فى كلمة أمام الهيئة البرلمانية لحزبها أمس أن هذه الحكومة غير قادرة على العمل ولابد أن يعيد شخص ما الثقة إلى الشعب.

وفى تصريحات لصحيفة «حرييت» الصادرة أمس قال على عثمان عضو حزب الطريق القويم أن حزبه بات على اقتناع بضرورة الانسحاب فورا من الحكومة. وقال ان هذا سيحدث خلال يومين.

وفى الوقت نفسه اتهمت رئاسة أركان الجيش التركى أمس الأول إيران وعددا من الدول العربية بتقديم دعم مالى إلى الحركات الإسلامية فى تركيا.

وقدمت رئاسة الأركان فى الاجتماع الذى عقدته حول خطر الحركات الإسلامية فى تركيا وحضره رجال القضاء، معلومات عن نشاط الحركات الدينية فى تركيا خلال العام الحالى، وكذلك معلومات عن التطورات الاجتماعية والإسلامية وموارد هذه الحركات الدينية وارتباطاتها الاجتماعية فى الداخل والخارج.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٧

يلمظ يقترب من الأغلبية لإقرار الحكومة التركية

انقرة - وكالات الانباء - تمكن مسعود يلمظ المكلف بتشكيل الحكومة التركية أمس من تحقيق أغلبية برلمانية تمكنه من الفوز بثقة البرلمان فى حكومته الجديدة وحرمان حزب الرفاه الإسلامى من المشاركة فى السلطة، وذلك بعد أن استقال نائبان من حزب الطريق القويم المشارك مع الرفاه فى الائتلاف الحكومى الحالى.

وبذلك يكون قد استقال سبعة نواب من التحالف الحكومى ستة منهم من حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر ونائب من حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان، لينخفض عدد نواب التحالف الى ٢٧٢ نائبا فى مقابل ٢٧٥ نائبا من المرجح أن يؤيدوا يلمظ فى الاقتراع بالثقة على حكومته التى تساندها الاحزاب اليسارية هذا الأسبوع. وتوقعت الصحف التركية حدوث مزيد من الاستقالات للنواب. وكان الرئيس التركى سليمان ديميريل قد كلف يلمظ بتشكيل الحكومة فى الأسبوع الماضى، ليحل محل اربكان الذى استقال بعد عام عاصف فى السلطة كأول رئيس وزراء إسلامى فى تركيا الحديثة. فقد اختلف مع العلمانيين بقيادة الجيش حول دور الدين فى الحياة العامة، وعلاقات تركيا بالعالم الإسلامى برغم عضويتها فى حلف الأطلنطى

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

الحكومة الائتلافية التركية تواجه شبح السقوط

تشيللر تهدد بالانسحاب من الحكومة مالم يقدم اربكان استقالته خلال اسبوع

الجيش والمخابرات يفتحان النار على حكومة أربكان بتهمة شن الحرب ضد العلمانية وتشجيع الإرهاب

انقرة- وكالات الانباء:

ازدادت حدة الازمة السياسية التى تشهدها تركيا أمس حيث اتهم الجيش التركي اعضاء فى حزب «الرفاه» الاسلامي الذى يتزعمه رئيس الحكومة نجم الدين اربكان بدعم الاتجاه المتشدد وتحريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية بينما أكدت مصادر فى انقرة ان حزب «الطريق القويم» سينسحب من الحكومة الائتلافية خلال يومين

وقال الجيش ان ما اسماهم «بالدوائر الرجعية الاسلامية» تستعد لشن «حرب مقدسة» ضد العلمانية

ونقلت صحيفة «حريات» التركية عن مسئول عسكرى تركي قوله امام الندوة التى نظمها الجيش حضرها حوالى ٤٠٠ من القضاة والمدعين العامين امس الأول في تحد لحكومة اربكان ان الجيش سيعمل على مقاومة تهديدات «الدوائر الرجعية» وقالت المؤسسة العسكرية التركية ان هذه الدوائر تمتلك ١٩ صحيفة يومية و١١٠ دوريات و(٥١) محطة راديو و٢٠ قناة تليفزيونية و٢٥٠٠ جمعية و٥٠٠ مؤسسة و٨٠٠ مدرسة بالاضافة الى ٢٠ منظمة متشددة

وعلى صعيد اخر، ذكر مراقبون غربيون فى انقرة ان الجيش بدأ هجوما على كل سياسات حكومة اربكان التى يرى انها تهدد العلمانية فى تركيا واشاروا الى ان العسكريين يقومون «برفع قضايا ضد اعدائهم» ويقاطعون الشركات الاسلامية ويكررون القول بان نظام تركيا العلماني يتعرض للخطر

واعلن رئيس هيئة المخابرات فى رئاسة الاركان العامة الجنرال فورى تركارى امس ان نواب حزب الرفاه الذين وصفهم بانهم يدعمون «الاسلام

السياسي»، حرضوا الشعب ضد النظام العلماني وضد الجيش خلال مظاهرة جرت في اسطنبول

وقال ان النشاطات التخريبية تشهد تزايدا منذ وصول حكومة اربكان الى السلطة

ومن ناحية اخرى، قالت صحيفة «زمان» التركية ان تانسو تشيللر رئيسة حزب الطريق القويم فشلت خلال محادثاتها مع «محسن يازيجوغلو» رئيس «حزب الوحدة الكبير» في التوصل الى اتفاق بشأن مشاركة الحزب في الحكومة التي ستشكلها تشيللر بسبب اصرار يازيجو غلو على اجراء الانتخابات البرلمانية في ربيع العام القادم وليس هذا العام وعلى ان تكون التحالفات بين الاحزاب علنية .

وفي تطور جديد، هددت تشيللر بالانسحاب من الحكومة التركية برعامة اربكان مالم يقدم رئيس الوزراء الحالي استقالته قبل ١٨ يونيو الحالي لكي يتسنى لها بصفتها شريكته في الائتلاف تولي رئاسة الحكومة

انقرة- أ. ش. أ:

يبدو ان الهدوء الذى يسبق العاصفة قد انتهى فى تركيا واصبحت الساحة مهيأة الان للعاصفة التى ستودى فى حالة هبوبها الى اندلاع حرب اهلية مريرة فى تركيا وتقسيم المجتمع الى فئات متصارعة بين الايمان والعلمانية

وقد شهدت الايام الاخيرة صراعا علنيا واضحا بين حزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية وامتد ول الصراع هذه المرة الى رجال القضاء. ونظمت المؤسسة العسكرية امس الاول ندوة لرجال القضاء يتقدمهم رئيس المحكمة الدستورية للدعوة الى الحفاظ على المبادىء العلمانية والنظام الجمهورى الذى اسسه مصطفى كمال اتاتورك واعدت المؤسسة العسكرية التركية برنامجا مكثفا يتضمن تنظيم ندوات لرجال الفكر والصحافة والقضاة ومختلف فئات المجتمع لحثهم على مقاومة ما وصفته بالتيارات الرجعية التى يمثلها حزب الرفاه على الرغم من انه حزب شرعى يشغل رئيسه منصب رئيس وزراء تركيا.

ويقول مراسل وكالة أنباء الشرق الاوسط فى أنقرة ان هذه الندوات تاتى بعد قرار رئاسة الاركان بضرورة عدم شراء الوحدات العسكرية احتياجاتها من الشركات والهيئات الاسلامية بهدف توجيه ضربة الى هذه الشركات والهيئات التى تساند حزب الرفاه. وكذلك ردا على رفض نجم الدين اربكان تقديم الدعم المالى اللازم لتمويل العملية العسكرية التركية فى شمال العراق واذا كانت احزاب المعارضة السياسية قد فشلت حتى الان فى الاطاحة بحكومة اربكان من خلال الوسائل الشرعية مثل البرلمان فانه يبدو ان المؤسسة العسكرية قد اخذت على عاتقها هذه المهمة وستتولى اسقاط حكومة اربكان بوسائلها وهو ماسيدفع انصار حزب الرفاه على المقاومة، وقد يعود حزب الرفاه بعد الانتخابات البرلمانية القادمة أقوى مما كان عليه قبل الانتخابات

ويؤكد المراقبون ان نجاح المؤسسة العسكرية فى الاطاحة بحزب الرفاه وتولى أحزاب المعارضة للسلطة لن يساهم فى حل المشكلة الحالية فى تركيا لان هذه الاحزاب ستشعر انها صنيعة المؤسسة العسكرية وليست ممثلة للشعب وبالتالى ستصبح حكومة الجيش وتتصرف طبقا لبرنامج المؤسسة العسكرية

ويبقى الامل فى تدخل الرئيس التركى سليمان ديميريل لوضع حد لهذا الصراع الذى يهدد بتقسيم البلاد الى فئات متناحرة تنحاز فيه المؤسسة العسكرية الى أحزاب المعارضة بشكل علنى فى الوقت الذى هددت فيه النقابات العمالية الكبرى بالاعداد لتنظيم اضراب عام لاجبار اربكان على الاستقالة ومن المتوقع ان تشهد الايام القليلة المقبلة وضع حد لهذا الصراع الذى يهدد دولة تشغل موقعا استراتيجيا هاما يمكن ان يؤثر على استقرار المنطقة فى حالة استمراره

تركيا وخيبة الأمل فى أوروبا

فعلت تركيا الكثير من اجل ان يقبل بها الاتحاد الاوروبي عضوا عاملا فيه، فقدمت «السبت والاحد» وكل شيء بداية من المشاركة، والمساعدة في اجهاز الولايات المتحدة على العراق في حرب الخليج الثانية، وانتهاء بعمليات الجيش التركى الاخيرة فى شمال العراق والتحالف المريب مع اسرائيل، لكن يبدو ان كل مابذلته من جهود سيضيع هباء ..، فها هى مصادر فى مقر الاتحاد الاوروبى بالعاصمة البلجيكية بروكسل ترجح ان الاتحاد الاوروبي سوف يستبعد تركيا من عضويته خلال القمة التى ستعقد يومى السادس والسابع عشر من الشهر الحالى فى بروكسل.

وتنتظر انقرة على احر من الجمر منذ ٢٠ عاما قبولها عضوا فى الاتحاد الاوروبى لكن حتى الان مازال الامل يراودها دون ان تحقق لها ماتريد، وعلى مدى العقدين الماضيين منحت تركيا للولايات المتحدة واوروبا مالم تمنحة لهما دولة اخرى فى الشرق الاوسط من اجل ضمان رضاء الغرب عنها لكى تدخل الاتحاد الاوروبى.

وربما كانت هذه المسالة هى وحدها القادرة على تفسير السلوك السياسى التركى فى الشرق الاوسط. فالرغبة العارضة فى الارتماء فى احضان اوروبا، هى مفتاح اللغز التركى الذى حار كثيرون فى فك طلاسمه وحتى الصراع السياسى المحتدم بين النخبة السياسية والعسكرية التركية يقع جزء من اسبابه فى منطقة الحلم التركى باوروبا.

فالذى حدث انه فى السنوات الماضية صعد نجم مشروع حضارى جديد يقودة تيار سياسى عريض يرى ان اوروبا ليست هى الجهة الصحيحة التى ينبغى ان تسير اليها تركيا، وان هناك اتجاها اخر يمثل العمق الحضارى والتاريخى لتركيا وانه هو الوجه المضىء الذى ينبغى ان تعمل انقرة على استعادته مرة اخرى، وهذا المشروع يمثله نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه الاسلامى ورئيس الوزراء التركى الحالى.

وقد ادى صعود نجم اربكان وتياره الى ارباك حسابات وتقديرات النخبة العلمانية التركية صاحبة مشروع تركيا الاوروبية وادى بها الامر الى اثارة معارك دعائية علنية والعمل على محاصرة اربكان سياسيا وامام الرأى العام لتحجيمه وتحجيم مشروعه، فما فعلة ووجودة نفسه اثار مخاوف الاوروبيين وجعلهم يتحفظون تجاه دولة يمكن ان تصبح فى يوم ماقوة اقليمية حقيقية قد تقع سياسيا على يمين او يسار دولة مثل ايران..، وهو ما لايمكن أن تحتمله اوروبا بشكل او باخر ولم يشفع لتركيا ابدا كل ما قدمته لاوروبا من تضحيات.

ويبدو ان العسكر فى انقرة لم يفقدوا الامل بعد، لذلك فهم مصرون على تعميق التعاون والتحالف مع اسرائيل لتاكيد اهمية وضع تركيا لحلف الاطلنطى وللولايات المتحدة بحيث يمكن ان يدعم ذلك من وضعها عند المطالبة بالعضوية الاوروبية.

المحـــرر

إذا لم يسلمها أربكان السلطة قبل الأربعاء القادم:

تشيللر تهدد بالانسحاب من الائتلاف الحاكم بتركيا

أنقرة - وكالات الأنباء: هددت تانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية أمس بالانسحاب من الائتلاف الحاكم مالم يقم رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بتسليم السلطة لها فى موعد غايته الأربعاء المقبل

وصرح محمد أوغلو كايا رئيس المجموعة البرلمانية لحزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه تشيللر - عقب اجتماع للمجموعة - بأن الحزب سينسحب من الحكومة إذا لم تتسلم تشيللر الحكومة يوم ١٨ يونيو الحالى، مشيرا إلى انه لن يقبل اية خيارات اخرى معروضة من قبل حزب «الرفاه» الذى يترعمه اربكان

يذكر ان أربكان وتشيللر اتفقا على تسليم السلطة بينهما أواخر الشهر الحالى، غير ان أربكان اشترط، لحدوث ذلك، تحديد موعد الانتخابات النيابية المبكرة فى موعد غايته أكتوبر أو ديسمبر المقبلين.

كانت الحكومة الائتلافية قد فقدت الأغلبية داخل البرلمان يوم الاثنين الماضى عقب انسحاب حزب «الوحدة الكبرى» من الائتلاف احتجاجا على عدم تنفيذ مطالبه فى الحقائب الوزارية عند تشكيل تشيللر للحكومة الجديدة

فى تطور اخر، أعلن الجنرال فيفزى توركيرى احد قيادات الجيش التركى أن قوات الجيش ستواجه بقوة أنشطة الإسلام السياسى

وحذر توركيرى من ان الأنشطة الإسلامية الراديكالية ستجر إلى حرب اهلية داخل المجتمع التركى، مشيرا إلى ان المبادئ الأساسية للجمهورية التركية لن تتغير.

وقال الجنرال التركى - فى بيان ألقاه عبر شاشات التليفزيون واستمر لمدة ٧٠ دقيقة - إن الإسلام السياسى - فى إشارة إلى اربكان وحزب «الرفاه» - يشن حملة لتغيير معالم النظام العلمانى فى تركيا ويعمل على استبداله بالنظام الإسلامى

يذكر أن هناك خلافات حادة بين أربكان وقيادات الجيش التى ترى نفسها حامية النظام العلمانى فى تركيا

كانت المؤسسة العسكرية قد نظمت أمس الأول ندوة لحوالى ٤٠٠ من رجال القضاء يتقدمهم رئيس المحكمة الدستورية لتوضيح المخاطر التى سيتعرض لها المجتمع من استمرار ماأسمته بالحركات الإسلامية الرجعية فى تركيا وضرورة العمل على وقف هذه الحركات بجميع الوسائل من أجل الحفاظ على المبادئ العلمانية

«كش» اربكان!

كتب ـ أحمد مجاهد

أخيراً وبعد سجال عنيف مع الجيش، استمر زهاء أربعة أشهر، قرر زعيم حزب «الرفاه الإسلامي» ورئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان، تسليم السلطة لتانسو تشيللر ـ وزيرة الخارجية، وزعيمة حزب «الطريق القويم» الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم.

أربكان ـ الذي ظل طوال أحد عشر شهرا قضاها في منصبه، يصر على أنه لن يفرط في السلطة ـ أراد فيما يبدو أن يستبق انقلابا وشيكا للجيش لاحت نذره وتزايدت التكهنات أخيرا بوقوعه، تحت شعار «كش أربكان»، ولم يبق في نظر بعض المحللين سوى تحديد موعده على أن أربكان ـ أول رئيس وزراء أصولي في تركيا ـ وهو يتخذ قراره الصعب، كانت له فيما يبدو حسابات أخرى، غير أن قبوله بنقل السلطة إلى تشيللر لا يبدو الحل الأمثل للأزمة السياسية المستفحلة، وذلك من جانبين.

أولهما: الخطر الحقيقي الذي قد تواجهه الحكومة الجديدة بزعامة تشيللر، بعدم حصولها على الدعم الكافي في البرلمان.

ثانيهما: وهو المهم، التهديد المتزايد من جانب الجيش، والتلويح وللمرة الأولى منذ زمن بالتدخل المباشر في الحياة السياسية، لحماية المبادئ الأساسية لتركيا العلمانية، التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك في عشرينيات هذا القرن

والواقع أن إنذار الجنرالات الأتراك، الذي يعد المرحلة الأخيرة في اختبار القوة المستمر منذ أربعة أشهر بين حزب «الرفاه» المتمسك بالسلطة، و العسكريين الذين يعملون على إبعاده عنها، قد سبقته مرحلة إعداد للرأي العام التركي من جانب الجيش، توطئة لانقلابه الرابع وانقضاضه على السلطة، الذي يراه كثير من المحللين مسألة وقت .

وقد أجرى أحد المعلقين في صحيفة «صباح» التركية، مقارنة بين التعبيرات التي استخدمها أخيرا الجنرال فوزي توركاري ـ رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان العامة بالجيش التركي ـ واتهم فيها حزب «الرفاه» بأنه يدعم الأصولية الإسلامية، ويحرض الشعب على معارضة الدولة العلمانية، ليخلص إلى أن من حق الجيش دستوريا أن يتدخل للدفاع عن النظام في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي ـ وبين التعبيرات التي استخدمها العسكريون قبل انقلاب عام ١٩٨٠، وهو الانقلاب الأخير من بين الانقلابات الثلاثة للجيش خلال ٣٧ سنة، فوجدها متطابقة، وقال إنها تبرير للانقلاب.

وخلص المعلق إلى القول بأن الحل الوحيد هو استقالة الحكومة فورا، وإلا فإن أيام الديمقراطية في تركيا ستكون معدودة.

تردد الجيش

والواقع أن المتابع للأحداث لن يجد عناء في استنتاج أن العسكر الأتراك سيفكرون مرتين قبل

الإقدام على «الانقلاب الرابع» ، وذلك لاعتبارين:

أولا: الأثر السلبي لدى الغرب لأي انقلاب في تركيا، التي تسعى للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية، ولعب دور إقليمي أكبر.

ثانيا: التحذير القوي الذي أطلقته الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت للعسكريين الأتراك بعدم تجاوز نطاق السلطة في مواجهتهم مع الحكومة ذات الاتجاه الأصولي، مؤكدة أنه مهما تكن التغييرات التي يفكر فيها الشعب التركي، فلابد من إجرائها في نطاق ديمقراطي.

والواقع أن الولايات المتحدة التي تنظر بنفور شبه مكشوف لأربكان، وخاصة منذ زيارته لليبيا، تفضل التعاون مع حكومة بقيادته على التعامل الصعب مع نظام عسكري في دولة عضو بحلف شمال الأطلنطي.

في ظل هذه المعطيات، سعى الجيش - ولو مؤقتا- لإتاحة الفرص أمام الوسائل الدبلوماسية للإطاحة بالحكومة، مكتفيا برفع وتيرة الضغوط عليها، أملا في أن تتمكن المعارضة من إسقاطها في البرلمان.

غير أن هذا الخيار الديمقراطي، بدا متعذرا حتى الآن، خصوصا في ظل الانقسامات والخلافات بين زعماء الأحزاب العلمانية من ناحية، و سعي تشيللر لتدعيم الحكومة - سواء برئاستها أو برئاسة أربكان من ناحية أخرى، على أساس أن حكومة يقودها مدنيون، أفضل - على أي حال - من تدخل الجيش.

تشيللر - أول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا - في سعيها هذا حملت بشدة على الجنرالات، ودعتهم إلى الاهتمام بشئونهم الخاصة، وتحدتهم - في استعراض للقوة - بقولها: إننا لن نسلم تركيا لأية قوة غير إرادة الشعب، وأن الأمور قيد السيطرة، وأن الحل هو الديمقراطية، والمضي قدما في إجراء انتخابات مبكرة.

ضغوط متزايدة

لذا فإن أي حديث عن انتخابات مبكرة - لن يكون الحل الذي يرضي غرور الجيش الذي لن يجد بدوره سوى إحدى طريقتين لإنقاذ البلاد مما يراه خطرا أصوليا داهما يهدد أركانها.

الأولى: تكثيف الضغوط على الرئيس ديميريل نفسه - الذي أطاح به مرتين من قبل - للتدخل واستخدام حقه الدستوري في رفض عملية تسليم السلطة من أربكان إلى تشيللر، ثم استخدام الحق نفسه في تعيين حكومة انتقالية، بزعامة مسعود يلماظ - زعيم حزب «الوطن الأم» المعارض، وذلك لإبعاد «الرفاه»، وتفادي انقلاب عسكري سيضر بصورة تركيا الخارجية.

الثانية: - وهي الأسوأ- أن ينزل الجيش بدباباته للشارع، ضاربا عرض الحائط برد الفعل الدولي، ومفضلا الانتقادات الخارجية على تقويض أركان النظام العلماني في الداخل، وعلى أساس أن ذلك ليس بدعة في تركيا الحديثة، إذ سبقته ثلاث تجارب، واستنادا إلى أنه بإقصائه «الرفاه» من الحكم لن يسدي الجيش خدمة لتركيا الداخلية فحسب، بل ولدول العالم، لأنه وقاها مخالب « الخطر » الإسلامي القادم، الذي لم تعد تهديداته بمنأى عن مصالحها الحيوية. ■

هل يغتال الجنرالات نجم الدين اربكان؟

هكذا يتصور الإسرائيليون الحرب الإيرانية - التركية

هل يسمح لنا الجنرالات أن نستعيد هذه الكلمات لبشار كمال: «لقد تحدثت إلى الله كصديق شخصي، فأعطاني وعداً قاطعاً بأن يمنح الحلم فرصة أخيرة، ورائعة، كي... ينكسر»!

كان هذا كلاماً من قصيدة بعنوان «أحذية الأبدية» يصور فيها، بايقاع مروع، «دبيب العسكر داخل الروح» منذ ان «اكتشف عثمان صدفة ان له قدمين قاسيتين». ولكن ها ان زئيف شيف يصف الجنرال شفيق بير بصاحب اليدين القاسيتين: «هاتان يدان لا يمكن أن تبقيا مكانهما». إذاً يد في الشرق الأوسط ويد في آسيا الوسطى...

نعرف من تتبع ما يصدر عن معهد جافي للدراسات الاستراتيجية ان هذا المعهد خصص جزءاً من نشاطاته خلال العامين الأخيرين لتحليل أدمغة الجنرالات في تركيا واضاءة ما في داخلها، فهذا يساعد على بلورة الترتيبات المستقبلية البعيدة المدى. الباحثون افتتنوا بشخصية نائب رئيس الأركان. من عل ينظر إلى العرب، فحيثما تكون تركيا تكون الطبقة العليا من التاريخ، أما البلدان العربية فهي، في نظره، المكان الوحيد في العالم - ربما - الذي تتحول فيه الجغرافيا إلى عبء على التاريخ، ودون أن يتردد في القول للاسرائيليين الذين التقوه، انه يتطلع إلى اليوم الذي ينقذ فيه الجغرافيا (والتاريخ) من العرب!

لا، بل انه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فأنقرة اضطرت، وتحت ضغط الظروف للاعتراف بالبلدان العربية وإقامة علاقات دبلوماسية معها. لكن هذا يظل آنياً، فقد مضى العرب بعيداً في الانهيار، ولكي لا تكون النتيجة الجدلية انهيار المنطقة، فهو يرى الحل في الفك المزدوج التركي - الاسرائيلي. لكن الباحثين في معهد جافي الذين يتوقفون طويلاً أمام العقدة العربية في شخصية الجنرال التركي، يلاحظون أيضاً تنامياً مثيراً للعقدة الايرانية في شخصيته أيضاً. انه يتحدث علناً عن الحماقة الأميركية. يجردون العراقيين حتى من عظامهم، لكنهم يتركون الايرانيين «يزرعون الايديولوجيا على كل الممرات الأميركية». ولا شيء يخيف الأميركيين أكثر من الايديولوجيا، ولهذا قال فرنسيس فوكوياما بموت الايديولوجيا كما بموت التاريخ قبل أن يثبت سقوط هذه النظرية بسرعة قياسية، فكان على صمويل هنتنغتون أن يلتقط الطرف الآخر للخيط، ويقول بصدام الحضارات.

●●●

نتوقف قليلاً عند هذه اللقطة: في موتمر أكاديمي (سياسي) عقد أخيراً في واشنطن، كان على مثقف عربي، وأردني تحديداً، أن يذكر استاذ التاريخ التركي، بأن النبي محمداً ولد في مكة لا في اسطنبول...

●●●

شفيق بير يذهل ثانية، ودائماً على ذمة «معهد جافي» لأن الأميركيين الذين استطاعوا إزالة الاتحاد السوفياتي «عجزوا» عن إزالة الحاضرة الأخرى للإيديولوجيا: ايران. هذا دون أن ينسى أن يتعامل مع التاريخ بعين واحدة، يذكر أن السلطان سليم الذي هزم الايرانيين عام ١٥١٥ في معركة خلديران، شمال بحيرة أورميا، قد استولى على عاصمتهم أيضاً، كما أن سليمان القانوني احتل تبريز أكثر من مرة. ولكن ألا تقول العين الأخرى أن الشاه عباس استعاد مدينة تبريز وطارد فلول الجيش التركي حتى العراق فاحتل بغداد والموصل وديار بكر؟

الآن، لا يعرف الجنرالات كيف يبقون داخل ثيابهم. شفيق بير هو الأكثر خشونة و«واقعية» في الحديث عن الوضع اليائس للجنرالات، فهؤلاء خارج السلطة يشعرون أنهم يتحولون أكثر فأكثر إلى تماثيل، وهو يكن كراهية

هائلة لنجم الدين اربكان لان هذا يراهن علنا على الزمن - القصير المدى - في تفكيك الجنرالات الذين يعتبرون أن المعركة داخل تركيا تعمل لغير مصلحتهم، حتى ولو أزاحوا زعيم حزب الرفاه، وحتى لو قتلوه. فالمعلومات التي وصلت من عواصم عربية تقول: ان رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية اقترح، كحل جذري، اغتيال أربكان لأنه لا خليفة له حتى إذا ما ووري الثرى تبعته القبائل الأصولية إلى العالم الآخر.

لكن صاحب الاقتراح الذي يعرف أن عملية الاغتيال لا تحتاج إلى أكثر من قناص عادي يكمن في احدى النوافذ (ليتسنى له الفرار فقط) ارتأى استشارة الولايات المتحدة التي عليها أن تعرف أن قيام نظام أصولي في تركيا يؤدي إلى تشكيل قوس ايراني - تركي يطرد الأميركيين من كل المنطقة، حتى وان قال بول وولفويتز ان ظهور نظام أصولي في تركيا يجعل الحرب حتمية بينها وبين إيران. بعض الجنرالات أثنى على الاقتراح الذي يمكن أن يكون الخيار الأخير، أما الآخرون فاعتبروا ان مصرع أربكان يؤدي إلى مصرعهم هم حتماً، فأحد لن يستطيع وقف الطوفان البشري، وكما تساقط «الخالدون» وهم الدرع البشري للشاه الأخير محمد رضا بهلوي، فلا بد أن يتساقط الجنرالات لأنه لن يكون بإمكان الدبابات أن تفعل شيئاً داخل ذلك الأوقيانوس الأصولي. ما دامت الأفكار السريالية (ولشدة واقعيتها) تتقاطع هكذا، فلماذا لا نتوقف عند فكرة أحد الباحثين في المعهد الذي يلاحظ، وهنا عبر الجدلية التاريخية أم عبر الجدلية اللاتاريخية كونه يهودياً؟ انه يقول: ان الهاجس التركي كما الإيراني لم يتوقف أبداً عن العمل، حتى في أكثر الأوقات تردياً، ودون أن يكون من مصلحة اسرائيل قيام أية دولة قوية في المنطقة. ما المقصود؟ برمجة حرب تركية - إيرانية تحول البلدين، في نهاية المطاف، إلى حطام. لكن المقتطفات التي تتسرب من المعهد تمر بشكل سريع على تلك الفكرة التي قد توصف بالنزوة الشخصية، فإذا ما نشبت الحرب يفترض أن يكون هذا بمثابة الترتيب النهائي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلاً عن القوقاز، أي أن على الولايات المتحدة واسرائيل أن تقفا لوجستياً وعملانياً مع الحليف التركي الذي تعرفان جيداً أنه اضعف من أن يخوض حرباً ضد ايران.

سواء كان الانقلاب ضد أربكان أشبه بسيناريو سينمائي كما يحدث حالياً، أم كان على شكل صدمة متوقعة، فإن الخريطة التركية تهتز بقوة لأن خروج حزب الرفاه من السلطة لا بد أن يحدث تفاعلات خطرة على مستوى القاعدة. هنا تسأل إحدى الصحف الأصولية عما إذا كان الجنرالات سيلقون بالملايين في الدردنيل، كما كان يفعل السلاطين بأبناء «الأطراف».

الساعة العثمانية! كان هذا في ما مضى، أما الساعة التركية فتسير، حكماً في الاتجاه المضاد للزمن. حلم الجنرالات هو الذي ينكسر هذه المرة.

نبيه البرجي

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٦ / ١٩٩٧

■ ليبراسيون:

تحدثت عن المواجهة الجديدة بين الجيش التركي وحكومة نجم الدين أربكان. فالجيش التركي الذي يواصل عملياته في كردستان العراقي منذ حوالى شهر يسعى عل غرار الجيش الاسرائيلي في لبنان الى اقامة شريط حدودي عازل في شمال العراق. ويطالب قادة الجيش التركي بمزيد من الاعتمادات المالية ولكن حكومة انقرة ضنينة بالمال الذي تطلبه المؤسسة العسكرية. فالعمليات في الكردستان العراقي جندت اكثر من ٥٠ الف عنصر وكلفت حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار. نجم الدين اربكان الذي لا تفوته فرصة لانتقاد المؤسسة العسكرية علق على الامر قائلا: ان الجيش مني بهزيمة في شمال العراق وهو يسعى الى تحميلنا عبء الخسارة والى اتهامنا نحن. ولكن بالرغم من ذلك فإن لا أحد في انقره حسب الصحيفة يجرؤ على معارضة السياسة التركية القائمة منذ عام ١٩٨٤ على حل مسألة الاكراد بالطرق غير العسكرية. مع ان العملية اساسا غير موفقة وقد أسفرت في غضون ١٣ سنة عن مقتل ٢٥ الف نسمة من اكراد واتراك وعراقيين عسكريين ومدنيين.

تشيللر توقعت تعديلا حكوميا قريبا

الجيش يتهم «الرفاه» بتحريض الشعب ضد العلمانية

اتهم الجيش التركي امس، من دون ان يسميه، حزب «الرفاه» الإسلامي الذي راى ان الانتخابات التشريعية المبكرة ستجري في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل على الأرجح بتحريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية ودعم الأصولية. في حين توقعت وزيرة الخارجية طانسو تشيللر تعديلاً حكومياً «خلال ايام». واكد رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الأركان العامة الجنرال فوزي تركاري للصحافيين ان «النواب» - اي نواب «الرفاه» - «الذين يدعمون الإسلام السياسي حرضوا الشعب ضد النظام العلماني، وضد الجيش اثناء تظاهرة في اسطنبول» موضحاً ان «النشاطات الدينية التخريبية في ارتفاع منذ وصول الحكومة الى السلطة». وفي تلميح الى لقاءات رئيس الحكومة نجم الدين أربكان مع زعماء بعض التنظيمات الإسلامية المحظورة، قال تركاري ان «زعماء مجموعات اسلامية استقبلوا في مقر رئيس الوزراء مما شكل لهم رسالة دعم وتساهل»، وذكر ايضاً «بزيارة وزير لرئيس بلدية سنجان» الذي تتهمه الدولة بنشاطات معادية للعلمانية، قاصداً بذلك وزير العدل شوكت قازان. وحذر الجنرال تركاري من ان «للقوات المسلحة التركية الحق الدستوري في الدفاع عن النظام ضد اي تهديد داخلي او خارجي (...) والمعركة ضد النشاطات الدينية التخريبية على رأس اولويات القوات المسلحة». واتهم الحكومة بأنها لم تنفذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن القومي من اجل وقف تنامي الاصولية الدينية في البلاد. وأضاف ان «التدابير التي اتخذها مجلس الأمن القومي لم تطبق باستثناء بعض القرارات الشكلية، وقد تشكلت جماعات اسلامية تخريبية جديدة لمنع تطبيق هذه التدابير». وعلى صعيد الأزمة السياسية، توقعت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر في لقاء مع نواب حزبها «الطريق القويم» اجراء «التعديل الحكومي خلال أيام». وأوضحت تشيللر «هذه الحكومة غير قادرة على العمل... هذا صحيح. لكن يجب مجيء احد يعيد الثقة للشعب».

وفي هذا الإطار، قال رئيس كتلة حزب «الرفاه» في البرلمان تميل كرم الله اوغلو في مؤتمر صحافي «ان الانتخابات (التشريعية المبكرة) ستجري في الخريف وعلى الأرجح في تشرين الأول (اكتوبر)».

وأضاف اوغلو «سيجري اعتماد قانون لتنظيم الانتخابات ثم ينقل رئيس الوزراء صلاحياته الى وزيرة الخارجية) خلال حزيران (يونيو) الحالي». (أ.ف.ب - رويتر)

المصدر : السياسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

الجيش التركي يهدد باللجوء الى السلاح لإزالة "الخطر الأصولي"

□ انقرة - من رشيد غيورديلك:

■ صعّد الجيش التركي امس هجومه على حزب «الرفاه» الاسلامي، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، واتهم ايران وليبيا ودولاً خليجية والسودان بدعم «الحركة الرجعية» التي تهدف الى تحطيم الجمهورية العلمانية واستبدالها بدولة تقوم على الشريعة الاسلامية. وهدد باستخدام السلاح اذا اقتضى الامر للتصدي لـ «الخطر الاصولي» الذي ينذر بالتحول الى حرب اهلية. من جهة اخرى، قال احد مساعدي اربكان المقربين ان الائتلاف الحكومي يسعى لتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. واعلنت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء امس انه سيجرى تعديل وزاري خلال ايام يحل نزاعاً دفع الائتلاف الحاكم الى حافة الانهيار.

وقال رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الجنرال فوزي تركاري في لقاء مع الصحافيين: «نملك ما يكفي من الادلة التي تؤكد ان ايران وليبيا ودولاً خليجية والسودان تساند مالياً ومعنوياً مجموعات المخربين الاسلاميين في تركيا».

واضاف ان «ايران تستخدم كل انواع الدعاية لتحريض الاصوليين ضد النظام التركي، كما ان دولاً عربية تقدم مساعدة مالية (للاصوليين)، «فيما يوفر السودان دعماً لوجستياً». واتهم ليبيا بتقديم «كل انواع الدعم، بما في ذلك الدعم المالي» للجماعات الاصولية، وبإقامة اتصالات مع هذه الجماعات.

واكد ان «الاسلام السياسي» المتضامن مع ايران ودول اسلامية اخرى يحاول جر تركيا الى «ظلام لا نهاية له (...) بعيداً عن الحضارة الغربية».

ولفت الجنرال تركاري الى تقارير افادت بان ايران تدرب عناصر متطرفة وتوجه زعماء

المصدر : الحيــــــاة
التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنظيمات اسلامية تركية اصولية مثل «حزب الله» و «سلام» و «الحركة الاسلامية». واتهم سفير ايران السابق فى انقرة محمد رضا باقري بتنسيق الدعم الذى يصل من ايران الى الاسلاميين الاتراك. وكانت تركيا طلبت من طهران استدعاء سفيرها الذي انتقد النظام العلماني التركي داعياً الى تطبيق الشريعة الاسلامية فى تركيا.

وحذر المسؤول العسكري من ان «للقوات المسلحة التركية الحق الدستوري في الدفاع عن النظام ضد اي تهديد داخلي او خارجي (...) والمعركة ضد النشاطات الدينية التخريبية على راس اولويات القوات المسلحة». واتهم الحكومة بأنها لم تنفذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن القومي الذي يهيمن عليه العسكريون من اجل وقف تنامي الاصولية الدينية في البلاد.

واضاف ان «التدابير التي اتخذها مجلس الامن القومي لم تطبق باستثناء بعض القرارات الشكلية. وقد شكلت تنظيمات اسلامية تخريبية جبهة لمنع تطبيق هذه التدابير». ولفت الى ان «النشاطات الدينية التخريبية تتزايد منذ وصول هذه الحكومة الى السلطة».

واكد الجنرال تركاري وجود حوالي ٣٠ تنظيماً اسلامياً متطرفاً في تركيا «تعمل على توسيع النشاطات الاصولية» وانه يمكن ان «تتجه نحو نشاطات ارهابية».

وقال ان مناصري الاصوليين يسيطرون حالياً على ١٩ صحيفة و١١٠ مجلات و٥١ محطة اذاعية و٢٠ شبكة تلفزيون. واشار الى وجود «مئة رب عمل اسلامي» يسيطرون على اموال ضخمة بينهم ستة تصل رساميل كل واحد منهم الى مئات الملايين من الدولارات.

واتهم تركاري الجماعات الاسلامية المتطرفة بالتعاون الوثيق مع الثوار الاكراد. وقال ان «الارهاب الانفصالي الكردي والاعلام المتطرف هما الخطر الرقم واحد الذي يتهدد البلاد».

وقال تركاري ان «زعماء جماعات اسلامية استقبلوا في مقر رئيس الوزراء ما شكل لهم رسالة دعم وتساهل». وكان اربكان استقبل في مقره الرسمي في كانون الثاني (يناير) الماضي زعماء عدد من التنظيمات الاسلامية التي يحظرها الدستور مبدئياً.

وتابع الجنرال تركاري ان «وزيراً زار في السجن رئيس بلدية سنجان المتهم من قبل محكمة امن الدولة»، قاصداً بذلك وزير العدل شوكت كازان، احد «صقور» الرفاه، الذي زار رئيس بلدية سنجان، عضو الرفاه، بكر يلدز في زنزانته. وكان يلدز متهماً بانشاء بنشاطات معادية للعلمانية، واثارت زيارة وزير العدل له موجة من الاحتجاجات.

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

الاسلاميون حين يصلون الى السلطة: المثال التركي

تقديم التنازلات للبقاء في الحكم و... الحفاظ على المكاسب

إقبال أحمد *

■ تقدم الجزائر وتركيا حالتين متباينتين عن الممارسات «الاسلاموية». ففي تركيا، الدولة التي تحولت الى العلمانية منذ ١٩٢٣ عندما اسس مصطفى كمال الجمهورية على انقاض الخلافة العثمانية، يقود الاسلاميون حالياً حكومة منتخبة برئاسة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه. وفي الجزائر، حيث يعتبر الاسلام دستورياً دين الدولة، تشتبك الجبهة الاسلامية للانقاذ والجهات الاسلامية الاكثر تطرفاً في معركة دموية مع الدولة، وفي شكل متزايد، مع قطاعات كبيرة من المجتمع الجزائري المسلم. ويكشف هذا التباين الكثير عن طبيعة التوجه الاسلاموي في زمننا وايضاً طبيعة الدول المسلمة. لكن لنطرح اولاً بعض الخلفيات:

تعبير «الاسلاموية» يحل الآن محل تعبير «الأصولية» الأكثر غموضاً، لوصف الحركات السياسية التي تحاول الحصول على السلطة من اجل اقامة الدولة والمجتمع الاسلاميين. وهناك عناصر مشتركة بين هذه الحركات في كل انحاء العالم الاسلامي اذ تقول انها تحاول تقليد نموذج الدولة الاسلامية التي اسسها الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدون. واختارت الحركات ما يناسبها من نصوص فقهاء من القرون الوسطى مثل الغزالي وابن تيمية. واهم منظّريها في عصرنا هم المصريون حسن البنا وعبدالقادر وسيد قطب، والباكستاني مولانا السيد ابو الأعلى المودودي، وفي الآونة الأخيرة في ايران آية الله روح الله الخميني. وساد الخطاب الديني - السياسي لهذه المجموعات، وكذلك اسس التنظيم، نموذج الاخوان المسلمين في مصر والجماعة الاسلامية في باكستان. ومنذ ١٩٧٩، مع انتصار الثورة الايرانية وتسلم السلطة من قبل رجال الدين، أصبحت ايران نموذجاً يحتذى ومصدر إلهام للحركات الاسلامية الرئيسية. وتعتاش هذه المجموعات مادياً بفضل التبرعات الرسمية والخاصة، خصوصاً من الخليج، وساعدها ذلك على الاتصال والتحاور فيما بينها، على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

وتوفر للناشطين الاسلاميين، ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، مجال التسلح على مدى العالم الاسلامي، وذلك عن طريق المساعدات السخية من مصدر غير متوقع - وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وجاء ذلك في سياق الانقلاب اليساري المفاجئ في افغانستان في ١٩٧٩ والتدخل السوفياتي لمساندة النظام الشيوعي هناك في قتاله ضد الجهاد الافغاني الذي كان يُدار من باكستان. واصبحت افغانستان القضية الرئيسية للاسلامويين. ووجدت الولايات المتحدة، التي كانت تصارع «امبراطورية الشر» السوفياتية، كل ما يغري في تعبئة الاسلام ضد الشيوعية. وجيّشت اجهزة الاستخبارات الأميركية قواها الهائلة للعملية، وتدفق على باكستان وافغانستان الوف المتطوعين من ارجاء العالم الاسلامي. وبعد سقوط الشيوعية عاد الكثير من هؤلاء الى بلادهم وقد تشربوا روحاً ثورية وخبرة في الارهاب وحرب العصابات. ووجد كثيرون من هؤلاء ان التنظيمات الاسلامية التقليدية اكثر محافظة واعتدالاً مما يريدون، وانضموا الى صفوف جماعات التكفير والهجرة والجهاد في مصر، والجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر، والجهاد الاسلامي في فلسطين المحتلة. وتحمّل وسائل الاعلام المسؤولية عن غالبية اعمال العنف في الجزائر وفلسطين/ إسرائيل ومصر الى هذه المجموعات، لكنها عادة، خصوصاً الأميركية منها، لا تشير الى البعد الافغاني فيها، والدرس الذي يجب تعلمه من التجربة كلها، اي ثمن العمليات السرية التي تمارسها واشنطن في الخارج.

على رغم بعض الفروق التفصيلية في برامج كل من هذه التنظيمات، هناك عموماً توافق كبير بينها، خصوصاً على الالتزام العميق بالتطبيق الكامل والصارم لكل قوانين الشريعة. رفض التاثير الغربي على المجتمعات الاسلامية، اي السينما والتلفزيون الخ.

وهناك بعض الفروق التفصيلية بين مكان واخر. فقد حظرت حركة «طالبان» الافغانية الموسيقى وغالبية الالعاب الرياضية. اما في ايران فإن الرياضة تحظى بعناية كبيرة، في حين ينتشر في شكل متزايد الاستماع الى الموسيقى. كما تركز الحركات على مبدأ التضامن مع المسلمين اينما كانوا في العالم. ومن اوجه التضامن ان ليس لحزب اسلامي او حكومة اسلامية التحالف مع حكومة اجنبية، خصوصا غربية، ضد مصلحة بلد مسلم او جالية مسلمة. كما تشترك هذه التنظيمات باتخاذها موقفاً متشدداً ضد اسرائيل باعتبارها كياناً عدوانياً اقحم بالقوة في قلب العالم الاسلامي. وحاولت كل هذه التنظيمات تقريباً، في وقت او اخر، تعبئة الراي العام ضد الاحتلال الاسرائيلي وتشديد القبضة الاسرائيلية على القدس.

يلتزم هذا البرنامج التنظيمان الاسلاميان موضوع المقالة، اي حزب الرفاه في تركيا وجبهة الانقاذ في الجزائر. وتستمر جبهة الانقاذ، الموجودة خارج السلطة، والتي تشتبك في حرب مع السلطات التي يسيطر عليها العسكريون، في التزامها البرنامج. وعلى العكس من ذلك نجد ان اسلاميي تركيا يقودون الحكومة، ويبرز ما يبدو انه انفصام بين النظرية والتطبيق. ومن المفيد ان نقارن بين المواقف السابقة والممارسات الحالية للبروفسور نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه ورئيس الحكومة التركية الحالي.

حاز حزب الرفاه (عندما كان يسمى حزب الانقاذ الوطني) على انتباه العالم عندما نظم في ١٩٨٠ اجتماعاً شعبياً كبيراً تحت شعار «انقذوا القدس!». ورفع المشاركون الاعلام الخضر ودعوا الى اقامة دولة اسلامية. واثار الاجتماع قلقاً كبيراً في الاوساط العلمانية في تركيا، وساهم ذلك في حل البرلمان من قبل الجيش واعلان الحكم العسكري وحظر الاحزاب واعتقال اربكان نفسه ومحاكمته - الذي اطلق عليه فوراً لقب «المجاهد» اربكان - بتهمة محاولة تخريب الدولة العلمانية واستبدالها بدولة اسلامية. وكان لعسكريي تركيا الموالين للغرب دواع اخرى للقلق. فقد عارض الاسلاميون ايضا دخول تركيا الاتحاد الاوروبي واقترحوا انشاء سوق اسلامية مشتركة وطالبوا

بقطع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل. وكان الاسلاميون في كل مكان ابتهجوا بنهوض هذه الحركة في تركيا، القلعة العلمانية الوحيدة في العالم الاسلامي، بالقدر الذي اثار ذلك مخاوف الغرب. لكن الاضطهاد السياسي نادراً ما ينجح. وتمكن حزب الرفاه، بعد ١٦ سنة من العمل السياسي المثابر من قيادة حكومة منتخبة.

لكن هذا «الجبل»، الذي بقي تحت تسلط العسكريين، ما لبث ان تمخض عن عدد من الفئران، وكلها من النوع العلماني والمؤيد لأميركا واسرائيل! وهناك قائمة لا نهاية لها من التنازلات، يكفي ان نذكر منها التحالف الاستراتيجي والتعاون العسكري الوثيق مع اسرائيل الذي بدأه العسكريون الاتراك قبل اشهر من مجيء اربكان الى السلطة. وتقدم التحالف والتعاون بثبات بعد مجيء الرفاه، وبمساعدة من اربكان وزملائه. واذا كان هناك اي شك في تواطؤ اربكان على هذه العلاقة مع «مستعمري» القدس، فإن ذلك يزول عندما نتذكر انه استقبل في انقرة وزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفي. ولنا ان نلاحظ ان ليفي ليس من بين «حمائم» اسرائيل، بل هو من التوسعيين الذين يلتزمون احتلال الصهاينة للقدس «الى الأبد».

ونلاحظ ايضا ان موقف اسرائيل من الأمة الاسلامية، التي ينادي الرفاه بالتضامن معها، أبعد ما يكون عن الايجابية، بل يقوم على العدوانية والتوسع والسيطرة.

عكس لقاء نجم الدين اربكان بديفيد ليفي حقيقتين كبيرتين:

التنازلات المتواصلة من حزب الرفاه تجاه ميزان القوى الحقيقي في السياسة التركية، المتلخص بهيمنة العسكريين. ويبدو ان العسكريين، الذين تراجع نفوذهم في شكل ملحوظ منذ عودة الديموقراطية في ١٩٨٣، ادركوا بسرعة مدى تعطش قادة حزب الرفاه الى السلطة، وواجهوهم بخيارات قاسية بين البقاء في السلطة او التمسك بالمبادئ. وسنحت لهم الفرصة في ٤ شباط (فبراير) عندما عقد رئيس بلدية ضاحية سنجان القريبة من انقرة اجتماعاً شعبياً للاحتجاج على احكام اسرائيل قبضتها على القدس. وتدخل الجيش واعتقل رئيس البلدية بتهمة «الاخلال بالنظام العام»، وكان موقف اربكان المماطلة و«بلع» الاهانة.

وتلت ذلك مهانات اخرى، مثل الفرض على الحكومة تنفيذ قائمة تضم عشرين اجراء تهدف الى «الحفاظ على الطبيعة العلمانية للدولة»، من بينها منع المسؤولين الحكوميين من «نشر الدعاية الاسلامية» على الاذاعة والتلفزيون، واغلاق المدارس الاسلامية، والامتناع عن بناء الجوامع في وسط مدينتي اسطنبول وانقرة. وعارض رئيس الوزراء هذه الخطوات اولاً، محتجاً بالحقوق الدستورية وصلاحيات الحكومة. لكنه ما لبث ان رضخ، وقدم فروض الولاء الى «اتاتورك العظيم»، وحظر انتقاد حلف الأطلسي، ودعا الى «علمانية متسامحة»، مثلما في فرنسا والولايات المتحدة. وجاء استقباله لوزير خارجية اسرائيل ديفيد ليفي ليتوج نهجه ونهج حزبه المزدوج الذي يتمازج فيه العداء

والنواطق. ومن المستبعد ان يستمر الرفاه في السلطة. لكن مهما كان الأمر فإن الضرر وقع فعلاً ولا يمكن الآن اصلاحه.

الاسلاموية في تركيا، مثلما في كل مكان، هي وسيلة للوصول الى السلطة، وهي ليست دافعاً ايديولوجياً كما تتظاهر. لا نقول بهذا ان الايديولوجية غير مهمة بالنسبة لها، بل انها لا تشكل جوهرها، وان التزامها الرئيسي هو الوصول الى الحكم وليس اقامة نظام اخلاقي شامل. وينتمي قادتها غالباً الى تلك القطاعات التي همشتها فئات حاكمة منكفئة على ذاتها، فيما ياتي ناشطوها عادة من الرجال والنساء المحرومين من فرص التقدم الاجتماعي - الذي يبقون ثقافياً، حتى اذا كانوا اطباء او مهندسين، في ذلك القسم اللاغربي والمحروم في نظام «العزل» الاجتماعي السائد في بلادنا. من هنا فإن حاجتهم الرئيسية هي الوصول الى السلطة والمركز والتقدم. وهكذا فعندما تسنح لهم فرصة الحصول على هذه فهم يندفعون اليها، لكنهم سرعان ما يبدأون بتقديم التنازلات للحفاظ على المكاسب. وهذا ما فعلته «الجماعة الاسلامية» في باكستان اثناء حكم الجنرال محمد ضياء الحق، وهو ما فعله قادة «جمعية علماء الاسلام» في تحالفهم مع بينظير بوتو. وهذا ما لم يفهمه العسكريون الجزائريون الذين يتسمون بالفساد والتعطش الى السلطة. لكن هذه قصة اخرى عن بلد طال تعرضه للماسي.

---

* اكاديمي باكستاني مقيم في واشنطن

الجيش التركى يحذر من انتفاضة قريبة ويتعهد باستخدام القوة للتصدى لها

أنقرة - وكالات الأنباء والانترنيت - وجه الجيش التركى أعنف تحذير له إلى حكومة حزب الرفاه الإسلامى بزعامة نجم الدين أربكان من أن انتفاضة من أعمال العنف قد تحدث قريبا وأن الجيش قد تعهد بوقفها عن طريق القوة اذا اقتضت الضرورة

وأعلن الجنرال فيظى توركيرى فى لقاء لعدد من جنرالات الجيش بالصحفيين ان الأنشطة الإسلامية المتطرفة قد اكتسبت قوة دافعة نحو أن تكون انتفاضة أهلية. وأضاف ان المبادئ الرئيسية للجمهورية التركية لايمكن أن تتعرض للتغيير.

وقال توركيرى ان الإسلام السياسى - الذى يقصد به حزب الرفاه بزعامة أربكان - قد تورط فى حملة منظمة لاستبدال النظام العلمانى للدولة بنظام حكم إسلامى، واتهم توركيرى هذا الإسلام السياسى بالعمل عن قرب مع إيران والسودان ودول إسلامية أخرى، لجذب تركيا نحو مرحلة ظلام لا نهائية بعيدا عن الحضارة الغربية

وذكرت صحيفة «ين يوزيل» التركية أمس أن المواجهة الحالية بين أربكان والمؤسسة العسكرية بدأت بعد محاولة أربكان وقف خطط تحديث قوات الجيش والتى كانت ستتكلف ٣١ مليار دولار، فضلا عن محاولته تجميد المخصصات المالية للعملية العسكرية التركية فى شمال العراق

وكان شركاء أربكان المحافظون فى التحالف الحاكم قد اعلنوا أمس الأول انسحابهم من الحكومة ما لم تتول زعيمتهم المحافظة تانسو تشيلر مهام رئاسة الحكومة بدلا من أربكان فى غضون أسبوع واحد فقط.

بدء العد التنازلي للحكومة التركية

حزب الطريق القويم يهدد بالانسحاب من الإئتلاف خلال أيام

انقره - وكالات الانباء :

هدد حزب الطريق القويم التركي بالانسحاب من الحكومة الائتلافية مع حزب الرفاة إذا لم يتم تسليم رئاسة الوزراء لرئيسة حزب الطريق القويم يوم الأربعاء القادم.

وكانت تانسو تشيللر قد اكدت إجراء تغيير وزاري خلال أيام لنزع فتيل المواجهة مع العسكريين.

وجاء قرار الطريق القويم بالانسحاب اذا لم تتسلم تشيللر رئاسة الوزراء بعد ساعات فقط من مطالبة الجيش لجميع مؤسسات الرأي العام بالتصدي للنشاطات الاسلامية في البلاد

وذكرت الانباء ان تشيللر اكدت انها ستتفق مع نجم الدين أربكان بعد استلامها لرئاسة الوزراء على توقيت زمني لاصدار قانون الاحزاب السياسية الجديد الذي يهدف لانقاذ حزب الرفاه من حظر نشاطه من جانب المحكمة الدستورية العليا . وهو القانون الذي اثار مشروعه غضب القيادات العسكرية

وسوف تتولى تشيللر حسب هذه الخطط رئاسة حكومة انتقالية تعد لاجراء انتخابات جديدة في اكتوبر او مارس القادمين.

وفي اطار استمرار الاحتجاجات على الغزو التركي لشمال العراق نظم أمس ممثلو أربعة أحزاب قومية عربية اعتصاما امام مقر السفارة التركية في دمشق للاحتجاج على استمرار العملية العسكرية التي اعتبروها عدوانا على الأمة العربية وانتهاكا صارخا لوحدة اراضي العراق والقوانين الدولية في اطار تحالف تركي - اسرايلي تدعمه الولايات المتحدة ويهدف الى شن عدوان على سوريا لجعلها تقبل الاتفاقيات الاستسلامية التي تمليها اسرائيل حسب ماذكر البيان الذي أصدره المعتصمون.

وطالبت الاحزاب المشاركة والتي تضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بجناحيها وحركة فتح والحزب الشيوعي السوري واحزاب المعارضة العراقية الأخرى ، طالبت الحكومة التركية بسحب قواتها فورا دون قيد أو شرط واعادة النظر في مواقفها من التحالف مع اسرائيل وتم تسليم مذكرة بهذا المعنى للرئيس التركي ورئيس الوزراء التركي ..

تطورات الأحداث

الضرب تحت الحزام!

لم يبق من صراع الملاكمة الدائر منذ اكثر من عام بين رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان وقادة الجيش التركى سوى الضرب تحت الحزام، وهو ما بدأ بالفعل هذا الأسبوع!

فقد وجه الجيش ضربتين دفعة واحدة تحت الحزام لاربكان وحزبه الإسلامى، ورد أربكان بضربتين مماثلتين لتتصاعد حدة المعركة بين الجانبين، وتتأزم بشكل لم يسبق له مثيل فى أى دولة فى العالم

ويبدو أن فشل محاولات الجيش للضغط على الرفاه ودفعه للتنازل عن الحكم قد دفع قياداته للسعى لإحراج اربكان واتهامه بعدم الوطنية لكونه يرفض من جهة تقديم دعم من الحكومة للعملية العسكرية التركية فى شمال العراق بهدف إجهاضها

فقد فوجئ الرأى العام التركى -لأول مرة فى تاريخ الحكومات- بالمتحدث باسم الجيش يعقد مؤتمرا صحفيا ويتهم حكومة أربكان برفض تقديم التمويل المالى اللازم لعمليات الجيش التركى فى شمال العراق، مما اضطر أربكان للرد أيضا فى مؤتمر صحفى على هذه الضربة بالقول «ليس واردا التقصير فى تلبية مطالب جيشنا». بل لقد اضطر أربكان لكشف ميزانية الجيش كاملة وهى ٧.٥ مليار دولار ليدحض هذه الاتهامات. فقال إن حكومته أفرجت عن ٦٠٪ من المبلغ المخصص للجيش فى موازنة العام الحالى بما يعادل ٦٤٧ تريليون ليرة (أى ٤.٥ مليار دولار) ايضا ألمح أربكان إلى أنه إذا كان الجيش يطمع فى مزيد من الاموال فإن ذلك يجب أن يتم من خلال تشريع فى البرلمان وقد رد اربكان على الفور على هذه الضربة بتصريح يحرج قيادة الجيش ويؤكد فيه أن العملية العسكرية التركية فى شمال العراق أوشكت على الانتهاء" ويبدو أن تصريح اربكان رغم انه نفاه لاحقا استهدف بدوره توجيه ضربة للعسكريين بعدما وصلت عملية غزو شمال العراق لمراحل خطيرة وأثارت غضب الدول العربية خصوصا بعد تكشف مشاركة خبراء صهاينة فيها

اما الضربة الثانية من الجيش فكانت مطالبة رئاسة اركان الجيش التركى من قطاعات الشئون التجارية للجيش عدم شراء احتياجات الجيش من عدد من الشركات الكبرى المحسوبة على الإسلاميين مثل (كومباسان- يمباس- أولكير- اسيا- إبهلاس- بيحيديك) باعتبار أنها (رجعية) وتستخدم لدعم أنشطة الأصوليين. وكان من الواضح أن هذه ضربة أخرى تحت الحزام وتصعيد كبير للنزاع بين الطرفين، وأنها جاءت بعد ضربة أربكان الثانية التى قال فيها إن اى مطالب مالية للجيش تزيد على الميزانية يجب أن يصدر بها تشريع من الجيش، أى إنه رفض اقتطاع أى جزء من الموازنة لصالح الجيش ومما يؤثر على خطط الحكومة

وأيا كان الامر، فقد وصل الضرب بين الطرفين لمصالحهما والامور المتصلة بهما مباشرة أى إنه ضرب تحت الحزام، فماذا بقى على الانقلاب"

محمد جمال عرفه

تتسلم رئاسة الحكومة الأسبوع المقبل

تشيللر: «ليهتم العسكريون بشؤونهم» الداخلية تطلب توقيف مرافقي أربكان

قلّلت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيللر أمس من التحذير الذي وجهه الجيش داعية إياه الى «الإهتمام بشؤونه الخاصة». في حين أشارت التكهنات الى احتمال تخلي رئيس الوزراء نجم الدين أربكان عن منصبه لتشيللر الأسبوع المقبل مقابل إجراء الانتخابات العامة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. وقالت وزيرة الخارجية بعد اجتماع مع أربكان حضره رئيس حزب «الوحدة الكبرى» محسن يازجي أوغلو، رداً على تهديدات الجيش: «فلتهتم كل مؤسسة بشؤونها الخاصة، ولن نسلم تركيا لأي قوة غير إرادة الشعب، والحل بوضوح هو الديمقراطية». ولم تكشف عن مضمون اللقاء لكنها ألمحت الى عدم نيّتها الانسحاب من الحكم قريباً رغم قرار حزبها «الطريق القويم» القيام بذلك إذا لم تتسلم رئاسة الوزارة خلال أسبوع. وأوضحت: «يطالبنا البعض بالانسحاب من الائتلاف ولكن ماذا سيحصل لو أقدمنا على هذه الخطوة؟ لا يمكن أن نتسبب في خلق اضطرابات». في غضون ذلك نقلت شبكة تلفزيونية خاصة ان وزارة الداخلية التركية طلبت توقيف الحراس الشخصيين الثلاثة لأربكان بتهمة مقاومة الاوامر العسكرية واهانة الجنود.

واشارت معلومات الى أن أربكان وافق على تسليم منصبه الى تشيللر الأسبوع المقبل مقابل موافقتها على إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر. إلا ان موقف الرئيس سليمان ديميريل يبقى غير واضح حيال هذه المسألة رغم أن موافقته عليها ضرورية.

(أ.ف.ب - أ.ب - رويتر)

تركيا تعيش هاجس الانقلاب العسكري والتهديدات ذاتها تتكرر مع كل محاولة

تواجه الحكومة التركية برئاسة نجم الدين أربكان خطر انقلاب عسكري وذلك غداة التحذير الذي أطلقه العسكريون الأتراك مؤكدين حقهم الدستوري في الدفاع عن النظام العلماني بكل الوسائل بما فيها استخدام القوة. وكان العنوان واحداً تقريباً في جميع الصحف التركية: «الانذار الأخير للجيش» فيما نقلت صحيفتا «جمهوريت» و«حرييت» عن أحد جنرالات الجيش قوله: «سنستخدم القوة إذا لزم الأمر». وكان الجنرال نفسه فوزي توركاري، رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان العامة للقوات التركية، اتهم حزب «الرفاه» الاسلامي في لقاء مع الصحافيين أمس الأول بأنه «يدعم الأصولية الإسلامية» و«يحرض الشعب على معارضة الدولة العلمانية التي يعتبر الجيش نفسه حامياً لها». وقال الجنرال توركاري: «أن الحق الدستوري يكفل للجيش الدفاع عن النظام في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي (...) والمعركة ضد النشاطات الدينية التخريبية في طليعة الأولويات للقوات المسلحة». وكان الأمر نفسه ابلغ مراراً إلى عدد من القضاة والجامعيين وكبار الموظفين وكان الجيش يشهد الرأي العام على ما يجري. وقارن أحد المعلقين في صحيفة «صباح» بين التعابير التي استخدمها الجنرال توركاري في لقائه مع الصحافيين وتلك التي استخدمها العسكريون قبل الانقلاب الأخير من الانقلابات الثلاثة التي قام بها الجيش خلال ٣٧ سنة. وهو انقلاب ١٩٨٠. وقال الصحافي: «انها التعابير نفسها. انها تبرير للانقلاب». ويعتبر انذار الجنرالات المرحلة الأخيرة في اختبار القوة المستمر منذ أربعة أشهر بين حزب «الرفاه» المتمسك بالسلطة وبين العسكريين الذين يعملون على ابعاده عنها. وقد سعى الجيش الذي يدرك الأثر السلبي لدى الغرب لأي انقلاب في تركيا، إلى ترجيح كفة الوسائل الديمقراطية مكتفياً برفع وتيرة الضغوط على الحكومة أملاً بأن تتمكن المعارضة من اسقاطها في البرلمان. لكن الخيار الديمقراطي بدا متعذراً حتى الآن خصوصاً في ظل الانقسامات والخلافات بين زعماء الأحزاب العلمانية. وبات الجميع يتساءل: إلى متى سيصبر العسكريون؟ قال أحد أركان المعارضة مسعود يلماظ: «ان التصعيد الحالي بين الجيش و«الرفاه» أمر مثير جداً للقلق». وكان الشريك في الائتلاف الحكومي، حزب «الطريق القويم» بزعامة طانسو تشيللر وزيرة الخارجية، أعلن بعد ساعات من تحذير الجنرالات أنه سيترك الحكومة إذا لم يستقل أربكان قبل ١٨ حزيران (يونيو) ويسلم تشيللر رئاسة الحكومة بدلاً منه. وأكد أحد معاوني تشيللر أن تشيللر تخشى تدخلاً عسكرياً لاسقاط الحكومة بالقوة «إذا بقي أربكان على رأس هذه الحكومة». وكان أربكان وتشيللر اتفقا في الأول من حزيران (يونيو) على اجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية السنة الحالية أي قبل ثلاث سنوات من الموعد العادي لهذه الانتخابات.

ووافق أربكان على التخلي عن منصبه لتشيللر طبقاً لبروتوكول الائتلاف من دون تحديد أي موعد لهذا التغيير إلا أن المراقبين يرون أن مثل هذا التغيير حتى لو وافق عليه البرلمان حيث فقد الائتلاف الغالبية لن يرضي العسكريين لأن الرفاه سيبقى في الحكومة. (أ.ف.ب)

المصدر : الحيـــــــاة

التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

□ انقرة - من رشيد غيوربيلك:

■ بدا امس ان الاسلاميين في تركيا يتمسكون بمواقعهم في الحكم ويهيئون انفسهم للصمود الى النهاية في وجه ضغوط متزايدة من جنرالات الجيش رغم المخاوف من انقلاب عسكري. وتحدت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق الصحيح، الشريك في الائتلاف الحاكم، العسكريين ودعتهم الى «الاهتمام بشؤونهم الخاصة».

وعقد رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» (اسلامي)، اجتماعاً امس مع تشيلر شارك فيه محسن يازجي زعيم حزب «الوحدة الكبرى» (٨ مقاعد في البرلمان)، وذلك في محاولة لرسم استراتيجية لمواجهة الهجوم العنيف من جانب المؤسسة العسكرية العلمانية والتهيئة لانتخابات مبكرة. وجاء اللقاء في اعقاب التهديد المفاجيء الذي اطلقته تشيلر مساء اول من امس بان حزبها سينسحب من الحكومة اذا لم يقدم اربكان استقالته قبل ١٨ حزيران (يونيو) الجاري ليترك منصبه لها.

ووافق اربكان في الاجتماع الذي استغرق اربع ساعات على تسليم منصبه لتشيلر من دون انتظار تصديق البرلمان على تعديلات قانونية تهدف الى انقاذ حزب «الرفاه» من ملاحقات قضائية تهدد باغلاقه. وافادت تقارير ان تشيلر رضخت في المقابل لطلب اربكان اجراء انتخابات في غضون ثلاثة اشهر. ورغم الاتفاق على ابقاء الائتلاف الحاكم، فشل اربكان وتشيلر في اقناع زعيم حزب «الوحدة الكبرى» الصغير في الانضمام اليهما كشريك ثالث لمساعدة الائتلاف على استعادة غالبيته في البرلمان.

وقالت تشيلر للصحافيين اثر الاجتماع «تمكنا بوضوح من طرح حل الحل هو الديموقراطية»، واضافت «لتهتم كل مؤسسة بشؤونها الخاصة فاننا لن نسلم تركيا لأي قوة غير ارادة الشعب».

وتابعت ان «البعض يطالب بأن ننسحب من الائتلاف لكن ماذا سيحصل اذا اقدمنا على هذه الخطوة؟ لا يمكن ان نتسبب في ايجاد جو من الاضطراب». وكان الجيش اكد اول من امس حقه الدستوري في الدفاع ولو بالقوة عن النظام العلماني، معتبراً انه مهدد بالتطرف الاسلامي الذي يساعد عليه وجود حزب «الرفاه» في السلطة. واتهم رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الجنرال فوزي تركاري ايران وليبيا والسودان ودولاً اسلامية اخرى بتقديم الدعم المالي والمعنوي لـ «مجموعات المخربين الاسلاميين» لتحطيم الجمهورية العلمانية في تركيا.

وفسرت الصحف التركية امس اللهجة العنيفة التي اتسمت بها تصريحات الجنرال تركاري بانها مؤشر الى تصميم العسكريين على التصدي لمسيرة الاسلاميين وانها وجهت رسالة صريحة الى الحكومة بالتنحي.

في غضون ذلك، يبدو ان التمرد المتزايد داخل حزب الطريق الصحيح يقطع الطريق على امال تشيلر في تعزيز حزبها المتداعي عبر التحالف مع «الرفاه» في انتخابات مبكرة. واصطدمت مساعيها لتمرير تعديلات اقترحها اربكان لانقاذ «الرفاه» من ملاحقات قضائية بمعارضة قوية من نواب حزب الطريق الصحيح وحتى في حال تمرير هذه التعديلات، من المتوقع ان ينقضها الرئيس سليمان ديميريل والمحكمة الدستورية.

ومع تزايد التوقعات بانسحاب مزيد من النواب من الكتلة البرلمانية لحزب الطريق الصحيح، استأنفت احزاب المعارضة اتصالاتها للبحث في تشكيل ائتلاف بديل وافادت تقارير انها تستعد لتقديم مشروع قرار اخر بسحب الثقة في الحكومة يطلق عليها رصاصة الرحمة

المدوّنة

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٦ /١٩٩٧

أربكان يتنازل لتشيلر عن رئاسة الحكومة التركية الثلاثاء المقبل

أنقرة - وكـالات الأنبـاء - فى خطوة وصـفت بأنها غير كافية لحل الأزمة السياسية فى تركيا وافق رئيس الوزراء الإسـلامى التـركى نجم الدين أربكان زعـيم حـزب الرفـاه على تسليم مهام رئيس الحكومة إلى نائبته وشريكته فى الائتلاف ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم بحلول يوم الثلاثاء القادم، أى قبل يوم واحد من المهلة التى حددتها تشيلر عندمـا هددت بالانسحـاب من الحكومـة إذا لم تتول رئاستها قبل ١٨ يونيو الجارى.

وقال حسن أكينش نائب رئيس حزب الطريق القويم إن أربكان سيقدم استقالته للرئيس سليمان ديميريل يوم الثلاثاء المقبل بموجب اتفاق تم التوصل إليه بعد اجتماع استغرق أربع ساعات مع تشيلر الليلة قبل الماضية.

وأوضحت الصحف التركية أمس أن تشيلر وافقت على مطلب أربكان بإجراء الانتخـابات المبكرة فى غضون ثلاثة أشهر وإن كانت تفضل اجراءها فى مارس من العام المقبل وأشار اكينشن إلى أنه سيتم الإعلان عن موعد تلك الانتخابات بمجرد تولى تشيلر لمنصب رئيس الوزراء.

ومع ذلك يجزم الخبراء بصعوبة عملية نقل السلطة من أربكان لتشيلر لأنه يتعين استقالة رئيس الوزراء أولا كى تحل محله تشيلر لكن الرئيس التركى سليمان ديميريل المخول دستوريا إختيار رئيس الحكومة قد يختار شخصا اخر غير تشيلر وابا مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الأم المعارض. إلا أن حزبى الرفاه والطريق القويم قد يصدران بيانا مشتركا يوم الثلاثاء المقبل يؤكد استمرار التحالف لاجبار ديميريل على اختيار تشيلر.

وفى تحذير ضمنى للقوات المسلحة التركية، اكدت مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية أمس ضرورة الالتزام بنصوص الدستور التركى وتفادى اى إجراءات إضافية تتناقض مع مواده بهدف الخروج من الأزمة السياسية الراهنة.

وشددت أولبرايت - فى الوقت نفسه - على تأييد واشنطن واحترامها لاستمرار النظام العلمانى الحالى فى تركيا.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧

رغم تخلي أربكان عن رئاسة الوزراء لتشيلر:

استقالة وزير السياحة ونواب الائتلاف يهددون بسحب الثقة فى البرلمان

انقرة - وكالات الانباء:

وافق نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى امس على التخلى عن منصبه لشريكته فى الائتلاف الحكومي تانسو تشيلر بعد غد (الاثنين) استجابة لضغوط عديدة تعرضت حكومته لها مؤخرا ابرزها موقف الجيش المعادى للتوجهات الاسلامية

وذكر حسن ابكينجر المسئول البارز فى حزب الطريق القويم الذى اذاع النبأ صباح امس انه من المتوقع ان يلتقى اربكان مع الرئيس التركى سليمان ديميريل خلال الساعات القادمة لتقديم استقالته

في الوقت نفسه اكد اربكان فى تصريحات الصحفيين انه سيعقد مؤتمرا صحفيا عالميا بعد غد لتوضيح حقيقة الازمة السياسية والحلول المستقبلية

وكانت تشيلر رئيسة حزب الطريق القويم قد وجهت إنذارا نهائيا إلى اربكان شريكها في الائتلاف الحكومي الاربعاء الماضى تطالبه بضرورة تسليمها رئاسة الوزارة بحلول ١٨ يونيو المقبل والا فسوف يفض حزبها الائتلاف الحاكم

وافادت الانباء ان انعدام الثقة بين حزبى الرفاه والطريق القويم (قطبى الائتلاف الحكومى) قد بلغ ذروته مؤخرا عندما اعلنت هيئة الأركان العامة التركية استعدادها لاستخدام القوة لحماية الديمقراطية والعلمانية في تركيا . كما اتهم مسئولو الجيش الحكومة بانها منذ عام لا تتحرك ضد - ما وصفته بالتطرف الاسلامى بل تروج له وهو الامر الذى اثار المخاوف من وقوع إنقلاب عسكرى جديد فى تركيا

الى جانب ذلك شهد الائتلاف الحكومى ضغطاً ملحوظا خلال الايام القليلة الماضية خاصة بعد ان فقد الاغلبية فى البرلمان - من جديد - لاستقالة احد نواب الرفاه ولم ينقذه سوى انضمام عضو من حزب اليسار الديمقراطى ليصبح عدد اعضائه ٢٧٦ نائبا في البرلمان الذي يضم ٥٥٠ مقعداً.



تشيلر

وذكر المراقبون ان الحكومة بوضعها الحالى اصبحت هشة للغاية - ومعرضة للسقوط فى اول اقتراع للثقة فى البرلمان

وافادت الانباء ان القادة العسكريين الاتراك اصدروا الاوامر اول امس باعتقال ثلاثة من الحراس الشخصيين المتطوعين لحماية اربكان بسبب مشاجراتهم العديدة مع قوات الامن خلال الشهور الاخيرة في الوقت الذى يصر فيه حزب الرفاه على ان الحراس الثلاثة مساعدون شخصيون لرئيس الوزراء فى

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٤

محاولة لانقاذهم من السجن.

في تطور لاحق قدم وزير السياحة التركي بهاتان يوشل امس استقالته من منصبه احتجاجا على ماوصفه بالسياسة الاسلامية الحكومية وهو الامر الذي يتنافى مع المبادئ العلمانية التركية

وحث الوزير في مؤتمر صحفي تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق القويم على الانسحاب من الائتلاف الحكومي بشكل عاجل.

في الوقت نفسه قتلت القوات التركية امس حوالي ١٥ من الانفصاليين الاكراد في العمليات العسكرية التي تقوم بها ضد منظمة حزب العمال الكردستاني المحظور في اقليم منجول شمال شرق البلاد كما لقي خمسة من الجنود الاتراك مصرعهم. واشارت وكالة انباء الاناضول التي اذاعت النبأ ان القوات المهاجمة اعتقلت خمسة من الانفصاليين خلال العمليات العسكرية الاخيرة بينما هرب ٨ اخرون واستسلموا للقوات الحكومية في المناطق المجاورة.

وكان رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان قد اكد امس ان العملية العسكرية التركية في شمال العراق لاتشكل مساسا بسيادة العراق. واشار خلال لقاء بولي عهد الاردن الامير حسن ان العملية تستهدف الارهابيين الذين يقتلون الابرياء. وافادت الانباء ان ولي العهد الاردني اعرب خلال اللقاء عن قلق بلاده ورفضها للعملية العسكرية التركية شمال العراق. وفي واشنطن جدد الناطق بلسان الخارجية الامريكية امس تاييد بلاده للعملية العسكرية التركية شمال العراق مؤكدا حقها في ملاحقة المتمردين الاكراد لما يشكلونه من تهديد على جنوب تركيا

من جهة اخرى عارضت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية بشدة امس انتقادات الرئيس الليبي القذافي العملية العسكرية التركية شمال العراق والتعاون العسكري التركي الاسرائيلي

المصدر: أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٤/٦/١٩٩٧

■ [illegible] طار إلى تركيا.. ويكتب

الأسرار الكاملة.. لأزمة العسكر مع الإسلاميين!

تركيا.. تعيش هذه الايام.. فوق سطح صفيح ساخن..!

الاحداث السياسية.. تتلاحق بسرعة غريبة.. وتتفاعل بطريقة تقطع انفاس المراقبين.. وتدفعهم إلى التوقف، وطرح الف سؤال، وسؤال.. تنتهي كلها إلى اجابات غامضة، وغير قاطعة!

الكل يتكلم.. والكل يعلق.. ويفتي احيانا.. ولكن احدا لا يستطيع ان يقطع بالنتائج التى سوف تسفر عنها الازمة السياسية الراهنة.!

والازمة السياسية.. ليست جديدة.. وهي تتمثل في عدم وجود حزب سياسي يملك اغلبية صريحة، تجعله يحكم بمفرده، ودون شريك معه.!

وعندما تعجز الاحزاب السياسية عن الحصول على اغلبية مطلقة، تجعلها تحكم بمفردها.. فإنها تلجأ إلى الائتلاف مع احزاب اخرى، تمكنها من الحصول على الاغلبية المطلوبة للحكم.! وعادة يتم الائتلاف بين احزاب تتفق افكارها، او على الاقل تتقارب افكارها، ولا تختلف بشكل حاد! ويظل الائتلاف فى الحكم.. طالما ظلت الاحزاب المؤتلفة على اتفاق ووئام.. وينهار الائتلاف.. يوم تختلف الاحزاب الحاكمة، وتعجز عن الاتفاق.!

وفى الانتخابات الاخيرة التى جرت فى عام ١٩٩٥.. عجزت جميع الاحزاب التركية عن الحصول على اغلبية مطلقة.. لذلك كان لابد من ائتلاف بعضها مع البعض، وتشكيل حكومة تملك اغلبية برلمانية.

المدوسه
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... أخبار اليوم

التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

سعيد سنبل

سر الصفقة التي جمعت تشيللر العلمانية مع اربكان الاسلامي

والخلافات السياسية بين الاحزاب التركية حادة وعنيفة لدرجة يصعب تصديقها ' وهى خلافات على مصالح، اكثر منها خلافات حول مبادى، والدليل على هذا ان الائتلاف الحالى يضم حزب الرفاه الاسلامي، الذي يراسه نجم الدين اربكان وحزب الطريق القويم الذى ترأسه تانسو تشيللر، والتى يعتبر حزبها هو العدو الاول لحزب الرفاه '

لقد فرقتهم المبادى. ولكن جمعتهم المصالح في صفقة سياسية اصبحت موضعا للتندر والحديث وتمثلت في تمكين حزب الرفاة الاسلامي من رئاسة الحكومة في تركيا. وهو الامر الذي يحدث لاول مرة ومقابل ذلك، تعهد نجم الدين اربكان رئيس الحزب الاسلامي، بحماية تانسو تشيللر واغلاق ملفات الفساد الخاصة بها وبزوجها، والتي يتهمها فيها شخصيا'

وهكذا اتفقت المصالح وانتصرت على المبادى.'

وطبقا للصفقة بين حزبى الرفاه الاسلامي، والطريق القويم تم الاتفاق على ان تتشكل حكومة ائتلافية بين الحزبين يرأسها نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه لمدة عامين، تصبح خلالهما تانسو تشيللر نائبة لرئيس الوزراء، ووزيرة للخارجية وبعد العامين يتنازل اربكان لتشيللر عن رئاسة الوزارة، وتتولاها لمدة عامين. تجرى بعدهما الانتخابات الجديدة

ولكن كثيرا ما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن وهذا ماحدث اخيرا الائتلاف، وبدء ذلك، بتساقط' وقبل ان تمضى سنة من عمر الوزارة خرج كل من اربكان، وتشيللر. وظهرا معا في مؤتمر صحفي مشترك اعلنا فيه ان المعارضة تستخدم اساليب لا اخلاقية من اجل اجراء الحكومة ' وانهما من اجل ذلك قررا اجراء انتخابات جديدة مبكرة وسوف يتنازل اربكان عن رئاسة الوزارة، لتانسو تشيللر، الى ان تبدا الانتخابات

القرار كان مفاجاة للكثيرين ولكن المفاجاة الاكبر تمثلت في عدم تحديد الوقت الذى تجرى فيه الانتخابات القادمة.. وعدم تحديد اليوم الذي سوف يستقيل فيه اربكان من رئاسة الوزارة. الامر الذى كشف عن وجود خلافات حادة بين الحلفاء وعن وجود تربيطات، وصفقات لم تكتمل"

الازمة.. ليست سياسية الازمة.. ازمة هوية!!

وصلت انقرة في اليوم التالي لهذا المؤتمر الصحفي الذى اصبحت وقائعه مثار الحديث الاوساط السياسية، وتعليقاتها ' وتصادف ان اقام السفير المصرى مهدى فتح الله حفل عشاء في منزله، تكريما لوزير الخارجية التركى الاسبق مختار صويحمال ودعا اليها مجموعة غير صغيرة من السياسيين، والدبلوماسيين، والمفكرين، واساتذة الجامعات وكان الحديث الغالب بل الحديث الاوحد هو الازمة السياسية في تركيا، وطريقة الخروج منها وتعددت التحليلات، والاحتمالات ولم نتفق على راى قاطع او حتى على رأى مقبول'

والطريف ان وزير الخارجية الاسبق، القى كلمة في نهاية العشاء، شكر فيها السفير مهدى فتح الله، وحيا فيها مصر وطلب من السفير ان ينقل تحياته الى وزير الخارجية المصرى عمرو موسى وقال مازحا لقد التقيت به عندما كنت وزيرا للخارجية وكان ذلك منذ عامين تقريبا. انه لا يزال وزير الخارجية مصر بينما تعاقب على وزارة الخارجية التركية فى هذه الفترة سبعة وزراء"

سبعة وزراء خارجية خلال عامين هذه هى تركيا واوضاعها السياسية"

كما قلت كان حديث الازمة السياسية على كل لسان في حفل العشاء، الذي اقامه السفير المصرى، وحضرته اكثر من ٤٠ شخصية من مختلف الاتجاهات ' والاحاديث توحى بل تؤكد ان الحياة السياسية اصبحت تعيش فوق سطح صفيح ساخن خاصة بعد ان دخلت المؤسسة العسكرية الساحة، واصبحت طرفا في اللعبة السياسية '

ولكن عبد القادر اوزكان وهو كاتب صحفي من اعضاء حزب الرفاه له رأى اخر عبر عنه فى كلمات قليلة قائلا ان القادم من الخارج، يتصور ان الاحداث السياسية تتفاعل على الساحة بشكل خطير، وعنيف بينما الواقع يؤكد ان الحياة السياسية في تركيا يسودها الركود"

كلام غريب خاصة فى وقت لا تكف فيه الصحف، والتليفزيونات، والاوساط السياسية عن الحديث عن الازمة التى تعيشها تركيا '

ولكن اوزكان يفسر كلماته قائلا ان ما يجرى على الساحة السياسية هو نفس ما كان يجرى طوال الايام، والسنين الماضية صراعات، ومعارك بين السياسيين واتهامات لا تتوقف'

ان الحياة السياسية في تركيا، تدور في حلقة مفرغة وازمة تركيا الحقيقة هى ازمة هوية وهى ازمة تهدا احيانا وتثور احيانا اخرى حسب قوة الحكومات الموجودة فى الحكم او حسب هوية الحكومات التي تتولى السلطة'

كلمات عبد القادر اوزكان تعبر الى حد كبير عن الازمة الحقيقية لتركيا ازمة الهوية'

هل هي دولة اسلامية شرقية كما اراد الفاتح محمد الخامس؟ ام هى دولة غربية اوروبية كما اراد كمال اتاتورك (٩٧٪ من الاراضى التركية فى اسيا و٣ فى اوربا)

لقد استولى محمد الخامس على مدينة القسطنطينية فى عام ١٤٥٢. وجعل منها مركزا للخلافة الاسلامية التي استمرت نحو خمسة قرون متواصلة، واصبحت اسطنبول القسطنطينية سابقا، تحكم العديد من دول العالم الاسلامي، وغير الاسلامي.

ومع مضى القرون والاعوام بدات الخلافة تترهل، وتتآكل ودب الفساد في قصر الخليفة ومع بداية القرن الحالى اصبحت تركيا تعرف باسم رجل اوروبا المريض وقامت الدول الكبرى بانتزاع ريشها، وقص اجنحتها، واقتسام الدول التى كانت تحت سيطرتها

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ظهر كمال اتاتورك. الجنرال العنيف الذى انهى حكم الخلافة،، وعصر السلاطين واقام فى تركيا جمهورية مدنية علمانية، تطبق القوانين السائدة فى الغرب، وتوقف العمل باحكام الشريعة الاسلامية وأمر الاتراك بخلع العمائم والطرابيش، وارتداء القبعات ومنع الزواج باكثر من واحدة، وساوى فى الارث بين الولد، والبنت'

لقد اراد اتاتورك ان يجعل من تركيا دولة غربية، ترتبط بالغرب، وتصبح جزءا منه

ومن يذهب الى تركيا. يتصور ان اتاتورك لا يزال على قيد الحياة؟ صوره فى كل مكان فى مكاتب الحكومة، والشركات' وتماثيله فى مختلف الميادين واقواله منقوشة على الحوائط، والجدران ولا احد فى

تركيا يستطيع ان ينتقد علنا على الاقل. او يهينه او يسخر منه ولو فعل ذلك لتم تقديمه الى المحاكمة، وتعرض للسجن!

حتى حزب الرفاه الاسلامي الذي لا يزال يراس الحكومة، حتى كتابة هذه السطور لا يجرؤ على المجاهرة بمعارضة افكار اتاتورك، الداعية الى العلمانية. والرافضة لتطبيق الشريعة والتي من المؤكد ان الحزب يسعى الى تطبيقها!

الديموقراطية على الطريقة التركية!

مات كمال اتاتورك في ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ ومنذ هذا التاريخ، وتركيا تبحث عن هوية لها لقد كانت مقر مركز الخلافة الاسلامية ولكن الخلافة سقطت. وانتهت

وارتدى الاتراك القبعات بناء على اوامر كمال اتاتورك ومع ذلك فان اوروبا لا تزال تتعامل مع تركيا على انها دولة شرقية اسلامية وان لم تجاهر بهذا الامر، ربما لهذا السبب ارجأت المجموعة الاوروبية انضمام تركيا الى عضويتها بحجة ان الاوضاع الاقتصادية في تركيا، لا تسمح لها بالانضمام الى المجموعة!

في نفس الوقت تنظر الدول الاسلامية تتعامل مع تركيا على انها دولة علمانية غربية وليست دولة اسلامية! كما ان علاقات الدول العربية، والتي كانت تابعة للخلافة سنين طويلة. يشوبها الفتور مع تركيا.. خاصة عن ظل التقارب التركي الاسرائيلي الاخير!

من هنا تقف تركيا على مفترق الطرق لا هي شرقية ولا هي غربية! لا هي علمانية.. ولا هي مسلمة!

والوضع الحالي .ليس جديدا. انما هو موجود، وقائم منذ ان ظهر اتاتورك ولكن الذي حرك المياه الراكدة في هذه الايام هو وجود حزب الرفاه الاسلامي على راس الوزارة. ومحاولته. وهذا امر طبيعي تأكيد هوية تركيا الاسلامية وهي محاولات اعتبرتها بعض الاحزاب السياسية الاخرى- وايدتها في ذلك المؤسسة العسكرية- بداية لضرب المجتمع المدني الذي اقامه اتاتورك . والعودة بتركيا الى عهد الظلام من جديد ومن هنا تفجرت الازمة الجديدة!

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٩٠ حصل حزب الرفاه الاسلامي على ١٠٪ من اصوات الناخبين .وفي الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٥ حصل على ٢١٪ من الاصوات. اي ان عدد مؤيديه تضاعف خلال خمس سنوات. وبهذه النسبة حصل على ١٥٨ مقعدا في البرلمان من عدد المقاعد البالغة جملتها ٥٥٠ مقعدا وكان الحزب التالي له في عدد المقاعد هو حزب الطريق القويم الذي ترأسه تانسو تشيللر وحصل على ١٣٥ مقعدا.. بينما حصل حزب الوطن الام الذي يراسه مسعود يلماظ على ١٣٢ مقعدا.

وكان الامر الطبيعي. ان يأتلف حزبا الطريق القويم، والوطن الام خاصة انهما يقتربان في الافكار ، ويختلفان بشدة مع حزب الرفاه الاسلامي! ولكن الصراعات العنيفة بين كل من تشيللر ، ويلماظ . جعلت من الصعب بل من المستحيل ان يأتلفا معا. من هنا سارعت تشيللر، واتفقت مع اربكان على تشكيل حكومة ائتلافية.

قالت لي لالي ساريبرا هيميجلو . المحررة الدبلوماسية بجريدة جمهوريات : لقد باعت تانسو شيللر مبادئ حزبها المؤيد للاتاتوركية.. وتسببت في مجيء حزب الرفاه الاسلامي الى الحكم.. وكان الثمن هو وعد من اربكان بحمايتها من قضايا الفساد التي تلاحقها، وتلاحق زوجها!

وبالطبع كان اشتراك حزب الرفاه في الحكم. ورئاسة الوزارة لاول مرة منذ حكم اتاتورك نقطة تحول هامة في السياسة التركية. وموضع قلق من المؤسسة العسكرية في تركيا وهي المؤسسة صاحبة النفوذ القوي . القائم على حماية مبادئ كمال اتاتورك، وتطبيق الافكار التي نادى بها.

والمؤسسة العسكرية في تركيا . لا تحكم بشكل مباشر . فالحكم في تركيا جمهوري ديموقراطي يعتمد على الاحزاب السياسية.. ولكن المؤسسة العسكرية تتدخل كلما احتاج الامر الى التدخل! انها الديموقراطية على الطريقة التركية كما وصفها لي النور شفيق .رئيس تحرير جريدة ديلي نيوز التي تصدر بالانجليزية ! وفي تركيا مسموح بنقد الجميع، والهجوم عليهم بل وتجريحهم ولكن من غير المسموح المساس باتاتورك او بالمؤسسة العسكرية انها الديموقراطية. على الطريقة التركية!

أكبر تنازل يقدمه اربكان..!

تشكلت الحكومة الجديدة في يونيو من العام الماضي.. وكان المفروض ان يرأس حزب الرفاه الحكومة لمدة عامين ثم يراس حزب الوطن الام الحكومة لمدة عامين اخرين. وبعدها تجرى انتخابات جديدة ولكن وقبل ان تمر سنة على الحكومة الائتلافية تقرر التعجيل بانتخابات جديدة.. بعد ان اصبحت الحكومة عاجزة عن الاستمرار .. واصبحت مهددة بفقد الثقة بسبب استقالة بعض النواب من حزب الطريق القويم، احتجاجا.. على تحالف تشيللر مع اربكان. وبعد ان اصبح حزب الرفاة مهددا بالالغاء

قال لي تورهان تايان وزير دفاع تركيا، وهو مدني حربي، وغير عسكري ويخضع للمؤسسة العسكرية التي يجلس على قمتها الجنرال اسماعيل حقي كارادای ان تركيا دولة ديموقراطية يحكمها القانون! وهي طبقا للدستور تحكمها مجموعة مؤسسات والجيش هو احد هذه المؤسسات، ومسئوليته الدفاع عن امن البلاد واستقلالها

وفي تركيا مجلس امن قومي برئاسة رئيس الجمهورية ويضم الى عضويته رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع، والخارجية، والداخلية بالاضافة الى بعض القيادات العسكرية وهذا المجلس يجتمع بصفة دورية، ويتابع الاوضاع على ضوء التقارير المرفوعة اليه من الجهات الامنية

وقد لوحظ في الشهور الاخيرة الماضية- حسب رواية تورهان- ظهور جماعات متطرفة اعتبرها مجلس الامن القومي خطرا على الامن العام.. نظرا لانها تسعى الى خلط الدين بالدولة، واستخدام الدين في السياسة، والسعي الى اقامة دولة اسلامية!

ان ٩٩٪ من سكان تركيا مسلمون وفي تركيا ٨٥ الف مسجد . وحرية العبادة مكفولة بلا اي قيد. ولكننا لن نسمح باستخدام الدين كأداة للسيطرة على الحكم من هنا تحرك مجلس الامن القومي، ووضع الصورة كاملة امام الحكومة ودعاها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من استخدام الدين في شئون الدولة

هذا ما قاله وزير الدفاع

وكان مجلس الامن القومي.. قد اجتمع في ٢٨ فبراير الماضي. ووجه اتهامات صريحة الى اربكان بان اعضاء الرفاه يسعون الى اثبات نفوذهم ووجودهم، من خلال تغيير التعليم وتعيين انصارهم في المواقع الحكومية وتشجيع النساء على ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية كمظهر من مظاهر القوة! وبالمناسبة فان الحجاب مسموح في الشوارع، والاماكن العامة. ولكنه ممنوع في المكاتب بوصفه مظهرا من مظاهر القوة التي يحاول بعض الاسلاميين اثباتها!

عادة يصدر مجلس الامن القومي توصيات.. وهي غالبا ما تعرض على البرلمان، وعلى مجلس الوزراء ولكن التوصيات التي صدرت في ٢٨ فبراير الماضي. كانت قرارات ولم تكن توصيات وكان الهدف منها تقليم اظافر التيار الاسلامي المتنامي

ووافق نجم الدين اربكان على تنفيذ بعض المطالب . وقاوم ازاء بعض المطالب الاخرى مثل عدم الخلط بين التعليم الديني، والتعليم المدني.. واعتبر قبول توصية المجلس انتحارا سياسيا ولاشك ان خضوع اربكان لمطالب المؤسسة العسكرية اضعفه، وهز صورته خاصة عندما وافق على تسريح الضباط الاسلاميين من الجيش، وعددهم ٢١ ضابط وهو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٧

امر يصفه عبد القادر كوران بانه يمثل اكبر تنازل قام به اربكان'

اربكان.. اكروبات!
رأى سائق تاكسى.!

ويضم حزب الرفاه احمد... حالفة بعضها لا يختلف تفكيره كثيرا عن تفكير حركة طالبان كما يقول النور شفيق رئيس تحرير جريدة ديلي نيوز '' ولكن اغلبية الحزب .كما يقول قيادات حزب الرفاه معتدلون . يؤمنون بالديموقراطية، ولا يعارضون العلمانية التي اقامها اتاتورك . وهذا مايقوله اربكان نفسه!

ويقول عبد القادر كاران ويتفق معه في نفس الراى الكاتب الصحفى الاسلامي فرحان كوسي ان دخول حزب الرفاه الاسلامي لعبة السياسة عرضه للاضرار لان الاحزاب الاخرى، استغلت وجود بعض العناصر المتطرفة تحت وجود عباءة الرفاه وراحت تصور الحزب بانه حزب متطرف يمثل خطورة على مستقبل تركيا ! بالاضافة الى ذلك فان وجوده في الحكم فرض عليه بعض التنازلات'

. ا تقول الامثال صحيح

لقد كانت صورة الحزب وهو في صفوف المعارضة افضل بكثير من صورته عندما وافق على الاشتراك في الحكم .وبدا في تقديم التنازلات.

مثلا عندما كان الحزب في المعارضة كان يدعو إلى محاربة الفساد ولكن عندما تولى الحزب رئاسة الحكومة وافق على اغلاق ملفات الفساد الخاصة بتانسو تشيللر وزوجها .وهكذا ـ كما يقول خصومه ـ ابتلع مبادئه في سبيل الوصول الى الحكم!

غير ان انصار حزب الرفاه الاسلامي يؤكدون على ان الحزب حزب معتدل. لا يعارض الديموقراطية ولا يرفض العلمانية. ولا ينادى بالغاء الاتاتوركية . انما يطالب بالاصلاح والعدالة.. هكذا يقول ويؤكد انصار الحزب.

ولكن فؤاد تشاى الوزير السابق، وعضو البرلمان عن الحزب الوطنى الجمهورى والذى يتحدث العربية بلهجة سورية يسخر من هذه الاقوال . ويقول انهم يسعون إلى تقسيم المجتمع إلى مجتمع مسلم، ومجتمع علمانى! انهم يستغلون الدين، ويحاولون العودة بتركيا إلى دولة دينية..

وكانوا يرددون اثناء الحملة الانتخابية ان من ينتخبهم فهو مسلم ومن لا ينتخبهم فهو غير مسلم! انهم يحاولون ان يجعلوا من انفسهم وسطاء بين الله والناس وهذا ما يرفضه الاتراك!

ويتفق مع فؤاد تشاى في هذا الكلام كثيرون. وحسب تعبير النور شفيق اذا كان هناك عشرة ملايين اسلامى انتخبوا الرفاه. ففى تركيا ٥٠ مليون اتاتوركي يرفضون الرفاه

ويقول النور اننا نرفض تماما ان تقوم في تركيا دولة دينية .ولن تصبح في تركيا جماعة تزعم انها الوسيطة بين الله وعباده!

وما يقوله النور يردده كثيرون! وفى دردشة لى مع سائق تاكسى تدل ملابسه على رقة حاله، وفقره . ادهشنى ان اسمع الرجل يقول انني مسلم اتاتوركى ارفض من يريد ان يجعل من نفسه وسيطا بين الله وبيني وعندما سألته عن رايه في اربكان اجاب بلا تردد ـ اكروبات! يلعب على كل الحبال يقول كلام ويفعل غيره''

المهم:

ان المواجهة بين المؤسسة العسكرية الحامية للمبادىء الاتاتوركية، والرافضة للدولة الدينية وبين حزب الرفاة الذين يرأس الحكومة بمساندة تانسو تشيللر .لم تعد خافية. ! وخرجت الى العلن.. بعد ان كانت تدور داخل المكاتب! وطالبت المؤسسة العسكرية النائب العام في تركيا باقامة دعوى قضائية ضد حزب الرفاه، والمطالبة بحله على اساس انه حزب يهدد امن الدولة' وقام النائب العام بجمع القرائن والادلة، التي تبرر طلبه. وتقدم بها الى المحكمة العليا واحس اربكان بالخطر.. لذلك سارع الى الاتفاق مع تشيللر على التعجيل بالانتخابات قبل نظر الدعوى القضائية كذلك تردد الاوساط السياسية في تركيا ان الاثنين اتفقا على تعديل قانون الانتخابات وتفصيل قانون جديد يحمى مصالحهما، ويحول دون الحكم بالغاء حزب الرفاه!

ويستمر الحال على ما هو عليه!

والشارع السياسى في تركيا ملىء بالقصص والحكايات . التى تملأ عشرات الصفحات ولكن الأمر المؤكد ان اربكان سوف يتخلى عن رئاسة الوزارة، هذا الاسبوع بعد انتهاء اجتماعات قمة الثمانية المنعقدة في اسطنبول، والتى من المقرر ان يرأس اجتماعاتها يومى الاحد والاثنين

والمؤكد ايضا ان الانتخابات الجديدة سوف تجرى قبل نهاية هذا العام ولكن الامر غير المؤكد هو التكهن بنتيجة الانتخابات القادمة!

ان احدا من الاحزاب الموجودة على الساحة في الوقت الحاضر لا ينتظر ان يحصل على اغلبية مطلقة تمكنه من الحكم بمفرده ومن هنا تبدأ لعبة التحالفات، والائتلاف.. والاحزاب السياسية في تركيا تتعارك، وتتخاصم، وتشهر السكاكين في وجه بعضها البعض!

وتختلف الآراء بالنسبة لمستقبل حزب الرفاه الاسلامى. اذا صدر قرار من المحكمة بحل الحزب فسوف يقوم حزب اسلامى اخر بمؤسسين جدد ،، ويحل محل حزب الرفاه وبذلك يستمر الرفاه . ولكن باسم جديد، وبوجوه جديدة ! ويعترف الجميع بما فيهم انصار الرفاه. انهم حصلوا إلى جانب اصوات الاسلاميين .. على اصوات الغاضبين، والرافضين للاحزاب السياسية، الغارقة في الصراعات السياسية، وقصص الفساد.. فهل يصوت هذا الفريق اللامنتمي للاحزاب السياسية.. للرفاه مرة أخرى؟!

ربما.. وربما لا.!! ويبقى أمر مؤكد.

ان المواجهة بين المؤسسة العسكرية اقوى مؤسسات الدولة في تركيا.. وبين حزب الرفاه الاسلامى مستمرة. واغلب الظن انها لن تتوقف.. مالم يبتعد الرفاه عن كراسى الحكم.''

ولكن.. ماذا يحدث إذا ما انتخب الشارع السياسى في تركيا . اعضاء حزب الرفاه.. وجاءوا بهم إلى الحكم من جديد؟

هل تسكت المؤسسة العسكرية .وتتراجع امام التيار الاسلامى المتنامى . ام تدخل معه في مواجهة ربما تصل الى حد الصدام؟!

وهل يلتزم الرفاه الاسلامى بالديموقراطية. والعلمانية الاتاتوركية التى ترفض تطبيق الشريعة الاسلامية .وبذلك يرضى المؤسسة العسكرية ام يطالب مستقبلا بدولة دينية؟''

كلها اسئلة مطروحة ولكن من الصعب وربما من السابق لأوانه الوصول إلى اجابة عليها !

وتبقى الأزمة الحقيقية لتركيا.. هى ازمة البحث عن هوية ـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٤/٦/١٩٩٧

أنقرة سحبت سفيرها «نهائيا» من طرابلس

أولبرايت لجنرالات تركيا: لا لانقلاب عسكري

كتب عدنان حطيط

التطورات الثلاثة المهمة التي شهدتها أنقرة أمس، تبدو في ظاهرها منفصلة أحدها عن الآخر، لكنها في الحقيقة مترابطة وتعكس المدى الخطير الذي بلغته معركة تنازع القرار داخل تركيا، بين العسكر والعلمانيين من جهة، وبين الرفاه وأكثرية الشعب التركي من جهة أخرى.

أبرز هذه التطورات الكلام الصريح الذي صدر عن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية، في شأن ضرورة «أن تستمر تركيا في التصرف كدولة ديمقراطية علمانية»، وان أي تغيير في حكومتها ينبغي أن يكون متفقا مع الدستور. إنها المرة الأولى التي يصدر فيها عن واشنطن كلام بمثل هذا الوضوح، يؤكد ما سبق أن نشر قبل بضعة أسابيع من معلومات (في «الكفاح العربي») عن أن العاصمة الأميركية حذرت الجنرالات الاتراك من مغبة الإقدام على أي عمل عسكري تحديدا القيام بانقلاب رابع.

ولم تدع أولبرايت أي مجال للبس حين استخدمت عبارات من نوع «لقد قلنا بوضوح... انه أيا كانت التغييرات المزمعة، فيجب ان تجري في سياق ديموقراطي ودون تصرف خارج نطاق الدستور». أهمية هذا الكلام أنه يكشف الخطة البديلة التي استخدمها ويستخدمها العسكر للالتفاف على هذا «الفيتو الأميركي»، من خلال القيام بانقلاب ولكن بدون إنزال الدبابات في الشوارع. هنا يأتي خروج الجيش التركي إلى شمال العراق بحجة العمل على ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني، رغم ان الجنرالات كانوا يتباهون بأنهم نجحوا في ضرب البنى التحتية لهذا الحزب وعطلوا الكثير من قدراته. وهنا أيضا يأتي التصعيد على الحدود مع سوريا، في اللحظة نفسها التي كانت دمشق تخاطب أربكان بلهجة هادئة، وتبدي استعدادها لفتح صفحة جديدة من الحوار، وتنتظر تنفيذ زيارته التي أعلن عنها الوزير عبد الله غول من مجلس النواب التركي.

التطور الثاني المهم هو القرار الذي اتخذته وزارة الخارجية التركية باستدعاء السفير التركي في ليبيا «بصفة نهائية» احتجاجا على التصريحات التي اطلقها العقيد معمر القذافي يوم الأربعاء الماضي. وقد وصفت تشيللر هذه التصريحات بأنها «غير لائقة» ولا تتفق مع قواعد الاحترام والتهذيب في العلاقات الدولية (...) وهذا النوع غير العادي من ردود الفعل جاء بسبب تصريحات أطلقها الزعيم الليبي قبل ثلاثة أيام ومفادها أن طائفة الدونما (يهود أشهروا إسلامهم زورا في تركيا وبالذات في اسطنبول وظلوا سرا على يهوديتهم) يقودون الجيش التركي ويدفعون تركيا إلى معاداة الوطن العربي. ما قاله القائد الليبي ليس سوى جزء من الحقيقة التي يتداولها علنا الدبلوماسيون العاملون في أنقرة ومفادها أن اليهود و«الدونما» يمارسون فعلا دورا مهيمنا على قطاعات ثلاثة (المصارف والإعلام والقوات المسلحة) وإن لهم تأثيرا واضحا في دوائر وزارة الخارجية تحديدا وفي السفارات التركية المعتمدة في العواصم العربية.

غير ان الموقف التركي لا يبدو متصلا بتصريحات الزعيم الليبي بقدر ما يترجم نوعا من «المسالاة» لموقف الولايات المتحدة من ليبيا. والدليل الأبرز على ذلك ان القذافي وليبيا تعرضا لحملة إعلامية تركية شرسة إبان زيارة أربكان لطرابلس. والحال نفسه ينطبق على إيران، إذ ان مجرد قيام أربكان بزيارتها وتوقيع صفقة الـ ٢٠ مليار دولار الشهيرة لشراء الغاز على مدى عشرين سنة، ثم قيام الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بزيارة أنقرة، إشارة إلى تحسن العلاقات التركية – الإيرانية، كانا السبب المباشر في تحرك العسكر والعلمانيين واستغلال حادثة دبلوماسية بسيطة لقلب مسار تلك العلاقات ودفعها الى حدود القطيعة، بحجة اتهام ايران بالإرهاب ومساندة حزب العمال الكردستاني. واللافت ان الجنرالات تمسكوا بهذه الاتهامات واختاروا واشنطن تحديدا لإطلاقها. في الوقت الذي كانوا «يجسون» فيه نبض الإدارة الأميركية لمعرفة موقفها من رغبتهم في القيام بانقلاب عسكري. يبقى التطور الرابع، وهو يتمثل بصدور مذكرات توقيف بحق ثلاثة من حراس أربكان بتهمة «شتم ومقاومة» جنود أتراك، واتفاق «الرفاه» و«الطريق القويم» على نقل صلاحيات رئاسة الحكومة الى تشيللر.

المذكرات تشكل بعد قيام النائب العام الاستئنافي برفع مسألة اتهام الرفاه بتجاوز الدستور وخرق علمانية الدولة الى المحكمة الدستورية والمطالبة بحله. مرحلة جديدة من خطة «الإذلال» المتعمدة التي تمارس بحق هذا الحزب.

أما تبادل رئاسة الحكومة فهو بدوره محاولة اخيرة من تشيللر لكسب «بعض الوقت»، وتخفيف حدة مواقف العسكر، وفي الوقت نفسه الإفادة من التعاطف الشعبي المتزايد مع الرفاه وحليفه الصغير «الطريق القويم» (حزب تشيللر) في الانتخابات المقبلة التي يشترط الرفاه ان تتم مبكرة، أواخر هذا العام أو أوائل العام المقبل، وترفض باقي الأحزاب ذلك بشدة، خوفا من حصول الرفاه على أكثرية تخوله الحكم منفردا. تركيا في حالة من عدم التوازن، كل الاحتمالات واردة... وبالذات الأسوأ.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشيللر تهاجم ديميريل و«الوطن الأم» ويلماظ يدعوها إلى تحالف يقود إلى الاندماج

دعا رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ الذي يبدأ مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة اليوم جميع الأحزاب والنواب إلى «التعاون» من أجل تألف «حكومة ذات قاعدة عريضة»، يستثنى منها حزب «الرفاه» الإسلامي، وركز على حزب «الطريق القويم» الذي لا يتعلق التعاون معه بتحالف حكومي فحسب وإنما يهدف إلى إرساء علاقات «مستقبلية قد تصل إلى حد الاندماج».

لكن زعيمة الحزب، وزيرة الخارجية السابقة اتهمته بالخضوع «لبعض القوى» واعتبرت حزبه «نتاج أنظمة انتقالية» مستبعدة أي تعاون معه.

وقال يلماظ رئيس حزب الوطن الأم «أدعو جميع الأحزاب والنواب إلى التفاهم والتعاون، أدعوهم إلى التصرف بروح من المسؤولية والسماحة»، وكرر القول انه لن يقابل أربكان في إطار المفاوضات التي سيجريها مع رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بهدف استكشاف إمكانات تكوين ائتلاف حكومي يستبعد منه حزب الرفاه.

وأضاف يلماظ «أن حزب الرفاه أتعب تركيا وهو أتعبة الحكم.. إن أجدى خدمة يمكن أن يقدمها أربكان إلى الأمة هي أن يكف حزب الرفاه عن خلق التوترات».

وقال يلماظ انه سيقابل تشيللر ورؤساء سائر الأحزاب وهي حزب اليسار الديموقراطي ودنيز بايكل رئيس حزب الشعب الجمهوري (اجتماعي ديموقراطي) وحسام الدين جيندوروك رئيس حزب تركيا الديموقراطية. من جهتها اتهمت تشيللر حزب «الوطن الأم» برئاسة يلماظ بأنه «يخضع لبعض القوى»، ملمحة بذلك إلى الجيش، وأكدت في كلمة ألقتها بمناسبة مرور ١٤ سنة على تأسيس حزبها «بعض الأحزاب السياسية قد تخضع لبعض القوى وتعتبر تشكيل حكومة بواسطة مساومات وراء الأبواب المغلقة نجاحا»، في إشارة إلى أن الحكومة التي سيسعى يلماظ إلى تشكيلها ستحتاج على الأقل إلى عشرة نواب منشقين عن حزب «الطريق القويم».

ونددت تانسو تشيللر بالرئيس التركي سليمان ديميريل بشدة لأنها رأت نفوذ الجيش وراء تفضيله يلماظ عليها وقالت انها «تواجه انقلابا في قصر الرئاسة» واستبعدت أي تعاون من جانبها مع يلماظ.

(ا.ف.ب)

حملة تركية على ليبيا والقذافي

استقالة وزير وأمر باعتقال ٣ من حراس أربكان

أنقرة -
محمد سعيد غوردبلك:
لندن - «الحياة»:

■ [illegible] الحكومة التركية الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين اربكان ضربتين جديدتين امس [illegible] الأولى باعلان وزير [illegible] العلماني بهاء الدين يوجيل (ينتمي الى حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) استقالته منها، والثانية باصدار محكمة عسكرية في اسطنبول مذكرات توقيف في حق ثلاثة من الحراس الشخصيين لاربكان بتهمة «شتم» جنود اتراك و«مقاومتهم».

وكانت مشادة وقعت الشهر الماضي بين مرافقي أربكان وجنود في قاعدة غولتشوك البحرية (غرب البلاد) الذين رفضوا، بناء على أوامر معطاة لهم، السماح لرئيس الوزراء بدخول القاعدة لحضور احتفال فيها. وينتمي هؤلاء الحراس الى حزب الرفاه ولكنهم لا ينتسبون الى القوات المسلحة.

يذكر ان المحاكم العسكرية في تركيا تملك الحق في محاكمة

مدنيين عندما يكون أحد طرفي النزاع جهة عسكرية. وسبق لحراس اربكان، الذين تطلق عليهم الصحف اسم «الملتحين»، ان أثاروا مشادات عدة وقعت بينهم وبين الحراس العسكريين الرسميين لرئيس الوزراء. ونشرت صحف صورة لـ «الملتحين» يغسلون قدمي اربكان وهو يتوضا قبل اداء الصلاة.

على صعيد الازمة السياسية أعلن يوجيل في معرض تبريره لاستقالته ان الائتلاف الحاكم اصبح يضر البلاد وحمل الاسلاميين مسؤولية ذلك. وقال، في مؤتمر صحافي عقده في انقرة امس، ان استمرار الائتلاف بين حزبي الرفاه والطريق الصحيح اصبح يهدد بمواجهة، الامر الذي يتضارب مع مبدأ المصالحة الوطنية. واضاف: «صار واضحاً الآن ان الاسلاميين اعتبروا الائتلاف عربة تنقلهم مسافة محددة نحو تحقيق اغراضهم». وكان يوجيل اجتمع مع تشيلر التي سعت الى اقناعه بالتراجع عن الاستقالة والانتظار حتى الاربعاء المقبل وهو الموعد الذي اكد حزبها ان اربكان سيتخلى لها فيه عن رئاسة الوزراء. واكدت له ان حزبها سينسحب رسمياً من الائتلاف في حال نقض اربكان اتفاقاً توصلت اليه معه اول من امس في هذا الشان.

في تطور اخر استدعت تركيا امس سفيرها في طرابلس إثر ما اسمته «التصريحات العدوانية للزعيم الليبي معمر القذافي ضد انقرة والقوات المسلحة التركية» على حد بيان لوزارة الخارجية التركية. وتمنت انقرة «سقوط» القذافي وأعربت عن املها في ان تتولى السلطة في طرابلس «ادارة تكون منسجمة مع المجتمع الدولي (...) وتقدّر قيمة اصدقاء الشعب الليبي». (تفاصيل اخرى ص٤)

في واشنطن حذرت وزير الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت ضمنا تركيا من القيام باعمال خارج اطار الدستور في التعاطي مع الازمة السياسية. وقالت لدى استقبالها وزير خارجية لاتفيا فالديس برتالتز ان الادارة الاميركية «تراقب عن كثب الوضع في تركيا وقلنا بوضوح ان المهم ان تستمر تركيا في طريق الديموقراطية والعلمانية وقلنا بوضوح ايضا ان المهم، مهما كانت القضايا والنقاشات والتغييرات التي يبحثون فيها هناك، ان تتم في اطار ديموقراطي دون اجراءات تتجاوز الدستور». واكدت ان الولايات المتحدة «تقدر ان تركيا هي في الواقع علمانية وديموقراطية».

بعد موافقة اربكان

تشيللر رئيسة وزراء تركيا.. الاربعاء القادم

اسطنبول -رويتر :

وافق نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب الرفاه الاسلامي على نقل السلطة الى «تانسو تشيللر» وزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم وشريكته في الائتلاف الحاكم اعتبارا من يوم الاربعاء القادم دون تحديد للكيفية نظرا لان الائتلاف يفتقر الى الاغلبية في البرلمان الذي يتعين تصديقه على القرار.

وقد تعرض الائتلاف لضربة جديدة بعدما قدم «ارتغل يلجينباير» عضو حزب الرفاه استقالته من البرلمان، في حين رفض عضو البرلمان «سالم انصارى اوغلو» عن حزب الطريق القويم العلمانى تولى منصب وزير شئون المراة بسبب الهجوم الذى تعرض له لزواجه من سيدتين وهو ما يتعارض مع المبادئ العلمانية.

وفى اطار الهجوم على النشاط الدينى وجهت محكمة امن الدولة الاتهام الى خمسة من مديرى مؤسسة الوحدة الاسلامية لتقديم مساعدات مالية لجماعات اسلامية محظورة وتصل العقوبة لما بين اربعة اعوام ونصف العام وسبعة اعوام ونصف العام بينما طالب الادعاء باغلاق المؤسسة ومصادرة ارصدتها.

واشنطن تطالب الجيش التركى باحترام الدستور


اربكان

حذرت الولايات المتحدة امس الاول قادة الجيش التركى من القيام بمحاولات غير دستورية لمواجهة النشاط الاسلامى المتزايد فى تركيا.

ولكن وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت اكدت ايضا الدعم الامريكى القوى لوجود نظام علمانى فى تركيا وهو الهدف الذى يقول القادة العسكريون الاتراك انهم متمسكون به.

وحث الجنرال فوزى تركيرى رئيس المخابرات العسكرية التركية الاتراك على مكافحة خطر النشاط الاسلامى وقال ان دور الجيش هو حماية البلاد «بقوة السلاح» من الاخطار الداخلية والخارجية.

وصرحت اولبرايت للصحفيين قبل محادثات مع وزير الخارجية اللاتفى فالديس بيركافس اننا نراقب بوضوح الوضع بحرص شديد.

لقد اوضحنا ايضا ان من المهم جدا انه مهما يجرى من امور هناك ومهما كانت المناقشات والتغييرات التى يفكر فيها الناس فلابد ان تكون فى اطار ديمقراطى ودون اسلوب يتجاوز الدستور.

ولكن اولبرايت اضافت اننا نقدر اسلوب ان تكون تركيا بيمقراطية علمانية.

ويحكم تركيا حكومة يتزعمها اسلاميون برئاسة نجم الدين اربكان ولكن يبدو ان هذه الحكومة التى تعصف بها خلافات داخلية على وشك الانهيار.

وصرح اربكان بانه سوف يترك منصبه من اجل شريكته فى الائتلاف تانسو تشيلر ربما فى هذا الاسبوع وانه سيجرى انتخابات مبكرة.

الجيش التركي لن يكتفي بإخراج «الرفاه» من السلطة

وصلت الأزمة الداخلية التركية إلى إحدى ذراها بعد اتجاه الجيش إلى حظر حزب الرفاه عن طريق القضاء، واتهام رئيس الوزراء بالتغاضي عن تمويل العملية التركية في شمال العراق.

سامي شورش يعقّب:

في غضون الاسبوعين الماضيين دخلت الأزمة الحكومية التركية المتمثلة بالصراع بين مؤسسة الجيش واحزاب المعارضة العلمانية من جهة، ورئاسة الحكومة من جهة اخرى، ادق مراحلها، خاصة بعد انضمام القضاء التركي إلى الصراع نتيجة رفع الادعاء العام في محكمة النقض الدستورية في أيار (مايو) الماضي دعوى ضد حزب الرفاه، يتهمه فيها بجر البلاد إلى حرب اهلية. وهي الدعوى التي يمكن ان تتمخض في فترة اقصاها نهاية العام الجاري، عن حل حزب الرفاه ومنع إعادة تاسيسه تحت اي اسم آخر، بل منع قادته من مزاولة أي نشاط سياسي تحت طائلة القانون.

والأخطر ان الجيش أخذ ينشط في اتخاذ خطوات تنم عن نيته تفتيت البنية التحتية المالية لحزب الرفاه، وذلك عبر إصدار اوامر لقطعات الجيش بمقاطعة منتجات وشركات يشتبه في كونها مصادر لتمويل الرفاه بالمال اللازم. وهذا إضافة إلى تصريحات مسؤولين عسكريين حول تلكؤ الحكومة في تمويل العملية العسكرية في شمال العراق. وكل ذلك في الواقع يكشف أن القرار الفعلي للجيش الذي كان يعتقد حتى فترة قريبة انه مصمم على الابتعاد عن ممارسة التاثيرات الحاسمة على الحياة السياسية في تركيا، لم يعد فك الائتلاف الحاكم أو اسقاطه، بل أصبح القرار استئصال حزب الرفاه وملاحقة الإسلام السياسي حتى بعد انتهاء مدة اربكان في رئاسة الحكومة، وهو العهد الذي يتمتع بسمة إسلامية معتدلة. وتلك في الواقع خطوة غير دقيقة ربما كانت لنتائجها تاثيرات سلبية على مسار الاستقرار في الدولة التركية.

والواقع ان الائتلاف بطرفيه الإسلامي والعلماني، كان توصل في بحر الشهر الماضي، إلى قناعة بان الانتخابات المبكرة هي الحل الأمثل للازمة القائمة. وكانت تلك قناعة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل وأحزاب المعارضة التي كانت قدمت مشاريع عديدة إلى البرلمان تقضي بتوجيه اللوم إلى الحكومة الائتلافية وسحب الثقة منها. لكل ذلك كان المتوقع ان يربالجيش في استحصال تانسو تشيلر على موافقة شريكها في الائتلاف نجم الدين أربكان على اجراء انتخابات مبكرة، والتخلي لصالحها عن كرسي رئاسة الوزارة قبل عام على استحقاق ذلك، نجاحاً لخططها الرامية إلى اخراج حزب الرفاه من مؤسسة الحكم.

لكن على عكس ذلك، ما ان اعلن الائتلاف عن نيته اجراء الانتخابات نهاية العام الجاري، حتى أخذ الجيش يتحرك لعرقلة النشاط المستقبلي لحزب الرفاه. وكانت خطوته الاولى على ذلك الطريق تشجيع «حزب الوحدة الكبرى» بزعامة محسن يازجي أوغلو (ثمانية مقاعد في البرلمان) على سحب تاييده للائتلاف، ما يعني ان الائتلاف لم يعد قادراً على اجراء انتخابات مبكرة بشكل سريع ولا على استحصال على الموافقة البرلمانية على اجراء أي تعديل في قانون الاحزاب السياسية يمنع حظر حزب الرفاه مستقبلاً، ولا على منع الجيش وأحزاب المعارضة من تمرير قرارات تستهدف التضييق على مصادره المالية وشبكته التنظيمية القانونية.

واللافت ان احزاب المعارضة، وفي مقدمها «حزب الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماز، اعلنت انها تراجعت عن مطالبها السابقة باجراء انتخابات مبكرة، واخذت تعارض مثل ذلك الأمر قبل تعديل قانون الانتخابات (خفض نسبة احقية دخول البرلمان من عشرة في المئة إلى خمسة)، واتخاذ اجراءات دستورية اعتبرتها ضرورية لتعزيز الديموقراطية، وهو ما يعني استبعاد حزب الرفاه من الحياة السياسية في تركيا.

لقد اصبح في امكان الجيش واحزاب المعارضة ان تفرض ارادتها على الحكومة التي اصبحت تعيش ايامها الأخيرة، خاصة في ظل السطوة التي اصبح يملكها العسكر بعد توغله في شمال العراق وتزايد توتراته مع إيران المجاورة، بل يصبح في الامكان حظر الرفاه وملاحقة قادته بعد اخراجهم من الحكم بتهمة جر البلاد إلى حرب اهلية. لكن المهم ان كل تلك الأساليب لا يمكن إلا ان تغذي نشوء وتنامي واتساع منظمات غير قانونية وسرية ومتطرفة، دينية وغير دينية، يصعب لجمها بقرارات برلمانية او بإرادة الجيش، خاصة ان تردي الحالة الداخلية وتفاقم الشدة والحدة في التعامل مع الدينيين، تترافق مع صعوبات خارجية لا اقلها اتهام الأتراك لدول الجوار كلها، من دون استثناء، بدعم التطرف والارهاب في الداخل التركي.

سامي شورش

تشيللر: تغيير الحكومة التركية سيتم في إطار الدستور

أنقرة - وكالات الأنباء - أعلنت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية أن التغيير المرتقب في الحكومة سيتم في إطار الدستور ووصفت تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم الشريك في الائتلاف الحاكم - في مؤتمر صحفي مساء أمس الأول في اسطنبول، الانتخابات بأنها هي الحل الأمثل للتحديات السياسية التي تواجه تركيا

وقالت أن السبب وراء سقوط حكومات تركيا السابقة منذ عام ١٩٨٠ هي أنها لم تكن من اختيار الشعب وتعهدت تشيلر بصيانة الديمقراطية عندما تتولى رئاسة الوزارة لحين إجراء الانتخابات القادمة

صباح الخير



عندما كان حزب الرفاه الاسلامي التركي.. الذى يراسه نجم الدين اربكان.. يقف في صفوف المعارضة.. كان من اشد الاحزاب السياسية المؤيدة للفلسطينيين، والمعارضة للسياسات، والممارسات الاسرائيلية.

وفي العام الماضي.. انتقل حزب الرفاه من صفوف المعارضة، وجلس على كراسي الحكم.. وتصورت الدوائر الفلسطينية والعربية، ان تدعم الحكومة التركية برئاسة اربكان.. الحق الفلسطيني، وان تتصدى للممارسات الاسرائيلية الطائشة، وان ترفض السياسات الاستيطانية، وخاصة عمليات تهويد القدس.. ولكن بدلا من ذلك.. فوجئت الدوائر الفلسطينية والعربية.. بالاعلان عن سلسلة من الاتفاقيات العسكرية، التى ابرمتها تركيا مع اسرائيل!!

واثارت هذه الاتفاقيات - ولاتزال - العديد من التساؤلات، والاسئلة.. في مقدمتها، وعلى رأسها سؤال يقول: كيف غير حزب الرفاه الاسلامي جلده بهذه البساطة.. ووافق على ابرام كل هذه الاتفاقيات مع اسرائيل.. وهو الذى كان يعارض التعاون معها.. عندما كان يقف فى صفوف المعارضة.. وقبل ان يجيء إلى الحكم؟!

تقول مصادر حزب الرفاه.. ان المواقف التي اتخذها الحزب عندما كان فى صفوف المعارضة.. بناها على أساس المعلومات التى كانت متوافرة عنده، وظاهرة امامه.. ولكن عندما تولى نجم الدين اربكان مسئولية الحكم.. اختلف الموقف.. فقد أتيح له ان يطلع على الصورة كاملة.. كذلك اتيحت له معرفة جميع الحقائق والاسرار.. وكلها أمور لم يكن من السهل معرفتها، والحزب فى صفوف المعارضة!

وما يهم حزب الرفاه الاسلامي فى المقام الاول.. هو المصالح العليا لتركيا.. بغض النظر عن المواقف الحزبية.. وقد وجد حزب الرفاه ان الاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل، تحقق المصالح العليا لتركيا.. لذلك لم يتردد فى قبولها، والموافقة عليها!

هذا ما تقوله مصادر حزب الرفاه.. تبريرا لقبولها باتفاقيات التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل!

ومع ذلك.. تبقى التساؤلات حائرة! هل الاتفاقيات العسكرية التى تم عقدها مؤخرا بين البلدين.. هى مجرد اتفاقيات للتعاون الفنى، والتصنيع العسكرى.. والتدريبات على الاغاثة فى حالات الكوارث.. كما اكد لى تورهان تايان.. وزير الدفاع التركي، عندما التقيت به مؤخرا فى مكتبه بانقرة.. ام ان اهدافها ابعد من ذلك بكثير؟!

وهل صحيح.. انه لن يتم استخدام هذه الاتفاقيات ضد المصالح العربية.. كما يؤكد كل المسئولين الاتراك؟ أم انها قد تستخدم للضغط على سوريا.. كما كتب العديد من المحللين السياسيين، والعسكريين؟!

الأيام القادمة وحدها.. كفيلة بالاجابة على كل هذه التساؤلات؟

أنقرة - سعيد سنبل

حــــرب الداخــــل فى تركــيا!

فهمـــى هويــدى

إذا صحت الانباء القائلة إن السيد نجم الدين أربكان سوف يتخلى هذا الاسبوع عن منصب رئيس الحكومة التركية، فإن هذه ستكون بداية لهدنة مؤقتة، وليست بحال نهاية للحرب الشرسة الدائرة داخل المجتمع التركي، ذلك أن الازمة التى تعيشها البلاد اعقد وأعمق من أن تحل بمجرد إزاحة الرجل عن منصب «الباشبكان»، لكن أقصى ما يمكن أن تحققه تلك الخطوة أنها قد تؤدى إلى ترطيب الأجواء، وامتصاص غضب الذين استشاطوا واستنفروا، ولم يسترح لهم بال طيلة العام المنقضى، حيث وجدوا أنه بعض مضى سبعين عاما من التبشير بأكثر صور العلمانية تطرفا وغلوا، وقع ما لم يكن في الحسبان، وجلس - فى أخر الزمان - زعيم إسلامى على مقعد «الباشبكان»!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

امضيت الأسبوع الماضي بين انقرة وإسطنبول، في محاولة متابعة تطورات الأحداث المثيرة هناك، وعنيت بامرين بوجه أخص، اولهما مشهد الحرب الدائرة، التي كانت قد بلغت ذروتها وقتذاك، وثانيهما احتمالات الأزمة وجذورها. وخلصت إلي تلك النتيجة التي اشرت إليها توا، وهي اننا بصدد هدنة قد تطول او تقصر، اما نهاية الحرب ومن ثم حل الأشكال وتجاوز الأزمة، فإنها ستظل هدفا بعيد المنال

ساركز هذه المرة على مشهد الحرب الذي يجسد حالة الاشتباك، ويعبر عن مدى شراسة المعركة وضراوتها نعم تابع الناس لاريب تدخل العسكر وضغوطهم التي مارسوها منذ اواخر شهر فبراير الماضي، وتهديداتهم التي لوحوا بها، بين الحين والآخر، لكني اشك كثيرا في أنهم لاحظوا ما فعلته «المدفعية» التي صوبت نيرانها على الباشبكان وحكومته منذ اليوم الأول لتوليه السلطة في شهر يونيو من العام الماضي. وقد كان القصف المبكر الذي باشرته تلك المدفعية هو الذي فتح الطريق لتقدم جنرالات المشاة أخيرا

«الشورى» تنظيم سري!

المدفعية التي اعنيها تتمثل في مؤسسات الإعلام ومنابره، التي هي بمثابة إمبراطورية ضخمة دأبت على ابتزاز الحكومات في الماضي، وحصلت منها على قروض بعشرات الملايين من الدولارات، ولم تعد منها شيئا، كما أعلن متحدث رسمي باسم الحكومة الحالية (إحدى المؤسسات حصلت على ١٨٠ مليون دولار والثانية استولت على ٢٠٠ مليون)، وقد أثارها أن الحكومة اوقفت هذا النوع من «القروض» وهي تضيم أكثر من ٤٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وعشرين قناة تليفزيونية (منها ٥ مملوكة للدولة) يغطي إرسالها البلاد بأسرها، إضافة إلى ٢٠٠ قناة تليفزيونية محلية، وما لا حصر له من محطات البث الإذاعي. هذه الإمبراطورية تشكل أحد أهم مراكز القوة و الضغط في تركيا إن شئت فقل إنها حكومة أخرى تملك في مجال صناعة الراي العام، سلطانا يفوق بكثير ما تملكه الحكومة الشرعية المنتخبة، فهي التي تشكله، وتفرض عليه ما تشاء من اولويات حقيقية او مفتعلة.

وقبل أن نتابع سجل عمليات تلك القوى الضاربة، نذكر بأن الإعلام في تركيا شأنه في بلدان أخرى كثيرة، هو نقطة التقاطع التي تلتقي عندها مصالح أطراف عديدة. وفي حالتنا هذه فإن تلك الأطراف تضم الجيش ودوائر السياسة والمال والاقتصاد والصناعة وعصابات «المافيا».. إلخ وهذه الجماعات او الكيانات لها امتداداتها ومصالحها الخارجية، التي تتوزع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل. هكذا، فإنني عندما اتحدث عن الإعلام فينبغي أن يظل حاضرا في الأذهان اننا بصدد جهاز بث ضخم يعبر او يعكس بدرجة أو أخرى مصالح تلك الأطراف، بعضها أو كلها

اكبر اباطرة الإعلام التركي اثنان من رجال الأعمال هما: عيدين دوغان وصحيفة «حريت» اهم مطبوعاته، ودينش بلقين الذي تعبر عن مجموعته صحيفة «صباح»، والاثنان يسيطران معا على ٧٥٪ من مكونات تلك الإمبراطورية إن شئت فقل إن كل واحد منهما يهيمن على إمبراطورية خاصة به، تضم صحفا ومجلات وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعة، ومكاتب استيراد وتصدير ومصانع ومتاجر ومطاعم، وكل ما يمكن أن يخطر على بالك من انشطة تدر مالا من أي باب!

منذ اللحظات الأولى لتولي أربكان منصب (الباشبكان)، شرعت الأبواق الإعلامية في التخويف من خطر «الأصولية» القادم مع الحكومة، محذرة من التهديد الذي بات يحيق بالعلمانية وينذر بتقويض بناء الجمهورية الأتاتوركية. واستخدمت في ذلك كل ما هو مشروع وغير مشروع من أسلحة وأساليب

التنديد والتشكيك في الحكومة كان محور الخطاب الإعلامي، لكنه لم يخل من مفارقات طريفة. فقد كان أول ما فعله أربكان بعد توليه الوزارة، أن قام برحلته الشهيرة إلى جنوب شرق اسيا، مبتدئا بإيران، وقد اصطحب فيها عددا من ممثلي الصحف الكبرى، وبعد العودة كتب احدهم في صحيفة «صباح» - جان اتقلي وهو من اهم كتاب الجريدة - مقالا احتل ثلث صفحة، اتهم فيه زعماء حزب الرفاه بالنفاق والكذب، والضحك على عقول الناس، ودلل على ذلك بأنه شاهد بأم عينيه أولئك الزعماء - وهم وزراء ونواب - وهم يصلون ركعتين فقط للظهر والعصر، بدلا من أربع، وكأن لهم «خصما» خاصا في الصلاة، ولم يكن الرجل الذي اعتبر أنه وقع على اكتشاف يفضح «الخوجة» ورجاله، يعلم أن للمسافر «رخصة» تبيح له أن يقصر عدد الركعات إلى النصف!

في واقعة أخرى مشابهة، خرجت إحدى مظاهرات الشباب الإسلامي في اسطنبول للإعراب عن التضامن مع شعب الشيشان في العام الماضي، وكان من بين اللافتات المرفوعة في المظاهرة، واحدة كتبت عليها الآية القرانية «والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون»، وإلى جانبها إشارة إلى أنها من سورة «الشورى»، وإلى رقمها في السياق (٣٩). وكانت المفاجأة أن مدير صحيفة «الجمهورية» - حكمت تشايتيفاه - كتب في اليوم التالي مقالا علق فيه على المظاهرة، وقال إنه واخرين كانوا يشكون في القوى التي تنظم مثل هذه الأنشطة «المتطرفة»، إلى أن أسفر المتظاهرون الذين خرجوا لتأييد شعب الشيشان عن وجوههم، منتهزين فرصة وجود حزب الرفاه في الحكم، حيث بلغت بهم الجرأة أن ذهبوا إلى حد الإعلان عن اسم «التنظيم السري» الذي ينتمون إليه، الذي حمل اسم «الشورى»، بل وحددوا رقم التكليف الذي صدر بخروجهم وهو ٣٩!

مخالفون لقانون «القيافة»

يهون ذلك أمام الدور الذي قامت به القنوات التليفزيونية المناهضة للحكومة، وهي التي اعتبرت انتصارات «طالبان» في افغانستان وممارساتها هدية هبطت من السماء فاستقبلوها بحفاوة بالغة، واستخدموها إلى أبعد مدى في تخويف الراي العام واستنفار الجيش. وكان يكفي ان يتابع التليفزيون يوميا ما تفعله جماعة «طالبان» ضد النساء اللاتي منعن من العمل خارج البيوت والرجال الذين امروا بإطلاق لحاهم، والتليفزيون الذي توقف إرساله واجهزة الفيديو التي حطمت أو صودرت والألعاب الرياضية التي حظرت.. كان يكفي ان يركز التليفزيون على ذلك كله ثم يقول للمشاهدين بصريح العبارة: هذا هو النموذج الذي يتطلع حزب الرفاه لتطبيقه في تركيا!

الدراويش والمتصوفة وأشباههم ممن تستهويهم الثياب الخشنة والمرقعة، أو التي يغلب عليها اللون الأخضر وأحيانا الأسود، هؤلاء موجودون في تركيا منذ عقود، بل ربما جاز لنا أن نقول إن الطرق الصوفية انتعشت في ظل الكمالية، التي صادرت مشاركة الإسلام في الحياة العامة، الأمر الذي أدى إلى انسحاب قطاع عريض من المتدينين إلى الزوايا والطرق مع ذلك، فإن تجمعات هؤلاء الدراويش ومواكبهم تحولت إلى مادة بث ثابتة على شاشات التليفزيون، مضافا إليها صور المنقبات والمحجبات، لإعطاء الانطباع بأن النموذج الأفغاني قادم في الطريق، وأن «بشائر طالبان» ظهرت في تركيا

هذا النوع من البث أحدث صدى من نوع آخر، غير التخويف والتحريض، فدفع الجيش والشرطة إلى المطالبة بتنفيذ عقوبات قانون «القيافة الوطنية» على أولئك الدراويش. ويقضي هذا القانون الذي صدر في عنفوان المرحلة الكمالية بفرض الزي الغربي على الناس، بما في ذلك القبعة. ورغم أن أحدا لم يعد يلتزم بحرفيته، بمن في ذلك رئيس الجمهورية ذاته الذي تخلى عن القبعة منذ سنوات، فإن الأجواء المشحونة بالتوتر دفعت الشرطة إلى إلقاء القبض على ٣٠ شخصا من اولئك الدراويش، وحكم على كل واحد منهم بالسجن عشرين شهرا لمخالفتهم لقانون «القيافة»، بارتدائهم العمائم السوداء والجلابيب الفضفاضة!

هذه المجموعة معروفة باسم «الاجزمنديلار» وشيخهم اسمه مسلم جندز، وقد لاحقته الشرطة فاختفى عن الأنظار، وهو في مخبئه تزوج عرفيا من امرأة ثانية على زوجته مخالفا بذلك القانون الذي يحظر الزواج بأكثر من واحدة (ويبيح المعاشرة بغير زواج!)، وحين عرفت الشرطة بزواجه ومكانه، فإنها ابلغت الصحف ومراسلي التليفزيون بأنها بصدد القيام بعملية كبيرة، وعند الفجر جرى اقتحام مقر الشيخ جندز، وتم تصوير زوجته الثانية بثياب النوم، بينما أخرج الرجل من الحمام حيث تم تصويره بدوره وهو نصف عار، بينما احد رجال الشرطة يجره من شعره الطويل الذي اختلط بلحيته الكثة. وظلت هذه اللقطات تبث كل ساعتين او ثلاث طوال الأيام التالية، بحسبانها شهادة على فضائح المتدينين وانحرافاتهم، وقيل بعد ذلك إن قصة

ل

المندوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

الزوجة الثانية لم تكن سوى دمى نصب للرجة من جانب بعض العناصر ذات المصلحة، المتواطئة مع الشرطة، وأن المراة قبضت مليون دولار للقيام بهذه التمثيلية!

يوم دعا نجم الدين اربكان رجال الدين وممثلي الطرق الصوفية إلى الإفطار في مقر رئاسة الوزراء خلال شهر رمضان الماضي، اعتبر ذلك جريمة كبرى و «تدنيسا» لمعاقل العلمانية، وأدرجت الواقعة ضمن الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية لحل حزب الرفاه. وحين جرى الاحتفال بيوم القدس في بلدية «سنجان»، ودعى السفير الإيراني للحديث في الاحتفال قامت القيامة وهيجت وسائل الإعلام مختلف القوى السياسية وجنرالات الجيش، ولم يهدأ الجميع إلا حين ألقى رئيس البلدية في السجن، وأبعد السفير الإيراني خارج البلاد

اللافت للنظر أن الاحتفال بيوم القدس ظل يقام طيلة السنوات الماضية، ولم يثر حساسية من أي نوع، لكنه حين انعقد وزعيم حزب الرفاه رئيسا للحكومة، جرى استغلاله وتحويله إلى جريمة تهدد الأمن القومي، واعتبرت الكلمات التي ألقيت فيها عدوانا على العلمانية والكمالية

هكذا ظلت مدفعية الإعلام تتربص وتتصيد وتوظف إمكاناتها الضخمة في اتجاه التخويف والتحريض وهي في ذلك لم تترك شاردة ولا واردة إلا واستغلتها حتى حين أقيم حفل عشاء للرئيس الأذربيجاني حيدر عالييف، وطلب من المدعوين أن يشربوا نخب أتاتورك ترحيبا بالرجل، وكانت الكئوس معبأة بالشمبانيا، فإن السيد اربكان رفع الكأس الموضوعة أمامه ولم يشربها، وأعادها إلى مكانها مرة أخرى. وهو ما لم يعجب محرر صحيفة «صباح»، التي أشارت إلى الواقعة صبيحة اليوم التالي (في ٦/٥) إذ استنكرت على صفحتها الأولى(١) موقف الباشبكان، واعتبرت عدم شربه للشمبانيا أمرا سيئا إلى الجمهورية وإلى مؤسسها الذي رفعت الكئوس تحية له!

«آثار الحكيم» مشعوذة!

غير أن الذي فعلته مجلة «اكيب» (موجهة للأسرة، وتتبع مجموعة «صباح») يقدم نموذجا للتصفية والتعبئة المضادة يفوق أي خيال، ففي إطار عملية الاغتيال المعنوي والقصف الكثيف نشرت المجلة على غلافها ذات مرة صورة كبيرة ملونة للممثلة المصرية السيدة آثار الحكيم، وقد غطت شعرها بخمار خفيف، وقدمتها باسم آخر هو «الشيخة جميلة»، ونسجت من حولها قصة مختلقة خلاصتها أن هذه «الشيخة» تنتمي إلى إحدى الجماعات الإسلامية المتصوفة، وأنها دجالة ومشعوذة تزعم قدرة على علاج المرضى بالقرآن، وتشترط على من يأتي لعلاجها من الرجال أن يقيموا معها علاقة جنسية حتى يتم لهم الشفاء. هذه المعلومات نسبتها المجلة إلى شخصين نشرت صورتيهما، وقالت إنهما عولجا عندها بهذه الطريقة!

في عدد المجلة ذاته (صادر في ٢١/١/٩٧) قصتان إخباريتان من النوع نفسه إحداهما تضمنت صورة مكبرة وملونة أيضا للسيدة زينب الغزالي وهي من الشخصيات الإسلامية المعروفة في مصر وقد قدمت باسم آخر هو «الحاجة حسيبة توران»، وقالت القصة المنسوجة حولها إن هذه الحاجة تقدمت ببلاغ إلى شرطة «جوستابه» في اسطنبول، ضد زوجة ابنها «ساوتاب توران» اتهمتها فيه بأنها تشارك في أفلام جنسية تظهر فيها عارية، وتطالب بمنعها من ذلك بحكم انتمائها إلى أسرة مسلمة ومحافظة، وإلا قامت بقتلها! وإلى جانب صورة السيدة زينب الغزالي التي ظهرت مرتدية الحجاب الأبيض، نشرت المجلة صورة أخرى لامرأة عارية تماما (غطت عينيها فقط!) وقالت إنها زوجة ابن الحاجة حسيبة!

القصة الثانية كان بطلها رجلا ملتحيا ذكرت المجلة أن اسمه الشيخ موسى، وأنه أنشأ في «انطاليا» شركة توظيف أموال للاحتيال والنصب على الناس، وأنهم نصبوا على عدد من الناس نشرت صورا لبعضهم، غير أن المجلة كشفت في الوقت المناسب، ومع التحقيق نشرت صورة لاثنين من الضحايا مع مندوب المجلة، وكتبت تحتها إنهما جاءا ليشكروا المندوب على دوره في فضح العملية وإنقاذهما في الوقت المناسب وكان هذان الشخصان هما الممثل المصري وائل نور والراقصة دينا ، وقد قدما باسمين مختلفين بطبيعة الحال!

اكتشف أحد الصحفيين العرب المقيمين في اسطنبول أن كل هذه الصور منقولة من أحد أعداد مجلة «أسرتي» التي تصدرها الشركة السعودية للأبحاث «١٨/١/٩٧»، وأن الشخصين اللذين ظهرا مع السيدة آثار الحكيم هما مصريان ، نشرت صورتاهما في تحقيق آخر بالمجلة، بينما الشيخ موسى الذي قدم باعتباره النصاب صاحب شركة توظيف الأموال، فليس سوى الاستشاري النفسي الكويتي صلاح الراشد ، وكانت مجلة «سيدتي» قد نشرت صورته وأخذت رأيه في موضوع تخصصه. أما مساعده في الشركة والنصب، فقد كان أحد الطباخين الفرنسيين في فندق «مريديان» بالقاهرة، واسمه حسبما نشرته مجلة «سيدتي» دومينيك جونسون!

هذا الذي ذكرناه ليس سوى نقطة في بحر وغيض من فيض، مهد الطريق وفتح الباب على مصراعيه لتقدم جنرالات العسكر، إلى أن كان ما كان

نواصل في الأسبوع القادم بإذن الله.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

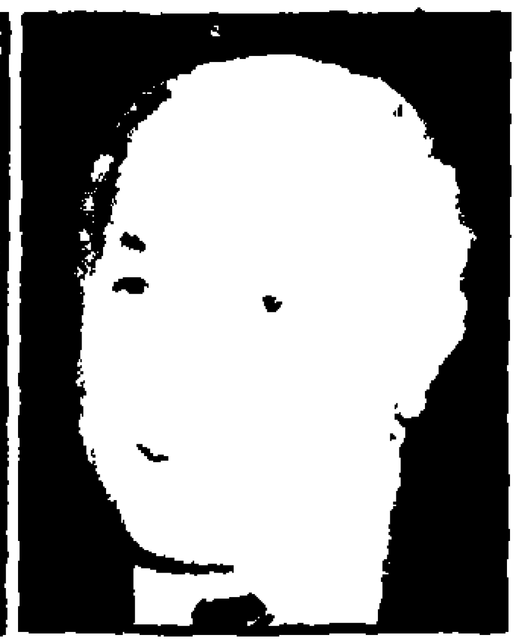
المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧/ ٦/ ١٩٩٧

تركيا: الجيش يتراجع عن خطة للانقلاب بعد تحذيرات أمريكية من ثورة على غرار إيران

كتب محمد جمال عرفه:

كشفت مصادر دبلوماسية عربية عن ورود معلومات من اسطنبول تفيد بأن العسكريين العلمانيين الاتراك تراجعوا فى اللحظات الأخيرة عن تنفيذ خطة عسكرية للقيام بانقلاب عسكرى ضد حكومة أربكان-تشيللر الحالية، وتدبير حادث لاغتيال رئيس الوزراء وزعيم الرفاه نجم الدين أربكان وتصفية المؤسسات الإسلامية الاقتصادية والاجتماعية الموالية للإسلاميين، والتى يقدرها الجيش بأكثر من (١٠٠) منظمة ومؤسسة بعد ورود تقارير استخبارية أمريكية تحذر من أن الإقدام على هذه الخطوات الآن فى ظل تصاعد المد الإسلامى فى مجمل انحاء البلاد قد يؤدى إلى اضطرابات عنيفة.. وربما ثورة شعبية تندلع فى الشوارع، على غرار ما حدث فى إيران عام ١٩٧٩، وتؤدى إلى تساقط جنرالات الجيش التركى أمام طوفان الجماهير الإسلامية الغاضبة التى ستعجز حتى الدبابات عن


اربكان


إسماعيل حقى

الوقوف أمامها.

وقالت المصادر إن قادة الجيش استبدلوا بخطتهم العسكرية الداخلية للانقلاب خطة أخرى للقضاء على نفوذ حزب الرفاه الإسلامى وزعيمه أربكان عن طريق حرق أوراقه خارجيا، وإذلاله بعمليات عسكرية مضادة لسياساته الخارجية مثل غزو شمال العراق وتكثيف التعاون العسكرى مع إسرائيل والتصعيد العسكرى مع سوريا، وضربه داخليا والسعى لحله بواسطة المحكمة الدستورية وضرب أغلبيته البرلمانية.

وكان رئيس شعبة المخابرات العسكرية فى هيئة الأركان العامة الجنرال (فوزى تركارى) قد هدد بأن الجيش سوف يلجأ إلى السلاح لإزالة ما أسماه الخطر الأصولى فى البلاد، وقال فى بيان مطول -وزع على الصحفيين بشكل مقصود-: إن الرفاه يسعى لتحريض الشعب على معارضة الدولة العلمانية ودعم الأصولية، وإن نواب الرفاه فى البرلمان حرضوا الجماهير فى مظاهرة جرت فى اسطنبول الشهر الماضى (وحضرها قرابة ٧٠٠ الف من أنصار الإسلاميين) ضد الجيش.

أيضا انتقد الجنرال (تركارى) أربكان بوضوح لأنه استقبل زعماء حركات إسلامية محظورة (مثل حماس والإخوان والجهاد وحزب الله) فى مقر رئاسة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

الله) فى مقر رئاسة مجلس الوزراء على هامش مؤتمر الحركات الإسلامية الأخير، مما شكل مساندة ودعما لها

وكشف الجنرال تركارى ان حكومة اربكان لم تنفذ مطالب مجلس الامن القومى التركى العشرين الخاصة بحظر وتقليص انشطة الهيئات والمنظمات الإسلامية المتزايدة فى تركيا باستثناء بعض القرارات الشكلية وقال إن هناك حوالى (٣٠) تنظيما إسلاميا متطرفا تعمل فى تركيا على توسيع النشاطات الأصولية وإنها قد تتجه نحو نشاطات إرهابية فى المستقبل، وزعم أن مؤيدى الإسلاميين يسيطرون حاليا على (١٩) صحيفة و(١١٠) مجلات و(٥١) محطة إذاعية و٢٠ شبكة تلفزيون فضلا عن (١٠٠) مؤسسة يسيطر عليها اقتصاديون إسلاميون بينهم ستة رأس مال كل منهم يصل إلى مئات الملايين من الدولارات

وقد خرجت الصحف التركية بمانشيتات ضخمة عقب تصريحات (تركارى) بعنوان (الإنذار الأخير للجيش) ونقلت صحفيتا «حرييت» و«جمهوريت» عن أحد جنرالات الجيش قوله (سنستخدم القوة إذا لزم الأمر) الأمر الذى وصفته صحيفة (صباح) بأنه تكرار لنفس الإنذارات التى استخدمها العسكريون قبل انقلابهم الأخير عام ١٩٨٠ وكانت تبريرا مسبقا لانقلابهم

وكانت معالم خطة الجيش البديلة ضد الرفاه قد اتضحت بسعيهم للضغط على حزب الوحدة الكبرى ونجاحهم فى إجباره على إعلان تخليه عن مساندة الحكومة الائتلافية الأمر الذى يمهد لإفشال خطة أربكان الداعية إلى تعديل قانون الاحزاب فى البرلمان بما يمنع حل الاحزاب السياسية كشرط لتخليه عن رئاسة الحكومة لنائبته تشيللر، ويفتح الباب امام رفض البرلمان تعديل القانون بسبب افتقاد حزبى التحالف للأغلبية بعد انسحاب حزب الوحدة الكبرى من مساندتهما، ومن ثم قبول المحكمة الدستورية دعوى النائب العام بحل حزب الرفاه لدعوته إلى مبادئ تخالف مبادئ وأسس الدولة العلمانية التركية

يذكر ان وزيرة الخارجية الامريكية مادلين أولبرايت قد نصحت جنرالات تركيا بعدم القيام بأى انقلاب عسكرى (وأن تستمر تركيا فى التصرف كدولة ديمقراطية علمانية)، واستخدمت اولبرايت ألفاظا حاسمة تدعو إلى ان يكون التغيير القادم دستوريا لا عسكريا.. الأمر الذى وصف بأن واشنطن تملك معلومات مهمة استخبارية تظهر ان خطر الانقلاب العسكرى قد يكون أكثر من نفعه.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٧

بدعوى العلمانية

الإسلام أصبح مصدرا للسخرية فى تركيا

اسطنبول- محمود التهامي

غابت مظاهر الاسلام في اسطنبول فالمساجد المنتشرة هنا لايمكن اعتبارها الا اثارا تاريخية خاصة مع وجود قانون قديم يحظر بناء المساجد في وسط انقرا واسطنبول ويلمس المتخصصون اتجاها تركيا لفرض صبغة علمانية بشكل اجباري على الحياة التركية ظهرت اشكاله في بعض المظاهر اهمها الرسائل السياحية وكروت البرستال التي تظهراهم معالم تركيا السياحية حيث تتضمن عددا اكبر من الراقصات العاريات سواء في كروت مستقلة او تظهر بجوار مسجد وكوبرى اتاتورك كما ان الافلام الجنسية التي تبثها قنوات التليفزيون الرسمية التركية يمكن التقاطها في سوريا ولبنان ومصر بدون اية اجهزة استقبال خاصة في المدن الساحلية وتقوم الفرق الفنية التي تقدم عروضها داخل الفنادق الكبرى بتقديم فقرات فنية تتضمن التواشيح وايات كثيرة من القرآن الكريم كما حدث في المحفل الختامي لمؤتمر Binco والذى حضره اكثر من ٨٠٠ شخصية عالمية يتقدمهم بعض الوزراء الاتراك وقامت فرقة مكونة من ٢٠ فنانا يرتدون الجلباب والكافيه بتمثيل جزء كبير من ايات القرآن الكريم ركوعا وسجودا تحت اقدام الضيوف بشكل اثار الضحك والسخرية ويطارد الاسلاميون في تركيا من قبل العلمانيين فقد شاهدت بمنطقة امينوتو احد الازهريين الاتراك بزيه التقليدى يسير كالمزعور ونظرات الشك تطارده من اهل اسطنبول العاديين

والحياة الروتينية لابناء اسطنبول تخلو من اى مظهر اسلامي بل توحى بانك في اوروبا السبعينيات سواء في ملابس الفتيات او طريقة سير «المحبين» ويبدو تبادل القبلات على قارعة الطريق امرا عاديا.

وقد علق سائق تاكسي على ذلك قائلا ان المظاهر الاباحية المستمدة من اوربا تلمحها فى اثنين في شاب دون العشرين او عجوز انحدر من اسرة منحلة ويرى المتدينون انه اذا سارت الامور بهذا الشكل لبضع سنوات فان سمات الحياة الشرقية سوف تختفى تماما من تركيا. وعلى صعيد السياسة الداخلية تعد المؤسسة العسكرية فى تركيا هى الحاكم الفعلى وهى اعلى سلطة فى البلاد ولايجوز مساءلتها او انتقادها الاتعرض مهاجموها للمحاكمة العسكرية.

ويعتبر قادة المؤسسة العسكرية ان العلمانية هى التراث التركى الذى لايجوز التفريط فيه ويحكم المؤسسة العسكرية فعليا رئيس الاركان الجنرال اسماعيل حقى قرة داى اما وزير الدفاع فهو شخصية سياسية تتغير بتغير الحكومة ووزير الدفاع الحالى برتبة مقدم ويدعى تورهان كايان.

وقد نشا جنرالات المؤسسة العسكرية على احترام مبادئ اتاتورك واقسموا على حمايتها.

ومن اجل تثبيت اركان الدولة العلمانية قامت المؤسسة العسكرية بفصل حوالى ١٨٠ ضابطا وصفا من الخدمة لان لهم ميول اصولية «اسلامية» وتم اجبار رئيس الوزراء «الاسلامي» على التوقيع على قرار الفصل كما اصدرت رئاسة اركان الجيش التركى قرارا بمنع شراء احتياجاتها من السلع الغذائية او الكهربائية من مؤسسات مملوكة للمسلمين فى حين تم تنظيم عدة دورات وندوات تحت عنوان «مخاطر الحركات الرجعية «الاسلامية» لتعبئة الجنود ضد كل ماهو اصولى «اسلامى».

باقالة وتسريح ١٦١ ضابط وصفا من القوات المسلحة

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

أربكان يحذر الجيش من دخول «اللعبة السياسية»

اسطنبول - وكالات الانباء - حذر رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان امس قيادات الجيش من التدخل في اللعبة السياسية، وقال انه سوف يقوم بتسليم منصب رئيس الوزراء إلى تانسو تشيللر وزيرة الخارجية ورئيسة حزب «الطريق القويم» الشريك الاصغر في الائتلاف الحاكم - خلال الاسبوع الحالي.

واكد اربكان - في تصريحات صحفية قوية امام الصحفيين في مدينة اسطنبول ان على الجيش الابتعاد عن وظيفة الحكومة، والالتزام بوظيفته في حفظ الأمن.

وحذر رئيس الوزراء التركى زعماء الاحزاب العلمانية من الهجوم على حزب «الرفاه» الإسلامي الذى يتزعمه لانه سيعود اقوى من الوقت الحالى، بعد خوضه الانتخابات النيابية المبكرة المتوقع عقدها في الخريف المقبل.

واكد اربكان ان دخول القوات التركية إلى شمال العراق تم بناء على دعوة من مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى، بهدف القضاء على منظمة حزب العمال الكردستانى في المنطقة، مشيرا إلى ان القوات التركية سوف تنسحب من شمال العراق فور تحقيق أهدافها.

واضاف ان تأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثمانى التى تم تأسيسها امس الأول رسميا، يعد إحدى ثمار حكومته، مشيرا إلى أن هذا التجمع سوف يبدأ فى تنفيذ ستة مشروعات اقتصادية عملاقة. ومن جانبها - اكدت مصادر بحزب «الرفاه» ان اربكان سوف يقدم استقالته من منصبه غدا الأربعاء لتسليم منصبه إلى تشيللر، وان الحكومة الجديدة ستتكون من احزاب «الرفاه» و«الطريق القويم» و«الوحدة الكبرى» وستعد للانتخابات المقبلة. وفى تطور آخر، اطلق مجهولون صاروخين على مقر الشرطة الرئيسى فى مدينة اسطنبول اكبر المدن التركية.

وذكر مسئولون اتراك ان شهود عيان رأوا رجلا وامرأة يطلقان الصاروخين على مقر الشرطة من حديقة أمام المقر.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٧

دعا الجيش الى الابتعاد عن السياسة

أربكان يقدم استقالته غدا

دعا رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان امس الجيش الى البقاء بعيداً عن السياسة «والاهتمام بشؤونه الخاصة»، في حين أعلنت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيللر ان أربكان سيقدم استقالته في غضون يومين، وأكد نائب رئيس حزب «الطريق القويم» محمد غولهان ان اربكان سيستقيل غداً.

وقال اربكان: ان الجيش تابع للحكومة وإذا كان هناك من خطر على الدولة فستكلف الحكومة الجيش للدفاع عنها لأنها مسؤولة عن امن تركيا. واعتبر ان الجيش لا يمكنه القيام بتحديد المخاطر والتحرك من تلقاء ذاته لمواجهتها ففي هذه الحال يمكن القول ان لا وجود للديموقراطية في تركيا. ورفض تحديد موعد استقالته إلا انه أكد ان الحكومة الجديدة ستضم «الرفاه» و«الطريق القويم» و«الوحدة الكبرى» التي تتمتع بغالبية برلمانية.

من جهتها، أوضحت تشيللر اثناء اجتماع لرجال الأعمال انه في غضون يومين «ستنحل الحكومة الرابعة والخمسين وسيستقيل اربكان (...) ووسط هذه الأجواء فان افضل شيء هو تشكيل حكومة لإجراء الانتخابات».

ويتعين على عملية نقل السلطة والانتخابات المبكرة تخطي العوائق المتمثلة في موافقة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل والبرلمان حيث لا تتمتع الحكومة الحالية بالغالبية بعد استقالة العديد من نواب حزب «الطريق القويم». (رويتر - أ.ف.ب)

المدونة

المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٧

تركيا بعد اربكان

■ حتى بعض عقلاء السياسة والاعلام الاتراك، ممن دافع بقوة عن انبثاق ائتلاف حاكم بزعامة اول رئيس اسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية قبل ٧٣ سنة، صار يتمنى ان تضع الاستقالة التي يتوقع ان يقدمها غداً نجم الدين اربكان الى الرئيس سليمان ديميريل نهاية لوضع تحول عمليا كابوساً خيم على البلاد وشل اطرافه منذ سنة

ولم يخف معلقون سياسيون اتراك بارزون انهم سيتنفسون الصعداء لهذه النهاية «السعيدة» واضافوا انهم حمدوا الله على تصريحات أدلت بها الاسبوع الماضي وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت وحذرت فيها ضمناً من مغبة تجاوز الجيش اطار الاجراءات الدستورية في مواجهته مع الاسلاميين. ولم يستبعدوا ان يكون بعض العسكريين ضغط بالفعل في اتجاه خطير لولا أن موقف الحليف الأميركي أعاد اليه الصواب

في أي حال قد تكون هذه المخاوف حقيقية أم وهمية، ولكن الحقيقة التي لا جدال فيها هي ان استقالة اربكان غداً تعني ان الوضع السياسي التركي سيدخل مرحلة جديدة. وبداية فان الاتفاق بين اربكان وتشيلر على تداول السلطة بينهما لن يبقى له أي وزن طالما ان استقالة اربكان ستخرج الامر من ايدي حزبه «الرفاه»، وحزب الطريق الصحيح (بزعامة تانسو تشيلر) اللذين يضمهما الائتلاف الحاكم. فمع الاستقالة يضع الدستور التركي مسألة تشكيل حكومة جديدة في يد رئيس الدولة الذي يحق له ان يكلف بالمهمة زعيم أي حزب برلماني اخر، أو حتى أي نائب. ولعله تحصيل حاصل اعلان ناطق باسم تشيلر انها قد لا تدخل في ائتلاف جديد مع اربكان

طبعاً لا يمكن، نظرياً، استبعاد ان يقرر ديميريل تكليف تشيلر تشكيل حكومة جديدة ولكن حتى في هذه الحال اصبح ضعيفاً احتمال نجاحها في ضمان الغالبية البرلمانية المطلوبة لحكومة ترأسها وتضم حزبها و«الرفاه» بعدما ادت الاستقالات الاخيرة لوزراء ونواب من حزبها الى اسقاط غالبيتهما في البرلمان، خصوصاً بعدما رفض حزب «الوحدة الكبرى» (يمثله ثمانية نواب) تأييدهما

ما سيحدث، إذن، هو بدء مناورات سياسية جديدة بحثاً عن مخرج من الازمة السياسية التي ليس من السهل انهاؤها طالما ظل حزب الرفاه طرفاً برلمانياً رئيسياً لا يمكن تجاوز اصواته، الا اذا اتحدت الاحزاب العلمانية الممثلة في البرلمان، وهذه مهمة يصعب على كثيرين تصور تحقيقها. هناك حل اخر يكمن في تشكيل حكومة موقتة تضم كل الاحزاب تتلخص مهمتها في اجراء انتخابات مبكرة. وهذه مهمة صعبة ايضاً اذ تربط احزاب علمانية إمكان تنفيذها باجراء اصلاحات انتخابية لا يخفون أن هدفها هو تقليل فرص الاسلاميين في تحقيق مكاسب انتخابية أكبر

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستتصرف المؤسسة العسكرية، مدعومة من النخبة المدنية العلمانية، التي يجمع الاتراك على انها مصممة على تصفية نفوذ الاسلاميين. وعلى رغم ان جزءاً من المجتمع التركي يعتبر ان البلاد تواجه تهديداً اصولياً جدياً، وجزءاً أخر يعتبر هذا التقويم مبالغاً فيه. فالارجح ان هناك اجماعاً على ان المد العكسي لعملية التصفية يوشك ان يبدأ. وكل ما يمكن ان يأملوا به هو أن «اخطاء رئيسية لن ترتكب ويمكن تجنب معاقبة ابرياء، افراداً ومؤسسات»، على حد ما تمناه معلق تركي بارز

كامران قره داغي

اطلاق صاروخ على مقر الشرطة في اسطنبول

اربكان عشية استقالته يطالب الجيش بـ"الاهتمام بشؤونه"

□ انقرة - «الحياة»:

■ دعا رئيس الوزراء التركي زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان امس، عشية الاستقالة من رئاسة الحكومة التي ينوي تقديمها غداً، الجيش الى البقاء بعيداً عن السياسة و«الاهتمام بشؤونه الخاصة». واكد الاستقالة ناطق باسم الحزب لكنه اوضح ان هناك شروطاً لذلك.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن اربكان قوله في مؤتمر صحافي لمراسلي وسائل الاعلام الاجنبية في اسطنبول ان «الجيش تابع للحكومة» و«اذا كان هناك خطر (على النظام) فان الحكومة ستكلف الجيش» الدفاع عنه وسيكون من واجبه اداء هذه المهمة. واضاف ان «الحكومة هي المسؤولة عن امن تركيا. ونود ان تهتم جميع المؤسسات بشؤونها». واعتبر ان «الجيش لا يمكنه ان يقوم بنفسه بتحديد المخاطر (التي تهدد تركيا) والتحرك من تلقاء ذاته لمواجهتها. ففي هذه الحال يمكن القول ان لا وجود للديموقراطية هنا (في تركيا)».

وفي شأن استقالته اكتفى اربكان بالقول: «سنناقش الامر (مع حزب الطريق الصحيح بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشلر)، وسنقوم بما هو ضروري

عندما يحين الاوان». لكنه اكد ان حزبه سيخرج اقوى من اي انتخابات جديدة. وقال: «في المرة السابقة حصلنا على ستة ملايين صوت واذا خضنا انتخابات الآن، سنحصل على عشرة ملايين صوت على الاقل».

في انقرة قال اوغوزهان اصيلتورك، نائب رئيس حزب الرفاه: «توصلنا الى اتفاق في شان ترك السلطة في ١٨ حزيران (يونيو). هناك شروط بالطبع وسنمضي قدما في ما تعهدنا عمله». من جهة اخرى اكدت تشيلر، في لقاء مع رجال اعمال، ان عهد «الحكومة الرابعة والخمسين (في الجمهورية التركية) يتنتهي خلال ايام واربكان سيقدم استقالته».

ويتوقع ان يقدم اربكان استقالته غدا الى الرئيس سليمان ديميريل الذي لا يلزمه الدستور تكليف زعيم حزب بعينه تشكيل حكومة جديدة. ولكن اربكان وتشيلر كانا اتفقا على تداول السلطة تمهيداً لاجراء انتخابات مبكرة وهو امر في يد البرلمان التركي وليس في يد رئيس الدولة. ولم يعلن الحزبان الحليفان موعداً محدداً لاجراء الانتخابات.

على صعيد آخر اعلن مسؤولون اتراك ان شخصين اطلقا امس صاروخا مضادا للدبابات على المقر الرئيسي لشرطة اسطنبول. ولم ترد انباء عن سقوط قتلى او جرحى. واوضح هؤلاء ان رجلا وامراة اطلقا الصاروخ من حديقة مستشفى تقع على الجانب الآخر من مقر الشرطة في قلب اسطنبول. ونقلت وكالة «رويتر» عن رضوان ينيسن حاكم اسطنبول قوله: «طوقت قوات الشرطة المنطقة. انهم يفتشون كل شبر في محاولة للقبض على المسؤولين عن الحادث».

عيون وآذان

■ يتنازل نجم الدين اربكان عن رئاسة الوزارة التركية لنائبته تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم، في عملية لا يخلو طريقها من مطبات، فرئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس الوزراء، والرئيس سليمان ديميريل يشعر بضغط العسكر ضد اربكان وحزبه الرفاه، وضد تشيلر وحزبها

وبقاء اربكان في الحكم سنة انجاز في حد ذاته، فهو لم يهدد الجيش، كما فعل عباسي مدني في الجزائر. وانما «اخذه على قدر عقله»، وكانت النتيجة ان الجيش «تعود»، أو واجه سابقة، في وجود رئيس وزراء غير كمالي، يعارض صراحة المبادئ الكمالية المعادية للدين والثقافة الاسلامية العربية، كما يقف ضد الارتباط الفكري والاقتصادي بالغرب وحده، ويتطلع الى اعادة تركيا الى محيطها الاسلامي الطبيعي. كما انه أول رئيس وزراء تركي معاد لاسرائيل عداء صريحاً.

هذا العداء لم يتغير على مدى حياته السياسية، ومارسه في حزبه الاول الخلاص الوطني الذي أسسه سنة ١٩٧٠ وحل بعد عامين، ثم حزب السلامة الوطني الذي عمل بموجبه نائباً لرئيس الوزراء قبل انقلاب ١٩٨٠ الذي أدى الى حله أيضاً واستمرت سياسة المعارضة لاسرائيل في حزب الرفاه، فهو في مقدم المؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية، بنظرة اسلامية مجردة، وهي ان فلسطين كلها وقف اسلامي ولا يجوز التفريط فيها، وتشمل خطبه تقليداً دائماً هو ان يتلو قسماً يردده الجمهور معه بتعهد تحرير القدس. وفعل ذلك قبل حوالى اسبوعين في الاحتفال بذكرى فتح القسطنطينية.

ويعتقد انصاره ان تطوير العسكر مشاريع التعاون مع اسرائيل بشكل متسارع، او متفاقم، في الاشهر الاخيرة ليس هدفه اقامة تحالف استراتيجي مع اسرائيل بقدر ما هو محاولة لاستفزاز زعيم الرفاه، وإحراجه امام انصاره ليبدو كمن لا يستطيع ان يحافظ على وعوده بالنسبة الى قضية مركزية في فكره السياسي هي فلسطين والقدس

ولكن اربكان اثبت في الحكم انه لا يُستفز بسهولة، ويبدو انه استفاد من صدامه مع العسكر في المرتين السابقتين، لذلك فهو يتجنب ما امكن انتقاد العسكر والولايات المتحدة، ولا يدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية، بل الى تطبيق ديموقراطية حقيقية، ويستشهد كثيراً بدساتير الدول الغربية. ويبدو الآن ان مبالغة العسكر في الضغط على اربكان ارتدت عليهم، فالسيدة تشيلر، او مسعود يلماظ، زعيم المعارضة الحالية، وكلاهما علماني، سيجد صعوبة كبيرة في اغلاق مدارس الأئمة والخطباء كما يريد العسكر، لأن القرار غير شعبي بالمرة مع وجود ١.٦ مليون طالب وطالبة فيها. وعدم شعبية موقف العسكر تعني شعبية اضافية لأربكان والرفاه، لذلك كان أول شرط لرئيس الوزراء، وهو يخطط لجعل شريكته في الائتلاف الحكومي تخلفه في رئاسة الوزارة، اجراء انتخابات مبكرة، في الخريف، لأنه يعرف ان تمثيل حزبه في البرلمان سيزداد في أي انتخابات جديدة

زعيم سياسي تركي من هذا النوع كان يستحق معاملة افضل من الدول العربية، وتعاوناً يدعم مركزه وفي نهاية الأسبوع الماضي كنت اتمنى لو أن سورية ومصر انضمتا الى قمة الدول الاسلامية الثماني في اسطنبول، وشاركتا في تأسيس مجموعة التعاون الاقتصادي والتجاري، (رئيس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري حضر وكان حضوره مفيداً)

ولعلّ من اسباب غياب علاقة أوثق مع اربكان هو انه يريد تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه يحافظ على علاقات حزبه الوثيقة مع الحركات الاسلامية في هذه الدول، خصوصاً مع الاخوان المسلمين، ومثل هذه العلاقة ينعكس سلباً على الدول التي تخشى ان تؤدي العلاقة مع الرفاه الى تعزيز وضع الحركات الاسلامية فيها.

غير ان هذه «السلبية»، إن كان لنا ان نسميها كذلك، لا تعني شيئاً في مقابل الفوائد الكبيرة التي يمكن ان تجنيها الدول العربية من التعامل الحكيم مع تركيا. وهي فوائد لن تنتظر طويلاً، فالعسكر التركي الذي قام بثلاثة انقلابات منذ ١٩٦٠، لن يتردد عن القيام بانقلاب آخر، اذا وجد عذراً. إلاّ ان اربكان لم يعط العذر لأحد وإن كان من شيء، يعمل ضده فهو انه في اواسط السبعينات. وربما لم يكن خلفه في الرفاه في مثل اعتداله وحكمته وحنكته وبعد نظره.

جهاد الخازن

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧

..كل أربعاء

تركيا بين العلمنة والاسلام



بقلم :
محمد السماك

عملت تركيا لمدة خمسين عاماً بتفان وإخلاص في اطار حلف شمال الأطلسي ولكن ذلك لم يمح من الذاكرة الأوروبية تراكمات ٦٠٠ سنة من الحروب العثمانية ـ الاوربية فمنذ نجاح السلطان مراد الاول في تحطيم الامبراطورية الصربية في معركة كوسوفو في عام ١٣٨٩ والحروب لم تتوقف بينهما حتى قامت الثورة الصناعية الأوربية وبدأت الامبراطورية العثمانية بالانهيار في عام ١٩١٨

وصل السلطان مراد الثاني في عام ١٤٤٠ الى الدانوب وفتح السلطان محمد الثاني في عام ١٤٥٣ القسطنطينية ـ اسطنبول ـ وجعلها عاصمة للامراطورية وفي القرن الثاني حاول السلطان سليمان في عام ١٥٢٩ احتلال فينا ففشل. وجرت المحاولة الثانية لاحتلال المدينة بعد حوالي قرن في عام ١٦٢٨ وفشلت ايضاً

جعل السلطان سليم الاول من الامبراطورية العثمانية امبراطورية عالمية عندما تمكن من إحكام السيطرة على جنوب شرق اوربة، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، حتى وصلت الامراطورية الى اوج عظمتها في عهد السلطان سليمان ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ وفرضت سلطتها على طرق التجارة العالمية في ذلك الوقت مما زاد العداء الأوربي عمقاً واتساعاً.

تعاقب على السلطنة العثمانية ٣٦ سلطاناً كان الجامع الأساسي بينهم هو الدفاع عن الاسلام تكونت من جراء ذلك ثقافة اوربية تربط بين الامبراطورية العثمانية والاسلام وتستعدي الاسلام من خلال استعداء العثمانيين وهي ثقافة لاتزال متأصلة في الذاكرة التاريخية وفي العادات الثقافية الشعبية والاوربية العامة حتى اليوم حاولت تركيا المعاصرة فك الارتباط بالاسلام على أمل الدخول في الأسرة الأوربية من بوابة العلمنة فادارت ظهرها الى مكة غير ان بروكسل لم تمد لها يداً

كان إخضاع أوربة لتركيا البوابة العريضة التي دخلت منها اوروبة الى العالم الاسلامي كله. وكان الحافز وراء برامج التسلط والهيمنة والاستغلال التي امتصت ثروات المسلمين وافقرتهم ودفعتهم الى الوراء هو الانتقام من الحروب التي خاضتها اوروبة ضد العثمانيين حتى ان مجرم الحرب الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش يقول ان عمليات الابادة التي تعرض لها المسلمون في البوسنة كانت انتقاماً من معركة كوسوفو ١٣٨٩

الآن، هناك اعتقاد عام في تركيا بأن العودة الكريمة الى مكة افضل من الانتظار العقيم على بوابة بروكسل يترجم هذا الاعتقاد حزب الرفاه الاسلامي بقيادة نجم الدين اربكان الذي يأمل في ان يتمكن من اثبات ذلك خلال الانتخابات النيابية المبكرة التي يدعو الى اجرائها وهناك بالمقابل تخوف من نتائج التخلي عن العلمنة ونسف الجسور مع اوروبة، ويترجم هذا الموقف المؤسسة العسكرية في الدرجة الاولى يشكل الاعتقادا معاً ظاهرة انقسامية شديدة الخطورة، حتى ان تركيا تبدو وكأنها تعاني من مرض ازدواج الشخصية ـ الشيزوفرانيا ـ

قد تحتاج تركيا الى بعض الوقت لاكتشاف هويتها ولكنها تحتاج بالتأكيد الى كثير من المعاناة حتى تتمكن من اعادة توحيد شخصيتها الممزقة

خطة جديدة للتضييق على أربكان

الشرطة التركية تفرض رقابة على المساجد وحصص الدين

أربكان يتهم قادة الجيش بتهديد الديمقراطية

انقرة ـ وكالات الانباء: فى خطوة جديدة من الجيش لتضييق الخناق على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب الرفاه الاسلامى أعلنت السلطات التركية أمس أنها ستفرض رقابة على المساجد وحصص الدين فى المدارس منعا لترويج الخطباء والوعاظ ومدرسى الدين الأفكار الإسلامية المناهضة لمصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة والقوات المسلحة التى تعتبر نفسها الحارس الأول للنظام العلمانى

وفى هذا الصدد ذكرت صحيفة «حريات» التركية أمس أن الادارة الامريكية أجرت اتصالات مع القادة العسكريين والسياسيين فى تركيا لمنع وقوع انقلاب عسكرى فى البلاد بهدف الحفاظ على النظام العلمانى

ومن ناحية أخرى أصدرت إحدى المحاكم التركية قرارا بتجميد أرصدة مجموعة من الشركات الاسلامية فى تركيا بالبنوك تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار بدعوى دعمها ماديا للنشاط الإسلامى فى البلاد

وفى الوقت نفسه أعلن اربكان أمس أمام المجموعة البرلمانية لحزب الرفاه الذى يتزعمه أن الائتلاف الحكومى الجديد الذى ترأسه وزيرة الخارجية تانسو تشيلر سيستمر بلا تغيير لبروتوكول وبرنامج الائتلاف الحالى وبمشاركة حزبه

كما اتهم اربكان قادة الجيش بتعريض الديمقراطية فى تركيا للخطر مؤكدا أن حزبه سيخرج قويا من الانتخابات المبكرة المتوقع عقدها بعد انتقال رئاسة الحكومة إلى تشيلر اليوم وفق ما أعلنه احد كبار مسئولى حزبها

ومن ناحية أخرى أعلن محسن يازجى اوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى اليمينى المتطرف الذى يملك ٨ مقاعد فى البرلمان التركى أنه سيؤيد خطط اربكان للاستقالة وتشكيل حكومة انتقالية تراسها تشيلر تقود البلاد إلى إجراء الانتخابات المبكرة

صباح الخير



في تركيا.. يتحدثون هذه الأيام، عن اجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل نهاية العام الحالي.. ويتحدثون ايضا عن تعديل قانون الانتخابات.! وفي تركيا ترزية قوانين.. يفصلون القوانين حسب المقاس.. وخاصة قوانين الانتخابات.!

والانتخابات البرلمانية في تركيا.. تجرى طبقا لنظام القوائم. الذى طبقناه نحن في مصر بعض الوقت، ثم تم العدول عنه، بعد ان قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النظام! ويشترط القانون في تركيا على الاحزاب . ان يخوض كل منها الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة.. ويمنعها من الائتلاف مع احزاب اخرى.. وخوض الانتخابات بقوائم مشتركة.!

وإذا لم يحصل الحزب على عشرة في المائة من مجموع اصوات الناخبين على مستوى الدولة.. يحرم من التمثيل في البرلمان.. حتى ولو فازت قوائمه في بعض الدوائر.! والغرب من ذلك تضاف الأصوات التى حصلت عليها هذه الاحزاب.. إلى قوائم الاحزاب الاخرى التى تحصل على اكثر من ١٠٪ من الأصوات.!

وفي الانتخابات الاخيرة.. التى جرت في عام ١٩٩٥.. استفاد حزب الرفاة الاسلامي الذى يراسه نجم الدين اربكان من هذه الاحكام.. وحصل على اصوات الاحزاب الصغيرة، التى عجزت عن تحقيق نسبة الـ ١٠٪.. واصبح له في البرلمان ١٥٨ مقعدا من اجمالى عدد المقاعد البالغ ٥٥٠ مقعدا.

وعقد حزب الرفاه.. ائتلافا مع حزب الطريق القويم الذى تراسه تانسو تشيللر، والتى فاز حزبها بـ ١٣٥ مقعدا.. وكونا حكومة ائتلافية في العام الماضي.. كان يفترض ان تستمر في الحكم اربع سنوات.! ولكن.. وقبل ان تكمل الحكومة الائتلافية سنة من العمر.. تعرضت لضغوط شديدة من قبل قوى المعارضة.. ومن قبل جنرالات المؤسسة العسكرية.. وهى ضغوط دفعت بعض المؤيدين للحكومة، إلى التخلى عنها.. مما افقد الائتلاف الاغلبية البرلمانية التى كانت تسانده، وتدعمه في البرلمان.!

بالاضافة إلى ذلك.. اقام النائب العام في تركيا، دعوى قضائية ضد حزب الرفاه الاسلامي.. اتهمه فيها بالخروج على المبادىء العلمانية.. والعمل على تغيير النظام الذى ارسى قواعده كمال اتاتورك.. وطالب المحكمة العليا بحل الحزب.. ولاتزال الدعوى منظورة.!

وازاء كل هذه التطورات.. اتفق كل من اربكان وتشيللر.. على التعجيل باجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل نهاية هذا العام.. بدلا من اجرائها في عام ٢٠٠٠ كما كان مقررا من قبل.. وفي نفس الوقت اتفقا على تعديل قانون الانتخابات بشكل يخدم مصالح حزبيهما في الانتخابات القادمة.!

وتسعى التعديلات التى يصيغها، ويعدها ترزية القوانين.. إلى توفير المزيد من الأصوات والمقاعد لحزبى الائتلاف.. كما تسعى ايضا إلى حماية حزب الرفاه الاسلامي.. في حالة صدور حكم قضائي بحله.!

والسؤال: هل تنجح هذه المحاولات ، امام المعارضة القوية لحكومة الائتلاف؟

الايام القادمة.. تجيب عن هذه التساؤلات..

سعيد سنبل

اليمين التركي يتعهد بمنح الثقة لحكومة «تشيللر»

نواب حزب الطريق القويم يعارضون استمرار الائتلاف مع «الرفاه»

قوات الشرطة تفرض رقابة صارمة على المساجد فى تركيا



أربكان



تشيللر

انقرة ـ وكالات الأنباء: تعهد امس اليمين التركى المتشدد بدعم الحكومة الجديدة فى انقرة بزعامة تانسو تشيللر رئيسة حزب الطريق القويم. اكد محسن يازجى اوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى اليمينى موافقته علي تولى «تشيللر» رئاسة الحكومة التركية.

واعرب عن تاييده لاجراء انتخابات عامة مبكرة فى تركيا. وأكد انه سيمنح حكومة «تشيللر» القادمة الثقة خلال الاقتراع فى البرلمان التركي، واشار الى تاييده لاتفاق نقل السلطة الذى وقعه نجم الدين اربكان رئيس الوزراء مع تشيللر.

ووصف الاتفاق بانه خطوة هامة لتحقيق الاستقرار السياسى فى تركيا. ورفض زعيم حزب الوحدة الكبرى الدخول في الحكومة الائتلافية الجديدة بزعامة «تشيللر». وأكد معارضة حزبه لتشكيل ائتلاف مع حزبى الرفاه والطريق القويم. ويحظى حزب الوحدة بثمانية مقاعد فى البرلمان. ومن المقرر ان تتولي «تشيللر» رئاسة الحكومة التركية اليوم بموجب اتفاقها مع «اربكان».

وحذرت مصادر سياسية من احتمال عدم حصول الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان، واشارت الى معارضة عدد كبير من نواب حزب الطريق القويم الذى تتزعمه «تشيللر» للاستمرار فى الائتلاف مع حزب «الرفاة». ومن المقرر ان يوافق الرئيس التركى سليمان ديميريل والبرلمان على الاتفاق الجديد لتشكيل الحكومة.

فى الوقت نفسه بدات كبرى الشركات الاسلامية فى تركيا حملة اعلانية ضخمة للدفاع عن نفسها ضد الهجوم العلماني، واعربت الشركات التركية عن استيائها الشديد للهجوم الذى يشنه كبار قادة الجيش على رجال الأعمال الإسلاميين. وأكدت التزامها بالدستور التركى وقوانين التجارة.

كان الجيش التركى قد اتهم رجال الاعمال بمساندة النشاط الاسلامى. يأتى ذلك فى الوقت الذى شنت فيه السلطات التركية حملة جديدة لقمع النشاط الاسلامى فى البلاد:

فرضت قوات الشرطة رقابة صارمة على المساجد ومراكز تحفيظ القرآن. وقام رجال الشرطة التركية بتسجيل خطب ائمة المساجد والدروس الدينية للتاكد من عدم مهاجمتها للعلمانية. واتهمت الشرطة التركية عدداً من الائمة بإلقاء خطب مناهضة لمؤسس تركيا كمال اتاتورك ولقوات الجيش العلمانية.

يقدّم استقالته اليوم إلى ديميريل

أربكان: «الرفاه» سيخرج من الانتخابات أقوى

٥ سيناريوهات محتملة لتشكيلة الحكومة الجديدة

من المفترض أن يقدّم رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان استقالته التي لم يتطرق إليها في خطاب ألقاه أمس أمام نواب حزب «الرفاه» إلى الرئيس سليمان ديميريل، لكنه أكد ان الائتلاف الحكومي الجديد الذي ستكونه وزيرة الخارجية طانسو تشيللر سيستمر بلا تغيير لبروتوكول وبرنامج الائتلاف الحالي، في حين ذكرت مصادر صحافية، ان هناك ٥ احتمالات لتشكيل الحكومة التي أعرب حزب «الوحدة الكبرى» عن عزمه منحها الثقة «حتى لا تجر البلاد إلى الفوضى».

وأشاد أربكان بمساندة محسن يازجي أوغلو رئيس حزب الوحدة الكبرى الذي أعلن أن حزبه سيصوت بالثقة للائتلاف الحكومي الجديد الذي سترأسه طانسو تشيللر ولكنه لن يشارك فيه.

ودعم هذا الحزب إجباري كي تحصل الحكومة على ثقة البرلمان. وكان الائتلاف الحالي قد فقد الأغلبية المطلقة منذ حوالى ٢٠ يوماً.

وأوضح أربكان «ان الرفاه وحزب الطريق القويم وحزب الوحدة الكبرى يمثلون معاً ٢٨٣ مقعداً ويمثلون الأغلبية». ولم يشر أدنى اشارة إلى استقالته المقررة اليوم الأربعاء. وتبلغ الأغلبية المطلقة ٢٧٦ مقعداً في البرلمان الذي يشتمل على ٥٥٠ مقعداً.

وقد تجاهل أربكان وجود مجموعة من حوالى ١٢ نائباً منشقاً داخل حزب الطريق القويم يعارضون الائتلاف الحكومي مع الحزب الإسلامي.

وقال: «ان الانتخابات التشريعية المبكرة ستجري في أسرع وقت ممكن» دون أن يحدد موعداً. وأضاف: «وسنخرج من الانتخابات أقوى شوكة».

من جهة أخرى ذكرت صحيفة «يني يوزيل» التركية انه بعد تقديم أربكان استقالته ستبدأ الاجتماعات السياسية لأجل تشكيل حكومة جديدة في البلاد.

وأضافت الصحيفة أن هناك ٥ احتمالات لتشكيل الحكومة، الأول ائتلاف حزب «الرفاه» و«الطريق القويم» برئاسة طانسو تشيللر، والثاني قيام ائتلاف بين حزب «الوطن الأم» وحزب «الطريق القويم» وحزب «اليسار الديمقراطي»، والثالث تشكيل حكومة أقلية برئاسة تشيللر والرابع: قيام ديميريل بتشكيل حكومة وصاية للاعداد للانتخابات العامة المبكرة، والخامس هو احتمال عودة أربكان عن قراره تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية.

لكن احتمال تشكيل «الرفاه» و«الطريق القويم» لحكومة جديدة يعترضه تضاؤل عدد نواب الحزبين منذ تولي الائتلاف الحكومة حيث أصبح ٢٧٥ من أصل ٢٩٣. الأمر الذي يجبرهما على التحالف مع حزب «الوحدة الكبرى» بزعامة أوغل الذي أكد أن حزبه سيمنح الثقة لحكومة تشكلها تشيللر، رغم عدم مشاركته في الحكومة.

وبرر أوغلو دعمه لتشيللر برغبته في «عدم ترك البلاد من دون حكومة «عدم جرها إلى الفوضى»، معرباً عن دعمه لاجراء انتخابات تشريعية».

في غضون ذلك، أمرت وزارة الداخلية التركية شرطتها بمراقبة المساجد ومراكز تحفيظ القرآن لرصد أية تيارات متشددة، وذلك في اطار حملتها للحد من نشاط الاسلاميين في تركيا.

على صعيد آخر ذكرت صحيفة «غونايدن» التركية أمس أن ديميريل رفض التوقيع على مرسوم أكدته حكومة «الرفاه» لأجل اغلاق نوادي القمار في تركيا لقيامها بعملية غسيل الأموال في البلاد.

وأشارت الصحيفة إلى أن رفض ديميريل التوقيع على مرسوم اغلاق نوادي القمار بحجة ان هناك اتفاقات رسمية بين مؤسسات تركية وأجنبية في ما يتعلق بنوادي القمار في تركيا.

قالت الصحيفة بأن ديميريل اقترح تركيز نوادي القمار في عدد من المراكز الرئيسية في البلاد مؤكداً على أن نوادي القمار تعود بالفائدة على الاقتصاد والسياحة في تركيا».

(أ.ف.ب - رويتر - سانا)

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

اللعبة التي تجرى في تركيا حالياً بين المؤسستين العسكرية والدينية هي نموذج للصراع الدائر في غالبية دول العالم الثالث

ثلاثية السلطة فى تركيا والعالم الثالث

العسكر والشيخ.. والسيدة!

تاجلت المواجهة الحاسمة بين العسكر والشيخ فى تركيا وذلك بعد الاتفاق الذى جرى بين الشيخ نجم الدين اربكان وشريكته فى التحالف السيدة تانسو تشيللر على ان تتولى هى رئاسة الوزار فى المرحلة القادمة مع الحفاظ على التحالف الوزارى بينهما.

وهذا الاتفاق الذى نزع فتيل الانفجار إلى حين ويعبر فى نفس الوقت عن عجز واضح لاحد اطراف المواجهة فى فرض مشيئته وارادته بشكل منفرد، وهو أمر جديد فى تركيا.

فمن الواضح أن الجيش التركى المسيطر على مجلس الأمن القومى لم يستطع أن يقوم بالانقلاب الرابع للإطاحة بالحكومة مثلما فعل قبل ذلك ثلاث مرات واكتفى بتوجيه الانذارات والتحذيرات لحكومة نجم الدين أربكان بضرورة التمسك بالاتجاهات العلمانية والحد من النشاط الواسع ذى الصبغة الدينية الذى تشجعه الحكومة فى حركتها الداخلية والخارجية.

ومن الواضح أيضا أن تردد المؤسسة العسكرية التركية فى الاطاحة باربكان يرجع فى الاساس للخوف من رد فعل عنيف من جانب دول الاتحاد الاوروبى التى حذرت تركيا كثيرا من اى انقلابات عسكرية كما شجبت الممارسات المعادية لحقوق الانسان خاصة أن تركيا تسعى جاهدة فى السنوات الأخيرة للالتحاق بالاتحاد الاوروبى او على الاقل تطوير اتفاقيات التعاون الواسعة مع الاتحاد.

ومن ناحية أخرى فإن أربكان ومؤسسته الدينية المتمثلة فى حزب الرفاه يدرك جيدا انه ليس فى وضع يمكنه من مواجهة حاسمة مع العسكر فى الوقت الحالى لذلك فهو يقدم بعض التنازلات مع الحرص على الاستمرار فى موقع السلطة حتى ولو كان ذلك تحت رئاسة السيدة تشيللر.

والسيدة تانسو تشيللر القريبة إلى قلب وعقل المؤسسة العسكرية والتى يلاحقها فى نفس الوقت الاتهامات الكثيرة بالفساد من جانب احزاب المعارضة الاخرى تحاول أن تقوم بدور همزة الوصل للتنسيق بين المؤسستين اللتين تتنازعان السلطة فى تركيا على اعتبار ان ماهو قائم افضل بكثير مما هو قادم.

واللعبة التى تجرى فى تركيا تمثل فى الواقع نموذجا للصراع الدائر فى غالبية دول العالم الثالث، وهى لعبة يتبادل فيها الفريقان النفوذ والسيطرة الأمر الذى يلعب دورا كبيرا فى حجب النمو والتطور الطبيعى لهذه التجمعات.

فكلتا المؤسستين العسكرية والدينية لهما ثقلهما ونفوذهما القوى تقليديا، ليس فقط فى مجتمعات العالم الثالث بل وايضا فى الدول المتقدمة، فالمؤسسة الدينية كانت وفى فترات تاريخية طويلة صاحبة الكلمة الاولى فى تقرير امور المجتمعات وقد كان من الصعب وربما من المستحيل معارضتها فى مرحلة من المراحل وكان من السهل اتهام كل من يختلف معها او يحاول الحد من نفوذها بالخروج من ملكوت الرب واتهامه بالمروق والعصيان.

والمؤسسة العسكرية هى الاخرى كان لها باعها الطويل فى تقرير الامور حيث انها المنوط بها الدفاع عن الوطن والارض والعرض وهى التى تملك السيف والمدفع.

وقد اكتشفت اوروبا منذ بداية عصر النهضة اهمية وخطورة المؤسستين، وكان جوهر الصراع الذى دار منذ القرن السادس عشر وحتى الحروب النابوليونية فى أوائل القرن التاسع عشر هى العمل على تجنب تدخل المؤسستين فى تقرير مصير المجتمع المدنى.

ومع الاعتراف بالدور الحيوى المهم الذى يلعبانه، إلا أن اوروبا لم تستطع أن تبنى وتطور مجتمعاتها المدنية إلا بعد تحديد مهام كل منها فى الدفاع عن الارض ضد اى عدوان خارجى بالنسبة للمؤسسة العسكرية واغناء الحياة والقيم الروحية بالنسبة للمؤسسة الدينية مع التزام صارم بعدم التدخل فى تقرير امور المجتمع المدنى.

ومن الواضح ان هذا الوضع لم يحسم حتى الآن فى غالبية دول العالم الثالث، ففى تركيا نجد الجيش ينصب نفسه حارسا وامينا على الدستور وعلى قيم الثورة الكمالية بشعاراتها العلمانية وهو تقليد يدخل فى صلب الدستور التركى الذى أعطى للجيش حق التدخل وتولى مقاليد الأمور عندما تكون هناك من وجهة نظره مخاطر تهدد المسيرة.



د. فتحي عبد الفتاح

وما يجرى فى تركيا يجرى إلى حد ما وباشكال مختلفة فى بلدان العالم الثالث، ففى باكستان تعطى المؤسسة العسكرية لنفسها الحق بين الحين والآخر لإعادة تعديل المسار المنحرف من وجهة نظرها، وإن كان هذا التدخل غالبا ما يجرى فى باكستان من خلال رئيس الدولة الذى غالبا ما يكون من المؤسسة العسكرية أو على ارتباط وثيق معها.

ومن السهل أن نرى هذا التشابك أو التصارع بين الموسستين فى بلدان أخرى كثيرة مثل السودان والجزائر وإيران.

ولايمكن التنبؤ حتى الآن فيما إذا كانت لعبة شد الحبل بين الجيش التركى وأربكان ستنتهى إلى شكل من أشكال التفاهم مثلما جرى مؤخرا أم أن هناك حتمية للمواجهة.

وإن كان البعض يعتقد ـ وأنا منهم ـ أن ذلك الصراع الذى استنزف الكثير من قدرات وطاقات الكثير من الدول النامية لابد أن ينتهى بنفس النتيجة التى وصلت إليها كل البلدان المتقدمة وهى خروج المؤسستين من دائرة الصراع على السلطة وتأكيد أسس المجتمع المدنى بحيث يبقى الجيش حارسا للحدود والوطن ضد أى اعتداء خارجى، وتبقى المؤسسة الدينية لاغناء القيم والحياة الروحية للشعوب.

دعنا نأمل.

المصدر : الحيـــاة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٨

واشنطن تحذر الجيش التركي من اللجوء الى الانقلاب

■ واشنطن، انقرة - «الحياة»: كشفت ادارة الرئيس بيل كلينتون ان اتصالات جرت على اعلى المستويات بين كبار المسؤولين الاميركيين والاتراك، مدنيين وعسكريين، في شأن الوضع الداخلي التركي المتوتر. في الوقت نفسه اعتبرت انقرة ان الولايات المتحدة وجهت رسالة واضحة الى العسكريين الاتراك مفادها انها لن تؤيدهم في حال اقدموا على انقلاب.

في واشنطن جدد الناطق باسم وزارة الخارجية نيكولاس بيرنز اول من امس ان رسالة واشنطن الى انقرة هي ان المطلوب هو المحافظة على النظام «الديموقراطي العلماني» وضرورة تفادي اي خطوات من جانب القوات المسلحة مما يقع في خانة «تدابير خارج نطاق الدستور ومنها الانقلاب العسكري». وقال الناطق الاميركي: «نرفض التدخل في النقاش الداخلي بين الذين يفضلون خطاً على آخر. ان تركيا تمر الآن بمرحلة صعبة لكننا نعتقد ان الحكم العلماني الديموقراطي سينجح».

في انقرة نقل رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» إلنور تشيفيك المعروف بصلاته الوثيقة مع مراكز صنع القرار في بلاده والولايات المتحدة عن مسؤول في الخارجية الاميركية ان انقلابا عسكريا «سيغلق الى الابد جميع ابواب الاتحاد الاوروبي امام تركيا» مضيفاً ان «بعض دول الاتحاد الاوروبي تتوق الى ان يوفر لها العسكريون الاتراك ذريعة لخطوة كهذه».

واوضح المسؤول الاميركي ذاته لتشيفيك ان «الاميركيين يريدون جيشاً تركياً قوياً لانهم يشعرون ان تركيا حاسمة بالنسبة الى مصالح امنهم القومي في منطقة متفجرة». ولكنه شدد في الوقت نفسه على ان القيام بانقلاب عسكري سيؤدي حتماً الى فرض حظر تسليحي واسع على تركيا الامر الذي سيضعف القدرات الدفاعية لقواتها المسلحة. ولاحظ تشيفيك ان الصحافة العلمانية في تركيا تجاهلت تحذيرات واشنطن من ان هناك حدودا يجب ان تتوقف عندها المؤسسة العسكرية.

استقالة أربكان من رئاسة الحكومة التركية وتشيللر تحذر الجيش

ديميريل يستقبل زعماء المعارضة قبل تعيين رئيس جديد للوزراء!!

انقرة - وكالات الانباء - اسطنبول - من صلاح عبدالعزيز: قدم نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي استقالته امس للرئيس سليمان ديميرل تمهيدا لتولي تانسو تشيللر وزيرة الخارجية المنصب للإشراف على انتخابات عامة مبكرة تنهى الأزمة السياسية التى عاشتها البلاد طيلة الـ ١٢ شهرا الماضية.

وصرح اربكان للصحفيين - عقب لقاء استغرق ٤٥ دقيقة مع ديميريل - بان الرئيس سيستقبل اليوم زعماء المعارضة وعلى رأسهم مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم وقادة جناحين يساريين آخرين قبل إعلان تكليف رئيس وزراء جديد.

وأكد رئيس الوزراء المستقيل إنه قدم للرئيس إعلانا مشتركا من ثلاثة احزاب تؤيد تشيللر. وأشار إلى أن توليها المنصب سيؤدى للتحضير للانتخابات العامة المبكرة المرتقبة خلال فترة قصيرة.

وقبل ساعات من تقديمه استقالته، أجرى اربكان محادثات مع تشيللر ذكر المراقبون انه ربما حاول خلالها الحصول على ضمانات منها بالا تستغل استقالته للتحالف مع احزاب أخرى. وحذرت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية صباح أمس من احتمال وقوع انقلاب عسكرى فى تركيا. وقالت إن القضاء علي الديمقراطية من شأنه الإساءة إلى علاقات تركيا بالغرب. وأعربت تشيللر عن اعتقادها بضرورة الا تتخلى بلادها عن الديمقراطية، لأن ذلك يعنى تخليها عن العلاقات بالغرب والاتحاد الأوروبى والعالم المعاصر

ومن ناحية اخرى، اجبر حزب الرفاه اثنين من نوابه فى البرلمان هما «شوقى يلمظ» وحسن حسين جيلان على الاستقالة من عضويته، وذلك فيما يبدو محاولة منه لوقف دعوى قضائية لحله كانت تستند على تصريحات معادية للعلمانية صدرت عن هذين النائبين المتشددين.

بعد أن أعلن استقالته

أربكان يضع تشيللر فى موقف صعب لتشكيل حكومة ائتلافية

قررت المجموعة البرلمانية لحزب الرفاه فصل ثلاثة من اعضاء البرلمان بسبب تصريحاتهم المعادية للعلمانية مما عرض حزب الرفاة لمشاكل كبيرة ووضع تشيللر في موقف صعب للحصول على اغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة واشارت المجموعة البرلمانية للرفاة فى بيان اصدرته بعد اجتماع طارىء عقدته الليلة الماضية برئاسة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء ورئيس الحزب الى ان من بين هؤلاء الثلاثة شوقى يلماظ الذى اذاعت له احدى قنوات التليفزيون خطبه القاها عام ١٩٩٠ يهاجم فيها النظام العلمانى ويظهر احتقارة للنظام الجمهورى وللجيش وجميع مؤسسات الدولة لاتباعها النظام العلمانى ممادفع مصطفى قلملى رئيس البرلمان الى تقديم طلب الى حزب الرفاه لاتخاذ موقف ضد شوقى يلماظ كما ان القوات المسلحة التركية رفعت عليه دعوى لاهانته القوات المسلحة وقد انخفض عدد نواب حزب الرفاه بذلك الى ١٥٦ عضوا فى البرلمان مما يشكل عقبة كبيرة امام اى محاولة من جانب تانسو تشيللر رئيس حزب الطريق القويم لتشكيل حكومة اغلبية جديدة مع حزب الرفاه وقد انخفض عدد مقاعد الحكومة الائتلافية الحالية المشكلة من حزب الرفاه والطريق القويم برئاسة نجم الدين اربكان الى ٢٧٣ مقعدا من بينها ١١٧ لحزب الطريق القويم و١٥٦ مقعدا لحزب الرفاه وهو مايعنى ان الحكومة الحالية اصبحت حكومة اقلية لانها فى حاجة الى اربعة مقاعد لتصبح



شيلر



اربكان

حكومة اغلبية ومن المتوقع ان تشهد الساعات القادمة مزيدا من الاشكالات من مختلف الاحزاب السياسية بعد ان يقدم نجم الدين اربكان استقالة حكومته الى الرئيس سليمان ديميريل وان السيدة تشيللر تسعى الى الحصول على بيان مكتوب من حزب الرفاه والوحدة الكبير بالمشاركة فى حكومتها القادمة لحمل الرئيس سليمان ديميريل على تكليفها مباشرة بتشكيل الحكومة الجديدة بدلا من مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام

وكان حزب الوحدة الكبير الذى يشغل ثمانية مقاعد قد اعلن انه على استعداد لمساندة الحكومة من الخارج دون الاشتراك فيها.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٧

مناورة سياسية مقابل ضغوط عسكرية

خرج أربكان.. دخلت تشيللر

اختتمت تركيا أمس فصلاً من الصراع بين الجيش وبين رئيس الوزراء نجم الدين اربكان زعيم حزب «الرفاه» بتقديم الاخير استقالته في محاولة لتهدئة الجنرالات الذين اغضبتهم توجهاته الاسلامية، وبدأت مرحلة مناورات سياسية عصيبة قد لا تنتهي الا بعد الانتخابات المبكرة التي اعلن اربكان ان الحكومة الجديدة ستنظمها في غضون الشهرين المقبلين، في حال نُفذ اتفاق التناوب على رئاسة الحكومة بينه وبين طانسو تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» الذي استقال عدد من نوابه احتجاجاً على الحلف مع «الرفاه». وقدم اربكان استقالته الى الرئيس التركي سليمان ديميريل بعد ساعات من اجتماع ضمه وتشيللر، الشريكة في الائتلاف الحاكم، نال خلاله تأييدها لمناورته السياسية ضد الجيش والتي ستضمن له البقاء في الحكومة المزمع تشكيلها. وقبل ديميريل الاستقالة وكلف اربكان تصريف الاعمال الى حين تشكيل حكومة جديدة وأعلن انه سيبدأ مشاورات عاجلة بهذا الخصوص مع الاحزاب الرئيسية في البرلمان. ومن المرجح ان تكون الحكومة الجديدة برئاسة تشيللر في حال نالت ثقة «الرفاه» وحزب «الوحدة الكبرى» الاسلامي على ان يحتفظ «الرفاه» بحقائب اساسية في الحكومة طبقاً للاتفاق الموقع بينه وبين «الطريق القويم» ومن المتوقع ان تثير هذه المناورة السياسية استياء الجيش حامي النظام العلماني في تركيا، والذي كان قاد اتهم حزب «الرفاه» علناً بأنه يساند الاصولية الاسلامية ويحرض الشعب على رفض الدولة العلمانية. وفي محاولة لتهدئة المعارضة ضد المتشددين في «الرفاه» قدم اثنان من نوابه استقالتيهما الى اربكان بعدما اثارت مواقفهما المعادية للعلمانية ردود فعل واسعة. وتأتي استقالة النائبين شوقي يلماظ وحسن حسين جيلان بعد بدء اجراءات قانونية تهدف الى حظر «الرفاه».

يذكر ان يلماظ صرح في وقت سابق بأن البرلمان التركي يتكون من «قوادين» وان دين الدولة التركية هو «المسيحية». (أ.ب. رويتر. أ.ف.ب)

أربكان قدم استقالته ومصير تشيلر عند ديميريل

□ انقرة –
من رشيد غيورديلك:

■ قدم رئيس الوزراء التركي زعيم حزب «الرفاه» (الإسلامي) نجم الدين اربكان استقالته امس الى الرئيس سليمان ديميريل على امل ان تُكلف شريكته في الائتلاف الحاكم زعيمة حزب «الطريق الصحيح» تانسو تشيلر تشكيل حكومة جديدة تضم الحزبين ايضاً.

وتزامنت هذه الخطوة مع استقالة نائبين من حزب «الرفاه» اشتهرا بتشددهما وتصريحاتهما التي غالبا ما اثارت نقمة المؤسسة العسكرية على الاسلاميين واحرجت اربكان، هما شوقي يلماز وحسن حسين جيلان. واعتبر مراقبون ان قيادة «الرفاه» اجبرت النائبين على الاستقالة من الحزب ارضاء



اربكان وتشيلر يتحدثان الى الصحافيين امس. (ا ف ب)

لعلمانيين متشددين في حزب تشيلر يعارضون استمرار الائتلاف بين الحزبين.

وعلى رغم الثقة التي اعرب عنها اربكان بان ديميريل سيكلف تشيلر تشكيل حكومة جديدة في ضوء اتفاق بين حزبيهما وتعهد حزب يميني صغير دعمها، فإن الدستور يمنح ديميريل الحق في تعيين حكومة موقتة مهمتها اجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة اشهر. وما زالت تشيلر تواجه ضغوطاً قوية من داخل حزبها واوساط عسكرية ومصالح متنفذة لإنهاء تحالفها مع الإسلاميين.

وتقضي الأصول الاجرائية بان يبقى اربكان رئيساً موقتاً للوزراء بعد استقالته إلى ان يكلف ديميريل شخصية تشكيل حكومة. ويفترض تقليدياً ان يكون المكلف زعيم حزب المعارضة الرئيسي مسعود يلماز الذي ياتي حزبه، «الوطن الام»، ثانياً من حيث عدد مقاعده البرلمانية بعد «الرفاه». ولكن اذا نجحت تشيلر في ضمان غالبية من نواب حزبها وحزب اربكان وحزب «الوحدة الكبرى» اليميني، قد تقنع ديميريل بتكليفها تشكيل حكومة.

ويمنح القانون رئيس الوزراء المعين ٤٥ يوماً لتقديم تشكيلة حكومته الى ديميريل. وفي حال الفشل يحق لرئيس الدولة ان يكلف من يشاء من اعضاء البرلمان تشكيل حكومة تتالف من احزاب مهمتها التحضير لانتخابات مبكرة والاشراف على اجرائها خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر. وفي حال قرر ديميريل تكليف تشيلر يتوقع ان تقدم اليه تشكيلة حكومة خلال ايام قليلة على افتراض صمود الاتفاق بينها واربكان وزعيم «الوحدة الكبرى» محسن يازجي اوغلو. ولكن سيتعين على يلماز ان يجهد لاقناع بقية الاحزاب العلمانية بالانضمام الى حزبه في تشكيل حكومة تضمن غالبية برلمانية.

صعاب أمام تشكيل حكومة جديدة في تركيا .. و«يلماظ» مستعد لتشكيل الوزارة بدون حزب الرفاه

انقرة - من رضا هلال، ووكالات الأنباء

اجرى الرئيس التركي سليمان ديميريل امس مشاورات مع اربعة من قادة الأحزاب السياسية تمهيدا لتكليف أحدهم بتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة حكومة نجم الدين اربكان ذات التوجهات الاسلامية امس الأول

وقد أعلن مسعود يلماظ زعيم «حزب الوطن الأم» أكبر احزاب المعارضة عقب استقبال ديميريل له أنه مستعد لتشكيل حكومة ائتلافيه لايشارك فيها حزب الرفاه الاسلامي . وقال انه ابلغ الرئيس بان تركيا تحتاج إلي حكومة موسعة تخرجها من ازمتها الراهنة وتعيد وضع النظام العلماني التركي على اساس متين ويعد حزب يلماظ الثاني من حيث عدد المقاعد في البرلمان بعد «الرفاه» واشارت وكالة اسوشيتدبرس الى انه ليس باستطاعة اي من حزب يلماظ أو حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر وزيرة الخارجية في الحكومة المستقيلة ان يشكل الحكومة بمفرده لانه ليس لأي منهما أغلبية في البرلمان كما ان التحالف بينهما صعب بسبب الخلافات الحادة بين يلماظ وتشيلر واضافت الوكالة انه بمقتضى الاتفاق بين اربكان وتشيلر تتولى الأخيرة رئاسة الحكومة لاجراء انتخابات عامة مبكرة خلال اربعة شهور لكن التقاليد السياسية التركية تطالب رئيس الجمهورية بتعيين زعيم حزب المعارضة الرئيسي (يلماظ) رئيسا للوزراء كما ان تشيلر ستجد صعوبات في حشد التأييد اللازم لتشكيل الحكومة. وذكرت صحيفة «ملييت» التركية ان رئيس اركان الجيش طلب من الرئيس عدم تكليف تشيلر حتى لا يعود حزب الرفاه الى السلطة مع حزب الطريق القويم

المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧

صندوق الدنيا

الصراع فى تركيا

قدم رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين اربكان استقالته إلى الرئيس سليمان ديميريل ، على اساس أن تكلف شريكته في الائتلاف الحاكم تانسو شيلر بتشكيل حكومة جديدة تضم الحزبين معا.

ويمنح الدستور ديميريل الحق في تعيين حكومة مؤقتة مهمتها إجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر.

وقد بقى أربكان في الحكم سنة حتى الآن، وهذا انجاز في حد ذاته لان مقاومة الجيش له اخذت اكثر من صورة، كما ان احراج الجيش له لم يتوقف طوال هذه السنة.

والمعروف ان اربكان هو أول رئيس وزراء تركي يعارض صراحة مبادىء كمال اتاتورك، وهي مبادىء معادية للدين والثقافة الإسلامية العربية ، ايضا يقف اربكان ضد الارتباط الفكرى والاقتصادى بالغرب وحده، ويتطلع إلى إعادة تركيا إلى محيطها الإسلامي الطبيعي، كما أنه اول رئيس وزراء تركي يعادى إسرائيل عداء صريحا، وهو عداء لم يتغير على امتداد حياته السياسية، وكان آخر موقف له هو الاحتفال بذكرى فتح القسطنطينية ، وفي هذا الاحتفال ردد اربكان قسما ردده الجمهور وراءه، وكان يتعهد فيه بتحرير القدس.

ويمكن تلخيص الموقف في تركيا بتصاعد الصراع بين العلمانية التي يسندها الجيش ، وراية الاسلام التي يرفعها حزب الرفاه، وخلال هذا الصراع حرص اربكان على الا يستفز الجيش وتعامل معه بذكاء سياسي نادر، وكان اهم طلب للجيش هو اغلاق مدارس الائمة والخطباء، وتدريس القران، ولم يستجب اربكان لهذا الطلب، وترك الشارع يواجه الموقف ويقول رايه ، علما بان عدد الطلبة فى هذه المدارس يزيد على مليون ونصف المليون طالب.

وتجربة تركيا مع علمانية كمال اتاتورك هى تجربة جديرة بالتامل والنظر، لقد استبعد اتاتورك الدين من السياسة ومن الحياة اليومية، وقطع صلة الناس باللغة العربية، واستبدلها بالحروف اللاتينية ، ورغم مرور اكثر من نصف قرن على هذا كله، فإن جذوة الايمان مازالت متقدة فى القلوب، ومازال الشارع فى تركيا يتجمع خلف راية الإسلام رغم كل المغريات والضغوط.

أحمد بهجت

كلمة اليوم

الأزمة السياسية فى تركيا

واخيرا.. قدم رئيس وزراء تركيا نجم الدين اربكان استقالة حكومته ذات الاتجاه الاسلامي المعتدل، بعد ٣٥٥ يوما امضاها فى منصب (الباشبكان) اى رئيس الوزراء.

وكان من المفروض ان يقدمها اربكان بعد عام من الان، حسب اتفاقه مع شريكته فى التحالف الوزارى (تانسوتشيلر) الذى اتفق معها على ان تقاسمه فترة الرئاسة. ولكن الضغوط العسكرية على نجم الدين اربكان جعلته يقضى عامه الاول فى الحكم وسط مايشبه الزوابع والاعاصير السياسية بسبب تدخل المؤسسة العسكرية. والتى تعلن عن نفسها بانها حامية حمى «العلمانية» التى فرضها مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣ على تركيا البالغ عدد سكانها نحو ٦٠ مليون نسمة، ونسبة المسلمين فيها تتجاوز ٩٥٪ من عدد السكان. ونجم الدين اربكان.. اختار الاستقالة حتى يجنب البلاد انقلابا عسكريا وشيكا، مثل الذى قام به الجنرال كنعان ايفرين، واستولى بعده على السلطة عام ١٩٨٠ الا ان المؤسسة العسكرية تعلن الان فى تركيا، انها لاتنوى الانقلاب العسكرى، مادامت فى تركيا حكومة ديمقراطية. والمؤسسة العسكرية المهيمنة على السياسة التركية من وراء ستار، تعلن ذلك بسبب رفض العالم كله للانقلابات العسكرية، والاتجاه نحو الحرية والديمقراطية، وحقوق الانسان. كما ان تركيا تطمع فى دخول الاتحاد الاوروبى، وان هذا الاتحاد لن يقبل بسياسة الانقلاب العسكرى. كما ان اوروبا ترفض حتى الان قبول تركيا، على الرغم من ان الاخيرة عضو فى حلف شمال الاطلسى، والذى يضم دول الاتحاد الاوروبى ولكن الاتحاد قبل تركيا كعضو فى الاتحاد الجمركى خلال فترة رئاسة تانسوشيلر للوزارة، والتى اعتبرت ذلك من اهم انجازاتها، الا ان الانتخابات العامة، خيبت امالها، وفاز بالاغلبية الانتخابية حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين اربكان، ٢٦٪ من الاصوات ولم يفز بالاغلبية المطلقة فى البرلمان، مما دعاه الى التحالف مع حزب الطريق المستقيم برعامة تشيلر ذات الاتجاه العلمانى والذى ينافسها فى هذا الاتجاه مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام وكلا الحزبين لم يحققا سوى اقل من ٢٠٪ من عدد اصوات الناخبين، وحزب شيلر حقق ١٩٪ فقط.

وباستقالة نجم الدين اربكان.. تدخل تركيا من جديد فى ازمة سياسية عنيفة مثل التى شهدتها عام ١٩٩٥، فى اعقاب الموت المفاجيء للرئيس التركى تورجوت اوزال.

ونجم الدين اربكان ليس من طراز المسلمين المتشددين، ولكنه من طراز السياسيين الوطنيين، الذين يفضلون الاعتدال، وينبذون العنف والتطرف. وهو سياسى قديم وكان نائبا لرئيس الوزراء فى حكومة يسارية ذات اتجاه شيوعى وهى حكومة بولنت اجاويد التى قامت بغزو قبرص فى يوليو عام ١٩٧٤، لتمكين الاقلية التركية فى الجزيرة من العيش فى سلام، بزعامة زعيم طائفة القبارصة الاتراك رؤوف دينكتاش. الذى اعلن استقلاله على الارض التى يعيش عليها القبارصة الاتراك. ولكن حتى الان لم يعترف بهذا الاجراء سوى دولة واحدة فى العالم هى تركيا، وبسبب ذلك دخلت فى نزاع مع اليونان التى تؤيد طائفة القبارصة اليونانيين، مما سبب اشكالا لدول الاتحاد الاوروبى، لان الدولتين عضوين فى حلف الاطلسى، واليونان عضو فى دول السوق الاوروبية المشتركة، التى اصبحت الان دول الاتحاد الاوروبى بعد اتفاقية ماسترخت.

حتى الان.. لايعرف احد من هو رئيس وزراء تركيا الجديد، هل هى تانسوشيلر.. التى اذا كلفها الرئيس سليمان ديميريل بذلك ستبقى على تحالف حزبها الطريق المستقيم العلمانى مع حزب نجم الدين اربكان زعيم (الرفاه) الاسلامى، او يكلف الرئيس التركى زعيم حزب الوطن الام (العلمانى) الذى يريد الائتلاف مع حزب الطريق المستقيم بزعامة شيلر. ولكن نظرا للخصومة السياسية بين تشيلر ويلماظ. فهل ينجح يلماظ فى تحالف مع الحزب الصغير، وهو حزب الوحدة الكبرى ذو الاتجاه القومى المتشدد؟.. واذا فشلت الاحزاب فى تحالفها لتشكيل حكومة جديدة، فى ظرف ٤٥ يوما. فيصدر الرئيس سليمان ديميريل بموجب الدستور قرارا بتشكيل حكومة فنيين (تكنقراط) لتسيير الامور فى الدولة الى حين اجراء انتخابات عامة. من المنتظر ان تتم فى شهر اكتوبر المقبل، قبل نهاية هذا العام.

مشاورات لتشكيل حكومة تركية جديدة

ديميريل يجتمع برؤساء الاحزاب.. وتشيللر أبرز المرشحين

انقره - واشنطن : وكالات الأنباء:

بدأ الرئيس التركي سليمان ديميريل امس مشاوراته مع زعماء المعارضة لاختيار الشخص الذي سيكلف بتشكيل حكومة تركية جديدة بعد استقالة اربكان زعيم حزب الرفاه الاربعاء الماضي

يمنح الدستور الرئيس التركي حق تعيين حكومة انتقالية وحق الدعوة لاجراء انتخابات اذا فشل الشخص المعين في تشكيل حكومة خلال ٤٥ يوما.

اجتمع ديميريل مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام (١٢٩) مقعدا في البرلمان وبولنت اجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي (٦٧) مقعدا - ودانيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري (٤٩) مقعدا - وحسام الدين جين دوروك زعيم حزب تركيا الديمقراطية (٧) مقاعد كما يجتمع مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم التي طلب اربكان تكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة وتعد من ابرز المرشحين مع يلماظ رغم ان العسكريين يعارضون ترشيحها لانها ستتحالف من جديد مع حزب الرفاه.

واعلن مسعود يلماظ امس بعد اجتماعه بالرئيس التركي استعداده لتشكيل ائتلاف حكومي لا يضم الاسلاميين في حالة تكليفه. وقال ان تركيا بحاجة الى حكومة ذات قاعدة واسعة لاخراج البلاد من الازمة الراهنة واعادة وضع النظام التركي على اساس قوي.

ويتوقع بعض المراقبين ان يعين ديميريل يلماظ لخلافة اربكان باعتبار ان حزبه هو الحزب الثاني في البرلمان كما اعلن اجاويد تاييده ليلماظ . لكن تشيللر وعدت بإجراء تغييرات واسعة في الحكومة وبسرعة إجراء الانتخابات.



تشيللر مرشحة لتشكيل الوزارة الجديدة

ومن جهة اخرى علقت واشنطن بفتور على نبأ استقالة اربكان واكد نيكولاس بيرنز الناطق باسم الخارجية أن تركيا بلد علماني وديمقراطي وان الامر يرجع الى الشعب التركي وليس لواشنطن وقال إن بلاده تحترم تركيا وتأمل في أن تستمر في حكم ديمقراطي

المصدر : الوفد
التاريخ : /٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركي يبدأ مشاوراته مع زعماء الاحزاب لتشكيل الحكومة الجديدة

غموض حول تكليف «تشيلر» .. و«يلماظ» المرشح الأول

أنقرة – وكالات الأنباء:

بدأ امس الرئيس التركى «سليمان ديميريل» مشاوراته للبحث عن بديل لنجم الدين اربكان رئيس الوزراء الاسلامى الذى اضطر الى تقديم استقالته تحت ضغط العلمانيين. اجرى ديميريل مشاورات مع خمسة من اقطاب المعارضة فى محاولة لتكليف احد زعماء الاحزاب بتشكيل حكومة ائتلافية يرضى عنها البرلمان المنقسم على نفسه.

ولم يفصح «ديميريل» السياسى المخضرم عن الشخصية التى سيعهد اليها بتشكيل الحكومة التركية الجديدة .. وتقضى الاعراف السياسية التركية بأن يكلف ديميريل زعيم للمعارضة مسعود يلماظ الذى يتزعم حزب الوطن الأم وصاحب اكبر عدد



ديميريل



اربكان



تشيلر

من المقاعد فى البرلمان بعد حزب الرفاة الاسلامي الذى يتزعمه اربكان، إلا أن يلماظ يواجه صعوبة فى الحصول على حليف بين الاحزاب العلمانية المنقسمة على نفسها.

وقدم اربكان استقالته للرئيس ديميريل كخطوة اولى فى اطار اتفاق لتسليم السلطة لنائبته وشريكته فى الائتلاف تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق المستقيم ووزيرة الخارجية، ويقضى الاتفاق الذى تم التوصل اليه. بين اربكان وتشيلر ان ترأس «تشيلر» حكومة انتقالية ائتلافية مع الاسلاميين لحين اجراء انتخابات مبكرة فى وقت لاحق من العام الحالى. ولا تضمن تشيلر ان يكلفها الرئيس التركى سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة القادمة وقدم اربكان خطابا وقعه طرفا الائتلاف الحالى وحزب يمينى متطرف متحالف معهما يطلب من الرئيس ديميريل تكليف تشيلر بتشكيل الحكومة المقبلة. ويجب ان يوافق البرلمان على اى نقل للسلطة.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ٣/٦/١٩٩٧

ديميريل بدأ مشاوراته لاختيار خلف لأربكان واشنطن تطلب من أنقرة عدم استفزاز جيرانها

فيما بدأ الرئيس التركي سليمان ديميريل مشاوراته مع رؤساء الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية لتكليف أحدهم بتشكيل حكومة جديدة بعد تقديم نجم الدين أربكان استقالة حكومته أمس الأول، اعتبرت واشنطن أنه كان يجب على أنقرة «التصرف بوضوح وابلاغ سائر الدول» بتحركات قطعها العسكرية البحرية في البحر المتوسط. والتقى ديميريل زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ الذي أعرب بعد الاجتماع عن استعداده لتشكيل ائتلاف حكومي من دون الإسلاميين في حال تعيينه رئيساً للوزراء.

وذكر يلماظ في تصريح له: «قلت للرئيس ديميريل ان تركيا بحاجة لحكومة ذات قاعدة واسعة لإخراج البلاد من الأزمة الراهنة ولإعادة وضع النظام التركي على أساس متين. كما قلت له بأن «حزب الوطن الأم» مستعد للمشاركة في حكومة كهذه».

ومن المحتمل أن يعين ديميريل يلماظ لخلافة أربكان باعتبار ان حزب «الوطن الأم» هو الحزب الثاني في البرلمان من حيث عدد المقاعد.

في غضون ذلك اعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز ورغم توضيح أنقرة ان سفنها الحربية تقوم «بزيارة روتينية» إلى موانىء شمال قبرص انه كان على الأتراك «التصرف بوضوح وابلاغ سائر الدول» بهذه التحركات.

وطلب بيرنز من «جميع الدول في شرق البحر المتوسط... عدم القيام بنشاطات عسكرية استفزازية» وأوضح انه على هذه الدول وقبل بدء المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة في ٩ تموز (يوليو) المقبل «الامتناع عن القيام بأي مبادرات عسكرية استفزازية تضر بالثقة وتثير الناس وتضر بالاستقرار في شرق البحر المتوسط».

وأشار بيرنز إلى ان انقرة أبلغت واشنطن ان ارسالها قطع بحرية إلى شمال قبرص «مجرد زيارة روتينية وليست مناورة عسكرية. انها مجرد زيارة موانىء في قبرص والأتراك يقولون ان هذا يجري في أوقات متباعدة وليس فيه أي شيء غير معتاد».

وذكرت وزارة الدفاع القبرصية أن ٩ سفن حربية تركية رست في مرافىء في شمال جزيرة قبرص الذي تحتله القوات التركية منذ عام ١٩٧٤.

وأكدت وكالة أنباء الاناضول التركية شبه الرسمية وجود غواصة وثلاث سفن حربية في مرفأ فاماغوسا في «زيارة تضامن» مع «جمهورية شمال قبرص التركية».

على صعيد آخر، أفادت وكالة أنباء الأناضول ان المقاتلين الأكراد قتلوا ٨ جنود أتراك في اشتباكين منفصلين خلال الليلة الماضية.

وذكرت الوكالة ان المقاتلين الأكراد في مقاطعة سرت الجنوبية الشرقية قتلوا ٦ عسكريين من بينهم ضابط في كمين. واستخدم الثوار في الهجوم الصواريخ والأسلحة الآلية.

وفي هجوم منفصل أوقف ثوار جماعة يسارية شاحنة في مقاطعة أوردو المطلة على البحر الأسود، واشتبكوا في وقت لاحق مع قوات الأمن التي وصلت إلى مسرح الحادث وقتلوا جنديين وجرحوا اثنين آخرين قبل أن يتمكنوا من الفرار.

(أ.ف.ب-رويتر)

الشيخ والأفعى في... تركيا

هل نفّذت تشيللر انقلابا عسكريا ضد اربكان؟

ربما كانت هذه هي المرة الأولى، في هذا القرن على الأقل، الذي تقود فيه امرأة انقلابا عسكريا...

هي التي قالت انها منذ نعومة أظفارها كانت تحلم لو تصبح جنرالا، فهي تحب الأقوياء، لكن المحنكين يفتنونها أيضا، ولذلك تستطيع أن تكون رئيسة للحكومة التركية بامتياز لأنها انتهازية بامتياز.

يسخر منها مسعود يلماظ: «صبغت شعرها لكي يحبها الأوروبيون فيفتحون أمامها بوابة الاتحاد الأوروبي. لكنهم يحبونها شقراء وباردة، أما هي فشقراء وساخنة»، وهي التي تستغرب كيف ان السلطنة العثمانية التي ملأت القصور بالنساء (هل قرأتم قصيدة ناظم حكمت: مخزن التأوهات؟) لم تنتج سلطانة واحدة، خلافا للروس (كاترين) وللإنكليز (اليصابات وفيكتوريا). لماذا لا تكون هي الأمبراطورة؟

حين ظهر ذلك الإئتلاف العجيب بينها وبين نجم الدين أربكان كتب صحافي تركي مقالا بعنوان: «الشيخ و... الأفعى» واصفا الائتلاف بأنه «زواج المتعة» موقت وعاصف لكنه ممتع أيضا. وحين اعترض الجنرالات، قالت لأحدهم: «هل يعقل أن يفكر أحدهم بجمهورية إسلامية حين أكون شريكته».

وفلسفتها أنه عندما يوضع الإسلاميون في السلطة فهذا أفضل سبيل لاستيعابهم لكون السلطة هي المكان المثالي للخطأ.

والآن، تقول تانسو تشيلر: «انظروا ماذا بقي من نجم الدين أربكان بعد عام فقط من ائتلاف... المتعة».

تحت صورة أتاتورك يعلن استقالته من منصب «نصف رئيس الوزراء»، ولكن مع قرار بالبقاء في الائتلاف، وبعد أن تقلب الصورة، لماذا؟ تقول تشيللر لا شيء يضمن بقاء العلمانية في السلطنة اكثر من بقاء الرفاه في السلطة.

الائتلاف العجيب في دولة عجيبة: أربكان يعترض على التعاون العسكري مع إسرائيل، والبحارات التركيات يظهرن بملابس البحر، على شاطيء حيفا، علاقات استراتيجية على كل حال ومناورات وشيكة مشتركة قبالة الساحل السوري. يقول أحد معلقي الـ «سي.بي.أس» ان هذا رد على التقارب بين دمشق وبغداد، بل انه تحذير على السطح. لكن الصحافي الأميركي نسي ان توقيت المناورة حدث قبل ان يباشر بإعادة تأهيل البوابات الاقتصادية بين سوريا والعراق. يقول زئيف شيف: «كان واضحا أن السوريين والعراقيين يعدون لمفاجأة ما». هل هي مفاجأة، مثلا، ان يجتاز البطيخ السوري نقطة أبو الشامات؟ يسخرون من السؤال وينظرون إلى البعيد...

قالت لأربكان: «الجنرالات يجدون فيك الحجة للقيام بانقلاب عسكري، أما أنا فلا». إذا، يقبل زعيم الرفاه ان تتحول الحكومة من ائتلاف أفقي إلى ائتلاف عمودي. يسخر بعض الصحافيين في اسطنبول: «أربكان قبل ان يصبح النصف الأسفل من الائتلاف».

تانسو تشيللر لا تصحح «الخطأ» الذي يرتكبه أحدهم فيصفها بـ «السيدة الأميركية الجميلة»، هل حقا ان الائتلاف جاء بنصيحة (أو بلعبة) أميركية؟

الآن، تقوم بانقلاب ضد أربكان، حتى لو قيل انه «انقلاب الكعب العالي»، لا الباب العالي، وتحل محله. لن تعترض على كل ما يفعله العسكر في رسم السياسات الخارجية، فالمهم ألا تدنو الدبابة من مكتبها، أي ان علينا أن نتوقع ازدهارا إضافيا في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، أو ليست هي زوجة يهودي، كما يقال، نصفه في اسرائيل ونصفه في تركيا. المرأة في المجتمع التركي على دين زوجها.

اللعبة تحدث في زاوية ضيقة جدا. يقول أربكان أن مكانه في رئاسة الحكومة حد كثيرا من ديناميكيته السياسية، أما الآن فيستطيع أن يقاتل من وراء كتفي «السيدة الأميركية الجميلة». ولكن هل يستطيع أن يطلق أكثر من التصريحات من وراء كتفيها؟ هذا إذا لم يلتف الثعلب مسعود يلماظ على الأفعى ويكون «الزوج البديل».

ولأن الزاوية ضيقة جدا، ولعبة الشيخ والأفعى ليست سوى المشهد الأمامي للجحيم السياسي الذي تعيشه تركيا، فإن أكثر من جنرال يعتقد ان حل مشكلة «الرجل المريض»، وهذه كانت تسمية تركيا منذ أن ظهرت المسألة الشرقية، لا يمكن أن يتم بعملية خارجية، ودوما بالتنسيق مع بنيامين نتنياهو الذي انتهى من تلك النقطة التي لم يعد بإمكانه فيها أن يتجاهل المشكلة الاسرائيلية.

لماذا المناورات؟ وكلنا يعلم ان البحر الأبيض المتوسط يكاد يكون قد وقع في الغيبوبة الاستراتيجية، فالمصالح الأمبراطورية تتكدس في الخليج والبحر الأحمر، وصولا إلى المحيط الهادىء: ألتخويف سوريا التي تدرك جيدا ان قابلية التحدي تزداد لديها كلما ازدادت الظروف تعقيدا أم للقيام باستعراض بحري يحيط الجميع علما بأن واقعا جديدا قد قام في المنطقة، وبرعاية من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي ينقل عنها جيم هوغلاند انها وقد تعاملت مع الشرق الأوسط بلا مبالاة لأن النفط بألف خير، بدأت تشعر أن المنطقة تنزلق نحو المجهول.

إذاً، الحاجة ماسة إلى «الفك المزدوج»، تضحك تانسو تشيللر، هذا الذي تريده فعلا. عبثا يحاول أربكان بعد الآن (وإذا بقي في السلطة) أن يصل إلى كتفيها ليرى ماذا يحدث في هذه الباحة العثمانية انه يستطيع ان يصرخ، فالصراخ من الخارج يكون أكثر دوياً، لكنه القائم على كل حال، يا مولانا الشيخ...!

نبيه البرجي

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

تحولات الجيش التركي السياسية والاجتماعية

التيار العلماني المتطرف يدفع المؤسسة نحو مغامرات توسعية

□ ستوكهولم - من محمد خليفة:

■ منذ بداية الأزمة الحالية في تركيا بين حزب الرفاه (الإسلامي) والمؤسسة العسكرية، تعرضت الأخيرة لنوع من التعميم والتنميط المخل بالحقيقة في الكتابات والتحليلات السياسية والإعلامية العربية، إذ صورت دائماً كمؤسسة موحدة الاتجاه والموقف لا تباينات فيها ولا خلافات ولا تصدعات.

وعندما برزت العلاقات الخصوصية بين الجيش التركي وإسرائيل على ايقاع مسلسل الاتفاقات التي أبرمت بينهما طوال العامين الأخيرين، تكرر التعميم والتنميط، وبلغ درجة عالية من عدم الدقة حين صُور الجيش التركي كجيش عميل للولايات المتحدة يخدم استراتيجياتها وتحالفاتها العالمية والاقليمية وحسب، على رغم ان هذا الزعم لا يستقيم مع بعض الحقائق الشائعة عن طبيعة الجيش التركي الاجتماعية وتكوينه السياسي والعقيدة التي نشأ عليها. فالجيش التركي مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تضطرم فيها تناقضات عنيفة وتصطرع مصالح متباينة، وهو جزء من المجتمع يعكس ازماته وتياراته، في حين يتناول كتابنا الجيش التركي فوق الدولة والمجتمع وخارج اي جاذبية وطنية او إسلامية وبمعزل عن الشارع.

لا بد من التذكير بحقيقة تاريخية تتعلق بنشأة الجيش الحالي على يد مصطفى كمال اتاتورك في العشرينات، وهي انه تشكل في خضم ثورة قومية وحرب تحرير ضد الجيوش الأوروبية التي احتلت أجزاء من تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى. نشأ الجيش نشأة وطنية وتحررية وظلت الروح الاستقلالية المعادية لأي ولاء اجنبي سمة أساسية من سماته حتى الخمسينات، حتى حين استنّ اتاتورك وتياره من بعده سنة الاتجاه نحو أوروبا والارتباط بالغرب، ظلوا يفرقون بين ذلك الاتجاه وبين المحافظة على الاستقلال.

يذكر الباحث التركي ساجلار كيدر ان تركيب الجيش له صلة مباشرة مع المجتمع التركي عموماً. ويقول إن اختيار المجندين يتم بصورة ثابتة من الفئات الدنيا والوسطى. وتخضع عملية الاختيار لمعايير صارمة ثم يجري صهر هؤلاء المجندين في بوتقة نظام تعليمي وعسكري من دون ان يقطع صلاتهم ببيئاتهم الأصلية. لذلك يمكن القول إن الجيش (٨٠٠ ألف عسكري) يحمل في صفوفه مؤشرات قوية من تلك التي تموج بها الطبقات المتوسطة والفقيرة، خصوصاً الاناضول الريفي المحافظ. ويؤكد كيدر ان ابناء الطبقات الغنية والارستقراطية لا يقتربون من الجيش ولا نفوذ لهذه الطبقات بشكل مباشر في صفوف المؤسسة العسكرية.

من هنا يصبح مفهوماً نمو الاتجاهات الإسلامية في أوساط الجيش خلال العقد الأخير بموازاة نموها في المجتمع وحافظت هذه الاتجاهات على نموها على رغم عمليات الاستئصال الدورية التي تجري بانتظام. فعلى سبيل المثال قالت صحف انقرة في ذروة أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ان قيادة الجيش طردت أو اعتقلت مئات من الضباط متوسطي الرتب بتهمة وحيدة هي التعبير عن توجهات دينية إسلامية مخالفة للنظام العسكري وعقيدته العلمانية.

وتكررت العملية بالحجم نفسه في الآونة الأخيرة حين أعدت القيادة العسكرية لوائح تضم نحو ١٥٠ ضابطاً من صغار ومتوسطي الرتب وطلبت من رئيس الحكومة نجم الدين أربكان التوقيع على قرار تسريحهم من الخدمة لتعاطفهم مع الإسلام السياسي او بسبب مشاعرهم الإسلامية المعادية. وبين تلك العملية وهذه، اي خلال سبع سنوات، طرد آلاف الضباط للتهمة نفسها من الخدمة.

ولا يقلل من قيمة هذه الحقيقة انتساب تركيا إلى الحلف الأطلسي من البداية، فهذا القرار يمكن تفسيره في إطار العداء التاريخي العميق بين تركيا وروسيا وخوف الأتراك بعد الحرب العالمية الثانية من التوسع السوفياتي، كذلك الأمر بالنسبة للتدخل العسكري في شمال جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، إذ أن لهذا الحادث ظروفه الخاصة التي تجعله مفهوماً وغير متناقض مع كون الجيش التركي جيشاً قومياً لم يعرف عنه قبل السنوات الأخيرة اي ميل للتوسع. لذلك لا تجوز مقارنته بالجيش الإسرائيلي مطلقاً، وهو ما حدث في بعض المعالجات المتسرعة لمعاني الاتفاقات التركية الإسرائيلية الأخيرة.

على اي حال، تعتبر السنوات السبع الأخيرة هي الفترة الوحيدة التي بدأت ميول الجيش التركي خلالها بالاتجاه نحو شن حروب وغزوات مشكوك في أهدافها المعلنة في شمال العراق بالتحالف مع إسرائيل. ان هذه الميول والتوجهات حديثة العهد وليست قديمة ومن الخطأ القول إنها متأصلة فيه. وهي بدأت كنتيجة من نتائج الدور الذي أولته الولايات المتحدة لتركيا في ازمة الخليج الثانية، وهو دور وجد معارضة من قادة المؤسسة العسكرية، في حين ان القيادة السياسية تقبلت الدور وعملت على فرضه على الجيش، وهذا عكس ما يحدث اليوم بين الفريقين السياسي والعسكري. ففي بداية أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وحين حددت واشنطن دور انقرة العسكري

والسياسي التدخلي في العراق، رفض وزير الدفاع هذه المهمة واستقال (صفاء غيراي)، وبعد اسابيع استقال قائد الجيش الجنرال نجيب تورمطاي الذي صرح عندها «ان مبادئي واخلاقي تمنعني من الاستمرار في منصبي، كما تمنعني من الموافقة على الدور المطلوب منه في ازمة الخليج». ووصفت الصحف التركية الاستقالة يومها بانها انذار من الجيش التركي للرئيس تورغوت اوزال وتعبير عن معارضة قوية للتورط في الحرب. ونقلت وكالة رويتر في تلك الاثناء عن مصدر عسكري تركي رفيع قوله: إن حال قلق تسود أوساط الجيش التركي كله على خلفية ازمة الخليج ورفض التورط فيها. كانت ازمة الخليج فرصة لبروز تيارين متناقضين داخل الجيش احدهما استقلالي وتحرري يرفض جذرياً الخضوع للسياسة الأميركية ومصالحها، والآخر له ميول توسعية واستعداد للتحالف مع اميركا مقابل الحصول على مكاسب جغرافية وسياسية ونفطية في العراق. ويؤكد خبراء الشؤون العسكرية الاتراك ان صراعاً قوياً حصل بين التيارين السابقين، خصوصاً أن اميركا رمت بكل نفوذها وثقلها لتعزيز التيار الجديد في زعامة المؤسسة العسكرية نظراً للدور والمهمات التي تريد تكليفها بها في المرحلة المقبلة في الشرق الاوسط في مواجهة إيران وما يسمى بالخطر الاصولي الاسلامي. وحسب هؤلاء فان الصراع بين التيارين لم يكن دائماً بالقفازات المخملية بل تعداها الى استخدام ادوات القتل والتصفية الجسدية ويشيرون في هذا السياق الى مصرع قائد الجندرمة (الدرك) الجنرال اشرف بطليس في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢ في حادث انفجار غامض في طائرة كانت تقله مع عدد من الضباط الآخرين. ويزعم هؤلاء ان الحادث كان مدبراً لان الجنرال المذكور كان يعارض بشدة التمديد لقوات الحلفاء في اطار عملية (بروفايد كومفورت) في كردستان العراق. ويقولون انه كان احد ألمع واقوى جنرالات الجيش التركي الاستقلاليين الرافضين للوصاية الاميركية. ويقال انه بعد عودته من قيادة أول عملية غزو تركية لشمال العراق بهدف مطاردة ثوار حزب العمال الكردستاني تحدث عن عقم مثل هذه العملية وخطرها ومعارضته لتكرارها. وبعد ايام انفجرت طائرته الحديثة وقيل ان محركيها تعطلا فجأة. ويذكر ان بطليس كان مهيئاً ليصبح رئيسا للاركان وصاحب القرار العسكري الاول في الدولة.

وتحدثت الاوساط التركية عن اصابع اميركية وراء حادث مشابه وقع في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ حين قامت طائرتان اميركيتان باسقاط طائرتي هليكوبتر تحملان ضباطاً وقيل ان الحادث وقع خطأ بسبب عطل في اجهزة التعرف الالكترونية.

تشير هذه الحوادث المتتابعة منذ ١٩٩١ حتى اليوم ان هناك تياراً يرفض اي ادوار عسكرية في الخارج أو لحساب دول وقوى عظمى وظل يقاوم التيار التوسعي صاحب الولاء للاستراتيجية الاميركية والتحالف مع اسرائيل.

ومن الزاوية نفسها ينبغي النظر الى الصراع بين هذا التيار الجديد والتوجه الإسلامي داخل المجتمع وداخل صفوف الجيش. وهناك ما يكفي من المؤشرات على ان قوته داخل الجيش لا يستهان بها حتى اليوم. ففي استطلاع فريد للرأي العام داخل الجيش اجرته مؤسسة فيرسو في النصف الثاني من نيسان ١٩٩٤ على اثر انتصار حزب الرفاه في الانتخابات البلدية (١٩٩٤/٣/٢٧) وتركزت الاسئلة على الموقف من الرفاه والاسلام السياسي في البلاد وموقف الجيش الواجب اتخاذه حيال ذلك، اعرب ٣٨ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع عن معارضتهم لاي انقلاب أو اجراء عسكري ضد الرفاه اذا ما فاز في انتخابات عامة وسيطر على الحكم. بينما اعرب ٤٣ في المئة عن تأييدهم لمثل ذلك الاجراء ضد حزب الرفاه. وتعكس هذه المعطيات الانقسام القومي او النصفي في أوساط الجيش. وربما كان هذا الانقسام هو احد الاسباب التي جعلت الجنرالات يهددون ويلوحون بالقوة ضد الرفاه وأربكان في الفترة الاخيرة. فالجيش التركي لم يعد كما كان عام ١٩٦٠ أو ١٩٧١ و١٩٨٠ عندما وقعت الانقلابات الثلاثة في ظروف كان الخطر اليساري متصلاً بالاتحاد السوفياتي العدو التقليدي للشعب التركي. اما حيال الاسلام فلا اجماع قومياً ولا داخل الجيش على اعتبار انه

يهدد البلاد كما يزعم بعض الجنرالات المتطرفين، في علمانيتهم وميولهم الاطلسية ولا شيء يوحي بأن تلك النسبة التي ابرزها الاستطلاع المذكور تغيرت سلباً ان لم تكن تغيرت ايجاباً لصالح حزب الرفاه بعد النجاح الذي حققه في فترة الحكم. وعليه يجوز التكهن بأن أربكان في مقاومته الهادئة للجنرالات كان وما زال يراهن على تقوية التوجهات الاسلامية في أوساط العسكريين، ومراهناً في الوقت نفسه على اضعاف التيار العلماني المتطرف.

الجيش التركي يؤكد انه سيواصل حملته على النشاط الاسلامي

تشيلر تتمسك بتحالفها مع اربكان والمعارضة تسعى الى استبعاده من الحكومة

■ انقرة - ا ف ب، رويتر - دافعت زعيمة حزب الطريق الصحيح وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر امس عن حلفائها الاسلاميين ورفضت مساعي المعارضة لتشكيل حكومة يستبعد منها حزب الرفاه الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان. واعتبرت ان «اية صيغة للحكومة يستبعد منها حزب الرفاه من شانها ان تخل بالسلام الاجتماعي اخلالا خطيراً. وتشكيل ائتلاف جديد لا يضمه من شانه ان يزيد التوتر في المجتمع».

وتبذل احزاب المعارضة جهودا في سبيل تشكيل حكومة يستبعد منها حزب الرفاه الذي يتهمه الجيش بالمساس بعلمانية الدولة. واعلن زعيم حزب الوطن الام، ثاني اكبر حزب في البرلمان، مسعود يلماز استعداده تشكيل حكومة تضم جميع الاحزاب بما فيها حزب تشيلر ويستبعد منها حزب اربكان. وكان الاخير سلم الرئيس سليمان ديميريل استقالته اول من امس وارفقها برسالة اكد فيها انه وتشيلر يتمتعان بتأييد الغالبية المطلقة في البرلمان مطالبا بذلك الرئيس ضمنا بدعوتها الى تشكيل حكومة جديدة. ولكن ديميريل لم يتخذ قراراً بعد واجرى امس مشاورات مع زعماء الاحزاب لدرس الاحتمالات المتوفرة لديه. ويعطيه الدستور الحق في ان يكلف تشيلر او يلماز او يعين حكومة غير حزبية يكلفها اجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة اشهر.

وقال يلماز بعد اجتماعه مع ديميريل: «قلت للرئيس ديميريل ان تركيا تحتاج الى حكومة ذات قاعدة واسعة لاخراج البلاد من الازمة الراهنة ولاعادة وضع النظام التركي على اساس متين. كما قلت له أن حزب الوطن الام مستعد للمشاركة في حكومة كهذه». ولكن مهمة يلماز تبدو صعبة في حال اصرت تشيلر على عدم التخلي عن تحالفها مع اربكان. فبفضل دعم حزب يميني صغير (الوحدة الكبرى) الذي يملك ثمانية مقاعد في البرلمان يمكن تحالف اربكان - تشيلر ان يضمن غالبية برلمانية تصوت بالثقة لحكومة ترأسها تشيلر.

على صعيد آخر اعلن الجيش التركي امس انه سيواصل الحملة على النشاط الاسلامي على رغم استقالة اربكان. ونقلت وكالة «رويتر» عن مسؤول عسكري رفيع قوله: «مهمة القوات المسلحة التركية لحماية وحدة الجمهورية التركية ضد خطر الاصولية مازالت سارية ومتواصلة». واضاف: «لا ينبغي ربطها بالتطورات السياسية في الاونة الاخيرة».

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

أين أخطأ اربكان؟

■ يعتقد البعض ان استمرار نجم الدين اربكان رئيساً للوزراء سنة كاملة يعتبر انجازاً في حد ذاته اذا أخذ في الاعتبار انه أول زعيم إسلامي تسلم هذا المنصب في تاريخ الجمهورية التركية، منذ أسسها مصطفى كمال (اتاتورك) في ١٩٢٣، وجعل العلمانية نظامها الذي تحرسه المؤسسة العسكرية كما يحمي انسان عينيه

ولعل من المكابرة انكار هذا الانجاز على اربكان كونه نجح في أن يجعل المؤسسة السياسية العلمانية السائدة تقبله رئيساً للحكومة، من دون ان ينفي انه يطرح نفسه زعيماً لتيار اسلامي محدد على رغم ان حزب الرفاه، الذي يقوده، لا يحمل رسمياً هوية اسلامية، نظراً الى أن الدستور التركي يحظر قيام أحزاب على أساس ديني او عرقي او طائفي والاجماع هو على الاعتراف بأن تحقيق هذا الانجاز يعود الى أربكان الذي استطاع توظيف شعبية حزبه ومكاسبه الانتخابية لفرضه على المؤسسة السياسية بفضل المواصفات المطلوبة في زعيم كاريزمي يمتلك رؤية وشجاعة لخوض معترك صعب. ولا شك ان الخبرة الواسعة التي اكتسبها اربكان من دراسته واقامته سنوات في المانيا الغربية، التي لا بد انه تعلم فيها، اضافة الى مهنة الهندسة، ومهنة السلوك السياسي في مجتمع تعددي وفي اي حال لم يكن اربكان خارجاً تماماً عن المؤسسة التركية السياسية، فهو عمل في داخلها في السبعينات والثمانينات وزيراً ونائباً لرئيس وزراء.

لكن المفارقة تكمن في ان نجاح أربكان في فرض نفسه زعيماً اسلامياً على المؤسسة السياسية حمل في الوقت نفسه بذور فشله في تجاوز مهمة الصمود سنة رئيساً للوزراء. والارجح أنه استعجل الأمور وحاول القفز على اكثر من حاجز في ان كان هدفه الوحيد كان اثبات خطأ خصومه السياسيين الذين ظلوا يؤكدون ان من المستحيل على المؤسسة العلمانية الحاكمة، خصوصاً جناحها العسكري القوي، مجرد قبول حكومة في تركيا يرأسها زعيم اسلامي

وبدلاً من أن يقرن أربكان واعوانه القول بالفعل ليبرهنوا على صدقية ادعائهم بأن «الرفاه» لا يمكن ان يتحول حزباً سياسياً وطنياً ديموقراطياً يستمد من الاسلام قيمه الثقافية والحضارية والاخلاقية، فإنهم كادوا يعتبرون وجودهم في السلطة مجرد فرصة للرهان على نيات اسلامية خالصة بعبارة اخرى اصبحت السلطة الى حد كبير منبراً خاطب منه «الرفاه» جمهوره الاسلامي متجاهلاً الغالبية الساحقة من المجتمع التركي الذي صوت ٨٠ في المئة منه للاحزاب العلمانية في انتخابات ١٩٩٢ التي اسفرت عن فوز «الرفاه» بالمركز الاول (٢٠ في المئة من الاصوات). وخيب هذا السلوك أمل عقلاء سياسيين كثيرين في تركيا افترضوا ان اربكان سيكون رئيساً لحكومة تمثل الاتراك كلهم لا انصاره الاسلاميين فقط وتطلعوا الى ان وجوده في رأس السلطة سيدفعه الى المبادرة الى فتح حوار من شأنه ان يقود الى نوع من المصالحة التاريخية بين العلمانيين والاسلاميين.

ولعل هذا هو الفرق بين اربكان والرئيس الراحل تورغوت أوزال الذي كان مسلماً صحيحاً ولكنه استخدم ايمانه العميق بالاسلام وقيمه تحديداً لاجراء مصالحة من هذا النوع ادت الى وفاق وطني فتح الباب امام تقدم اجتماعي وسياسي واقتصادي في الثمانينات لم تعرف تركيا مثيلاً له منذ عقود.

كامران قره داغي

من قريب

تركيا تنحني للعسكر!

منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، دبر الجيش في تركيا ثلاثة انقلابات عسكرية ضد الديمقراطية، قام بها كلما شعر بالخطر يهدد ما يعرف بالنظام الكمالي العلماني الذي وضع اسسه كمال اتاتورك، ونص في الدستور، على أن الجيش هو المسئول عن حماية النظام العلماني في البلاد!

وكان المفروض بعد ٧٣ عاما من اعلان الجمهورية، وسقوط النظام العثماني على يد اتاتورك، أن تكون الأوضاع في تركيا قد استقرت على نحو يضمن قيام هذا التوازن الدقيق بين حياة سياسية تقوم على الديمقراطية والتعددية الحزبية من ناحية، وبين الحياة الروحية لأمة لا تستطيع ان تنسلخ عن تاريخها وتقاليدها وثقافتها الإسلامية من ناحية اخرى... حتى على نحو ما هو قائم في الدول الأوروبية الأخرى التي اعتبرها اتاتورك نموذجا يحتذي، والتي ما انفكت المسيحية فيها عنصرا حضاريا مؤثرا في نظمها السياسية والثقافية، وفي احزابها ذات الطابع العلماني الظاهر.

غير أن هذا الفصل الجراحي المصطنع الذي حرصت الثورة الكمالية على فرضه بالقهر والعنف على الشعب التركي، لم ينجح إلا في توليد ردود فعل عكسية، ادت إلى نمو حركات إسلامية مستترة على المستوى الشعبي، وذات طابع صوفي مغرق في الصوفية، عطلت اتمام المصالحة التاريخية بين التراث الحضاري لشعب قضى عدة قرون في حروب وصراعات باسم الدفاع عن الاسلام، وبين التطلع المشروع لنظام عصري متطور ينافس النهضة الاوروبية في دول الجوار التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني يوما ما.

وقد كانت النتيجة الطبيعية لسيطرة العسكريين على الحياة العامة في تركيا، أن فشلت معظم الحلول السياسية للمشكلات الخطيرة التي تفجرت داخل البلاد وخارجها، سواء فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة لقضية الاكراد، او في النزاعات الدامية التي نشبت مع اليونان بسبب مشكلة قبرص، او في توفير البنية السياسية اللازمة لقيام احزاب قوية، تعمق الديمقراطية وتدافع عنها، وعن مبادىء الحرية وحقوق الانسان.. واصبح الاعتماد على قوى خارجية مثل حلف الاطلنطي، أو محاولة الانضمام للتكتلات الأوروبية، أو التحالف العسكري مع إسرائيل، كما حدث اخيرا، هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التوازن المطلوب والتغلب على الأزمات.

وفي هذا الإطار يمكن فهم الملابسات الخاصة بالازمة الناشبة في تركيا مع حزب الرفاه، والتي أدت إلى الصراع بين العسكريين ونجم الدين اربكان رئيس الوزراء المقال أو المستقيل.. فالذي حدث في تركيا هو نوع من الانقلاب العسكري الصامت، ولن يعمل إلا على إضعاف الديمقراطية فيها.. وتهميش احزابها!

سلامة أحمد سلامة

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركى يكلف يلمظ بتشكيل حكومة جديدة خلفا لأربكان

أنقرة ـ من رضا هلال:

وضع الرئيس التركي سليمان ديميريل نهاية للتكهنات التى شهدتها تركيا خلال اليومين الماضيين وكلف مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الام» المعارض بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة رئيس الوزراء الاسلامى المستقيل نجم الدين اربكان، وفجر فى الوقت نفسه موجة جديدة من التكهنات حول قدرة يلمظ على حشد التأييد اللازم لفوز حكومته بثقة البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا مقسمة بالتساوى بين الائتلاف الحاكم واحزاب المعارضة مجتمعة مع وجود مقعدين شاغرين.

وأعلن يلمظ فى مؤتمر صحفى أعقب اجتماعه مع ديميريل بقصر الرئاسة إن الرئيس كلفه بتشكيل الحكومة الجديدة ووعد بتقديم أسماء الوزراء الجدد بحلول ٣٠ يونيو الجارى.

وأكد انه سيترأس حكومة مصالحة تستند إلى قاعدة موسعة، وأشار إلى أنه سيبدأ اتصالات مع زعماء الاحزاب السياسية العلمانية الاخرى على الفور لتحقيق ذلك.

وأشار يلمظ إلى انه لن يدعو إلى انتخابات عامة مبكرة قبل شتاء العام المقبل، وكانت تشيللر نائبة رئيس الوزراء المستقيل تعتزم اجراءها فى اكتوبر القادم حلا للأزمة السياسية التى تعيشها البلاد.

وكان يلمظ قد اجتمع مع ديميريل امس للمرة الثانية خلال يومين وقال احمد اوجيت المستشار السياسى للرئيس التركى «للاهرام» ان يلمظ كلف بتشكيل الحكومة الجديدة، وكانت التوقعات تسير حتى صباح امس الى ان ديميريل سيكلف تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم الشريك الاصغر فى الائتلاف الحاكم بتشكيل الحكومة نظرا لان اربكان اوصى فى استقالته بذلك على اساس ان تشيلر تستطيع ان تفوز بثقة البرلمان بتأييد من حزبى الرفاه الاسلامى والوحدة الكبرى برعامة محسن يازجى اوغلو.



سليمان ديميريل



مسعود يلمظ

وفسر المراقبون تصريحات يلمظ بأنها استبعاد صريح للتباحث مع أربكان بشأن احتمالات مشاركته فى الحكومة الجديدة بوصف حزبه صاحب اكبر اغلبية بالبرلمان.

وأشاروا الى انه نظرا لان تشيلر تضمن تأييد ٢٨٢ نائبا فى البرلمان فى حين الاغلبية المطلوبة هى ٢٧٦ صوتا فإن الخيار الوحيد امام يلمظ ان يسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية بالتعاون مع احزاب اليسار الديمقراطى بزعامة بولنت اجاويد والشعب الجمهورى بزعامة دنيز بايكال وتركيا الديمقراطى بقيادة حسام الدين جندورك فضلا عن حزب الوحدة الكبرى الذى اصبح اهم حزب فى البرلمان، نظرا لانه رمانة الميزان التى ترجح كفة اى فريق ينضم اليه.

واضافوا اذا فشل يلمظ فى اقناع حزب الوحدة بالانضمام الى حكومته فإنه امام خيار من اثنين اولهما ان يتحالف من جديد مع حزب تشيلر لكن الخلاف الشخصى بين الزعيمين يقف عقبة فى طريق اى تحالف بين الحزبين.

والخيار الثانى الذى يؤيده الجيش ويضغط لتنفيذه هو تكثيف المحاولات الحالية لاقناع او احتذاب مايتراوح بين عشرة و ١٥ نائبا على الاستقالة من حزب تشيلر لتفقد اغلبيتها فى البرلمان ويتمكن يلمظ من تشكيل حكومة تخلو من الرفاه والطريق القويم معا وهذا هو الخيار الذى يعول عليه يلمظ كثيرا الا ان احدا لايستطيع التكهن بما تفكر فيه زعيمة الطريق القويم وذكرت مصادر مطلعة ان التفكير السائد فى انقرة امس ان الحكومة الجديدة ستكون حكومة مؤقتة هدفها الاعداد لانتخابات برلمانية مبكرة يتوقع ان يخرج منها «حزب الرفاه» اقوى مما كان اذ ترشحه استطلاعات الرأى للفوز بنسبة ٣٠ من الاصوات على الاقل واضافت انه اذا فشل يلمظ خلال ٤٥ يوما فى اثبات اغلبيته البرلمانية فإن الرئيس ديميريل مخول بالدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة فى غضون ثلاثة اشهر

تكليف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة التركية الجديدة

انقرة ـ من رضا هلال:ـ أعلن مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم المعارض في تركيا ـ أمس أن الرئيس سليمان ديميريل كلفه بتشكيل الحكومة الجديدة

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

الرئيس التركي يكلف مسعود يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة

انقرة ـ وكالات الانباء:

كلف الرئيس التركي سليمان ديميريل امس مسعود يلمظ زعيم المعارضة القومية اللبرالية بتشكيل حكومة جديدة . وصرح يلمظ للصحفيين عقب محادثات مع ديميريل استغرقت خمسا واربعين دقيقة بالقصر الرئاسي بانقرة بان الرئيس طلب منه تشكيل الحكومة القادمة مؤكدا ان تلك الخطوة تاتي في اطار دستوري تماما .. وقال انه سيشكل حكومة قادرة على احراز الاغلبية في البرلمان.. واضاف انه سيبدأ اعتبارا من الثلاثاء القادم اجراء مفاوضات مع حزب الطريق القويم المحافظ تليها محادثات في وقت لاحق مع حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الديمقراطي



مسعود يلمظ

مؤكدا انه سيقدم قائمة بالتشكيل الوزاري الجديد للرئيس ديميريل بحلول ٣٠ من الشهر الجاري.. وايد يلمظ اجراء انتخابات عامة ومحلية في تركيا بحلول ربيع ١٩٩٨ لانهاء حالة الفوضى السياسية التي تعم البلاد حاليا بسبب الصراع المرير بين الحكوة السابقة والجيش.. وكان ديميريل قد بدا السعي لتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الاسلامي من رئاسة الوزارة الاربعاء الماضي والتي طالب فيها بان تتولى شريكته تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم تشكيل الحكومة الجديدة

وذكر المحللون ان يلمظ يهدف من عدم مقابلة اربكان الى اظهار ولائه للمؤسسة العسكرية التي تعد السبب الرئيسي وراء استقالة حكومة اربكان الائتلافية وقد ندد رئيس الوزراء التركي المستقيل نجم الدين اربكان وشريكته في الائتلاف تانسو تشيللر امس بالرئيس سليمان ديميريل لانه كلف مسعود يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة واكد اربكان ان هذه الخطوة منافية لقواعد الديمقراطية لان ديميريل لم يراع الاغلبية في البرلمان

وقالت تانسو تشيللر في برنامج تليفزيوني امس ـ اننا نواجه انقلابا في قصر الرئاسة ـ فيما ذكرت وكالة انباء الاناضول ان رئيس هيئة الاركان العامة اسماعيل حقي وصل الى مقر اقامة الرئيس ديميريل لاجراء مباحثات معه بعد ساعة من تكليف يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧

استمرار الأزمة السياسية في تركيا
«ديميريل» يؤجل اختيار رئيس جديد للوزراء
«وتشيللر» تعترض علي محاولات استبعاد حزب «الرفاه» من الحكم

انقرة - وكالات الانباء: قرر أمس الرئيس التركى سليمان ديميريل تأجيل اختيار رئيس وزراء جديد من بين قادة الاحزاب السياسية فى تركيا. اعلن مكتب الرئيس التركى انه يحتاج إلى مهلة من أجل اختيار مرشح مناسب لملء الفراغ السياسى الذى نجم عن استقالة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي. وكشفت مصادر سياسية مطلعة عن رغبة «ديميريل» فى الحيلولة دون دخول حزب «الرفاه» الاسلامى فى أية حكومة جديدة. واشارت الي رفضه تنفيذ اقتراح «اربكان» بشأن تكليف تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القديم بتشكيل الحكومة تجنبا لمشاركة حزب «الرفاه» فى الوزارة. واكدت المصادر ان «ديميريل» لا يفضل «تشيللر» بسبب تحالفها مع «اربكان» الامر الذى يهدد باغضاب المؤسسة العسكرية. وتوقعت تكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام وصاحب ثانى الغلبية فى البرلمان بتشكيل الحكومة.

وكشفت مصادر سياسية عن وجود مساع مكثفة لاحزاب المعارضة التركية من اجل تشكيل حكومة جديدة بدون حزب «الرفاه». واجمعت احزاب المعارضة على ضرورة حرمان الحزب الاسلامى من المشاركة فى الحكم على الرغم من تمتعه باغلبية مقاعد البرلمان. واعرب بولنت اجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطى عن امله فى تولى «يلماظ» منصب رئيس الوزراء. كما اعلن دينز مايكال زعيم حزب الشعب الجمهورى تأييده لحزب الوطن الام. واستبعدت مصادر سياسية نجاح «يلماظ» فى تشكيل حكومة جديدة. واشارت إلى افتقاد حزب الوطن الام للاغلبية اللازمة فى البرلمان حتى فى حالة حصوله على تأييد الاحزاب الصغيرة الاخرى.



تشيلر



ديميريل

واستبعدت امكانية تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبى «يلماظ» و«تشيللر». وكان زعيم حزب الوطن الام قد اعرب عن استعداده للتعاون مع حزب الطريق القديم فى الوقت نفسه.

واعلنت «تشيللر» اعتراضها على المساعى الرامية لاستبعاد حزب «الرفاه» من السلطة. واكدت ضرورة مشاركة الحزب الاسلامي في اية حكومة للتمتعه باكبر عدد من مقاعد البرلمان. وحذرت من خطورة هذه الخطوة علي المجتمع التركي. وتعهدت باجراء انتخابات مبكره لحل الازمة السياسية في تركيا فى حالة تكليفها بتشكيل الحكومة.

وقرر «اربكان» طرد نائب ثالث من حزب «الرفاه» بسبب تصريحاته المعادية للعلمانية. واكدت مصادر سياسية ان «اربكان» يحاول تجنب اجراءات الحل التي بدأتها محكمة النقض التركية. واشارت الي ان زعيم حزب «الرفاه» يسعى لتخفيف الضغوط السياسية عليه بسبب موقف الحزب من العلمانية.

تشكرات افندم..!

أنت في تركيا مليونير.! وكل من في تركيا أصحاب ملايين يستوى في ذلك.. أصحاب الاعمال الكبيرة والشركات.. والصعاليك.! ويكفى أن تذهب الى تركيا ومعك عشرة دولارات لتصبح مليونيرا.!

حكايات من تركيا



بقلم : سعيد سنبل

استمر الحكم التركي لمصر مئات السنين.. وفي ظله دخلت لغتنا العربية العديد من الالفاظ والعبارات التركية.. بعضها انقرض، واختفى.. وبعضها الآخر لايزال موجودا، ومستخدما!

ان كلمة «افندم».. مثلا.. هي كلمة تركية.. وهي كلمة لازلنا نستخدمها بشكل واسع.. خاصة في القطاعات العسكرية.. وهم في تركيا ينطقونها بطريقة تختلف مع طريقة نطقنا لها! في مصر نفتح الالف، والفاء عند نطق الكلمة.. ولكنهم في تركيا يكسرون الالف والفاء.. وعندما تطلب شخصا في التليفون.. فانك عادة لا تسمع كلمة: الو.. إنما تسمع كلمة إفندم!

وشكرا.. كلمة عربية.. ويستخدمها الاتراك في حديثهم.. ولكنهم لا يكتفون بكلمة شكرا.. انما يقومون بجمعها.. ويقولون: تشكرات.. وكثيرا ما يقولون تشكرات.. إفندم!

والانسان التركي.. إنسان طيب وودود.. ولكن راسه «ناشفة» كما نقول.. وعندما يركب راسه يصبح من الصعب.. بل من المستحيل التفاهم معه!

واسطنبول.. هي اكبر المدن التركية.. فيها تتركز الانشطة المختلفة من تجارة، وخدمات، وصناعة، وثقافة، وسياحة، وفنون، وغيرها.. ويبلغ عدد سكانها ١٢ مليون نسمة.. أي ما يقرب من عدد سكان القاهرة.! وفي الطريق الممتد من مطار اتاتورك الدولي في اسطنبول الى قلب المدينة.. والمحاذى لشاطئ بحر مرمرة نظرت حولي، وشعرت بالغيرة والحسرة! الغيرة من اسطنبول.. والحسرة على القاهرة!

لقد احترموا شاطئ البحر.. واحترموا حرم البحر.. ولم يسمحوا بالعدوان لا على الشاطئ، ولا على حرم البحر! واقاموا حدائق للمواطنين، والنشاء.. وحدائق للأطفال بها العديد من وسائل الترفيه واللهو.. كما اقاموا بعض المطاعم والكازينوهات.. وفتحوا ابوابها للجميع! وبقدر إعجابي بما فعله الاتراك بمدينتهم.. بقدر ما تحسرت على نيل القاهرة.. الذي إغتصبته جماعات التتار الجدد جهارا نهارا.. وجرى الاستيلاء على شواطئه من قبل بعض الهيئات، والنوادي، والافراد.. وتحويله الى ملكية خاصة لهم.. بينما الانهار في كل بلاد العالم.. ملكا لكل الناس!

وزحام الشوارع في اسطنبول.. لا يختلف عن زحام الشوارع في القاهرة.. ولكن الامر الذي اثار دهشتي.. هو نظافة المدينة رغم الزحام الشديد.! إذن.. الزحام ليس سببا للقذارة.. وتراكم القمامة والزبالة كما يدعى العاجزون!

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

وانقرة.. هي عاصمة تركيا.. وهي أصغر بكثير من مدينة اسطنبول.. ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة.. تتسم ايضا بالنظافة، والهدوء، وكثرة الحدائق المنتشرة فيها.. فيها تتركز مكاتب الدولة.. ، الحكومة.. والوزارات والبرلمان.

●●●

وفي تركيا.. يعيش العديد من الاكراد، بعضهم إندمج في المجتمع التركي، واعتبر نفسه جزءا منه.. وبعضهم الآخر يرفض الاندماج، ويدعو الى الانفصال ' ويتزعم عبدالله أوجلان حزبا من الاكراد، اطلق عليه اسم حزب العمال الكردي.. ويعيش الحزب في حالة حرب مع الحكومة التركية، التي تتعامل معه على أساس انه حزب ارهابي '

والحرب بين الجيش التركي، والحزب الكردي.. هي حرب حقيقية ! وفي ظل هذه الحرب.. توغل الجيش التركي حاليا في شمال العراق، لمطاردة عناصر الحزب التي تتخذ من الجبال والوديان في شمال العراق مقرا لها !ويسبب هذه الحرب . وبسبب بعض الاعمال التي تقوم بها عناصر حزب العمال الكردي يشعر الزائر لانقرة بوجود بعض الاجراءات الامنية، تحسبا لاية اعمال من قبل العناصر المتطرفة للحزب ومع ذلك فالاجراءات الامنية عن عالم فدنيا حتى عندما ... الى ... البقاء ... المسكرات التركية ... الاجراءات الامنية المتخذة ... خدمة الزوار ... وعن عالم فيها '

واكثر ... وعبر ... في الاجراءات الامنية الصاحبة لدخول البرلمان والتي لا تكتفي بالتحقق من شخصية الزائر، انما تستوجب عليه المرور تحت البوابات الالكترونية الكاشفة للاسلحة، والمتفجرات '

ويحتل البرلمان التركي مساحة كبيرة واسعة في قلب العاصمة انقرة تنتشر فيها العديد من المباني والمكاتب المخصصة للاعضاء والحراس ... مساحات هائلة من الحدائق الخضراء، ويقف على الباب الخارجي للمبنى الرئيسي الذي يضم قاعة الاجتماعات.. جنديان . احدهما يرتدي ملابس ... والآخر ملابس رمادية.. غاية في الاناقة والنظافة.. اجسامهما ضخمة وطويلة يقفان بطريقة عسكرية خاصة.. لا يتحركان.. ولا يرمشان.. ويخيل لكل من يراهما انهما تمثالان ! وكل بضع دقائق يتبادلان مواقعهما بطريقة عسكرية.. اسوة مما يحدث أمام قصر باكنجهام في لندن !

وآخر ما كنت اتوقعه.. أو أتصوره اثناء سيري في حديقة البرلمان التركي وكان معي ... الكاتب الصحفي بالاهرام . ... المرافق لنا . هو ظهور شخص في ملابس رثة تقدم منا . وطلب .. حسنة لله'

وأعترف أنني لم التق بمتسولين لا في انقرة . ولا في اسطنبول.. ولكن في حدائق ... التركي.. اختلف الأمر!!

●●●

وفي انقرة . يسهل على الزائر الغريب مثلي أن يجد سيارة تاكسي.. وهي تلتزم بقراءة العداد ولا تتوقف في الطريق لتلتقط اكثر من راكب.. كما يحدث عندنا !

وفي اسطنبول أيضا.. تتوافر التاكسيات . ولكن موضوع الالتزام بقراءة العداد امر فيه نظر ' واثناء وجودي في المدينة استقليت سيارة تاكسي من الفندق الذي اقيم فيه الى السوق الكبير Grand Bazar . وهو سوق قديم يشبه خان الخليلي في القاهرة، ويعتبر احد معالم المدينة' وبعد خروجي من السوق.. توجهت الى موقف التاكسيات.. حيث يقف طابور طويل من سيارات التاكسي.. وقبل أن اهم بفتح باب السيارة، والركوب سألني السائق: الى أين ؟ اجبت : فندق انتركونتننتال .

قال مليون ليرة . قلت ولكني جئت من نفس المكان ودفعت ٦٥٠ الف ليرة '

قال نحن الآن.. وقت الذروة.. وحركة المرور بطيئة والوقت له ثمن ، وكما يقولون بالانجليزية 'TIME IS MONE' وبالمناسبة فان جميع الاتراك مليونيرات. يستوي في ذلك اصحاب الاعمال الكبيرة والصعاليك. ولكن الملايين التركية . ملايين زائفة لا قيمة لها والمليون ليرة تساوي ٢٤ جنيها وهي تشتري بالكاد نصف كيلو ملبن بالفستق '

والناس في تركيا.. تشكو من صعوبة الاوضاع الاقتصادية.. وتزداد الشكوى في اوساط الموظفين، واصحاب الدخل الثابت والمحدود.. والسبب في ذلك ان نسبة التضخم في تركيا تصل الى ٧٠ في المائة سنويا وفي قول اخر تصل الى ... [illegible] بينما الاجور لا تتزايد ... [illegible] ... في مجتمع لا ينقطع فيه الحديث عن الفساد والرشاوى'

وفي كل يوم .. يتغير سعر الدولار في تركيا عن اليوم السابق . ويرتفع سعره بينما ينخفض سعر الليرة التركية .! وهذه حقيقة وليست تشنيعة.. عندما وصلت تركيا يوم اول يونيو الحالي كان سعر الدولار ١٤١ الف ليرة.. ويوم غادرتها بعد اسبوع ارتفع الى ١٤٤ الف ليرة ووصل يوم الخميس امس الاول الى ١٤٩ الف ليرة !

واصغر عملة معدنية هي الخمسة آلاف ليرة وهي عملة بلا اى قوة شرائية لان ثمن رغيف العيش ٥٠ الف ليرة والامر الطبيعي ان تقوم الحكومة التركية بالغاء ثلاثة اصفار فتصبح المليون ليرة.. الف ليرة وتصبح الخمسة آلاف ليرة خمس ليرات وبذلك يسهل التعامل وفهم الارقام.. ولكن بعض الخبثاء يقولون لو فعلت الحكومة هذا.. لما عاد الاتراك من اصحاب الملايين '

انت في تركيا مليونير ولكن الملايين . لا قيمة لها"

المدوسه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

أما بعد

الحمدلله يرى اوجه شبه كثيرة بين بعض ماجرى اليوم فى تركيا وبعض ما كان يجرى فى ايران قبل الثورة، والشعب فى عالم والسلطة فى عالم اخر. فى ايران قبل مجيء الخميني كان الشعب مع العرب والشاه مع اسرائيل.. وكان بعض ابناء ايران يقاتلون اسرائيل مع العرب فى الجنوب اللبنانى، بينما كان الشاه يستعين بالخبراء الاسرائيليين لتدريب ضباط السافاك على احدث الطرق لتصفية المعارضين للشاه. وكانت الحركة التجارية بين حكومة الشاه وحكومة اسرائيل على ودنه، فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات مع العرب شبه مقطوعة. وداخل ايران نفسها كان الانقسام واضحا بين الشعب وحكومته. ووصل الخلاف الى التوقيت المحلى، وعندما كانت الساعة تشير فى طهران الى الواحدة ظهرا كانت ساعة (قم) العاصمة الدينية تشير الى التاسعة صباحا وكان لابد من نهاية لهذا الشرخ بين الشعب والحكومة، وكانت الثورة هى الحل، وخرج الشاه من ايران يبحث لنفسه عن مأوى دون جدوى، وضاع الشاه فى القازوزه وتبددت ثروته وانتهت حياته، واختفى كل فرد من اسرته فى مكان خوفا من مطاردة الذين يتحرقون شوقا للانتقام!

وللاسف الشديد.. الصورة فى تركيا الآن لاتختلف كثيرا عن الصورة التى كانت عليها ايران قبل الثورة، ومع ان الدرس الايرانى كان رهيبا وبالغ القسوة، الا ان احدا لايريد ان يتعلم. الشعب التركى المسلم فى عالم، وقيادة الجيش التركى (العلمانية) فى عالم اخر. حزب الاغلبية التركى مع العرب والمسلمين، وقادة الجيش مع اسرائيل. وفى الوقت الذى كانت تجتمع فيه القمة الاقتصادية للدول الاسلامية فى اسطنبول، كانت قطع الاسطول التركى ترسو على موانيء اسرائيل. وفي الوقت الذى كان فيه رئيس الحكومة التركية اربكان يستقبل هاشمى رفسنجانى فى العاصمة التركية، كان قائد سلاح الجو التركى يجتمع مع نظيره الاسرائيلى فى تل ابيب. وفى الوقت الذى كانت تدعو فيه الحكومة التركية الى عقد قمة عربية مع سوريا والعراق وايران ومصر والجزائر وباكستان، كان الجيش التركى يتوغل داخل العراق المستقلة ذات السيادة، انه نفس الشرخ الذى حدث فى ايران من قبل، ولكنه اوسع هذه المرة واعمق! شعب تركيا المسلم يقيم شعائر صلاة الجمعة فى الميادين والشوارع، وقيادة الجيش تمنع اقامة الصلاة خارج المساجد، وتمنع اذاعة الشعائر الدينية فى الميكروفونات. ونساء تركيا المسلمات يرتدين الحجاب، وقيادة الجيش تمنع الحجاب وتعاقب المتحجبات. الجمعيات الاسلامية التركية تسعي للحصول على تصريح للاحتفال بالمولد النبوى الكريم، فترد قيادة الجيش بافتتاح اربع قنوات فضائية جنسية، تسلط الكاميرات فيها على فاتنات تركيا وهن فى الوضع زلط ملط. ويامولاى كما خلقتنى.. استغفر الله! قيادة الجيش فى طريق الشاه، واقول قيادة الجيش ولا اقول الجيش، لان الجيش جزء من الشعب التركى، بينما الشعب كله فى طريق آخر. وتركيا تقف الآن على فوهة بركان ولابد من حل. وليس هناك حل الا الحل الايرانى. وقديما قالوا... التاريخ لايكرر نفسه، واذا حدث وكرر نفسه، يكون فى المرة الاولى مأساة، وفى المرة الثانية مهزلة. انتظروا وقوع المهزلة قريبا على ضفاف البوسفور، والمهزلة هنا.. هى ان القادة العظام لم يفهموا الدرس ولم يتعلموا، وياشعب تركيا المسلم... الله معك!

محمود السعدني

المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/ ٦/ ١٩٩٧

كلمة حق.. قراءة أوراق تركية

فى الشرق الأوسط هناك ست دول قوية منها خمس إسلامية وواحدة صهيونية.. هذا مايعترف به العالم هم يرون ان مصر والسعودية وايران وتركيا والمغرب خمس دول إسلامية هامة من حيث عدد السكان - الاقتصاد - الإنتاج - المواد الاستراتيجية السياسات المتحكمة فى زمن وسلام الشرق الاوسط لكن هناك دولة الكل لايقدر قوتها ولايعرف شيئا عن تفوقها فى كافة المجالات السابقة بدعمها تحالفا قويا جدا مع الولايات المتحدة ودول اوروبا المسيحية وتغازلها دول كانت شيوعية انفصلت عن منظومة الاتحاد السوفيتى وهى فى صراع مع الدول العرقية الاخرى مثل ارمينيا - بلغاريا - رومانيا. يوغوسلافيا الصربية - لكن هذا فان هناك محاور للصراع بين الجبهة الاسلامية والجبهة اليهودية العلمانية المسيحية.

هذه حقيقة نلحظها جدا فيما يجرى الآن على الساحة فى دولة تركيا الاسلامية؟ ومثلما حدث فى الجزائر عام ١٩٩٢ افزع الغرب ومحور التحالف اليهودى العلمانى فوز حزب الرفاه الاسلامى بالاغلبية البرلمانية ووصوله إلى الحكم ولكن بالمشاركة مع حزب كمال اتاتورك القديم حزب الطريق القويم المقاوم للفكر الإسلامى إلى الدرجة التى جعلت وكالات الانباء تدهش من موقف رئيسته نائبة رئيس الوزراء التركى وزيرة الخارجية حين استخدمت البسملة لاول مرة عندما بدات كلمتها الرسمية فى اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانى الإسلامية رغما ان سبع دول من هذه الدول تنطق باللغة التركية الا مصر كان من نوع النفاق وليس التغير الجذرى - ولكى نعرف تركيا جيدا نستطيع ان نوضح ان فى تركيا ثلاث مؤسسات ذات نفوذ فى السياسة الخارجية - الرئيس التركى - وهو مؤسسة عجيبة تملك ولاتحكم ولكن فى يدها حل البرلمان او تكليف من تشاء بالوزارة وعلى المجلس المكون من اكثر من خمسمائة عضو اسقاط من لا يرغب فى وجوده. والمؤسسة العسكرية الحاكمة والتى لها حق التوجيه والمراجعة والحفاظ على مصالحها مع الغرب. حيث انها ضالعة فى الانتماء إلى الغرب العلمانى وهى العميل رقم واحد للولايات المتحدة واسرائيل وحلف الناتو وهى التى ترعى عمليات التجييش العسكرية ضد اليونان - وفى قبرص وفى شمال العراق وسوريا. والديكتاتورية العسكرية لها حلفاء فى الشعب التركى. هم بعض من الديمقراطية الزائفة وتجار صناعة المخدرات وصناعة السياحة والدعارة وهم وراء انتهاك اراضى العراق. واعداء هذه المؤسسة الاكراد - والإسلاميون نعم الجيش هو المؤسسة التى تحمل العداء للشعب التركيالمسلم ويبيح لها الدستور والقانون

رجب هلال حميدة

حق قمع الناس للحيلولة دون تغير النظام واو بالانقلاب الدموى العسكرى.

وليس غريبا مايجرى فى تركيا على الاطلاق - حيث هناك تضارب كامل فى الاتجاهات. اولا تركيا ترعى الدول الإسلامية التركية فى المنظومة القوقازية والتركية. وهى ترعى ايضا اعمال دول المجموعة الإسلامية الثمانى. مصر. تركيا - اندونيسيا - بنجلادش ايران - ماليزيا وباكستان ونيجيريا - اقيام منظمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الثمانى ووجود مصر وهى على علاقات جديدة مع دول الخليج الست وخاصة السعودية ودول شمال المغرب العربى وخاصة المملكة المغربية يجعل منها حلقة الوصل والاتصال بكل هذه الدوائر داخل منظمة التعاون الجديدة وكذلك تركيا بصلاتها بدول الشمال الشرقى التركمانستانية. وهذا كله يزعج العلمانية وحلفاءها من إسرائيل والغرب - لذلك افتعل الجميع الازمة السياسية هناك والتى اعلن ان لاحل لها الا ان يوافق الزعيم الاسلامى التركى نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة على تسليم مهام رئيس الحكومة الى نائبته وشريكته تانسو تشيللر مقابل اجراء انتخابات مبكرة قد تسهم فى غضون سنة إلى دعم الاتجاه الإسلامى وفوز الحزب بعدد اكبر من مقاعد مجلس النواب التركى خاصة ان اجراءات القمع والتدخل العسكرى ضد الاسلام فى تركيا جعلت النية لدى الناخب هى فى التخلص نهائيا من الشيوعيين والاشتراكيين والعلمانيين - وهذا رهان غير مضمون النتائج. ومع ذلك يجزم الخبراء بصعوبة عملية نقل السلطة - لان هناك حزبا ثالثا هو حزب الوطن الام المعارض ومعه زعيمه مسعود يلمظ. والولايات المتحدة

المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٢

قدمت اكثر من تحذير ضمني للقوات المسلحة التركية اكدت فيه ضرورة الالتزام بنصوص الدستور التركي وتفادي اية اجراءات اضافية تتناقض مع مواده بهدف الخروج من الازمة السياسية الراهنة.

والسؤال - إلى اين تذهب في الغالب تركيا الى التعاون والالتزام والارتباط بمنظمة تعتبر كبيرة إسلامية عدد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة وحجم مبادلاتها التجارية ٤٠٠ مليار دولار سنويا.

ومن خلفها الدوائر الثلاث التى اشرنا اليها - مجلس التعاون الخليجي. منظمة شمال افريقيا العربية الدول التركمانية الست في اسيا - ام ترى ان امريكا واوروبا وإسرائيل هي الاتجاه السليم. خاصة ان الدول المحيطة بدات تعيد حساباتها في ضوء مايجرى من متغيرات في المنطقة سببها تركيا - الاجتياح التركي لشمال العراق - المناورات العسكرية البحرية بين الحلفاء الثلاث إسرائيل وتركيا وامريكا في المتوسط - الاستعدادات للصدام في قبرص - حيث نرى ان العراق قد ارسلت وفدا تجاريا لاول مرة في تاريخها من بعد حرب ١٩٩٠ -حرب الخليج- للتعاون الاقتصادي والتجاري مع سوريا التى لها علاقات هامة جدا مع ايران الجديدة نوعا ما. ويمكن الآن بلورة الصراع الدائر في المنطقة على ضوء مايحدث في تركيا. حيث سيصبح متعذراً عليها البقاء في شمال العراق او تقسيم اراضيه أو اكثر من التصدي لكوادر حزب العمل الكردستاني. وانه سيصبح من غير المقبول التدخل في شئون العراق الداخلية. مع ضرورة الخروج بالقوات من اراضيه - وسيكون ايضا نوعا من الادانة للمؤسسة العسكرية التركية بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي الاسرائيلي العسكري في مجال الاعمال البحرية وان ماخلفته المناورات من خسائر هو اكبر بكثير من المكاسب التي اخذتها - خاصة ان كل ذلك ياتي في الوقت الذي تمر فيه ازمة عملية السلام باكبر اجهاض متعمد من الولايات المتحدة حيث تتبنى مطالب اليمين المتشدد اليهودي خاصة في موضوع القدس؟ وهذا معناه عدم الاستقرار في الشرق الاوسط لسنوات قادمة لن تقل عن ربع قرن حتى تقبل امريكا وإسرائيل وحلفاؤهما مبدأ التفاوض حول القدس والاقرار بانها عاصمة دولة فلسطين القادمة بصرف النظر عن قرار الكونجرس الامريكي - لانها لن تكون ابدا عاصمة ابدية لدولة إسرائيل وان زعموا انها ترعى الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين معا.

٠٠١٦٠٤

كلف يلماظ تشكيل الحكومة

ديميريل حكم بـ «إعدام» تشيللر سياسياً

كتب عدنان حطيط

هل دخل الرئيس التركي سليمان ديميريل طرفاً في الصراع القائم بين الجيش وحزب الرفاه، بقراره أمس تكليف مسعود يلماظ تشكيل الحكومة الجديدة؟ نجم الدين أربكان، وصف الخطوة بانها «لا تتفق مع مبادىء الديمقراطية» وان «سلوك الرئيس خاطىء». فيما أعرب يلماظ زعيم حزب الوطن الأم عن سعادته، واعدا بتشكيل «حكومة مصالحة تستند إلى قاعدة موسعة».

أما ديميريل نفسه فقال من خلال ما صدر عن مكتب الرئاسة: انه دعا يلماظ إلى «تشكيل حكومة جديدة تنزع فتيل التوتر في البلاد». انزعاج أربكان له ما يبرره، فالرئيس قام بالتكليف بعد لقاءات أجراها مع الأحزاب المعارضة، مكتفياً باللقاء الذي تم بينه وبين أربكان وشريكته في الائتلاف تانسو تشيللر ومحسن يازجي أوغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى، والذي تسلم فيه كتاب استقالة حكومة أربكان مرفقاً برسالة من الثلاثة يؤكدون فيها قدرتهم على تأمين أكثرية برلمانية من ٢٨٣ صوتاً (من أصل ٥٥٠ نائباً) إذا ما تم تكليف تشيللر بتشكيل الحكومة. غير أن ديميريل الذي يبيح له الدستور حرية التصرف وفق ما يرتئيه مناسباً، رأى، في ما يبدو، ان يلماظ زعيم الحزب الثاني من حيث عدد نوابه (١٢٩ في مقابل ١٥٦ للرفاه و١١٦ للطريق القويم) هو الأقدر على تشكيل الحكومة العتيدة. وهذا الأمر يثير ريبة أربكان، لكنه يثير بالدرجة الأولى مخاوف تانسو تشيللر التي بدت واثقة من أن الرئيس سيكلفها بتشكيل ائتلاف حكومي جديد، ولو انه لن يكون مختلفاً بشكل جذري عن الائتلاف السابق الا من حيث انضمام وزيرين من «حزب الوحدة الكبرى» ذي النواب السبعة. القلق هنا مصدره مخاوف من أن تكون ثمة «لعبة ما» شارك فيها رئيس الجمهورية، جرت من وراء ظهر تشيللر، لتأمين أكثرية نيابية تمنح الثقة لحكومة يشكلها يلماظ، من دون مشاركة «الرفاه» أو «الوحدة الكبرى».

وفي ظل الواقع التمثيلي لحزب «الوطن الأم» الذي يتزعمه يلماظ والحزبين الرئيسيين العلمانيين اللذين يمكن أن يأتلف معهما (اليسار الديمقراطي برئاسة بلند أجاويد وله ٦٧ نائباً والشعب الجمهوري برئاسة دنيز بايكال وله ٤٩ نائباً)، فإن مجموع أصوات الأحزاب الثلاثة (٢٤٥ نائباً) لن يكون كافياً لتأمين الثقة (٢٧٦ صوتاً). عليه، فإن السؤال الأكبر يدور حول الأصوات الـ ٣١ المتبقية. فهذه لا يمكن أن تتيسر ما لم يحصل اختراق حقيقي لحزب تشيللر نفسه.

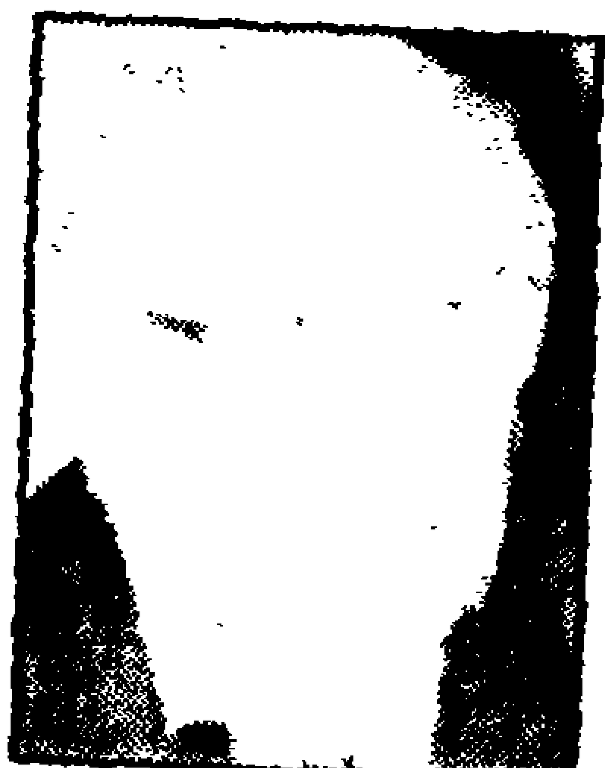
وهو أمر لا يكفي لتحقيقه وجود ٧ نواب منشقين بزعامة حسام الدين جندوروك، ولا أيضاً النواب العشرين المتمردين. واحد فقط يمكنه تحقيق ذلك: سليمان ديميريل الرئيس المؤسس لحزب الطريق القويم، والأب الروحي لتشيللر. ومعنى ذلك ببساطة، الحكم بإعدام تشيللر... سياسياً.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

قابل زعيم المعارضة

ديمريل يؤجل اختيار رئيس وزراء جديد



سليمان ديمريل

□ انقرة - رويتر:

اجل الرئيس التركى سليمان ديمريل امس الجمعة اتخاذ قرار حول اختيار مرشح لمنصب رئيس الوزراء مما يضر بفرص تانسو تشيلر فى رئاسة حكومة ائتلافية جديدة مع الاسلاميين.

وقال مكتب ديمريل ان جدول اعماله امس لم يتضمن اى محادثات تهدف الى ملء فراغ السلطة الذى نجم عن استقالة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان هذا الاسبوع.

وكانت تشيلر وزيرة الخارجية الموالية للغرب وهى اول امرأة تشغل منصب رئيس الوزراء فى تركيا من بين الشخصيات المرجحة لخلافة اربكان، والزعيم المعارض مسعود يلماظ منافس رئيسى اخر على المنصب.

وقال معلقون ان الرئيس لايفضل تشيلر التى كانت حليفة لاربكان فى تحالف يجمع بين نقيضين فى العام الماضى.

ونقلت صحيفة حريات عن مصدر قريب لديمريل قوله ان الرئيس لايريد اعطاء اولوية لتشيلر.

وقال المصدر الذى لم تذكر الصحيفة اسمه «لو كان يريد ان يفعل ذلك لما ضيع وقت تركيا، وكان سيطلب منها تشكيل حكومة جديدة عقب استقالة اربكان». ونشرت صحيفة اخرى تصريحات مماثلة.

وقد استقال اربكان اول زعيم اسلامى لتركيا العضو فى حلف شمال الاطلسى يوم الاربعاء الماضى بعد شهور من الضغط من جانب الجيش العلمانى وطلب من ديمريل الموافقة على خطة تراس تشيلر بمقتضاها حكومة ائتلافية جديدة مع الاسلاميين استعدادا لاجراء انتخابات مبكرة بحلول فصل الربيع القادم.

ولم يعط ديمريل اى توضيحات بعد محادثاته مع زعماء معارضين اول امس الخميس حول كيفية معالجة الازمة.

من ناحية اخرى قالت وكالة انباء الاناضول ان الرئيس التركى سليمان ديمريل دعا زعيم المعارضة مسعود يلماظ الى مقر اقامته امس الجمعة وسط جهود للبحث عن رئيس وزراء جديد لخلافة نجم الدين اربكان.

أربكان يعتبر القرار "خطأ فادحاً وغير ديموقراطي"

ديميريل يتجاهل تشيلر ويكلف يلماظ تشكيل حكومة

□ أنقرة - من رشيد غيورديلك:

■ كلف الرئيس التركي سليمان ديميريل امس زعيم حزب الوطن الأم المعارض مسعود يلماظ تشكيل حكومة جديدة تخلف الحكومة الائتلافية التي يقودها رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين أربكان.

وتجاهل ديميريل بهذه الخطوة طلب أربكان وتشيلر منه ان يأخذ في الاعتبار اتفاقاً بين الاثنين استقال بموجبه رئيس الوزراء للافساح في المجال أمام شريكته في الحكم لترأس حكومة ائتلافية تضم حزبيهما: الرفاه والطريق القويم. واعتبر أربكان أن ديميريل ارتكب «خطأ فادحاً» بهذا القرار «غير الديموقراطي».

وسعى يلماظ في مؤتمر صحافي اثر تكليفه إلى تأكيد انه سيعرض على تشيلر المشاركة في الحكومة الجديدة، لكنه اغلق الباب أمام حزب الرفاه (الإسلامي) بقوله إن اتصالاته ستقتصر على الأحزاب العلمانية.

ولم يصدر على الفور أي تعليق من تشيلر التي يحتل حزبها «الطريق القويم» المرتبة الثالثة في البرلمان (١١٦ مقعداً) بعد الوطن الأم (١٢٩ مقعداً) والرفاه، الحزب الأكبر في البرلمان (١٥٥ مقعداً).

وأبدى يلماظ ثقته في أن تحصل حكومته على دعم كاف في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً. لكن المراقبين شككوا في ذلك

المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

إذا لم تنضم تشيلر إلى الحكومة المقبلة او لم تواجه انشقاقاً في حزبها.

وكان اربكان وتشيلر طلبا من ديميريل أن يأخذ في الاعتبار ان تحالفهما يتمتع بتأييد مضمون من ٢٧١ نائباً من حزبيهما، واشارا إلى انهما ابرما اتفاقاً مبدئياً مع حزب الوحدة الكبرى (قومي - إسلامي) على إشراك الاخير في التحالف من اجل تامين غالبية كافية (٢٧٦ مقعداً).

وقال يلماظ إنه سيعلن تشكيلته الحكومية بعد تسعة ايام وانه يفضل ان تجرى الانتخابات المبكرة في شتاء ١٩٩٨، علماً بان قطبي الحكومة المستقيلة كانا أعلنا تفضيلهما تقديم موعد الانتخابات إلى الخريف المقبل.

ويخشى الجيش التركي العلماني أن تؤدي انتخابات مبكرة إلى فوز الرفاه بغالبية يصعب معها إدارة الأزمة ما يضطره إلى التدخل مباشرة لإبعاد الإسلاميين عن الحكم في سيناريو يقارنه المراقبون بما حصل في الجزائر.

وخيمت على التحالف الحكومي اجواء من الاستياء والتشاؤم امس، وخرج أربكان متجهماً من اجتماع مع اركان حزب الرفاه. وقال للصحافيين إن ديميريل «ارتكب خطأ فادحاً». ورأى ان قرار رئيس الدولة «لا يتماشى مع مبادئ الديموقراطية» لانه لا يأخذ في الاعتبار تاييد الغالبية في البرلمان للتحالف الحكومي الحالي.

وتوقعت مصادر قريبة من تشيلر ان ترفض الاخيرة المشاركة في حكومة يرأسها يلماظ لأسباب عدة: اولها، العداوة الشخصية بينهما اضافة الى حرمانها من رئاسة الوزراء التي ابدى اربكان استعداده للتنازل عنها لمصلحتها.

وكانت ضغوط القوى العلمانية بقيادة الجيش، بلغت ذروتها عندما شهد حزب تشيلر انشقاقات خرج على اثرها عدد من النواب عن تاييدهم للتحالف الحكومي. وافادت معلومات امس ان يلماظ اقنع ديميريل بإمكان تامين دعم كاف لحكومة جديدة نتيجة «وعود تلقاها من نواب يدعمون حالياً التحالف الحكومي بسحب دعمهم هذا واعطائه لرئيس الوزراء المكلف الذي سبق ان فشل في تشكيل حكومة قبل سنة».

وكانت ضغوط القوى العلمانية وخصوصاً الجيش بلغت ذروتها بعد تلويح اربكان وتشيلر بانتخابات مبكرة، في حين سعى الادعاء العام الى قرار من المحكمة الدستورية بحظر حزب الرفاه باعتباره مناقضاً لمبدأ العلمانية المكرّسة في الدستور ما دفع زعيم الرفاه الى الاستقالة لمصلحة شريكته

حكومة جديدة فى تركيا

فى خطوة مفاجئة كلف الرئيس التركى سليمان ديميريل السيد مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الام بتشكيل الحكومة الجديدة فى البلاد، خلفا لحكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامى فقد كانت كل التوقعات تتجه الى أنه سوف يختار السيدة تانسو تشيلر وزيرة الخارجية فى حكومة اربكان وزعيمة حزب الطريق القويم بناء على توصية الاخير بذلك، وإعلانه إستعداد حزبه لتأييدها فى البرلمان وتتخذ احزاب المعارضة التركية وفى مقدمتها الرفاة والطريق القويم على ذلك الاختيار تجاهله للتوازنات السياسية القائمة فى البرلمان، والتحالفات بين الأحزاب الموجودة فيه، حيث من الممكن ان يؤدى عدم اختيار تشيلر رئيسة للحكومة الى عدم قبولها للاشتراك فى حكومة يلمظ الجديدة، والتمسك بتحالف حزبه الحالى مع الرفاه وبالتالى عدم حصول الحكومة الجديدة على الاغلبية البرلمانية اللازمة لاستمرارها

إن الوضع الحالى فى تركيا معقد وحساس الى درجة يصعب معها توقع ماسوف تسير عليه الامور فى الايام القليلة القادمة فالتداخل بين المدنى والعسكرى وبين الدينى والعلمانى فى ذلك البلد المهم جغرافيا وسياسيا هو الذى ادخله فى الأزمة السياسية الحالية وأيا كان شكل المخرج من تلك الأزمة فلاشك أن الانتخابات البرلمانية المبكرة المنتظر اضطلاع الحكومة الجديدة بها ستكون هى المنفذ الحقيقى لحل ما للأزمة فى تركيا، بشرط ان تعكس بصورة حقيقية طبيعة الأوضاع السياسية والحزبية فى ذلك البلد دون إغفال لأى من قواه وأحزابه الرئيسية

تشيلر تصف أحداث تركيا بانقلاب ضد الديمقراطية ويلمظ يدعوها للانضمام للحكومة!

أنقرة - وكالات الأنباء - وجه مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم والمكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة الدعوة أمس إلى تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم للانضمام إلى حكومته الائتلافية.

وقال يلمظ في تصريحات أدلى بها بعد اجتماع لحزبه .إننا في وضع حرج وعلينا أن ننسى التوترات والخلافات الماضية وأن نوجد قوانا لانقاذ النظام

واعرب يلمظ عن رغبته في تشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات قاعدة عريضة ويملك حزب الوطن الأم ١٢٩ مقعدا في البرلمان ويعد ثاني أكبر الأحزاب بعد حزب الرفاة بزعامة رئيس الوزراء الاسلامي السابق نجم الدين أربكان

من جانبها استبعدت تشيلر أي احتمال للتعاون مع يامظ. وقالت ان تكليفه بتشكيل الوزارة اهانة للديمقراطية وانقلاب نفذه الرئيس سليمان ديميريل، وكان يلمظ قد وجه انتقادات سابقة لتشيلر تتهمها بعرقلة مساعيه لتشكيل حكومة يمينية لأسباب شخصية

ومن ناحيتها، أعربت الولايات المتحدة عن ثقتها في تركيا في أعقاب تكليف يلمظ بتشكيل الوزارة الجديدة، وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية إن هذه الخطوة تؤكد أن الديمقراطية والدستور في تركيا يعملان بشكل طبيعي.

وعلى صعيد آخر، انفجرت قنبلة في مقر السفارة التركية في بروكسل، وأعلنت الشرطة البلجيكية أن الانفجار لم يسفر عن سقوط ضحايا، ولكنه أحدث أضرارا بالغة في المبنى، وقد أعلنت مجموعة أرمنية مسئوليتها عن تدبير الحادث وقال أحد ممثلي المجموعة في اتصال بوكالة الأنباء الفرنسية إن الحكومة التركية تتجاهل القوانين الدولية وتواصل سياستها الإرهابية والتوسعية ضد الدول المسالمة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبـــــار

التاريخ : ٢٢ / ٦ / ١٩٩٧

واشنطن مرتاحة لاختيار يلمظ لرئاسة الحكومة فى تركيا

يلمظ يعلن استعداده للتعاون مع جميع الأحزاب.. عدا الاسلاميين

تشيلر: تصف إبعادها عن السلطة بأنه «انقلاب على الديمقراطية»

واشنطن- انقره- وكالات الانباء:

اعربت الولايات المتحدة عن ثقتها فى المؤسسات الديمقراطية التركية، عقب الاعلان عن تعيين مسعود يلمظ زعيم المعارضة التركية، رئيسا جديدا للحكومة خلفا لنجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الاسلامى الذى تقدم باستقالته قبل يومين تحت ضغط من الجيش. واكد نيكولاس بيرنز المتحدث باسم الخارجية الامريكية ان تكليف يلمظ بتشكيل الحكومة التركية الجديدة يعد اشارة الى ان الديمقراطية والمؤسسات الدستورية فى تركيا تعمل بشكل سليم واشار الى ان واشنطن تتابع تطورات الموقف فى انقرة باهتمام شديد وكان مسئولون امريكيون قد حذروا منذ بدء الازمة السياسية فى تركيا من مخاطر وقوع انقلاب عسكرى واكدوا رغبتهم فى الحفاظ على «الديمقراطية العريقة» فى تركيا

ومن جانبه صرح يلمظ (٥٠ عاما) الذى يتولى رئاسة الحكومة التركية للمرة الثالثة، بأنه يريد تشكيل حكومة اجماع وطنى بحلول نهاية يونيو الحالى اى قبل ٤٥ يوما من المدة التى يمنحها الدستور التركى بهذا الشأن واعلن يلمظ استعداده الكامل للتعاون والمشاركة مع جميع الاحزاب السياسية التركية، فيما عدا الاسلاميين الذين اكد مسئوليتهم عما آلت اليه الامور فى البلاد وبينما بدأ مسعود يلمظ بالفعل مشاوراته مع كبار معاونيه من داخل حزبه لتشكيل الحكومة التركية (الخامسة والخمسين) أكد انه سيلتقى مع زعماء الاحزاب السياسية الأخرى، ومن بينهم تانسو تشيلر زعيم حزب الطريق المستقيم وشريكة اربكان فى الحكومة الائتلافية المستقيلة اعتبارا من بعد غد (الثلاثاء) واكد يلمظ ان التعاون والمشاركة مع حزب الطريق المستقيم من اسهل الامور مضيفا ان العقبة الوحيدة امام تحقيق ذلك «هو الموقف الشخصى السلبى من جانب تشيلر نحو شخصه

فى نفس الوقت اكدت تشيلر ان قرار ديميريل يرقى الى درجة الانقلاب ضد الديمقراطية وقالت ان اختيار يلمظ لرئاسة الحكومة القادمة يعد انتهاكا للمبادئ السياسية الواجب احترامها ذلك ان التحالف الذى يجمع بين حزبها وحزب «الزعيم المستقيل» اربكان يشكل اكبر اغلبية برلمانية

واعلنت انها ترفض تماما التعاون مع يلمظ.

فى نفس الوقت اكد نجم الدين اربكان الذى اوصى فى قرار استقالته بتعيين تشيلر خلفا له. ان اختيار يلمظ يتنافى والقيم الديمقراطية التى تعرفها تركيا

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

موقف تشيلر يعرقل تشكيل الحكومة التركية الجديدة

أنقرة - رويتر:

بدأ رئيس الوزراء التركي المكلف مسعود يلماظ محاولاته لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من بين الأحزاب العلمانية لتحل محل حكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي الذي قدم استقالته يوم الأربعاء الماضي.

عقد يلماظ أمس إجتماعا مع كبار مساعديه من حزب الوطن الأم المحافظ في المرحلة الأولى مما وصفه بحملة قصيرة لكسب التأييد لاقامة ائتلاف علماني لا يشمل الاسلاميين.

ويلتقي يلماظ بعد غد الثلاثاء مع قادة الأحزاب العلمانية ومن بينهم تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم لبحث تشكيل ائتلاف يهدف إلى الوصول بتركيا إلى اجراء انتخابات جديدة.

وأكد يلماظ في خطاب تليفزيوني انه مستعد للتعاون مع جميع الأحزاب فيما عدا الاسلاميين. وطالب بتشكيل ائتلاف مع أقرانه المحافظين من حزب الطريق القويم. وقال ان العقدة الوحيدة ازاء تحقيق ذلك تتمثل في الموقف السلبي لتانسو تشيلر تجاهه لأسباب



تشيلر

شخصية. ويحتل حزب يلماظ ١٢٩ نائبا في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا وهو يحتاج لتأييد حزب الطريق القويم حتى يتمكن من تشكيل حكومة مستقرة.

وفي واشنطن اعربت الولايات المتحدة عن ثقتها في تركيا بعد الاعلان عن تعيين مسعود يلماظ رئيسا جديدا للحكومة. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية ان الاختيار يدل على ان المؤسسات الديمقراطية والدستورية في تركيا تعمل بشكل طبيعي.

من القلب

اخيرا سقط اربكان رئيس حزب الرفاة الاسلامي ورئيس وزراء تركيا ، وإن كان قد استقال من منصبه . ولكن الاستقالة لم تكن اختيارية فقد كان عليه أن يترك منصبه وإلا قام الجيش بانقلاب عسكري . وفضل الرجل أن يستقيل ويحتفظ للنظام الديمقراطي بمجرد المظهر فحسب .

ولقد أمضى اربكان عاما في رئاسة الوزارة بالتعاون مع السيدة تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم لان الانتخابات التركية الاخيرة لم تسفر عن فوز اى من الاحزاب باغلبية ساحقة ، وكل ما حصل عليه حزب اربكان ٢٢ في المائة من الاصوات . ومن هنا كان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية من حزب اربكان الفائز بأكبر الاصوات مع حزب تشيللر الفائز الثاني بالاصوات التالية .

وفي الشهور الثلاثة الاخيرة تعرض اربكان لضغوط من الجيش .

استقال اربعة من وزراء الحكومة .

واستقال عدد من نواب حزب تشيللر حتى تفقد الحكومة الاغلبية البرلمانية التي تؤهلها للبقاء . ولكن الجيش لم يكتف بذلك بل بدأ يهدد اربكان علنا .

طلب الجيش اغلاق المدارس الاسلامية ، وعارض سياسة اربكان الخارجية في التقارب مع ايران وسياسته الداخلية التي تتجه اتجاها اسلاميا ، وكذلك منع الممارسات الدينية .

وتوالت تصريحات رئيس اركان الجيش ونائبه ومدير المخابرات الحربية والتي تقول بأن تركيا في طريقها لان تصبح مثل ايران او افغانستان .

وقالوا بأن تركيا مقبلة على فترة ظلام وانها تواجه اخطارا ضخمة . فلما قيل للجيش أن مايزمع القيام به ضد الدستور ، قال القادة الثلاثة الكبار في الجيش :

ـ الدستور ينص على ان يدافع الجيش عن النظام السياسي في البلاد ، ونحن دولة علمانية وليست دينية .

وأخيرا لجأ القادة الى التهديد الصريح . قالوا :

ـ سنواجه الحكومة .

وطلبوا الى كبار الضباط عدم مغادرة تركيا ، وعقدوا اجتماعاً لهم جنوب البلاد لم يكن مقررا من قبل .

وفي لقاء مع سليمان ديميريل رئيس الجمهورية وجه اليه نائب رئيس الاركان انذارا باقالة اربكان الذي لم يجد مفرا من الاستقالة .

وكان اربكان وتشيللر قد اتفقا على ان يتبادلا رئاسة الوزارة ، فيتولاها اربكان اولا ثم تليه تشيللر .

وكان مقررا ايضا ان يستقيل اربكان بعد عام ، ولكنه رأى التعجيل بالاستقالة على ان تتولاها بدلا منه السيدة تشيللر .

ولكن الرئيس ديميريل فاجأ الجميع بان طلب الى زعيم المعارضة يلماظ تشكيل الحكومة ومعنى ذلك ان الاطاحة ـ من حيث الواقع ـ بالنظام البرلماني : الذي بقي من حيث الشكل .

ويطالب الجيش يلماظ بتعديل القوانين لمنع وصول حزب الرفاة الاسلامي للسلطة ، وتغيير زعماء الأحزاب بزعماء جدد وإلا فإن الجيش يحكم مباشرة .

وفي الوقت نفسه فإن الجيش خاف من الانذار الذي وجهته وزيرة الخارجية الامريكية اولبرايت بالمحافظة على الديمقراطية ، ومن هنا رأى ان يعهد الى زعيم المعارضة بتشكيل الحكومة .

ومعروف ان الدستور التركي ينص على التمثيل النسبي في البرلمان ، فكل حزب يحصل على عشرة في المائة من اصوات الناخبين يسمح له بدخول البرلمان .

وكان الصدام متوقعا بين الجيش واربكان منذ تولي الحكم .

والجيش التركي قام بانقلابات ثلاثة منذ عام ٦٠ حتى الان . وكان على اربكان أن يدعم الديمقراطية في البلاد ويقضي على نفوذ الجيش السياسي ، ولكنه لم يفعل ، بل خضع للجيش تماماً .

تقارب مع اسرائيل بناء على طلب الجيش .

وحارب الاكراد ، ودخل أرض العراق .

وتقلب في سياسته الداخلية ليرضى الجيش حينا ، ويرضى أنصاره حينا أخر .

ولم يستطع أن يدعم الديمقراطية في البلاد .

وأخيرا اضطر الى الاستقالة بعد ان وجه اليه الجيش انذارا حاسما قال فيه :

ـ سنستعمل القوة ضد الحكومة اذا اقتضى الامر .

وهذا هو نفس ماجرى في الجزائر بعد فوز جبهة الانقاذ ، فلم تترك للديمقراطية الفرصة ، ولم يعط الاسلاميون الفرصة ليحكموا وحتى يرى العالم كيف يحكمون .

ومن سوء حظ الاسلاميين انهم عندما حكموا في ايران ، قدموا للعالم اسوأ فرصة لصورة الحكم الاسلامي في العصر الحديث .

وفي افغانستان كانت الصورة اسوأ كثيرا .

والآن :

ـ تركيا الى أين ؟

الواضح أنها مقبلة على انتخابات مبكرة ، لا يعرف احد كيف ستجرى ، وماذا ستسفر عنه .

والواضح أيضا ان الجيش سيحكم من وراء ستار ، وسيفرض نفوذه واتجاهاته على الحكومة دون أن يسفر عن وجهه .

والأهم من هذا كله أن الاسلاميين ـ الرفاه ـ عندما وصلوا الى الحكم ، أرادوا البقاء فيه فحسب دون أن يفرضوا الحكم الديمقراطي ، كما ينبغي ان يكونوا وظنوا أنهم يستطيعون ترويض الجنرالات .

والأمر لله !

محسن محمد

«يلماظ» يسعى لتشكيل حكومة علمانية فى تركيا لمنع الاسلاميين من الوصول للحكم

«تشيلر» و«اربكان» يتهمان «ديميريل» بانتهاك الديمقراطية والخضوع للجيش

انقرة - واشنطن - وكالات الانباء: بدأ امس مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام فى تركيا مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة فى البلاد. وتعهد «يلماظ» بتشكيل حكومة علمانية للحفاظ على مبادىء كمال الدين اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية.

ودعا تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم إلى الدخول فى ائتلاف معه لمنع وصول الاسلاميين إلى الحكم. واتهم «تشيلر» برفض التعاون معه لاسباب شخصية بحتة.

واكد ضرورة التغلب على الخلافات الشخصية من اجل الحفاظ على الاستقرار فى تركيا. واعرب «يلماظ» فى مؤتمر صحفى عقب اجتماعه مع اعضاء حزبه عن رغبته فى تكوين ائتلاف يمينى. وتعهد بتقديم حكومته الجديدة بحلول ٣٠ من يونيو الجارى.

ومن المقرر ان يجتمع «يلماظ» المكلف بتشكيل الحكومة التركية مع زعماء الاحزاب السياسية يوم الثلاثاء. واعلنت الاحزاب اليسارية عن استعدادها لدعم حكومة «يلماظ».

واكد حزبا اليسار الديمقراطى بزعامة بولنت اجاويد و الشعب الجمهورى



مسعود يلماظ



سليمان ديميريل



نجم الدين اربكان



تانسو تشيلر

بزعامة دنيز بايكال تأييدهما لزعيم حزب الوطن الام.

وكان الرئيس التركى سليمان ديميريل قد كلف «يلماظ» بتشكيل الحكومة الجديدة.

أكدت مصادر سياسية رفض «ديميريل» تنفيذ توصية نجم الدين اربكان رئيس الوزراء المستقيل بتعيين «تشيلر» رئيسة للوزراء. واشارت إلى رغبة الرئيس التركى فى ارضاء قادة الجيش وتهدئة المخاوف المتزايدة من نشاط الاسلاميين.

واعربت المصادر عن رغبة «ديميريل» فى ابعاد الاسلاميين عن السلطة.

وشن اربكان هجوما عنيفا على الرئيس التركى بسبب تكليفه لمسعود يلماظ بتشكيل الحكومة. اتهم «اربكان» «ديميريل» بانتهاك المبادىء الديمقراطية . واعرب عن اسفه لرفض «ديميريل» تكليف «تشيلر» بتشكيل الحكومة طبقا لتوصيته. كما هاجمت زعيمة حزب الطريق القويم الرئيس التركى ووصفت «تشيلر» تعيين «يلماظ» رئيسا للوزراء بانه انقلاب عسكرى. واتهمت «ديميريل» بالخضوع لقادة الجيش. واعربت عن اسفها لتدهور الاحوال السياسية الديمقراطية فى تركيا.

من جانبها اعربت الولايات المتحدة الامريكية عن ارتياحها لتعيين «يلماظ» رئيسا للوزراء فى تركيا.

ووصفت هذا القرار بانه دليل على نجاح المؤسسات الديمقراطية التركية. واشارت إلى اهتمامها البالغ بتطورات الاحداث فى انقرة. كانت واشنطن قد حذرت من خطورة وقوع انقلاب عسكرى فى تركيا يهدد المسيرة الديمقراطية.

المصدر : الأحــــرار

التاريخ : ٢٢/ ١ /١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة:

يلمظ يعتمد على مساندة اليسار الديمقراطي فى تركيا

يواجه مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الام موقفا حاسما ودقيقا بعد تكليف الرئيس التركى سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة التركية الجديدة واصبح السؤال الذى يفرض نفسه ماهى احتمالات نجاحه فى تشكيل هذه الحكومة؟

ويرى المراقبون ان يلمظ يعتمد اعتمادا كليا على مساندة احزاب اليسار الديمقراطى والشعب الجمهورى وتركيا الديمقراطية بالاضافة الى النواب المستقلين وانهم جميعا بجانب اعضاء حزبه يشغلون حوالى ٢٦٣ مقعدا فى البرلمان مما يعنى ان مسعود يلمظ فى حاجة الى مساندة خمسة عشر نائبا من نواب حزب الطريق القويم الذى تراسه تانسو شيلر حتى يتسنى له الحصول على ثقة البرلمان.

لقد اعلن مسعود يلمظ عقب تكليف الرئيس سليمان ديميريل



مسعود يلمظ

له بتشكيل الحكومة القادمة انه سوف يلتقى مع جميع قادة الاحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان باستثناء نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاة.

ويقول المراقبون ان السيد يلمظ يهدف من عدم مقابلته اربكان الى اظهار ولائه للمؤسسة العسكرية التى تعد السبب الرئيس وراء تقديم اربكان لاستقالة حكومته الائتلافية خاصة ان وحكومة اربكان تتمتع بالاغلبية البرلمانية وليس هناك خلافات بين حزبى الحكومة والرفاة والطريق قويم كما ان يلمظ يهدف من ذلك ايضا الى كسب تاييد اعضاء حزب الطريق القويم الذين يعارضون تحالف حزبهم مع حزب الرفاة خاصة نجم الدين جوهرى نائب رئيس الحزب التركى الذى استقال من منصبه بسبب رغبة شيلر فى مواصلة التحالف مع حزب الرفاة.

ان نجاح مسعود يلمظ فى تشكيل الحكومة القادمة يعتمد اعتمادا كليا على مدى اقناعه خمسة عشر من نواب حزب الطريق القويم بالاستقالة من حزبهم والانضمام الى صفوف المعارضة او عى الاقل مساندة حكومته عند طرح الثقة عليها فى البرلمان.

يلتقى مع تشيللر بعد غد:

يلماظ يرفض التحالف مع أربكان لتشكيل الحكومة التركية الجديدة

أنقرة - وكالات الأنباء - بدأ مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» التركى الليلة الماضية خطواته العملية لتشكيل الحكومة التركية الجديدة حيث عقد اجتماعا مع كبار مساعديه أكد خلاله أنه لن يدخل فى أى تحالف مع حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى السابق. وأوضحت وكالة «رويتر» فى تقرير لها أن يلماظ يعتزم بدء مشاوراته مع زعماء الأحزاب التركية الرئيسية فى أوائل الأسبوع الحالى وعقد يلماظ مؤتمرا صحفيا عقب اختتام اجتماعه مع كبار مساعديه دعا فيه الجناح المحافظ فى حزب «الطريق القويم» الذى تترعمه رئيسة الوزراء، تانسو تشيلر الى تأييد دعوته الى تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزبى «الطريق القويم» و«الوطن الأم» وقال يلماظ فى هذا الخصوص ان حزب الوطن يعطى الفرصة لأصدقائه فى حزب الطريق القويم لنسيان أخطائهم السابقة» واضاف أنه اذا أصر حزب «الطريق القويم» على رفض الدخول فى ائتلاف مع حزب «الوطن الأم» فان التاريخ لن يغفر له هذا الجرم

وقال يلماظ أنه يعتزم عقد اجتماع مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم بعد غد «الثلاثاء» لاقناعها بالمشاركة فى حكومته القادمة. جاء ذلك فى الوقت الذى وصفت فيه تشيللر قيام الرئيس التركى سليمان ديميريل بتكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة بأنه أمر مخالف للممارسات الديمقراطية فى تركيا

وقالت تشيللر أن ديميريل تجاهل الأغلبية البرلمانية التى يتمتع بها التحالف الذى يتألف من أحزاب «الرفاه» و«الطريق القويم» و«الوحدة الكبرى»

وأوضحت زعيمة حزب «الطريق القويم» أنه من المستحيل استبعاد حزب «الرفاة» من الساحة السياسية لان هناك ستة ملايين صوت صوتوا لصالحه فى الانتخابات الأخيرة على حد تعبيرها.

انتقال رئاسة الحكومة التركية من الرفاه... الى الطريق القويم

تداول الضمانات من الخصوم باسم الديموقراطية وأوروبا على خلاف مقتضياتهما

لم يخلُ يوم واحد من ايام الأسبوع الذي سبق تقديم السيد نجم الدين اربكان، رئيس الوزارة التركية المستقيل وزعيم حزب الرفاه الإسلامي، استقالته، من «رأي» اميركي في الأزمة الحكومية التركية المتطاولة. فبعد آراء مأذونة، ولكن من غير اسماء، تناوبت على نصيحة الطاقم الحاكم في تركيا بالتمسك بـ«الديموقراطية»، أعلنت السيدة اولبرايت، وزيرة الخارجية الاميركية، بصوت جهوري: «أيا كانت التغييرات المزمعة فيجب ان تجري في سياق ديموقراطي ومن غير إجراء يخرج على الدستور وينتهكه».

ولما كان «المزمع» من التغييرات والإجراءات لا يرجح ان يكون مصدره غير القيادة العسكرية التركية - المهيمنة على مجلس الأمن القومي، وصاحبة الإنذارات المتوالية الى السيد أربكان بصرف المدرسين الدينيين من الإدارة وبالحد من نشاط مناصريه ومحازبيه الموازي لإدارات الدولة، وراعية الكمالية العلمانية، والعاملة على ربط تركيا باوروبا والولايات المتحدة الاميركية - حمل كلام السيدة اولبرايت على محمل التنبيه والتحذير.

ولم تكد وزيرة الخارجية الاميركية تسكت حتى استعاد الناطق بلسان الوزارة، السيد نيكولاس بيرنز، التنبيه، وبلغة مدرس المدرسة الإبتدائية إياها. فقال إن اي إجراء خارج الدستور التركي هو تهديد للتقليد الديموقراطي والعلماني الذي يأخذ به النظام السياسي والدستوري في البلاد. وكان التحذير غير واضح بما يكفي، لذا سمى السيد بيرنز الإنقلاب العسكري باسمه، وحذر من توسل الجيش، والقيادة العسكرية، به. ولم يكتم الناطق ان الموقف هذا ابلغ الى الحكومة التركية.

وعشية إبلاغ الزعيم الإسلامي (والحكومي) التركي استقالته الى الرئيس سليمان ديميريل، في الثامن عشر من حزيران (يونيو)، كتب بعض الصحف التركية بصراحة تفوق صراحة السيد بيرنز، ان الإدارة الاميركية اجرت اتصالات مع القادة العسكريين والسياسيين الترك للحؤول (كتبت الوكالات: «المنع») دون إقدام العسكريين، بمساندة بعض السياسيين والهيئات المدنية، على اخذ السلطة بالقوة، وعزل «الرفاه» الإسلامي. ونصحت الإدارة الأميركية، على قول الصحف، بالمحافظة على النظام العلماني من غير الخروج على الديموقراطية الدستورية.

وعندما سكت المصرحون الاميركيون في بعض الأيام، وهذا قد يحصل على ندرته وقلته، تكلمت السيدة تانسو تشيلر، وزيرة الخارجية التركية ونائب رئيس الحكومة، فصرحت بما هو ربما ركيزة سياستها الإئتلافية، وسر «مناورة» السيد اربكان منذ اثني عشر شهراً تقريباً، فقالت إنه «يستحيل ان يقبل المجتمع الدولي بتركيا لا يتفق الحكم فيها مع اركان الديموقراطية وأسسها». وشرحت السيدة وزيرة الخارجية، ورأس حزب الطريق القويم ورئيسة الحكومة السابقة طوال سنتين، ما تعنيه بـ«المجتمع الدولي»، فقالت: إن انضمام تركيا الى الإتحاد الاوروبي يتحول الى سراب بعيد إذا «علقت الديموقراطية» الدستورية، اي إذا نفد صبر القيادة العسكرية التركية من المناورات السياسية المرهقة، وعزلت الحكومة الإئتلافية، الإسلامية والعلمانية، بالقوة، وحلت البرلمان المختلط والحائر الذي خرج من الإقتراع الشعبي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥.

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٧

وليست هذه الحال اقل وجوه الوضع السياسي التركي غرابة. فرئيس اول وزارة إسلامي في تاريخ تركيا الاتاتوركية، وداعية «استعادة» تركيا روابطها «التاريخية» و«العضوية» بمحيطها الإسلامي القريب (العربي) والبعيد (الآسيوي الى غرب الصين)، إنما يستقوي بنزعات تركيا العلمانية

والاتاتوركية الى الإندماج في اوروبا، ترسيخاً للعلمانية وللإرث الأتاتوركي، لحماية بقائه في السلطة وتنفيذ برنامجه «الإسلامي» (الاهلي). ويشاطر السيد اربكان، في مذهبه التكتيكي هذا، راي السياسيين الاوروبيين والاميركيين، وراي اصحاب القرارات الإقتصادية (الإتحاد الاوروبي) والامنية (حلف شمال الاطلسي). والحق ان سند المناورة الرفاهية والتشيلرية - ونسيجها اجتماعات مجلس الامن القومي الدورية، وتعليق اجتماعات مجلس الوزراء، والترجح بين التزام قرارات مجلس الامن من طرف اللسان وتجميد تنفيذها بواسطة جهاز إداري مشلول في انتظار

تاكل الكثرة النيابية المؤيدة للإئتلاف - هو الشروط الاوروبية الإتحادية والاطلسية على انضمام تركيا الى الإتحاد الاوروبي وبقائها في الحلف الاطلسي موفورة الكرامة.

فتركيا، منذ تسعة عشر شهراً، طرف في معاهدة وحدة جمركية مع الإتحاد الاوروبي. وعرقل توقيع هذه المعاهدة، طوال السنوات السابقة، ضعف التزام تركيا معايير اوروبا الإتحادية في حقوق الإنسان والحريات

الاساسيه وحل النزاعات الإقليمية بالمفاوضات. ويفترض في هذه المعاهدة ان تمهد الطريق أمام الإندماج الإقتصادي باوروبا، فتصبح تركيا مجالاً يستقبل الإستثمارات والتقنيات الاوروبية وتستفيد منتوجاته، القليلة التكلفة، من السوق العريضة وذات القوة الشرائية المرتفعة. والى المنفعة الاقتصادية الكبيرة، المفضية الى تحديث الإقتصاد التركي وإن لقاء ثمن اجتماعي واقتصادي باهظ في المراحل الأول، تعول الطبقة السياسية، ومعها هيئات كثيرة من المجتمع المدني النشط، على ضمان الإندماج في اوروبا رسوخ تركيا في الحداثة والديموقراطية والنمو.

ويدرك «الإسلاميون» الاتراك، شان الجماعات السياسية التركية الاخرى، ان إقدام المؤسسة العسكرية على انتهاك قواعد تداول السلطة تداولاً دستورياً وديموقراطياً يضعف، اول ما يضعفه، قبول الغرب الاوروبي والاميركي بتركيا جزءاً فعلياً في ابنيته السياسية والامنية والإقتصادية. وتصبو تركيا، الاتاتوركية والعلمانية والديموقراطية والليبرالية (ولكل

وجه من هذه الوجوه «حزبه» ومصالحه وقوته)، الى القبول الغربي بها، فتضمن القوة العسكرية والمناعة والبحبوحة والمساواة والتحديث جميعاً.

وليس الرفاه المناور الوحيد في حلبة سياسية لا يسلم طرف فيها من الإلتواء وانحراف المقاصد. فالسيدة تشيلر، على راس حزب الطريق القويم الذي تتزعمه، إنما تهول على خصومها السياسيين وخصوم حزبها، واولهم السيد مسعود يلماظ على راس حزب الوطن الام (١٩,٧ في المئة من النواب نظير ٢١ في المئة للرفاه و١٩,٦ لحزب السيدة تشيلر)، بحصد نتائج مرة من الإنقلاب العسكري الذي يدعو إليه بعض هؤلاء السياسيين ويتمنونه. وهي تحمل بقاءها في الحكم، إما نائبة لرئيس الحكومة الرفاهي او رئيسة للحكومة،

على حماية النظام العلماني. هذا بيتما تحميها مشاركتها في السلطة من محاكمتها بتهم فساد كثيرة تودي بحياتها السياسية، وبدورها السياسي كله، إذا ثبتت عليها هذه التهم.

ولا يتستر السيد يلماظ، حليف السيدة تشيلر السابق، على نيته التوسل بفساد السياسيين المتحلقين حول السيدة، والطريق القويم، الى تحطيم خصمه الحزبي والسياسي، وإنشاء حزب وسط عريض يتولى السير بتركيا على طريق اوروبا. لكنه بذلك يرمي بحزب الطريق القويم، وراء رئيسته المهددة بالطعن في نيابتها من جراء التهم الموجهة إليها، في حضن التحالف مع الرفاه «الإسلامي»، ويهدد الديموقراطية التركية، او ما حافظ عليه منها ضعف الإستقرار الإجتماعي والسياسي الداخلي، وابقت عليه ظروف الحرب الباردة والجوار السوفياتي القريب. ويرضى الرفاه، وهو رفع لواء الإستقامة الخلقية في حربه على الطبقة السياسية المتاكلة، بحليف متهم بالفساد، فيضمن دوامه السياسي لقاء حماية جانبه العلماني.

من اليسير إلقاء التبعة عن هذا الإختلاط السياسي على طبقة حاكمة ضعيفة البصيرة، ومضطربة التمثيل للجماعات والقوى التي تمثل. لكن الناخبين الترك ليسوا اقل مسؤولية من طبقتهم السياسية، ولا اقل اضطراباً. فهم اوكلوا الى اربعة احزاب، تتناقض سياساتها ويتخاصم زعماؤها، تمثيلاً غالباً يكاد يكون متساوياً، باستثناء الحزب الجمهوري (١٤,٤ في المئة). وهم حملوا الرفاه، الحزب «الإجتماعي» والرعوي، الى سدة البلديات الكبيرة. ويلوح السيد اربكان، مفرطاً في التفاؤل ربما، بالإنتخابات المبكرة حلاً حاسماً للازمة السياسية العميقة، وهي عرض ازمة ثقافية واجتماعية مزمنة.

فإذا استمرت مزاولة السياسة في تركيا على وجه تبادل الخدمات والضمانات

المصدر : الحـيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

والحمايات، لقاء تعليق البت في التوجهات المصيرية، لن تجدي التنبيهات الاميركية استعارة لهجة مدرس ابتدائي او لهجة ضابط صف.

وضاح شرارة

العواصف السياسية التى تشهدها تركيا حاليا اوقفت خطط الخصخصة وأدت إلى شلل فى الأسواق وارتفاع التضخم والأسعار ويدفع هذا الصراع القائم الأمور إلى طريق التدهور.

الصراع العنيف فى تركيا يصيب البلاد بالشلل والتدهور



د. لطفى عبد العظيم

من يوم لآخر تزداد ضراوة الصراع فى تركيا مابين العلمانيين وفى مقدمتهم القوات المسلحة التركية من ناحية وبين الائتلاف الحاكم من ناحية أخرى وهو صراع اصاب فيما اصاب جميع الانشطة بشلل ملحوظ وجعل المؤشرات الاقتصادية تاخذ طريق التدهور، وهو أمر لم يكن اربكان يتوقعه عندما تسلم مقاليد الحكم قبل ما يقرب من السنة.

ولقد شهدت معدلات التضخم فى الاسابيع الاخيرة زيادات كبيرة، كما زادت الاسعار الاستهلاكية فى شهر ابريل بنسبة 6,6٪ عما كانت عليه فى شهر مارس وهو ما يعنى معدل تضخم سنويا قدره 92٪ طبقا لتقدير غرفة استنبول التجارية وجدير بالذكر أن الائتلاف التركى الحاكم المتزنج كان يستهدف الا يزيد معدل التضخم فى العام الحالى على 57,7٪ وهو هدف لن يتحقق سواء بقى الائتلاف أم ولى، وتشهد الليرة التركية تآكلا مستمرا وتؤكد الدوائر الاقتصادية عدم واقعية طموحات اربكان فى أن يصل معدل النمو الاقتصادى إلى 14٪ بل إنه فى احسن الاحوال لن يتعدى نسبة الـ6,5٪ ويلاحظ أن أربكان قد اعترف بان المؤشرات الاقتصادية قد تدهورت خلال الفترة التى قضاها فى الحكم حتى ساعة كتابة هذا المقال، إلا انه يعتبر ان الاعلام التركى مسئول عن ذلك للموقف المعادى الذى ياخذه من الائتلاف الحاكم وهو ما الحق به اشد الاضرار حسب قوله، والحقيقة انه منذ بدات المواجهة بين الحكومة التركية ومجلس الامن القومى فى نهاية شهر فبراير الاخير اخذ اربكان يوجه كل جهده لمواجهة انتقادات معارضيه من داخل القوات المسلحة وصفوف المؤسسات العلمانية الاخرى.

ومع أن البنك الدولى مازال يصنف تركيا على انها واحدة من احسن الاسواق النامية، إلا انها لم تعد عملاق العالم الثالث الصاعد، كما كان يحلو للكثيرين ان يطلقوا عليها والواقع أن الخبراء الماليين اصبحوا يشيرون إلى تركيا على انها دولة يحيط بها قدر لايستهان به من المخاطر، وكانت بعثة لصندوق النقد الدولى قد زارت تركيا مؤخرا ولم تخف امتعاضها من تباطؤ الاصلاحات الهيكلية وعلى الاخص فى مجالات الضرائب والتامينات الاجتماعية وعمليات الخصخصة

ويقول الاقتصاديون إنه لايمكن ان يؤخذ على محمل الجد ما كان يردده اربكان بان موازنة العام الحالى سوف تكون خالية من اى عجز، فقد بلغ العجز فى الربع الاول من العام الحالى 3,2 مليار دولار امريكى ويتوقعون ان تصل نسبته إلى 5٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى تركيا والذى يقدر بحوالى 180 مليار دولار علاوة على ذلك أعلن الاتحاد العام لنقابات العمال التركية أن الحد الادنى للأجور قد شهد تراجعا كبيرا فى السنوات الاربع الاخيرة، واصبح لايتعدى 85 دولارا فى الشهر بعد ان كان قد وصل فى عام 1993 إلى 135 دولارا.

وتقول التقارير إن العواصف السياسية التى شهدتها تركيا فى الاشهر الاربعة الاخيرة قد تسببت فى توقف الخطط الحكومية للخصخصة وإلى شلل واضح فى الاسواق وايضا فى انشطة المصالح الحكومية المسئولة عن تنفيذ برامج الخصخصة، ولعل اوضح دليل على ذلك ان الهيئة العامة للخصخصة والمسئولة عن اصدار القرارات النهائية بطرح المشروعات العامة للبيع، هذه الهيئة لم تجتمع منذ 29 مارس الاخير، وكانت الحكومة التركية تتوقع أن تبلغ عائدات الخصخصة فى العام الحالى حوالى 4,5 مليار دولار، إلا أن ماتحقق بالفعل خلال الربع الاول من العام الحالى لم يزد على 23 مليون دولار، وهو ما يرجع إلى عدم اعتماد عمليات البيع التى

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

تمت بالفعل، ولم تتم عمليات خصخصة المنشآت السياحية او الموانيء، كذلك نجد ان خصخصة واحدة من اكبر شركات انتاج الصلب التركية لاتزال متعثرة منذ عشر سنوات ثم صدر في مطلع العام الحالى حكم للمحكمة الدستورية العليا اجاز خصخصة هيئة المواصلات اللاسلكية التركية، وذلك بعد ان كان قد قدم طعنين ضد عملية الخصخصة تلك وكان المراقبون يتوقعون ان ذلك سوف يعطي عمليات الخصخصة انطلاقة كبرى، إلا ان الطعون الدستورية ولت من ناحية لتحل محلها العواصف السياسية العاتية، بل ان هناك تخوفا كبيرا من أن تقف الازمة السياسة دون الانتهاء كلية من خصخصة الهيئة المذكورة في خلال العام الحالي، وهي العملية التي تتوقع الدولة عائدات منها تقدر بـ3.3 مليار دولار.

ويقول المراقبون الاقتصاديون إنه لامفر من تصفية القطاع العام بخسائره المتعاظمة حتى ما تمكن السيطرة على الخسائر الكبيرة التي يرزح تحت وطأتها الاقتصاد القومي التركي وبالتالى السيطرة على الزيادات المطردة في الاسعار ويضيفون إلى ذلك ان عجز الحكومة الواضح عن السيطرة على معدلات التضخم يؤدي بالضرورة إلى الاضرار الكبير بالمناخ الاستثماري في تركيا، وتشير التقارير إلى أن القطاع الصناعي الخاص يفضل في الوقت الحاضر أن يودع فوائضه المالية في المصارف على أن يعيد استثمارها وفي نفس الوقت تشكو الصناعة التركية من الضعف الملحوظ في السياسة الاستثمارية للحكومة.

ويضع صندوق النقد الدولي على راس الاولويات المطلوبة من الحكومة التركية اصلاح نظام التامينات الاجتماعية والذى يرهق خزينة الدولة بتكلفته الباهظة، وقد دأبت الحكومات التركية المتعاقبة قبل اربكان على ادراج عمليات الاصلاح تلك فى برامجها، دون ان يتحقق شيء ملحوظ في ذلك المجال، وتقول بيانات وزارة العمل في انقرة إن المؤسسات المختلفة للتامينات الاجتماعية سوف تحقق في العام الحالى عجزا يقدر بحوالى 2.4 مليار دولار ويقدر الخبراء ان المديونية المتراكمة علي تلك المؤسسات سوف تصل في عام 2000 إلى حوالى عشرة مليارات دولار، ولعل ذلك يفسر الضغوط الهائلة التي تمارسها الدوائر الاقتصادية وكذلك صندوق النقد الدولي على اربكان وتشيللر من اجل اصلاح تلك الاوضاع، ولكن هل ذلك ممكن من جانب حكومة تصارع ساعة بساعة من أجل بقائها.

شيلر تنتقد تكليف يلمظ بتشكيل الحكومة التركية وأنصارها يعلنون تأييدهم ليلمظ

انقرة ـ وكالات الأنباء:

انتقدت السيدة تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم التركي اسناد مهمة تشكيل الحكومة الجديدة الى مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الام.

واكدت تشيلر ان حزب يلمظ يفتقد الاغلبية البرلمانية واتهمته بانه يسعى الى تقسيم صفوف حزبها فى سبيل تمكنه من تشكيل حكومة جديدة.

وقد قدم بالفعل احد اعضاء البرلمان عن حزب الطريق القويم ويدعى هالوك موفتيولر استقالته صباح امس من صفوف حزب شيلر واعلن تأييده لسعود يلمظ لينخفض بذلك عدد اعضاء الائتلاف السابق بين شيلر واربكان فى البرلمان الى ٢٨١ عضوا..

واعرب يلمظ عن امله فى ان يتمكن من تقديم التشكيل الحكومى الجديد بنهاية يونيو الحالى.. ويحتاج يلمظ الى تأييد ٢٦٦ عضوا من اعضاء البرلمان ليتمكن من تخطى اى اقتراع للثقة على الحكومة الائتلافية التى سيقوم بتشكيلها.

ويشغل حزب الوطن الام ١٢٩ مقعدا من مقاعد البرلمان ويسعى الى كسب تاييد الاحزاب اليسارية والعلمانيين المنشقين على حزب شيلر.

وكان الرئيس التركي قد كلف يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة فى اعقاب استقالة رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان الاسبوع الماضى بعد ضغوط من جانب العسكريين والعلمانيين استمرت شهورا طويلة.

تشيللر وأربكان يهاجمان قرار الرئيس التركى

مسعود يلمظ يتعهد بتقديم قائمة الحكومة التركية الجديدة بعد 9 ايام



مسعود يلمظ يعلن فى مؤتمر صحفى اول امس تكليفه بتشكيل الحكومة التركية الجديدة أ ف ب

■ انقرة - وكالات الانباء:

بدأ مسعود يلمظ رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة مشاوراته مع الاحزاب العلمانية فى الوقت الذى تعهد بتقديم قائمة الحكومة الجديدة بحلول 30 يونيو القادم.

ويجتمع يلمظ مع زعماء الاحزاب اليمينية اعتبارا من بعد غد الثلاثاء حيث يلتقى بزعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيللر التى وجه اليها الدعوة من خلال حديث تليفزيونى للمشاركة فى ائتلاف علمانى يستبعد الاسلاميين من السلطة.

فى الوقت نفسه، وجه يلمظ انتقادات لتشيللر وقال ان العقبة الوحيدة امام تكليف الرئيس التركى له بتشكيل الحكومة هو الموقف السلبى الذى تتخذه تشيللر تجاهه لاسباب شخصية واشار يلمظ الى ان التحالف مع حزب الطريق القويم هو الأيسر بالنسبة له للوصول الى شراكة فى الحكومة المقبلة.

وقبل بدء المشاورات مع قادة الاحزاب الاخرى اجتمع يلمظ مع قيادات حزبه «الوطن الام» صباح امس للتنسيق قبل اللقاءات المرتقبة مع قادة الاحزاب.

وقد ذكرت صحيفة «راداكال» التركية ان حكومة يلمظ فى حاجة الى تاييد تسعة نواب للفوز بثقة البرلمان التركى.

ووصفت تشيللر تكليف يلمظ بتشكيل الحكومة بانه «انقلاب رئاسى» وان البلاد اصبحت وجها لوجه امام انقلاب جديد، وهذا امر مخز للديمقراطية.

كما انتقد رئيس الوزراء الاسلامى المستقيل نجم الدين اربكان تعيين يلمظ وقال ان سلوك الرئيس التركى كان خاطئا تماما.

وقال حزبان يساريان انهما مستعدان لتأييد حكومة يلمظ الا ان الائتلاف المرتقب فى حاجة الى مشاركة حزب الطريق القويم لضمان الاغلبية المطلوبة.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واعلن حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينار باوكال ان جميع نوابه في البرلمان سيؤيدون حكومة يلمظ.
يذكر ان حزب الوطن الام بزعامة يلمظ هو ثاني اكبر حزب في البرلمان ويبلغ عدد نوابه 129 نائبا من بين عدد اعضاء البرلمان المؤلف من 550 مقعدا بينما تحظى تانسو تشيللر بتأييد 282 نائبا في الوقت الحالي وهو مايكفيها للفوز بثقة البرلمان.
على جانب آخرانفجرت قنبلة خارج مبنى السفارة التركية في العاصمة البلجيكية بروكسل امس مما اسفر عن تحطم نوافذ مبان مجاورة دون ان تحدث خسائر في الارواح.
واعلنت جماعة ارمينية تدعى كوركن يانيكيان مسئوليتها عن الانفجار الذي وقع في وسط بروكنسل بدعوى ان الدولة التركية تتجاهل القوانين الدولية وتواصل بعد 81 عاما من الابادة الارمينية سياستها الارهابية والتوسعية ضد الدول المسالمة في البلقان والشرق الاوسط والقوقاز.
وحذرت الجماعة الارمينية من ان جميع المؤسسات التركية ووكالات السفر ستكون هدفا للجماعة اعتبارا من اول يوليو القادم.
من ناحية اخرى اعلن الجيش التركي امس انسحاب معظم قواته من شمال العراق بعد عملية استمرت 5 اسابيع استهدفت ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في المنطقة.

المصدر : الوسط
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٧

استقالة أربكان تكفي لإرضاء الجيش؟

هل تقف تركيا على عتبة الانقلاب العسكري الرابع بعد انقلابات الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وبمعدل انقلاب في كل عقد من الزمن، مع أن الانقلاب هذه المرة قد يأتي متأخرا نحو ٧ سنوات؟

ولما كان العسكريون لا يتورعون عن التدخل في شؤون الحكومة التركية، ولما كانوا انشأوا قطاعا للاهتمام بالعلاقات العامة في قلب الجيش على غرار الأحزاب السياسية، فقد لا يكون من الضروري أن نكلف أنفسنا عناء طرح السؤال، أو أن نتوقع انقلابا عسكرياً بصورة رسمية. والأصح أن نطرح السؤال الآتي: هل نحن أمام جزائر جديدة في المنطقة، بعدما أكد الجيش انه «سيستخدم السلاح اذا اقتضى الأمر»؟

لماذا وكيف تتحول تركيا، المزدهرة اقتصادياً، وصاحبة النفوذ في الدول الاسلامية التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي، والمرشحة لأن تصبح قوة اقليمية تذكّر بماضي الامبراطورية العثمانية، لماذا توشك تركيا هذه ان تصل الى وضع يشبه وضع الجزائر؟

مع ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن قبل الانتخابات البلدية التي جرت في العام ١٩٩٤، فإن هذه الانتخابات أثبتت قيام حركة اسلامية فاعلة في تركيا. فللمرة الأولى في تاريخها أوكلت تركيا مسؤولية بلديتي أنقرة واسطنبول الى الاسلاميين وعلى الأكثر راح أتباع العلمنة في محاولة لعرض العضلات، يرفعون شعارات كمال أتاتورك، وينظمون اللقاءات والتظاهرات وينشرون المقالات ويوقعون العرائض مذكرين بمبادئ العلمنة وبتصميمهم على الدفاع عنها أيا كان الثمن.

ومن جهة ثانية، ركب حزب «الرفاه» الموجة الاسلامية، فاعتبر رؤساء البلديات الاسلاميين «أبطالا» على غرار أبطال الاسلام أيام الفتح، كما لو كان سائر الأتراك مشركين. لكن البلاد شهدت أزمة اقتصادية خانقة غطت على انتصار الاسلاميين. وفي العام ١٩٩٥ اقترع الأتراك في انتخابات مبكرة دعت اليها حكومة تانسو تشيلر وبسبب الفساد والأزمة الاقتصادية والشرخ الاجتماعي حقق الاسلاميون انتصاراً جديداً، فحل حزب «الرفاه» في المركز الأول بنسبة ٢١ في المئة من أصوات الناخبين. وفشلت محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبين يمينيين، هما حزب «الوطن الأم» وحزب «الطريق القويم»، بعدما دعم مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم مشروع الاسلاميين باجراء تحقيق في البرلمان حول اتهام تشيللر بالفساد. لكن زعيمة «الطريق القويم» التفت على محاولة يلماظ فشاركت في حكومة ائتلافية مع نجم الدين أربكان الذي تعهد اسقاط التحقيق الذي يتهمها بالفساد.

وخلال الأشهر الأولى لم تلق الحكومة سوى مواجهات اقتصادية، وبعدما قام أربكان بزيارة رسمية لايران وليبيا، وقرر بناء مسجد في اسطنبول يرمز الى غزوها الثاني، شهدت البلاد توتراً ملحوظاً. وفي شهر شباط (فبراير) بعد مهرجان اقيم بمناسبة يوم القدس، نظمته احدى البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون في احدى ضواحي اسطنبول، حرك الجيش في اليوم التالي مدرعاته في المدينة رداً على الخطب الراديكالية التي القيت في المناسبة وهاجمت اسرائيل بعنف.

وفي ٢٨ شباط حذر مجلس الأمن التركي الحكومة من مغبة تجاوزات الاسلاميين، واصدر المجلس الذي يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين بيانا دعا فيه الحكومة الى اتخاذ اجراءات بحق المجموعات الأصولية التي تعمل ضد العلمنة، الأمر الذي أدى الى إشعال الحرب الباردة بين الجيش والحكومة.

وقام الجيش بعملية عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني من دون اخطار رئيس الوزراء والحكومة.

وقد أصر الجيش على اجراء المناورات المشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة خلافاً لرأي الحكومة التي أكد رئيسها تأجيل المناورات الى أجل غير مسمى.

التدخل المباشر

ولا يكتفي الجيش بإدارة شؤون البلاد بل يتطلع الى مساندة الشعب ودعمه، وفي مناسبة عيد الأمهات استقبل نائب رئيس الأركان شفيق بير وفدا من منظمة نسائية ووزع الورود على اعضائه.

ويعقد رئيس الأركان لقاءات مع الصحافيين يستثنى منها ممثلو الصحف الاسلامية، ومع الأكاديميين والقضاة والمدعين العامين، يؤكد فيها ان الخطر الأصولي هو الخطر الأول الذي يتهدد تركيا. ويقول ان حوالي ثلاثين مجموعة اصولية متهمة بارتكاب اعمال ارهابية، وان ٢٥٠٠ هيئة و٥٠٠ مؤسسة و٨٠٠ مدرسة دينية تتلقى دعما من ايران وليبيا والسودان، وهذه جميعا تشكل

خطرا على الجمهورية.

وعندما لفت اللواء فوزي توركري رئيس جهاز الاستخبارات في هيئة الأركان الى هذا «الخطر» قوبل بتصفيق حاد من القضاة والمدعين العامين وقوفا لمدة تزيد على خمس دقائق.

وفي حين يدعم معظم الصحف الجيش تحركت النيابة العامة في أنقرة مطالبة المجلس الدستوري بحل حزب «الرفاه» الذي غدا «مركزا للنشاطات المعادية للعلمنة». وفي مؤتمر صحافي لا سابقة له في تركيا أعلن النائب العام: «اطلب من الله أن يساعدنا في جهادنا المقدس واطلب من الصحف أن تنشر مضبطة الاتهام ليعرف اتباع الرفاه أي حزب هو حزبهم».

واستهدف العسكريون مئات رجال الأعمال الذين يديرون الاف الشركات واتهموهم بدعم الاسلاميين ودعوا وحدات الجيش الى مقاطعة بضائعهم. ومن بين هؤلاء جمعية «موسياد» وهي تجمع لرجال الأعمال المستقلين، و«اولكر» التي تعتبر اقدم المؤسسات لصناعة الشوكولا والبسكويت والتي لا يمكن وصفها بانها اسلامية. ولم ينج بعض أصحاب مطاعم الكباب من غضب الجيش

ولا تجرؤ الأحزاب المعارضة على انتقاد الجيش عندما يعلن ان الدستور يمنحه «حق الدفاع عن الجمهورية في وجه الخطر الأصولي. وان محاربة النشاطات الدينية هي في طليعة أولويات القوات المسلحة». ويفسر أحد الجنرالات القدامى تدخلات الجيش وانذاراته «بأنها ليست موجهة ضد الديموقراطية، وعندما تكون الديموقراطية في خطر فمن الطبيعي ان يتولى الجيش حمايتها» وذلك في أعقاب تصريح رئيس الأركان بأن «الجيش قد يستخدم السلاح اذا اقتضى الأمر».

رسائل وتحذيرات

ويقول عدنان كشكين الأمين العام لحزب الجمهورية والشعب الذي انشاه كمال أتاتورك: «اننا ندعم الجيش لأن من حقه أن يستخدم السلاح عندما تدعو الحاجة» ومن جانبه أعلن الزعيم دينيز بايكال: «صحيح ان هنالك خطراً يتهدد الجمهورية، لكن ليس ثمة ما يستدعي الهلع. فالانتخابات المقبلة ستجري بين الرفاه وحزب الجمهورية والشعب»، ناسيا أن حزبه نال بشق النفس نسبة ١٠ في المئة في الانتخابات الأخيرة.

أما بالنسبة الى بولند أجاويد زعيم الحزب الاجتماعي الديموقراطي اليساري فإن «رسائل» العسكريين واضحة ومكشوفة ويعلق مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» على موقف الجيش، فيقول انه «تحذير قاس للحكومة، يصل الى حد الانذار لكن الأزمة التي تواجهها تركيا لا يمكن حلها بالمدرعات والمدافع»

ويقول حسام الدين سندروك زعيم الحزب الديموقراطي الذي شهد ثلاثة انقلابات عسكرية

«الوضع حالياً ليس شبيها بما كان عليه في العام ١٩٨٠، وليس هناك مبرر لانقلاب عسكري. صحيح أن الاسلام السياسي يزداد قوة، إلا أنه يجب اقناع الشعب بأن من الممكن ان نعيش الاسلام في بلد علماني. والحل يجب ان يتم في اطار الديموقراطية».

في هذه الأجواء الضاغطة لم يستطع نجم الدين أربكان ان يعقد الا اجتماعا واحدا للحكومة طوال ثلاثة أشهر، فاضطر الى الاستقالة عملا بالاتفاق المعقود بين حزبه وحزب «الطريق القويم» تاركا رئاسة الحكومة لتشيللر حتى موعد الانتخابات المبكرة في غضون أشهر لكن الصعوبات الجدية التي تعترض الحزبين تجعل برنامجهما المشترك صعب التنفيذ. فحزب «الطريق القويم» لا يريد التحالف مجددا مع الاسلاميين بعد انشقاق عدد من نوابه. أما الاحتمال الآخر بتشكيل حكومة ائتلافية بين «الطريق القويم» و«الوطن الأم» فهو ليس سهلا ايضا لأن يلماظ يريد تحالفا مع «الطريق القويم»، لكن من دون تشيللر

خط تماس

ترى هل يقبل الجيش باستقالة أربكان، أو بقيام حكومة لا تضم «الرفاه»؟ وهل يمكن في المدى القريب حل المشكلة الاسلامية في تركيا؟ الأمر ليس أكيدا لكنه ممكن. فالجنرالات يدعون المواطنين الى عدم الوقوف على الحياد. والوضع يزداد تأزما بين العسكريين، لا سيما عندما يعلن الجنرال عثمان اوزبك المشهور بالاهانات التي يوجهها الى أربكان، ان الكفاح ضد الاسلاميين هو كالكفاح ضد ارهابيي حزب العمال الكردستاني. فيرد عليه النائب الاسلامي خليل ابراهيم سليك قائلا: «ان الجيش لم يستطع التغلب على بضعة آلاف من ارهابيي حزب العمال الكردستاني وهو لن يستطيع ابداً مقاتلة ستة ملايين اسلامي».

ان الحركات الاسلامية في تركيا لم تنشأ بين ليلة وضحاها. ولم تقم بفضل حكومة أربكان خلال الأشهر العشرة الماضية، لكن تولي أربكان رئاسة الوزارة ولد خوفا مبالغا فيه. ومع ذلك فإن مجرد الكلام عن اسلاميين وعلمانيين، عن أموال علمانية وأخرى اسلامية، عن عواصم علمانية وأخرى اسلامية، مع ارتفاع خط تماس

بين صحافيين علمانيين وصحافيين اسلاميين،
والحديث عن احتمال استخدام السلاح، يجعل
الخطر أكثر واقعيا من مجرد الحديث عن حركة
اسلامية وهو ما دفع الصحافي عمر طالو الى
التساؤل في جريدة «ميليت» عما اذا كان الجيش
يضع لائحة بالشركات المرفوضة، فبعد الأكراد
المرفوضين، جاء دور الرجعيين المرفوضين،
والعلمانيين المرفوضين الخ فهل سنشهد غدا
علامات فارقة على الابواب، مثلما حدث في أيام
النازية وكوكلوكس كلان؟ ■

هل ينجح انقلاب كانكايا فى تركيا ؟!

يلمظ ينتظر المنشقين عن «الطريق القويم»

حزب الرفاه..دخل حلبة السياسة..ولن يخرج منها

ماذا لو جرت الانتخابات..قبل نهاية العام؟!

فى قرار اعتبره الكثيرون مفاجئا اسند الرئيس التركى سليمان ديميريل تشكيل الحكومة الجديدة الى زعيم المعارضة مسعود يلمظ عكس التوقعات التى اشارت الى انه سوف يسندها الى تانسو شيلر زعيمة حزب الطريق القويم . وتقول اعتبره الكثيرون مفاجئا لان ابسط قراءة فيما يدور على الساحة السياسية فى تركيا كانت تشير الى ما سيحدث فالواقع ان هذا التكليف جاء بناء على ضغوط من جهات عديدة تسميها الصحف التركية مشاورات فى مقدمتها الجيش حامى النظام العلمانى فى تركيا ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس المخابرات .. فهم الذين ضغطوا لاجبار اربكان على تقديم استقالته وهم الذين يسعون الى اختيار الحكومة الجديدة حتى تأتى على النحو الذى يريدونه كى يقول المعلق التركى الشهير عثمان جنكيز تشاندار الكاتب بصحيفة الصباح اشهر الصحف هناك .

هشام عبدالرءوف

المصدر : المسـاء

التاريخ : ٢٠/ ٦/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحسب قرار اسناد تشكيل الحكومة الجديدة ان يلماظ ملتزم بتقديم تشكيلها قبل الثلاثين من الشهر الحالي والا نقل التكليف الى غيره .. ومشكلة يلماظ حاليا انه يعيش تحت رحمة الهاربين من حزب الطريق القويم . فالبرلمان التركي يتكون من ٥٥٠ مقعدا .. ويتمتع حزب يلماظ الذى اسسه الرئيس الراحل تيرجون اوزال بـ ١٢٩ مقعدا ولو تم ضم الاحزاب المستعدة للتحالف معه لكان عدد المقاعد التى يتمتع بها هذا الائتلاف ـ المتوقع ـ ٢٦٦ مقعدا وبقيت ١٠ مقاعد اخرى .. ويأمل يلماظ فى ان ينضم عدد من نواب حزب الطريق القويم الى حزبه ولو حتى بمجرد التأييد خلال الاقتراع .

احتمالات

والاحتمال هنا لايخرج عن امرين .. الاول ان ينجح اسناد الحكومة الى يلماظ وهو الذى تطلق عليه الصحف المؤيدة لحزب الرفاه اسم « انقلاب كانكايا » نسبة الى مقر الرئاسة .. والاحتمال الثاني ان يفشل يلماظ . فى هذه الحالة سوف يسند ديميريل تشكيل الحكومة الى تانسو شيلر أو



نجم الدين اربكان
رئيس الحكومة السابقة

اربكان ليعود الائتلاف القديم الذى لم يرضى عنه العسكريون ويتكرر السيناريو مرة اخرى
على ان حالات الانشقاق على حزب الطريق القويم بدأت ومن غير المستبعد ان تستمر ليكتمل لمسعود يلماظ عدو شيلر اللدود ـ النصاب اللازم لحصوله على ثقة البرلمان .

هنا يبرز سؤال .. كيف سيكون الوضع فى هذه الحالة تتعدد الاجابات لكنها تتفق فى عدة خطوط اساسية أولها ان هذا لن يعني على الاطلاق ابتعاد حزب الرفاه عن الساحة السياسية بل على العكس .. فان هذا الحزب اثبت وجوده واثبت انه دخل حلبة السياسية ولن يخرج منها . وكل ماحدث كان مجرد تراجع تكتيكي لكن الحزب سيواصل الاستعداد للعودة الى الحكم مرة اخرى .

الخطوط الحمراء

ويقول مصدر دبلوماسي غربي انه فى أي الأحوال فقد نجح الحزب بزعامة نجم الدين اربكان استاذ الهندسة الميكانيكية ذى السبعين عاما القادم من قونيا فى كسر احتكار العلمانيين للسلطة والذى دام لأكثر من سبعين عاما بدعم من الجيش ومن الغرب .. وبعبارة اخرى يقول مصدر دبلوماسي غربي .. لقد وجدت الخطوط الحمراء من يعبرها .. وفاز زعيم اسلامي فى انتخابات حرة وأصبح رئيسا لوزراء تركيا ولم تسقط السماء على الأرض .

ويمضي المصدر قائلا .. ان من الصعب التصديق بأن هذه سوف تكون اخر مرة يرتفع فيها صوت اربكان أو حزبه هذا رغم انه عجز عن تحقيق الصورة المثالية للمجتمع الاسلامي والتى بشر بها فى برنامجه الانتخابي .. وكل مافعله اربكان كما يقول المصدر

والكاتب بلال شتين انـــه ملا المناصب الحيوية فى الدولة بالعديد من انصار الحزب واتاح الفرصة لظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال تنتمى الى مدينة قونيا مسقط رأسه والى هضبة الاناضول لكن فى نفس الوقت فان المصدر الدبلوماسى يرى ان سياسات اربكان لم تؤد اطلاقا الى التهديد بنشوب حرب اهلية على غرار ما يحدث حاليا فى الجزائر وليس من شأنها ان تؤدى الى ذلك وان كل هذه المخاوف كان مصدرها تهويلات يروج لها الجيش والاجنحة العلمانية المختلفة .

الانتخابات

وبعد ذلك يأتى سؤال مهم .. اذا فشلت جهود تشكيل الحكومة واصبح اجراء الانتخابات الجديدة امرا لا مفر منه فما هى فرصة حزب الرفاه .

المعروف ان الانتخابات فى تركيا تجرى بنظام القوائم النسبية وان أي حزب يحتاج الى الفوز بعشرة فى المائة على الاقل من عدد الاصوات وأى حزب يحصل على نسبة اقل يفقد الاصوات التى تئول بدورها الى الاحزاب الاخرى التى تتجاوز هذه النسبة . وهذا الوضع استفادت منه الأحزاب الثلاثة .. الوطن الام والطريق القويم والرفاه رغم ان هناك من يقول ان الرفاه هو أول المستفيدين من هذا الوضع !!

يقول اربكان انه فى الانتخابات الماضية حصل حزبه على ستة ملايين صوت فى الانتخابات الماضية وسوف يحصل فى أى انتخابات قادمة على عشرة ملايين صوت . وفى غياب استطلاعات موثوق بها للرأى فى تركيا يصعب الحكم بكل تأكيد على تقديرات اربكان لكى هناك عوامل عديدة سوف تكون فى صالحه بكل تأكيد اهمها حالة الانقسام الحاد فى المعسكر العلمانى وبين قادته كما ان الحزب يتمتع بأكبر حجم من العضوية بالمقارنة بالاحزاب الأخرى ولدى الحزب مصادر للتحويل تتكون فى معظمها من رجال اعمال يتفقون معه فى الاتجاه والحزب نفسه اكثر تنظيما من باقى الاحزاب الاخرى ويتمتع بتأييد عدد من الصحف ومحطات التليفزيون : والاهم ان الحزب اكتسبت تعاطفا واضحا بعد ان تامر عليه الجيش الموالى للولايات المتحدة وحلف شمال الاطلنطى ووثيق الصلة باسرائيل واجبره على الاستقالة . وهناك بعض الاجراءات التى ساهمت فى زيادة شعبية الحزب مثل رفع اجور موظفى الدولة بنسبة كبيرة وزيادة الدعم للمزارعين وكل هذا سوف يترجم الى اصوات فى الانتخابات القادمة التى يتوقع لها كثيرون ان تتم قبل نهاية العام الحالى .

ويقول المعلق الشهير فى تركيا « سامى كوهين » انه فى حالة اجراء الانتخابات سوف يحصل حزب الرفاه على حوالى ٢٦٪ من عدد الاصوات مقابل ٢١.٥ فى الانتخابات الاخيرة .

الخاسر الاكبر كما يقول المحللون سوف يكون حزب الطريق القويم وزعيمته تشيلر الذى انقلب عشية وضحاها من الهجوم على التيار الاسلامى الذى يمثله حزب الرفاة الى التحالف معه وسوف تفقد شيلر الحصانة السياسية التى منعتها طويلا من المثول امام المحاكمة عن عدة تهم فساد هى وزوجها بفضل اعضاء حزب الرفاه فى البرلمان .

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

ديميريل يدير اللعبة وتشيللر قد تكون الضحية

تركيا: لعبة الكراسي والأرقام... والرؤوس

■ عين يلماظ على ١٠ نواب من حزب تشيللر لتأمين أكثرية نيابية

■ هل يمهد «الانقلاب الرئاسي» لتوحيد العلمانيين في مواجهة «الرفاه»؟

كتب عدنان حطيط:

أعطى مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» لنفسه مهلة تنتهي في ٣٠ حزيران (يونيو) الجاري، كي يقدم للرئيس سليمان ديميريل تشكيلة حكومية يرى ان بإمكانها نيل ثقة المجلس النيابي وادارة شؤون البلاد في الفترة الفاصلة عن الانتخابات النيابية العامة المبكرة.

لقد شكل قيام ديميريل بتكليف يلماظ بتشكيل الحكومة مفاجأة لكل من نجم الدين أربكان وتانسو تشيللر الشريكين في الائتلاف الحكومي الذي قدم استقالته الأربعاء الماضي. وسبب المفاجأة ان «الثنائي» كان يتوقع قيام الرئيس بتكليف تشيللر بعدما رفع إليه عريضة ثلاثية (ضمت أيضاً توقيع محسن يازجي أوغلو رئيس حزب الوحدة الكبرى الذي يضم ٨ نواب) تنص على أن بمقدور ائتلاف ثلاثي تترأسه تشيللر أن ينال غالبية ٢٨٣ صوتاً.

ومن حيث المبدء، يفترض بالرئيس عند استقالة أي حكومة، أن يكلف بتشكيل الحكومة من يرى أنه قادر بالفعل على تشكيل حكومة قادرة على نيل الثقة، وذلك طبعاً بعد اجرائه مشاورات مع رؤساء الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي.

لذا تبدو مبررة ردة فعل تشيللر القاضية التي وصفت فيها خطوة ديميريل بأنها «انقلاب رئاسي». فما قامت به ببساطة هو أنها جمعت كامل عدد نواب الرفاه مع كامل عدد نواب حزبها (الطريق القويم) وكامل عدد نواب حزب الوحدة الكبرى فكانت الحصيلة على الشكل الآتي:

١٥٦+١١٦+٨=٢٨٠.

واضافت إلى هذا العدد ٣ نواب مستقلين فوصلت إلى العدد ٢٨٣، أي أكثر من العدد المطلوب للثقة (٢٧٦) بسبعة نواب.

هل أخطأت تشيللر في حساباتها، أم أن يلماظ أقنع ديميريل بأن حساباته أكثر دقة... أم أن لديميريل حساباته هو الآخر؟

كل الحسابات جائزة في لعبة الأرقام والكراسي التركية.

الثوابت قليلة مقارنة بالتحركات.

من الثوابت:

١ – ان المؤسسة العسكرية التي تولت على مدى ٦ عقود من الزمن (توفي مصطفى كمال في ١٩٣٨) الحفاظ على الميراث الكمالي القائم على التغريب والعلمنة، ليست في وارد التخلي عن دورها وموقعها.

٢ – ان حزب «الرفاه» والمد الإسلامي عموماً، موجودان وبقوة على أرض الواقع التركي، شاءت المؤسسة العسكرية أم أبت، وان هذه القوة في ازدياد مضطرد لعوامل ذاتية خاصة بالقدرات التنظيمية الهائلة لهذا الحزب والعقيدة التي توحد بين أعضائه، وأخرى موضوعية خاصة بالخيبات المتكررة التي لحقت بالمراهنين على اعتراف الغرب – الأوروبي تحديداً – بموقع لتركيا فيه. أولاً وأخيراً لأنها دولة مسلمة ولأنه هو – أي الغرب – مسيحي.

أما المتحركات فقد يلخصها واقع يؤطر كل ما تنطوي عليه من مراوحة، وذبذبة ومناورات.

هذا الواقع هو حال الأحزاب والقوى العلمانية. فهي زئبقية، سريعة الانشطار، والصراع بين أقطابها على السلطة أشد عنفاً وشراسة من صراعهم مع المد الإسلامي غير العلماني. ولعل الائتلاف الحكومي الذي شكله يلماظ وتشيللر أوائل العام الماضي، ولم يقدر له العيش طويلاً، خير مثال على ذلك. فما ان ارتقى يلماظ سدة رئاسة الحكومة حتى بدأ يعد العدة للانقضاض على شريكته. لذا وقف يتفرج عليها وهي توشك أن تحال على «مقصلة» المحكمة الدستورية العليا، أمام

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

الضربات المحكمة التي وجهها لها «الرفاه». بل انه ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ شارك أعضاء من حزبه في التصويت على مشروع بإدانتها.

كان السلوك واضحاً وصارخاً في أبعاده وأهدافه. وهكذا وجدت تشيللر نفسها بين خيارين: أن تموت سياسياً على يد حليفها في العلمانية، أو تعيش على يد غريمها الذي أبدى استعداده للانتقال من موقع العداء الكامل إلى الشريك الكامل، بل وحتى الكفيل الكامل.

وقد جربت تشيللر ذلك بالفعل واكتشفت أنه حقيقي إذ ان الرفاه هو الذي عاد لاحقاً فأنقذها من كل الاتهامات التي وجهها إليها.

قبل ذلك عاشت تشيللر تجربة مرة مع دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري.

ومثل هذه التجارب المرة مألوفة في السياسة التاريخية. لقد سبق أن تبنى عصمت اينونو الصديق الأقرب لمصطفى كمال، شاباً متفوقاً يدعى بلند أجاويد، فجعله نائباً، ثم رفعه إلى أعلى المراتب في الحزب الذي يترأسه. ولم تمض سنوات حتى انقلب أجاويد على «أبيه» وأزاحه من رئاسة الحزب وحل محله.

تورغوت أوزال فعل الأمر نفسه مع سليمان ديميريل وسعى لوراثته وهو لا يزال على قيد الحياة. ولم ينس ديميريل ثأره هذا إلا بعد وفاة أوزال.

يلماظ نفسه كان ابناً بالروح لتورغوت أوزال، لكنه في وقت من الأوقات تمرد عليه.

الحكاية قديمة. صراع الكراسي يبيح كل شيء. أليس سليمان ديميريل هو «الأب الروحي» لتانسو تشيللر وهو الذي أدخلها السياسة ودفع بها في سرعة قياسية إلى أن تصبح أول امرأة في تاريخ تركيا الحديث تتقلد منصب رئيسة الوزراء؟

ديميريل نفسه هو الذي قالت عنه تشيللر بالأمس انه قام بانقلاب... ضدها! بين هذه الثوابت والمتحركات أو التغيرات، يطرح السؤال: ما هي الحسابات التي جعلت يلماظ يبدو واثقاً إلى حد أنه أعطى لنفسه موعداً في ٣٠ الجاري لتشكيل الحكومة؟

ان حسابات الرجل تقوم على معادلة بسيطة: جمع كل القوى العلمانية في صف واحد لمواجهة الرفاه. وهو يبدأ بحزبه (الوطن الأم) مضيفاً إليه ثلاثة أحزاب أخرى: اليسار الديمقراطي، الشعب الجمهوري وتركيا الديمقراطية، وفق المعادلة الآتية:

١٢٩ + ٦٧ + ٤٩ + ٢٠ = ٢٦٦ نائباً.

ولما كان هذا العدد ينقصه عشرة نواب على الأقل لتأمين الثقة النيابية، فإنه واثق من إمكانه تحقيق ذلك عبر اختراق لحزب تشيللر.

وما من شك في ان ثقة يلماظ تنطلق من مجموعة عناصر:

١ - تأثير المؤسسة العسكرية، أو تأثر أعضاء حزب «الطريق القويم» كغيرهم من أعضاء الأحزاب العلمانية بهذه المؤسسة.

٢ - حدة الخلافات داخل حزب تشيللر وكثرة الذين ينتظرون سقوطها لأخذ موقعها. بعضهم لمآخذه على ادارتها شؤون الحزب، وقد وصل في عهدها إلى المركز الثالث بعدما كان في عهد سليمان ديميريل في المركز الأول، وآخرون احتجاجاً على ائتلافها مع اربكان وتراجعها عن عهود أخذتها على نفسها وايمان غليظة أقسمتها بعدم مد يدها إليه مهما حصل. وثمة من بدأ يسجل على تشيللر العلمانية بعض «المآخذ» الأصولية، من نوع وضعها غطاء رأس، وبدئها خطابات كثيرة بالبسملة.

٣ - تأثير الرئيس سليمان ديميريل على أعضاء الحزب الذي كان رئيساً له لأعوام عديدة.

نظرياً تبدو مهمة يلماظ سهلة، واحتمال تشكيله حكومة ائتلافية رباعية، مع اعطاء مقعد أو أكثر للمجموعة التي سيتم سحبها من حزب «الطريق القويم» يصبح وارداً.

لكن الأمر قد لا يكون بمثل هذه السهولة. فسيكون على يلماظ أن يغوص في وحول توزيع الحقائب الرئيسية وغير الرئيسية على المحظوظين. وقبل ذلك سيكون عليه أن يتيقن فعلاً من مدى ولاء أعضاء حزبه بكاملهم، فضلاً عن أعضاء الأحزاب الثلاثة الأخرى والمجموعة المنوي شقها. فالكل مستوزر، والكل يراها فرصة سانحة لفرض شروطه.

وخلافاً لما كانت عليه التوقعات قبل ٦ أو ٧ سنوات، فإن يلماظ لم يثبت أنه من طينة المناورين الكبار كديميريل وأوزال. وتجلى ذلك في قصر عمر التجربتين اليتيمتين اللتين شكل فيهما الحكومة. في الأولى لم تعش الحكومة التي ترأسها أكثر من ٦ أشهر، وفي الثانية عاشت أقل من ٤ أشهر.

لذا لا تبدو مهمته سهلة بأي حال، ما لم يكن احتمال دخول سليمان ديميريل على الخط، جدياً.

نظرياً - وحسب الدستور - يفترض أن لا يكون ذلك وارداً. فالرجل الذي يتم انتخابه رئيساً للجمهورية، ملزم بأن يتخلى عن أي التزامات حزبية أخرى، وأن يصبح فوق الأحزاب مجتمعة.

غير أن الرئيس الراحل تورغوت أوزال كسر هذه القاعدة، وظل حتى وفاته في العام ١٩٩٣، يتصرف وكأنه ما زال رئيساً لحزب «الوطن الأم».

هل يكرر ديميريل هذا الاستثناء؟

ثمة احتمال حقيقي بأن يحصل ذلك انطلاقاً من مبررات عدة:

فالرئيس سليمان ديميريل الذي سبق أن ترأس ٩ حكومات وسجل ثاني رقم قياسي - بعد عصمت اينونو - في مدة البقاء في رئاسة الحكومة، أحد أكثر السياسيين الأتراك خبرة بالمؤسسة العسكرية.

لقد تعرض لانقلابين عسكريين، بل وللاعتقال والنفي والحرمان من ممارسة أي نشاط سياسي لسنوات طويلة. وعليه فإنه يعرف تماماً معنى كلمة «انقلاب». وقد يرى ان الفرصة متاحة له، كي ينقذ تركيا من احتمال هذا «الكأس المر» ذي المفاعيل الخطرة على أكثر من صعيد داخلي وخارجي.

ولطالما شكا، ابان اشتداد الأزمة الداخلية بين المؤسسة العسكرية والرفاه، من ان صلاحياته كرئيس ناقصة، وإلا لتدخل لإنهاء الأزمة.

ومن غير المستبعد أن يكون توصل إلى قناعة ما مؤداها ان مصدر الخلل في الوضع القائم، هو شرذمة القوى والأحزاب العلمانية، وأن وجود تانسو تشيللر على خارطة هذه القوى قد يكون السبب ليس فقط في ما آل إليه حزب «الطريق القويم»، بل وحتى في ما آلت إليه القوى العلمانية

بمجملها. ان تشيللر هي الوحيدة المستعدة للتحالف مع أربكان. وهي مضطرة لذلك، إذ انه يمسك بالحبل الذي يمكن «شنقها» سياسياً به. وعلى المستوى الداخلي وحتى الخارجي، فإن سمعتها قد تعرضت لضربات كثيرة، خصوصاً بعد فضيحة صوصورلوك (علاقة المافيا بالسياسة والقوى الأمنية)، وبعد حملات التشهير التي طاولتها من خلال معلومات عن ارتباطها وأفراد من عائلتها بعمليات مافياوية مشبوهة. ربما وصل ديميريل إلى مثل هذه القناعة «ضرورة التضحية بالمرأة التي كانت قبل سنوات ابنته بالروح». ذلك - ان صح - يفتح الطريق لنوع من الانقلاب داخل حزب الطريق القويم، تدفع ثمنه تشيللر، فإذا عصت أمكنه سحب عدد من المتمردين، لتركها تسقط كثمرة فقدت شرايين الحياة. وهؤلاء المتمردون ينضمون إلى الائتلاف الرباعي بقيادة يلماظ، فتدور الدائرة على الرفاه، وتتحقق رغبة الجنرالات وتتم الصفقة كاملة بين هؤلاء والسياسيين العلمانيين.

المسألة لسيناريو كهذا مسألة أيام وربما ساعات. والرهان عليه يبدو أكبر حظاً من الرهان الآخر على أن يفشل يلماظ في مهمته، وعندها يجد ديميريل نفسه مضطراً لتكليف تشيللر بتشكيل الحكومة.

ان ديميريل يمسك باللعبة. وقد فهم أربكان وتشيللر المؤشرات بسرعة. وإذا كان لدى أربكان الكثير من الأوراق التي يمكنه أن يلعبها (أقله الرهان على كلمة الناخبين في الانتخابات العامة المبكرة التي ستجري حتماً بين خريف العام الجاري وربيع العام المقبل) فإن تشيللر تبدو أقل حظاً.

يلماظ يدرك ذلك جيداً، لذا حاول أن يلعب بذكاء، فدعا تشيللر للانضمام إلى الائتلاف الوزاري الذي سيكون برئاسته، وهو يعلم جيداً ما سيكون عليه ردها.

والدعوة، في الحقيقة، ليست موجهة إلى تشيللر، بل إلى أعضاء حزبها، لإظهارها بمظهر المستعد للتخلي عن مصلحة البلاد في سبيل مصلحتها الشخصية، والإيحاء بأنها هي العقبة دون توحيد صفوف العلمانيين والخروج من المأزق الراهن.

٨ أيام تفصل عن ٣٠ حزيران / يونيو.

لعبة الكراسي قد تتحول إلى لعبة تطيح برؤوس!

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٦

نائب في «الطريق القويم» انضم الى يلماظ

استقال عضو برلماني تركي من حزب «الطريق القويم» المحافظ برئاسة تانسو تشيللر ليعزز فرص رئيس الوزراء المكلف مسعود يلماظ في تشكيل حكومة مناهضة للاسلاميين. وقالت شبكة «ان. تي. في» الاخبارية التلفزيونية ان استقالة خلوق موفتولر وصلت الى مكتب رئيس البرلمان مصطفى قلملي امس وبذلك يقل عدد اعضاء البرلمان في التحالف الموالي للإسلاميين الى ٢٨١ شخصاً. وتعهد يلماظ الذي كلف تشكيل حكومة الجمعة الماضي استغلال كل الفرص المتاحة لإبعاد الإسلاميين عن السلطة. وقال اثناء اجتماع حاشد في اسطنبول «ان الفرصة متاحة امامنا لإنهاء الازمة التي تسببت فيها حكومة اربكان للدولة». واضاف: «إذا كنا نريد دولة قوية ومزدهرة فإن الوقت قد حان للعمل معاً (...) ولكي نكون اكثر قوة يجب ان نتحد امام اعدائنا». وأوضح ان النائب المستقيل سينضم الى حزبه، وأشار الى انه يتوقع انضمام المزيد من النواب الى صفوفه.

(رويتر)

المصدر : الحيــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

تركيا: تشيلر لن تنضم الى حكومة يلماظ

□ اسطنبول - «الحياة»:

■ استبعد المحللون في تركيا امس احتمالات انضمام زعيمة حزب «الطريق القويم» الى الحكومة التي يعتزم تشكيلها رئيس الوزراء المكلف مسعود يلماظ.

وعزز هذا الاعتقاد انشقاق احد نواب الحزب ويدعى هالوك مفتولر من الكتلة البرلمانية للطريق القويم تمهيداً للانضمام الى كتلة حزب «الوطن الأم» الذي يتزعمه يلماظ. وتوقعت المصادر الاعلامية التركية مزيدا من الانشقاقات بضغط من المؤسسة العسكرية وقدر عدد النواب الذين ينوون الانشقاق بحوالى تسعة.

وقال احد المراقبين ان انشقاق النائب مفتولر لم يكن ليحصل لولا قناعته بان تشيلر لن تنضم الى تحالف حكومي مع يلماظ الذي كلفه الرئيس سليمان ديميريل تشكيل الحكومة في اعقاب استقالة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان.

وتعهد يلماظ في مهرجان حزبي في اسطنبول امس العمل بكل امكاناته لابعاد الرفاه عن السلطة. وقال ان «الفرصة متاحة امامنا الآن لانهاء الازمة التي تسببت بها الحكومة، التي كانت تشيلر شريكة فيها». وكانت تشيلر تأمل في ان تخلف اربكان الذي استقال تحت ضغط المؤسسة العسكرية التي تعتبره «عدواً» لمبادئها العلمانية.

واستخدم يلماظ هذا التعبير في مهرجان امس عندما قال انه «يتعين علينا (القوى العلمانية) ان نتحد كي نصبح اكثر قوة امام اعدائنا» (الاسلاميين). لكن تشيلر تراهن على عدم قدرة يلماظ على تامين غالبية كافية في البرلمان فيضطر ديميريل الى تكليفها بتشكيل الحكومة الأمر الذي لا يستبعده كثير من المحللين.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

أزمة تركيا مرشحة للاستمرار

فهمـــى هويـــدى

«السيناريوهات» المرشحة للمستقبل فى تركيا لا تبشر بانفراج قريب، وترجح احتمالات العودة للدوران فى ذات الدائرة المفرغة، والسبب يكمن فى ان الجميع يسعون لحل مشكلة لم يتفقوا على تشخيصها!

سنحاول أن نقرأ هذه السيناريوهات من خلال مشاهد متعددة، أولها مشهد استقالة السيد نجم الدين اربكان من منصب رئيس الوزراء (الباشبكان).

فقد بلغت ضغوط جنرالات الجيش مدى كان متعذرا عليه قبوله، خصوصا حين طلبوا من الرجل– وهو أول رئيس وزراء إسلامي فى تاريخ تركيا الكمالية– ان يقوم بتصفية التعليم الدينى فى البلاد تم ذلك فى اجتماع مجلس الامن القومى الذى عقد فى اواخر شهر فبراير الماضى، وظل الرجل رافضا الانصياع لمطلبهم طيلة الاشهر الثلاثة التالية، الأمر الذى دفع العسكر الى الدخول معه فى مواجهة مكشوفة من خلال انتقادات علنية لسياسة حكومته بزعم أنها شجعت «الأصولية» وهددت الجمهورية والعلمانية، واقترنت تلك الانتقادات بحملة لتحريض مختلف المؤسسات العلمانية ضده، ثم التلويح بانقلاب عسكرى، ازاء تلك الضغوط التى وصلت الى حمل بعض الوزراء ونواب البرلمان على الاستقالة من الحكومةوالحزب، فإن اربكان لم يجد بديلا عن الاحتكام الى الشعب من خلال الدعوة الى اجراء انتخابات نيابية مبكرة، وقد اختار شهر يونيو لاعلان استقالته لسببين هما

■ ان «بروتوكول» الاتفاق بينه وحزب الطريق القويم - شريكه فى الائتلاف والحكم - يقضى باجراء مراجعة لسياسة الحكومة ومسيرة الائتلاف بعد مضى عام من تسلمه منصب «الباشبكان»، ولأن الاتفاق بين الحزبين تم فى يونيو ٩٦، فإن موعد المراجعة يحل فى الشهر نفسه من عام ٩٧

■ السبب الثانى والاهم انه فى شهر يوليو يفترض أن يتقرر مصير عدد من كبار قادة القوات المسلحة، حيث تتم ترقية بعضهم ويحال البعض الآخر الى التقاعد.

وفى مقدمة الذين يحل موعد تقاعدهم الجنرال اسماعيل حقى رئيس الاركان، واهم شخصية فى تركيا، من حيث انه يعد عمليا رئيس حكومة العسكر الموارية (لم تعد خفية!) التى تحدد مصير السياسات العليا فى البلاد، ومن حق رئيس الوزراء– بالتشاور مع رئيس الجمهورية– أن يمدد له او يعفيه من المنصب وبسبب الحساسية المشهودة بين جنرالات الجيش وقيادة حزب الرفاه، فإن السيد اربكان آثر ان يكون خارج المنصب فى هذا الظرف، وهناك من يقول إنه فضل أن تتولى السيدة تشيللر اصدار القرارات اللازمة فى شأن الترقيات والاحالة الى التقاعد، وهى القرارات التى يفترض أن تتم بالاتفاق معه باعتباره شريكا وحليفا لها

رصيد الرفاه أكبر

خرج اربكان من رئاسة الوزارة، لكنه لم يغادر المسرح السياسى، حيث بقى حزبه صاحب اكبر تمثيل فى المجلس النيابى [من بين ٥٥٠ نائبا فى البرلمان يمثل الرفاه ١٥٨ عضوا - والطريق القويم ١٢٩ - والوطن الأم ١١٦]، ومن ثم اصبح يمثل واقعا سياسيا مكينا يتعذر تجاهله، واهم من هذا وذاك ان الدلائل تشير الى ان الرجل خرج من المنصب قويا وواثقا من انه عائد بنسبة أعلى فى الانتخابات القادمة، إذا تم اجراؤها، وهذا هو المشهد الثانى فى المسلسل

لقد خرجت بذلك الانطباع من خلال ما سمعته ورأيته أخيرا فى انقرة واسطنبول، ويمكن تلخيص الدلائل التى أعنيها فيما يلى :

■ فقد ابدى البعض مخاوفهم من تولى اربكان رئاسة الحكومة، تأثرا بالحملة الاعلامية والسياسية التى وصفت الرجل وحزبه بالأصولية والرجعية، وحاولت أن تقنع الناس بأن وصول الرفاه الى الحكم سيترتب عليه تدخل السلطة فى سلوكياتهم وسيقيد من حرياتهم، الى غير ذلك من المقولات المعروفة. لكن الرجل خرج من الوزارة وقد طمأن الجميع الى انه ليس «الكابوس» الذى صور لهم فى البداية

■ خلال ذلك العام لمس كثيرون ثمار الجهود التى بذلها، حين تم تخفيض العجز فى الموازنة وتحقيق ميزانية متوازنة لاول مرة فى التاريخ التركى المعاصر، كما تم تخفيض الديون الداخلية من ٢٨ الى ١٥ بليار دولار، ذلك فضلا عن زيادة مرتبات العاملين بنسبة ٣٠٪ وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية.

■ فى تجربة ذلك العام حدثت مفارقة سياسية لافتة للنظر، فالاحزاب العلمانية ظهرت بمظهر سيئ، حيث كانت دائمة الانحياز الى ضغوط الجيش ومواقف العسكر، بل بدا بعضها مشجعا لفكرة الانقلاب العسكرى، بينما ظل حزب الرفاه الاسلامى هو المدافع عن الديمقراطية والتمسك بالاحتكام والامتثال لارادة الشعب!

■ استجاب اربكان لبعض طلبات العسكر حقا، لكنه مع ذلك ظهر امام الرأى العام بمظهر الرجل الصلب الذى يقاوم ضغوطهم، ويرفض الامتثال لما يراه غير معقول او مقبول من طلباتهم وحين طال اجتماع ٢٨ فبراير الذى قدم فيه العسكر طلباتهم، حتى استمر ٩ ساعات، ادرك الاتراك أن «الباشبكان» ليس كسابقيه من الذين كانوا يمتثلون لطلبات الجيش دون مناقشة، وحين دعا الى اجراء انتخابات عامة مبكرة بدا متحديا لقيادة الجيش، ومحيلا خلافه معهم للاستفتاء عليه بين الناس، الذى هو فى الوقت ذاته استفتاء على موقف قادة الجيش واشهار لمدى ثقة المجتمع فى قراراتهم

■ حين اسفر الجنرالات عن وجوههم وكثفوا ضغوطهم، ادرك المجتمع التركى ان الرجل يواجه ضغوطا اقوى منه، وان هناك حكومة اخرى تدير البلاد وتفرض ارادتها على المجتمع من وراء ستار الامر الذى ترتب عليه تفهم الكثيرين لما بدا انه تنازلات من جانب اربكان ، وأدى الى تعاطف تلك الكثرة مع الرجل، الذى بدا انه مغلوب على امره ويقاوم الضغوط قدر طاقته

■ ارتكب قادة العسكر عدة اخطاء جسيمة اثارت استياء المجتمع، وحسبت نقاطا فى صالح اربكان، واهم هذه الاخطاء ثلاثة هى : الاندفاع المبالغ فيه باتجاه اسرائيل، والتهديد بالقيام بانقلاب مما اعتبر عدوانا على الديمقراطية، ثم مطالبة الجنرالات بتصفية التعليم الدينى. وهو مطلب بدا موقفا مناهضا ليس للاصولية او التطرف، وانما هو مناهض للتدين ذاته

■ غسل العسكر ايدى اربكان من دم الاكراد، البالغ عددهم حوالى ١٥ مليونا ويشكلون قوة تصويتية كبيرة فى اى انتخابات فحين قاموا بغزو شمال العراق لملاحقة رجال وقواعد حزب العمال التركى، ذكر ان الجيش لم يبلغ رئاسة الوزراء بموعد العملية، لانه لا يثق فى موقف حزب الرفاه من القضية الكردية وحين اعلن اربكان انتهاء العملية وبدء الانسحاب من شمال العراق، تحداه العسكر وقالوا ان العملية لم تنته وان قيادته هى التى ستحدد موعد الانسحاب وملابساته وكان ذلك التباين فى المواقف تبرئة ضمنية لاربكان من وزر الضربة التى وجهت الى الاكراد، وتحميل مسئوليتها مع مختلف تداعياتها للجيش وحده

هذه العوامل رفعت من اسهم حزب الرفاه، لذلك لم يكن غريبا ولا مفاجئا ان اخر استطلاعات الرأى العام (فى اول يونيو الحالى) اشارت الى احتمالات فوزه بنسبة تتراوح بين ٢٩٪ و٣١٪ من الاصوات فى الانتخابات

القادمة ومعروف انه احتل مقدمة الاحزاب التركية في انتخابات عام ٩٥، حين حصل على ٢١ / من الاصوات، بينما كانت حصته ١٤٪ في انتخابات عام ٩١

هذا التقدير ليس مبالغا فيه، لان حزب الرفاه خاض في ٣١ مايو الماضي انتخابات محلية في ٩ مناطق وحصل على ٣٢٪ من الاصوات، وتبرز أهمية هذه النسبة اذا علمنا أن تلك المناطق لم يعرف عنها تأييد واسع للرفاه في الماضي، وانما العكس هو الصحيح لأن ما اعطاه للحزب في الانتخابات النيابية التي تمت في سنة ٩٥ حوالي ١٧٪ فقط من الاصوات

العودة إلى نقطة الصفر

الانتخابات تمثل المشهد الثالث، وقد سمعت من السيد ممتاز صويصال وزير الخارجية الاسبق أن الانتخابات قد لا تجرى، لأن الاطراف المتخوفة من عودة الرفاه سواء بالنسبة نفسها او بنسبة اعلى ستسعى الى اغلاق باب «الريح» من البداية.

وقد يتحقق ذلك عن طريق تأجيل موعدها الى أبعد مدى ممكن، او عن طريق استصدار حكم بحل حزب الرفاه لمخالفته للدستور، وهي القضية التي رفعها المدعى العام أمام المحكمة الدستورية العليا، واحتمال اصدارها حكما بالحل ليس مستبعدا، خصوصا ان رئيس المحكمة الدستورية من غلاة العلمانيين وله موقف معلن متحامل على حزب الرفاه ويفترض ان يصدر الحكم في هذه الدعوى قبل شهر ديسمبر المقبل

حين ناقشت الموضوع مع اخرين اتفقوا على ان التسويف في موعد الانتخابات ممكن، فحزب الرفاه يريدها قبل نهاية هذا العام، في شهر اكتوبر، ويؤيده في ذلك حليفه حزب الطريق القويم، لكنه غير متمسك بالموعد بذات الدرجة، غير أن حزب الوطن الأم الذي يقوده مسعود يلماظ المكلف بتشكيل الوزارة، يدعو الى اجراء الانتخابات في العام المقبل، وفي كل الاحوال فإن اية حكومة لا يمكن ان تستمر في عملها بينما اغلب احزاب الاغلبية في المعارضة وحتى اذا نجحت في تحقيق ائتلاف بين عدة احزاب توافر لها الاغلبية، فإن مثل ذلك الائتلاف يظل هشا وقابلا للانفراط في اى لحظة الأمر الذي يهدد استقرار البلد ويؤثر على اقتصاده لاريب

على صعيد اخر فقد احتاط حزب الرفاه لمواجهة احتمالات الحل، فطلب من أحد نوابه في البرلمان (شوقي يلماظ) الاستقالة لأنه نسب اليه في عريضة الدعوى المرفوعة ضد الحزب انه سب مسئولا في الدولة واتهمه بأنه «قواد» وهي كلمة جارحة لا ريب، لكن القصة لا تخلو من طرافة، فهي قديمة عمرها سبع سنوات (سكت عليها الادعاء طيلة تلك المدة!)، ثم ان الرجل قالها تعليقا على قيام رئيس بلدية غازي عنتر - اسمه جمال دوغان - بافتتاح بيت للدعارة وذبح خروفا على باب البيت في المناسبة تيمنا وتبركا! (التقليد له أصل في التراث الاسلامي حيث يذبح المرء شاة حين يفتتح بيتا جديدا له)، وهو ما يجعل من اطلاق ذلك الوصف عليه أمرا مفهوما وغير مستغرب! ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن أحد جنرالات الجيش اطلق الوصف ذاته على أحد الزعماء العرب - على شاشة التليفزيون - ولم يحاسبه أحد!

زيادة في الاحتياط، فإن حزب الرفاه أعد مشروعا لانشاء حزب جديد اذا ما صدر قرار الحل. ونشرت صحيفة «صباح» في ٦/٧ أن احد نوابه في البرلمان - بولند اريتتش نائب منطقة مانيسا القريبة من اسطنبول - هو الذي سيؤسس الحزب الجديد ولقادة الرفاه تجربة غنية في هذا الصدد، فقد بدأ في سنة ٧٠ باسم حزب «النظام القومي»، وبعد حل الاحزاب عقب انقلاب عام ٧١ عاد باسم حزب «السلامة الوطني» الذي تم حظره مع بقية الاحزاب بعد انقلاب عام ٨٠، لكنه ظهر باسم ثالث مع عودة الحياة النيابية في عام ٨٣، وكان «الرفاه» هو ذلك الاسم

ثمة كلام كثير في أنقرة واسطنبول عن استعدادات اخرى من جانب حزب الرفاه للانتخابات القادمة، من ابرزها خطوات المصالحة مع الحركة الصوفية التي تمثل الوعاء الأكبر للحالة الاسلامية (الشائع أنها تملك عشرة ملايين صوت)، واربكان مثل سلفه توركوت اوزال، خرجا من عباءة هذه الحركة وانتماؤهما الاصلي للطريقة النقشبندية، ولكن هذه المجموعات الصوفية كانت تنأى بنفسها عن المعترك السياسي، ولانها لم تكن تحدد موقفا من الاحزاب، فإن اصواتها كانت تتوزع عليها بدرجات متفاوتة، ولكن حين دعا العسكر الى تصفية التعليم الديني واغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم، مس ذلك وترا حساسا لدى الجماعات الصوفية، التي اعتبرت أن ثمة محاولة لضرب الانتماء الديني ذاته، ووجدت نفسها في هذا الموقف مع حزب الرفاه في مربع واحد . ولذلك فإن قطاعات عريضة من تلك الجماعات ستصوت للحزب في الانتخابات القادمة، الامر الذي يمكن ان يرفع اسهمه الى حد كبير

في الكواليس حديث أخر عن تحالف الرفاه مع اثنين من الاحزاب الصغيرة ذات الميول الاسلامية، في اطار كيان يرشح له اسم «التجمع الديمقراطي» الذي يفترض أن يضم مع الرفاه حزبي الوحدة الكبرى (التركية)، والنهضة

«الهوية» جوهر الأزمة

ايا كان الامر، فالقدر المتيقن أن حزب الرفاه الذي اصبح إحدى الحقائق الكبيرة في الحياة السياسية، سيعود الى البرلمان والى الحكومة في اية انتخابات قادمة، إن لم يكن بنسبة اعلى في الاصوات، فإن أتعس الفروض ستأتي به بنسبته الحالية، وهو ما قد يعود بالجميع الى نقطة الصفر، اى سيكرر السيناريو نفسه الذي عاشته تركيا في العام الاخير، بما فيه المواجهة مع الاحزاب العلمانية الاخرى وجنرالات الجيش.

وهذا الاحتمال قد يجعل من تركيا حالة مشابهة للنموذج الايطالي، حيث تعاني البلاد من قلق سياسي مستمر، يتعايش مع أوضاع اقتصادية مستقرة، بحيث تصبح الحكومة ضعيفة ويظل المجتمع محتفظا بقوته.

سألت السيد عبدالله جول، وزير الدولة للشئون الخارجية (من أركان حزب الرفاه) عن رأيه في وقوع مثل تلك الاحتمال، فكان رده انه ليس مستبعدا!

مع ذلك فالازمة في تركيا اعمق واكثر تعقيدا منها في ايطاليا، لان الصراع في ايطاليا سياسي بالدرجة الاولى، لكنه في تركيا حضاري اولا واخيرا. وهذه هي القضية التي تكمن تحت السطح وتمثل حجر الاساس في الازمة التركية

ذلك أن المرء حين يدقق في الحاصل بتركيا يجد ان الصراع الحقيقي هو حول الانتماء والهوية، وان كل ما هو حاصل انما هو فرع عن هذه الازمة او صدى لها. فهذا البلد الذي دخل التاريخ من باب الاسلام، حتى استمد رصيده وعزته من انتمائه اليه، وجد نفسه منذ العشرينيات مطالبا بمخاصمته والتخلي عنه وفي حين يقع ٩٧٪ من اراضي تركيا في اسيا وتفرض عليهم الجغرافيا انتماء شرقيا بامتياز فإن كمال اتاتورك قرر أن يتحدى الجغرافيا فضلا عن تنكره للتاريخ - واراد لتركيا التي تقع ٣٪ فقط من اراضيها في اوروبا، ان تصبح غربية، وان تظل طيلة سبعين عاما تتسول ذلك الانتماء من الغرب، الذي ما برح يتمنع ويتدلل حتى رفض الاوروبيون ان يمنحوها ذلك «الشرف» في اجتماع زعمائهم الذي عقد اخيرا في «دبلن»!

والى ان تخرج تركيا من ذلك التيه الذي دفعت اليه ظلما وعدوانا منذ العشرينيات، فإنها لن تعرف للاستقرار مذاقا، سيظل العسكر يتربصون بالرفاه، وسيظل العلمانيون والاسلاميون في صراع متصل، وسيستمر انهاك البلد سياسيا واقتصاديا

إن لى عنق التاريخ كارثة حضارية بكل المعايير، فما بالك بحالة جرى فيها لى عنق التاريخ والجغرافيا معا؟

حزب «تشيللر» يعلن رسميا رفض الائتلاف مع يلمظ

خطة للجيش التركى لمكافحة «الحركات الرجعية»

انقرة - أ.ف.ب - أعلن محمد جولهان احد مسئولى حزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيللر أن الحزب قرر رفض أى تعاون مع رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلمظ.

وقال جولهان فى مؤتمر صحفى ان حزب «الطريق القويم» لن يشارك فى حكومة ائتلاف تحت رئاسة يلمظ او يقدم الدعم لمثل هذه الحكومة واكد ان الحزب قد اتخذ هذا القرار بالاجماع وبهذا القرار تنعدم فرصة يلمظ فى استقطاب حزب «الطريق القويم» للتصويت لصالح حكومته فى البرلمان. ومن ناحية أخرى يناقش مجلس الامن القومى التركي غدا خطة أعدتها رئاسة الاركان فى الجيش التركي لمكافحة ما اسماه بالحركات الرجعية الدينية وكيفية السيطرة على الموارد المالية التي تتلقاها هذه الحركات من الخارج والداخل واتخاذ موقف من الشركات التى تقدم دعما لها

وذكرت صحيفة (جمهوريات) التركية امس أن رئاسة الاركان شكلت مجموعة عمل لوضع تصوراتها بشأن الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه الشركات وكذلك اعداد تقرير عن هيكلها وممتلكاتها وانشطتها

واضافت ان مجموعة العمل ستقوم باعداد تقرير عن المنظمات التى تساند هذه الحركات من الخارج مثل منظمة الرؤية القومية التي تتخذ من المانيا مقرا لها ومنظمة الشباب الوطنية

فى الوقت نفسه اظهر استطلاع للرأى احرى فى تركيا ان حزب الرفاه الذى يتزعمه نجم الدين اربكان سيتصدر المركز الاول فى حالة اجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل نهاية العام الحالى

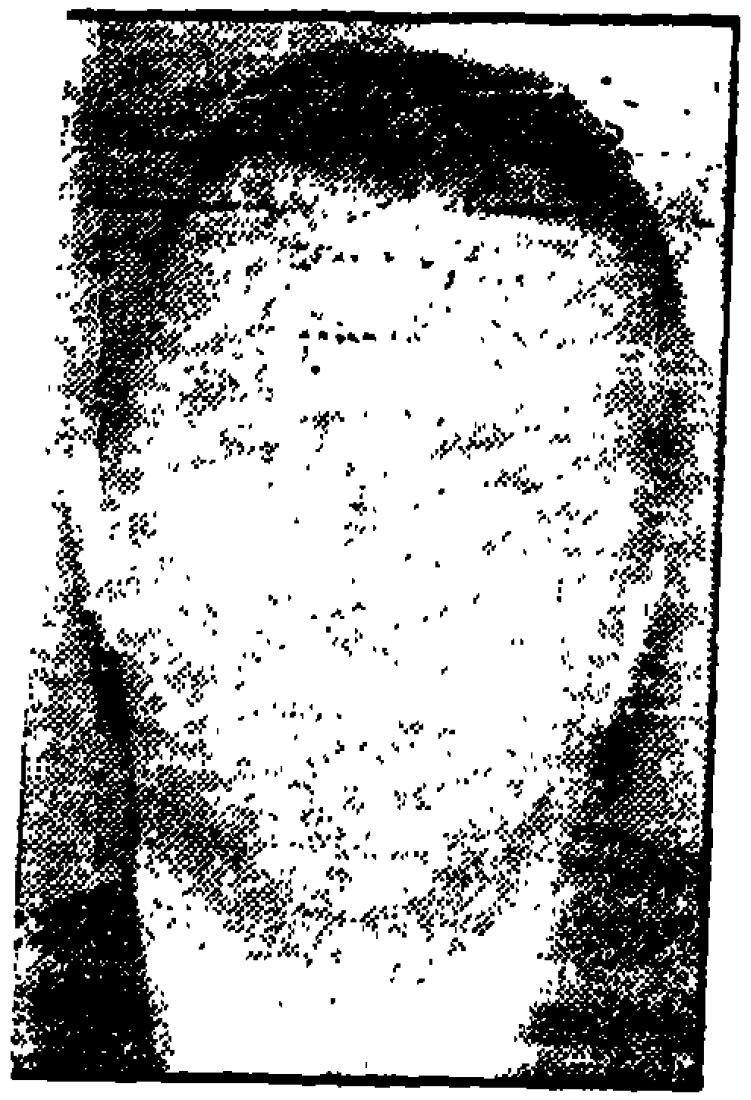
وذكرت صحيفة - زمان - التركية امس ان حزب الرفاه حصل على ١٧٪ من اصوات من تم استطلاع ارائهم بينما جاء حزب الوطن الام الذى يترعمه مسعود يلمظ المكلف بتشكيل الحكومة فى المركز الثانى وحصل على ١٢٪، وجاء حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر فى المركز الثالث وحصل على ١١٪

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

يلمظ يحاول إقناع تشيللر بتناسي خلافاتهما الشخصية

«الجارديان» تتوقع استمرار الحملة العسكرية في العراق



مسعود يلمظ

انقرة ـ وكالات الانباء:

احتمع مسعود يلمظ مع قادة حزبه امس لوضع خطة لتشكيل وزارة جديدة تبعد الاسلاميين عن الحكم

ذكرت الصحف التركية ان يلمظ ومساعديه في حزب الوطن الام سيبحثون سبل اقناع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم الانضمام اليهم وتناسي الخلافات الشخصية

وتفيد الانباء ان اسعار الاسهم في بورصة اسطنبول ارتفعت بنسبة ٩ ٣ في المائة في التعاملات الصباحية امس بعد ازدياد الامل في نجاح يلمظ في تشكيل الحكومة

وكان نائب اخر من حزب تشيللر قد اعلن انشقاقه وسط توقعات بانضمامه الى حزب الوطن الام ليزيد بذلك من فرص نجاح يلمظ في تشكيل الحكومة الجديدة

من ناحية اخرى، تقدم ٤٠٠ مواطن في مدينة جازينتاب الشرقية في تركيا التماسا للادعاء لرفع دعوى قضائية ضد النائب الإسلامي شفكي يلماظ بتهمة الإساءة إليهم

وكان التليفزيون التركي قد أذاع شرائط فيديو يرجع تاريخها إلى عدة سنوات يظهر فيها يلماظ وهو يهين كبار رجال الحركة السياسية ويتهم رئيس بلدية مدينة جازينتاب بانه يشجع الدعارة ورد شفكي بان شرائط الفيديو تعرضت لتشويه وان كلماته قد حرفت

على صعيد اخر قتلت القوات التركية ستة من عناصر حزب العمال الكردستاني في اشتباكات في اقليم بنجول الجنوبي الشرقي في تركيا.

وذكرت صحيفة الجارديان البريطانية ان العملية التي بدات قبل ستة اسابيع قد تستمر حتى الشتاء القادم رغم سحب نحو عشرة الاف جندي تركي من شمال العراق مؤخرا

اشارت الصحيفة إلى قول الجنرال اسماعيل حقي رئيس هيئة الاركان التركية ان اخر الوحدات العسكرية التركية لن تنسحب إلا بعد طرد مقاتلي حزب العمال الكردستاني من جبال مثين الوعرة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

منع اكتمال المثلث الإيرانى - التركى - المصرى أولوية فى السياسة الأمريكية

آخر استطلاع للرأى يؤكد ارتفاع شعبية حزب الرفاه إلى ٣٤٪

• • •

الجيش التركى يتهم السعودية بتشجيع رحلات الحج.. ويتهم الإسلاميين بحفظ القرآن!

الحركات الإسلامية تعمل فى صناعات النسيج والكيماويات والتعدين والطاقة والسيارات والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والآلات

بقلم:

مجدى أحمد حسين

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

خلال عودتي من طهران إلى القاهرة رأيت التوقف عدة أيام في اسطنبول لمتابعة تطورات الأحداث الساخنة.. وحيث وصل الاستقطاب العلماني العسكري- الإسلامي إلى ذروته.. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ما يجري في تركيا بالغ الخطر بالنسبة لمستقبل المنطقة.. وكان مسار طائرة العودة.. يشير إلى هذا المثلث الحاكم للمنطقة.. إيران-تركيا-مصر.. فهذه هي الكيانات الأكبر في المنطقة.. ذات الأصول الحضارية العميقة.. والاقتصادات الأكثر تنوعا.. والجيوش الأكثر عدة وعددا.. ويكاد يتساوى عدد سكان كل منها (حوالى ٦٠ مليون نسمة).. وإذا اكتملت أضلاع هذا المثلث.. وبداخله سوريا والعراق.. فإن الولايات المتحدة (كقوة غازية) تحمل عصاها وترحل من المنطقة.. ولذلك فإن أمريكا وإسرائيل تتابعان بدقة وفي المحل الأول ما يجري في أضلاع هذا المثلث.

إيران خرجت من تحت الهيمنة الأمريكية.. منذ الثورة الإسلامية.. وكانت هذه الثورة أحد الأسباب الرئيسية للانقلاب العسكري الأخير في تركيا ١٩٨٠، أما الحكومة المصرية.. فقد قطعت شوطا من التمرد على السيد الأمريكي-الإسرائيلي.. فاستحقت الحديث عن العقوبات.. بل والانتقال من التهديد بتخفيض المعونة الأمريكية إلى بداية الاستقطاع من هذه المعونة.

ومن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة.. منع تركيا ومصر من الالتحاق بالتحالف السوري-الإيراني، والذي يهدد أمريكا وإسرائيل بالتحول إلى تحالف ثلاثي: سوري-عراقي-إيراني.. وهو التحالف الذي بشر به ودعا إليه حزب العمل.. ورآه البعض مجرد أحلام.. فإذا به يقطع بعض الأشواط على أرض الواقع.. بالتطبيع السوري- العراقي.. مع استمرار التطبيع الإيراني-العراقي وإن بدا بطيئا مترددا.. إلا أن مجريات الأحداث.. وإدراك كل الأطراف أنها مستهدفة.. يدفعان بهذا التحالف إلى الأمام.

وإذا عدنا إلى المثلث الأصلي الذي بإمكانه أن يحسم موازين القوى في المنطقة إن تجمعت أضلاعه.. يرى الحلف الإسرائيلي-الأمريكي أن التمرد المصري مازال خطرا كامنا.. ورغم الانزعاج الشديد من انتقال الموقف الرسمي المصري من التأييد والدور الفعال في الاستراتيجية الأمريكية.. إلى موقف المعارض.. في نقاط متزايدة.. إلا أن الولايات المتحدة ترى أنها لاتزال تملك أوراقا كثيرة للعب بها في إطار العلاقات المصرية-الأمريكية.

ولذلك فقد كان الخطر الداهم والعاجل.. على محور الضلع التركي من المثلث.. وأصاب الحلف الإسرائيلي-الأمريكي الرعب من التحولات التاريخية التي تحدث في تركيا في ظل أول حكومة إسلامية.. بعد انهيار الدولة العثمانية.

وكانت إنجازات حكومة نجم الدين أربكان مذهلة بكل المقاييس.. فهي إنجازات تمت في أقل من عام واحد.. وفي إطار تحالف مع حزب علماني عتيد.. فعلى المستوى الاقتصادي الداخلي نجحت الحكومة في تخفيض العجز في الموازنة وتحقيق أول ميزانية متوازنة للمرة الأولى في تاريخ تركيا، وخفض الديون الداخلية من ٣٨ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار، وزيادة مرتبات العاملين بنسبة ٣٠٪، وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.

المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٤/ ٦/ ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى المستوى الإسلامي ارتفع عدد المدارس الإسلامية وسمح لطلابها بدخول الجامعات وفي مختلف الكليات.. الأمر الذى مكن بعضهم من الدخول في أجهزة الدولة، وسمح للمرأة بارتداء الحجاب، وتوسعت عمليات بناء المساجد خاصة خارج المدن الكبرى، وتم إقرار قانون يقضي بإغلاق كازينوهات القمار خلال ستة أشهر (رفض ديميريل رئيس الجمهورية التصديق على هذا القانون، ولكن يبقى أن البرلمان التركي دخل وشرع في إطار هذه المناطق الشائكة!).

على المستوى الخارجي نجح أربكان في تعميق العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي.. وكان اجتماع قمة الثمانية الكبار من دول العالم الإسلامي في الأيام الأخيرة لحكومته.. رمزا كبيرا لما أسسته هذه الحكومة من مؤسسات ستبقى تفيد وتربط تركيا بعالمها الإسلامي.

وقدرت الدوائر العسكرية والعلمانية المتغربة التركية.. بالتعاون مع دوائر أمريكا وحلف الأطلنطي.. أن استمرار هذه الحكومة أربع سنوات كاملة.. سيقلب حال تركيا.. ويمهد لاستلام الرفاه للحكم في الانتخابات القادمة بأغلبية مريحة.. إن الحصن التركي العتيد كان يفلت من بين الأصابع الأمريكية.. ليشكل مع الضلع الإيراني الخطوة الثانية في اكتمال المثلث.. وكان انفتاح الحكم المصرى على حكومة أربكان نذير شؤم بالاكتمال النهائي للمثلث.. وهنا كان لابد من إعلان الحرب على حكومة أربكان.. وقد كانت حربا شاملة ومعقدة استخدمت فيها جميع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة.. وانتهت إلى إعلان قيادة الجيش بصورة رسمية عن استعدادها للقيام بانقلاب عسكرى.. ولكن هذا الإعلان تحول -تحت ضغوط أمريكية أو بتفاهم مع أمريكا- إلى انقلاب دستورى.. أى انقلاب يأخذ من الناحية الشكلية.. صورة دستورية.. فتم اتخاذ قرار باستبعاد الرفاه من الحكم بأى ثمن.. وتم الاكتفاء بالتلويح بالانقلاب العسكرى -دون القيام به- للاستفادة من هذا التهديد لإنضاج الطبخة بصورة متسارعة.. وذلك عن طريق حفز قوى الأحزاب العلمانية لحشد وتجميع قواها من ناحية.. وإشعار حزب الرفاه بأن المسألة جد!

وفي ظل هذه التهديدات القصوى.. التى أخذت شكلا هستيريا.. حيث أخذت قيادة الجيش تعقد ندوات شبه يومية مع قطاعات مختلفة من الشعب.. في ظل هذه التهديدات تسارعت الانسحابات من حزب الطريق القويم (حليف الرفاه).. حتى فقد التحالف الحاكم أغلبيته البرلمانية.. وهكذا بدت استقالة أربكان من قبيل الإذعان لأوضاع قانونية ودستورية.

وعلى صعيد آخر تم تحريك دعوى أمام المحكمة الدستورية لحل حزب الرفاه.. باعتباره خارجا على العلمانية الأتاتوركية.. ولكن هذا التحرك سيستغرق ٦ أشهر على الأقل.. والقوم على عجلة من أمرهم، ويتحركون كما لو أن بقاء أربكان في الحكم يوما إضافيا.. بمنزلة كارثة إضافية عليهم!

واستقر الرأى على تغيير الحكومة بدلا من التوجه لانتخابات مبكرة.. والطريف أن غلاة التيار العلماني المتحالفين مع العسكر.. يقولون صراحة في الإعلام.. إنه يجب تجنب الانتخابات المبكرة.. لأن الرفاه سيحقق فيها نصرا مؤزرا (أثناء وجودى في اسطنبول اطلعت على آخر استطلاعات الرأى التي أكدت فوز الرفاه بـ٣٤٪ من المقاعد إذا أجريت الانتخابات الآن في مقابل ٢٣٪ حصل عليها في آخر انتخابات!).

وهكذا فإن خصوم الرفاه يحاربونه.. وهم يلعبون بكل الأوراق مكشوفة.. ويعترفون بأنه الحزب الشعبي الأول.. والذى تزداد شعبيته كل يوم.. ولذلك اتجهت الخطة إلى تجنب هذه الانتخابات.. وتغيير الحكومة في إطار البرلمان الحالى.. وهكذا عاد النظام من جديد إلى نقطة الصفر.. وحيث كان منذ قرابة عام.. حيث سعى لتشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب العلمانية وباستبعاد الرفاه.. رغم أنه الحزب الأول من ناحية عدد الأصوات والمقاعد، وفشل في هذا المسعى.

ولكن التحالف العلماني- العسكرى يراهن على المناخ النفسى الذى ولده التهديد المستمر بالانقلاب العسكرى.. والذى أدى إلى تصاعد الانسحابات من حزب تشيللر (الطريق القويم) حتى يفقد التحالف الحاكم الأغلبية البرلمانية.

ولم أفاجأ.. حين علمت أن الرئيس التركي قد كلف يلماز رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة.. متخطيا تشيللر على أساس أنه الحزب صاحب المرتبة الثانية بعد الرفاه.. ومتجاهلا اتفاق التحالف بين أربكان وتشيللر.. الذى نص على تبادل رئاسة الوزراء.. في تخط واضح للأعراف الديمقراطية.. ولم أفاجأ.. عندما أعلن يلماز أنه سيشكل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب عدا الرفاه وحزب الوحدة الكبرى.. وهو الحزب الذى أعلن مساندته لاستمرار حكومة أربكان-تشيللر.. ويراهن الحلف العلماني العسكرى على نجاح يلماز فيما فشل فيه من قبل.. استفادة بجو الفزع الذى أثاره التلويح بالانقلاب العسكرى.. ولحزب يلماز ١٢٧ مقعدا، وبالتحالف مع الحزب الجمهورى (٤٩ مقعدا) واليسار الديمقراطى (٦٧ مقعدا) والمستقلون (١١ مقعدا).. فإنه يجمع ٢٥٤ صوتا وهى أصوات غير كافية للحصول على ثقة المجلس التى تحتاج إلى ٢٧٦ صوتا.. وهو يراهن على استكمال الأصوات الباقية من انشقاقات حزب تشيللر.. وحتى لو نجح يلماز في مهمته الصعبة فإنه سيشكل حكومة هشة ضعيفة.. تأكلها التناقضات.. ولا تتمتع بأغلبية مستقرة.. ففى اللحظات الأخيرة لحكومة أربكان.. كانت قد عوضت فقدان الأغلبية بالتحالف مع حزب الوحدة الكبرى (٨ مقاعد) وأصبحت تملك الأغلبية (٢٨٣ مقعدا).

وهكذا سيظل البرلمان منقسما.. ويكفى تحول نائب واحد أو حفنة قليلة من النواب من هذا الجانب إلى ذاك حتى تنهار المعادلات من جديد.

وفى نفس الوقت.. يكون حزب الرفاه قد تخلص من أحمال السلطة.. والإحراجات القصوى التى تعرض لها من جراء ممارسات الجيش مع إسرائيل.. وفى شمال العراق.. بالإضافة لتوتير العلاقات مع مصر وإيران.. ومازالت ورقة الانتخابات المبكرة في يد أغلبية البرلمان.. وكما ذكرنا فإن الأغلبية حتى هذه اللحظات مازالت مع أربكان وتشيللر

المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

ومحسن أوغلو (حزب الوحدة).. وبدون الانتخابات المبكرة سيظل هذا البرلمان مشلولا وعاجزا عن الحركة.. حتى أن يلماز نفسه -المكلف بتشكيل الحكومة- أقر بانه سيعد لانتخابات مبكرة ولكن بعد سنة.

وهذه بالفعل خطتهم.. إنهم يقاتلون الآن من أجل حكومة علمانية صرف.. تتعاون مع المؤسسة العسكرية.. لتمهيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية.. لضرب حزب الرفاه قبل موعد هذه الانتخابات.. ولكنهم فى الحقيقة لا يستطيعون ضرب حزب الرفاه دون اجتثاث الصحوة الإسلامية من المجتمع بأسره.. وهذا سيستدعى إعلان الحرب على الشعب.. وهى مهمة لن تكون سهلة.. بل لن يكتب لها النجاح.

أشكال الحرب

وقد ظهرت أشكال متنوعة من هذه الحرب فى الأسابيع الأخيرة.. كان أبرزها الدعوى المقامة لحل حزب الرفاه -وهذه إذا حدثت فلن تقل فى تأثيرها عن الانقلاب العسكرى بكل محاذيره- التى سنتعرض لها لاحقا.

أما الأشكال التصعيدية الأخرى.. فقد تمثلت فى ظواهر لا مثيل لها فى العالم.. حيث يتم التعقب القضائى لبعض قيادات الرفاه على تصريحات أدلوا بها منذ أربع أو ست سنوات! (تصريحات اعتبرت ماسة بالعلمانية الأتاتوركية أو الجيش). كذلك أصدر الجيش تعليمات للعاملين فيه بعدم ارتياد محال أو مطاعم يملكها الإسلاميون.. وتم إصدار لوائح بأسماء هذه المحال والمطاعم! وتم تصعيد الحملات على المدارس الدينية.. ومحاسبة المدارس التى لا تضع فى ساحتها تمثالا لأتاتورك!

وكان أربكان قد رفض تنفيذ جميع مطالب الجيش فى مجال محاربة النشاط الإسلامى.. ورد قائلا: «إن تقييد حرية التعليم والتعبير والمشروعات هو الرجعية بعينها، كما أنه هو التهديد الراديكالى الحقيقى»، وقال: «نحن نحتاج إلى مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية كاملة فى مجال التعليم وإقامة المشروعات».

وعن محاولة حل حزب الرفاه قال: «فى الدول الديمقراطية لا توجد مثل هذه الإجراءات.. لا يتم إغلاق الأحزاب السياسية».

وأعلن أن حزبه مستعد لتقديم التضحيات للحفاظ على الحرية والديمقراطية.

وواصل الجيش تصعيد الحرب على الإسلاميين فى المجال الاقتصادى، حيث أمر رئيس الأركان القوات المسلحة بعدم شراء أى سلع من الشركات الإسلامية، وعدم السماح لهذه الشركات بالمشاركة فى أية مناقصات تعلن عنها أفرع القوات المسلحة.

وكانت الذروة فى هذه الندوات شبه اليومية التى نظمتها قيادة الجيش لقطاعات مختلفة من الشعب.. والتى تم فيها استخدام الألفاظ المباشرة التالية: «إن الجيش لديه التزام بحماية الدولة والجمهورية العلمانية من كل أشكال التهديد الداخلى أو الخارجى، وعند الضرورة، باستخدام الأسلحة».. هذا ما جاء على لسان الجنرال فوزى توركيرى رئيس شعبة الاستخبارات الحربية الذى أضاف: «إن الجنرالات سيستولون على السلطة إذا لم يروا بديلا مقبولا».

واتهم إسلامى تركيا بتلقى الدعم من إيران وليبيا والسعودية والسودان.. ومن بين الاتهامات الطريفة.. اتهام

السعودية بتنظيم بعثات لأداء فريضة الحج لبعض الإسلاميين الأكراد، واتهام أربكان باستقبال الإسلاميين الأتراك فى مقر مجلس الوزراء خلال شهر رمضان فى مآدب إفطار! كذلك استقبال الرفاه لبعض ممثلى الأحزاب الإسلامية فى العالم خاصة خلال الاحتفال بفتح القسطنطينية.

وتضمنت الاتهامات وجود أكثر من مائة ملياردير ومليونير إسلامى! وكانت هذه الاتهامات تلقى فى ندوات يومية للقضاة ورجال النيابة ثم رجال الإعلام، ثم أساتذة الجامعات ثم المنظمات المدنية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية.

الحالة الإسلامية أكبر من حزب الرفاه

الصحوة الإسلامية فى تركيا جزء من الصحوة الإسلامية العامة.. ونكرر لحكام تركيا وجميع البلاد الإسلامية أنها ظاهرة تاريخية.. والوقوف أمامها أشبه بالوقوف أمام قاطرة سكة حديد!

حتى الجزائر التى ظنوا أنهم سحلوا الإسلام والمسلمين فيها.. ها هو البرلمان الجديد -رغم كل التحفظات عليه- يضم ١٠٣ نواب إسلاميين.. من ٣٨٠ نائبا.

والحركة الإسلامية فى تركيا برهنت أنها أكثر نضجا من غيرها فى بلدان أخرى.. وقطعت شوطا بعيدا فى بناء مؤسساتها المدنية.. ومن لا يعرف.. فإننا نقول له إن حزب الرفاه هو قمة جبل الجليد الضخم للعمل الإسلامى.. وهناك كثير من الإسلاميين.. كانوا غير موافقين على اعتدال حزب الرفاه.. لذا فإن الانقلاب على حزب الرفاه.. سيفجر سخطا ومقاومة شعبية منظمة.. لم يواجهها أى انقلاب عسكرى سابق.. ولعل الحركات الصوفية وفى مقدمتها النقشبندية (وأربكان منها!) ستكون من أبرز المقاومين فى هضبة الأناضول.. ولا يمكن تجنب هذه المواجهة.. حين تتم الاستعاضة عن الانقلاب العسكرى السافر.. بالانقلاب الذى يحاول أن يتشح بأشكال قانونية أو دستورية.

ولابد لإعطاء صورة عن حجم المؤسسة الإسلامية من الإشارة إلى بعض الحقائق.. والتى ورد بعضها فى التقارير المخابراتية للجيش التركى نفسه.

يتضمن الإعلام الإسلامى ١٩ صحيفة و١١٠ مجلات و٥١ محطة إذاعة و٢٠ محطة تليفزيون، وتوجد ٣ آلاف هيئة ومؤسسة وجمعية إسلامية وآلاف الشركات، و١٢٠٠ دار لإسكان الطلاب الإسلاميين، وأكثر من ٨٠٠ مدرسة إسلامية.

ويتوجه أكثر من ١,٦ مليون طفل إلى مدارس تحفيظ القرآن المسجلة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم قريبا إلى ٧ ملايين طفل، ويمكن لهذه الأرقام أن ترتفع أكثر من ذلك بحساب المدارس غير المسجلة.

ويدرس الآن قرابة نصف مليون تلميذ فى ٥٦١ مدرسة دينية، وتخرج هذه المدارس أكثر من ٥٠ ألف تلميذ سنويا، ويعمل فى المساجد الآن أكثر من ٩٢ ألف «إمام» من هؤلاء المتخرجين.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٦/ ١٩٩٧

وفى المجال الاقتصادى.. تحقق الشركات الإسلامية دخلا سنويا بحوالى ٣٠٠ تريليون ليرة تركية (٢,٧٩ مليار دولار) وهى تعمل فى إنتاج سلع متنوعة وعلى رأسها: النسيج، المواد الغذائية والكيماوية والتعدينية، وقطع غيار السيارات، والأثاث، والأجهزة الكهربائية، والمكونات الإلكترونية، ومواد البناء، والحديد والصلب، ومختلف المواد الاستهلاكية.

كما تعمل هذه الشركات فى مجال المحاجر، والمتاجر، والخدمات العامة.

وهذه الشركات مشهود لها بالنجاح.. والإقبال الجماهيرى على منتجاتها، ومن أبرز هذه الشركات:

● مجموعة إهلاس: وهى أكبر المجموعات الإسلامية وتضم ٥٥ شركة فى مجال النشر والإذاعة والتليفزيون والكيماويات والمقاولات والمصارف والتمويل والسيارات والمشروبات، والمواد الغذائية والأثاث والسياحة والنقل.

وحققت مبيعات فى عام ١٩٩٥ بأكثر من ٣٥٦ مليون دولار

● مجموعة كومباسان: ومقرها فى قونيا بوسط تركيا، وهى واحدة من أسرع الشركات التركية نموا، ففى خلال ٧ سنوات تحولت من شركة صغيرة إلى شركة عملاقة تعمل فى مجالات الورق والتغليف ومواد البناء، والدراجات البخارية، والأسواق الكبرى، والمقاولات والماكينات والآلات، والجلود، ومعدات البناء وتوزيع الغاز الطبيعى المسال، ومحطات البنزين والنقل والتجارة الخارجية، وتقوم بتشغيل ٢٦ الف عامل فى ٢٦ مصنعا.. وقد تعرض احد هذه المصانع مؤخرا لحريق مجهول السبب بلغت خسائره ١٥٠ مليار ليرة تركية.

وكانت شركة كومباسان قد اشترت أخيرا مصانع «بتلاس» للإطارات التى تزود طائرات سلاح الجو التركى بما تحتاجه من إطارات (فهل سيقاطعها الجيش ويستورد من الخارج؟!). كما اشترت شركة للطيران المدنى تعرف باسم «ألفا إير».

● مجموعة شركات يمباش: وهى شركة تم تأسيسها بأموال الأتراك العاملين فى ألمانيا، وقد وزعت أرباحا على مساهميها بلغت تريليونا من الليرات التركية كما دفعت للدولة ضرائب بلغت ٥٠٠ مليار ليرة تركية.

ومن أبرز أعمال الشركة: إنتاج مواد البناء والسلع الاستهلاكية، واشترت أكبر مصنع للحوم فى تركيا وفتحت ٤٢ متجرا كبيرا فى تركيا ومتاجر كثيرة فى بعض الدول الأوروبية.

● مجموعة شركات أولكر: المعروفة فى دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط بصناعة المواد الغذائية، وقد نشأت منذ خمسين عاما ومنتجاتها تلقى رواجا فى أكثر من ٧١ بلدا فى العالم وتعود

صادراتها على تركيا بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار فى العام (أى أكثر عدة أمثال من كل صادرات مصر لأفريقيا!!)، بينما بلغ إجمالى مبيعاتها الداخلية والخارجية ٦٥١ مليون دولار فى عام ١٩٩٦.. وأهم منتجاتها: الشيكولاته والبسكويت!

ويبلغ إجمالى عدد هذه الشركات المسماة إسلامية ١٠ آلاف شركة ومؤسسة، وتقدمت إحداها فى الفترة الأخيرة إلى مناقصة لتوزيع الكهرباء على مستوى البلاد.

****

ما ذكرناه ليس حصرا لامتدادات وتكوينات التيار الإسلامي.. في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية والتعليمية والإدارية والاقتصادية.. فهذا ما لا يحتمله المقام.. ولكنني أراه كافيا لتصور التحولات التي جرت وتجرى في المجتمع التركي.. رغم أنف الإعلام المشبوه.

إن هؤلاء العلمانيين المخترقين بالعناصر الصهيونية الماسونية.. يزعمون أن تحفيظ القرآن يخدش النظام العلماني. ولكن حياءهم لا تخدشه المجلات الجنسية ذات الأغلفة العارية التي تملأ شوارع اسطنبول وباقي المدن الكبرى.

خلال مروري بعواصم الدول الأوروبية لاحظت أن الصور العارية على أغلفة المجلات الجنسية مغطاة بورقة سوداء حتى لا تؤذى أعين الجمهور.. ولكن في تركيا التي أعز الله بها الإسلام بالأمس القريب.. لم يصل إليها هذا الاختراع الأوروبي العلماني!! ولا أعتقد أن أتاتورك شخصيا كان يفعل ذلك!! (أى استخدام المجلات الجنسية لصرف الشباب عن الدين) ولكنها المؤامرة الإعلامية اليهودية.. لفتنة الشباب التركي.

ورغم كل هذا الحصار الإعلامي بالمجلات والمحطات التليفزيونية.. يتزايد عدد الشباب الذى يعمر المساجد.. وفي جامع محمد الفاتح على سبيل المثال.. أديت صلاة المغرب.. وأصابتني رهبة لم أشعر بها إلا في الكعبة المشرفة.. واستمعت لإمام المسجد التركي يقرأ القرآن بلغة عربية جميلة.. «إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا فمهل الكافرين أمهلهم رويدا».. بينما كاد المسجد يمتلىء عن آخره.. وكأنها صلاة الجمعة.. وحيث لا ينصرف المصلون إلا بعد أداء ركعتي السنة.. وترديد الأدعية الجماعية.

xxxx

نقول هل يمكن ضرب هذه الصحوة الإسلامية التي تشابكت مع جذور الحياة اليومية.. وهي بالمناسبة أشد عمقا وتأصيلا في الريف من المدن الكبرى الخاضعة بصورة أكثر لكل أنواع التلوث والفساد؟!

نعم يمكن من الناحية النظرية في المدى القصير توجيه مزيد من الضربات للمؤسسات الإسلامية.. ويمكن حل حزب الرفاه.. ولكن كل هذه الأعمال ستنقلب على صانعيها.

فلا يمكن ضرب الحركة الإسلامية دون ضرب مؤسسات المجتمع المدني.. والمؤسسات الدستورية.. ولا يمكن ضرب الحركة الإسلامية إلا بمواجهة الشعب.

وعندئذ سيواجه النظام تمردا إسلاميا.. بالإضافة للتمرد الكردى الذى يشمل مالا يقل عن ١٢ مليون نسمة.

والغريب أن الجيش اعتبر في ندواته العلنية.. أنه من قبيل الخيانة.. الحديث عن وقف إطلاق النار.. أو التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الكردية، أو التفكير في نوع من الحكم الذاتي للأكراد، أو العفو العام ورفع حالة الطوارىء في المناطق الكردية.

مع ملاحظة أن تجمع الأكراد يشهد نمو الحركة الإسلامية الكردية.. ومع ملاحظة أن المناطق الكردية صوتت لحزب الرفاه.. الذى دعا لحل هذه المشكلة تحت شعار الأخوة الإسلامية.. وهذا ما يعتبره الجيش جريمة.. بينما المشكلة الكردية لن تحل في كل أراضي كردستان إلا في ظل هذا الإطار!

وهكذا ستتواصل في تركيا عملية الاستقطاب بين العلمانية العسكرية من ناحية وحزب الرفاه والتيار الإسلامي من ناحية اخرى..

العلمانية-العسكرية ليس لديها برنامج لنهضة تركيا.. حتى بالمفهوم القومي.. إن تركيا مرفوضة -وستظل- من المجتمع الاوروبي.. وعلى حد تعبير وزير خارجية تركي سابق (إن أوروبا تنظر إلينا باحتقار.. تنظر إلينا كحشرات!!).

وبينما تركيا عضو في حلف الاطلنطي.. إلا أن اللوبي اليوناني في الولايات المتحدة وبعض حسابات الإدارة الأمريكية.. تعرض الجيش التركي لحظر انسياب الأسلحة الأمريكية إليه، وهو الأمر الذي يساعد على إلقاء الجيش التركي في احضان إسرائيل.. إن استعادة عظمة وشموخ تركيا لن تكون إلا في إطار المشروع الحضاري الإسلامي.. وحيث تتطابق الطموحات القومية والإسلامية.. وهذا المشروع لا يمكن أن تمنعه أي قوة داخلية أو خارجية.. وهذا قدر تركيا الذي تتقدم إليه من كل بد.

لا يستطيع احد أن يستبعد الخيار الجزائري.. ولكنه سيكون أكثر فشلا في تركيا مما كان في الجزائر.. فتركيا في حضن أوروبا.. وعضو الحلف الأطلنطي.. وعضو الاتحاد الجمركي الأوروبي.. واللجوء إلى الحل العسكري فيها.. سيكون مدمرا لادعاءات اوروبا وامريكا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.. اكثر الف مرة.. من تجربة الجزائر..

ويعزز هذا التحليل.. ان حزب الرفاه يمارس دوره بصورة ناضجة.. انتزعت تاييد واحترام الاعداء قبل الأصدقاء.. والعدوان الفاشي على حزب.. كحزب الرفاه .. بكل ممارساته الديمقراطية الراقية.. والتزامه بقواعد النظام.. والتعاون مع الآخرين بما في ذلك الأحزاب العلمانية.. وانتهاجه لأسلوب الإصلاح التدريجي البرلماني.. إن العدوان على هذا الحزب.. سيكون فضيحة كبرى لكل من يشارك فيه (أي في هذا العدوان).

ولكن هل يخشى اعداء الإسلام داخل وخارج تركيا الفضيحة؟! نحسب أنهم يحاولون قدر الإمكان الا يظهروا عداءهم «الصليبي» الحاقد ضد الإسلام.

ولكن لنذكر مدى الخطورة التي يشعرون بها من احتمال فقد الضلع التركي.. في مثلث الشرق الأوسط.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

لذلك فهم سينصحون -أي الأوروبيون والأمريكان- باقصى تحجيم ممكن لحزب الرفاه.. والحركة الإسلامية.. دون اجتثاث كامل.. لكن الإسلاميين لن يستسلموا لعمليات الذبح البطيء.. وسيقاومون، لذلك ستظل هذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض بصورة يصعب التنبؤ بتفاصيلها.

وسيظل الذي يردعهم عن الانقلاب العسكري المكشوف.. هو تخوفهم من رد الفعل.. وتحول الحركات الإسلامية التركية البعيدة حاليا عن النشاط السياسي المباشر.. إلى الإنتفاضة السياسي.. تحت شعار «واإسلاماه».

ومهما يكونوا يخططون.. أو يفكرون.. أو يحسبون.. نقل لهم.. من الأفضل التعامل مع الحالة الإسلامية في تركيا في إطار النظام السياسي.. وإلا فإنكم تقفون أمام القطار السريع.. الذي سيدهمكم.. وبدلا من حكومة إسلامية معتدلة.. ستهيئون المناخ لسلطة ثورية إسلامية.

«إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا فمهل الكافرين أمهلهم رويدا»
صدق الله العظيم

من «ملك السدود» الى رئيس «الذئاب الرمادية»

إمرأة و٦ رجال يتنافسون على السلطة في تركيا

ابن تورغوت أوزال المدلل انقلب على أبيه والأب الروحي لتشيللر انقلب عليها

«سيد اللعبة» دخل السياسة من باب الاختصاص في شؤون الماء والكهرباء

كتب عدنان حطيط

امرأة... وستة رجال.

ليس هذا عنواناً لفيلم سينمائي، مع ان فيه كل عناصر التشويق والإثارة والحبكة التي تصلح لفيلم سينمائي يروي حكاية الصراع القائم حالياً على السلطة في تركيا.

أما المرأة فليست سوى تانسو تشيللر...

واما الرجال فهم: سليمان ديميريل، نجم الدين أربكان، مسعود يلماظ، بلند أجاويد، دنيز بايكال، محسن يازجي أوغلو. انهم اللاعبون السبعة الرئيسيون في «لعبة الكراسي... والرؤوس» التي تجري خارج الكواليس في أنقرة، حيث العاصمة السياسية، واسطنبول حيث المال والاعلام والسياحة والجزء الأوروبي الهزيل (٣٪) من مساحة تركيا.

وراء الكواليس ثمة لاعب أكبر، يقف فوق دبابة، أو في قمرة طائرة، أو وراء مدفع، واصبعه على الزناد. وهو يفضل البقاء بعيداً، لكنه من حين لآخر مستعد للخروج وتغيير اللاعبين، أو إجراء تعديلات على قواعد اللعبة.

غير أن هناك أيضاً لاعبين ثانويين ينتظر بعضهم ان تتاح له الفرصة اما ليحل محل لاعب أساسي، أو لتتسع له اللعبة. وإلى اشعار آخر فإن الستة + الجنرالات هم الذين يتصدرون واجهة الأحداث، وتتداول أسماءهم وكالات الأنباء في المرحلة الحالية من الأزمة السياسية الداخلية في تركيا. من هم هؤلاء السبعة؟.

سليمان ديميريل

رئيس الجمهورية حالياً وسيد اللعبة باقتدار، وهو حالة فريدة من نوعها بين القادة السياسيين، لا في تركيا وحدها، ولا في العالم الثالث أيضاً، بل حتى في العالم. فالرجل يحتفظ بسلسلة أرقام قياسية مميزة: أصغر مدير عام سناً (في الواحدة والثلاثين) وأصغر رؤساء الوزراء سناً (في الأربعين) وصاحب ثاني أطول مدة في تركيا كرئيس للحكومة، والوحيد الذي أطيح به في انقلابين عسكريين (في ١٩٧١ و١٩٨٠) وعاد إلى موقعه. والوحيد الذي «دفن» سياسياً أكثر من ٥ سنوات منع خلالها من القيام بأي نشاط سياسي، بما في ذلك الادلاء بأي تصريح، ومع ذلك خرج لا ليقارع الأحياء فحسب، بل وليتفوق عليهم.

الرئيس التاسع للجمهورية التركية ترأس ٩ وزارات.

وهو - مع سلفه تورغوت أوزال - يشكلان ظاهرتين جديرتين بوقفة مميزة، من منظار عربي.

فهل كانت صدفة ان يصل إلى سدة الرئاسة، وقبل ذلك إلى رئاسة الحكومة رجلان متخصصان في الشؤون المالية والكهربائية والسدود في بلد كتركيا تشكل الماء إحدى أهم ثرواته الطبيعية ومادة قابلة للتفجير في علاقاته بدولتين عربيتين كبيرتين هما سوريا والعراق (من خلال تحكم تركيا بمصادر مياه نهري الفرات ودجلة اللذين يشكلان شريان الحياة الاقتصادية الأهم بالنسبة إلى هذين البلدين).

ربما كانت صدفة، بالفعل وان كنا نعتقد انها أكثر من ذلك، خصوصاً إذا امتدت المصادفات لتجعل الرجلين يكملان دراساتهما العليا في الولايات المتحدة، ويعودان منها ليجد كل منهما في انتظاره موقعاً رفيعاً في مجال اختصاصه.

حصل ذلك مع سليمان ديميريل (مواليد ١٩٢٤)، الذي نال شهادة الدبلوم في الهندسة الهيدروليكية من جامعة اسطنبول التقنية عام ١٩٤٩، وسافر إلى الولايات المتحدة لمتابعة تخصصه في هذا الحقل. وحين عاد عام ١٩٥٥ «لفت نظر» عدنان مندريس (ومن غير المستبعد أن يكون «لُفت» - بضم اللام - نظر رئيس الوزاء آنذاك، اليه فعينه وهو بعد في الـ ٣١ من العمر مديراً عاماً لمصلحة مياه الدولة. وقد أثبت ديميريل انه مدير ناجح، وسرعان ما حصل على لقب «ملك السدود». وظل في موقعه هذا حتى أيار / مايو ١٩٦٠.

انتهى عهد مندريس، وأدى ديميريل خدمته العسكرية كخبير في مؤسسة التخطيط التي تم استحداثها. وما ان انتهت خدمته العسكرية حتى انتقل للعمل في القطاع الخاص كمستشار في الشؤون الهندسية وممثل للعديد من الشركات الأجنبية في تركيا. وكان ناجحاً جداً في عمله.

في ١٩٦١ تأسس حزب العدالة وانضم ديميريل إلى هذا الحزب الذي كان احياء للحزب الديمقراطي القديم، وانتخب عضواً في مجلسه التنفيذي. وارتقى إلى سدة رئاسة الحزب عام ١٩٦٤، بعد موت رئيسه فجأة. وفي حينه لم يكن معروفاً من الرأي العام، وبالكاد نجح في تخطي منافسه في المؤتمر العام للحزب، ومع انشغاله في السياسة تخلى ديميريل عن مهنته كمستشار هندسي في الشؤون المائية ووالكهربائية.

في شباط (فبراير) ١٩٦٥ عيّن نائباً لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة الائتلافية التي تشكلت بعد سقوط ثالث ائتلاف حكومي شكله عصمت اينونو.

وخلال انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) حقق حزب العدالة انتصاراً ساحقاً. بفضل أنصار الحزب الديمقراطي السابق. وبشكل أو بآخر ثأر حزب العدالة لسلفه الروحي الذي تم حله قبل خمس سنوات. وفي أعقاب الانتخابات أصبح ديميريل رئيساً للحزب وهو لم يتجاوز بعد الـ ٤١ من العمر.

عام ١٩٨٠ - وكان رئيساً للحكومة دعا إلى التفاف وطني لحل المشكلتين الضاغطتين. الفوضى والتضخم. لكن استمرار النشاطات الارهابية في أنحاء البلاد وخصوصا في المدن الكبرى، والصراعات الحزبية، واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، التي واجهها كان على رأس مذكرة عسكرية رفعت إليه ولم يكن مضى عليه في منصبه سوى بضعة أسابيع، وعلى الرغم من أنه ظل غير واضح لمن وجهت المذكرة، إلا أنها كانت كافية كي تهدد وضع ديميريل. وقبل أن يكمل أيامه الـ ١٠٠ الأولى في المنصب كان ديميريل مضطراً إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية غير الشعبية. وقد أدت اجراءات ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ إلى خفض قيمة الليرة التركية ورفع أسعار العديد من السلع الرئيسية. وعلى الرغم من التأثير السلبي لهذه الاجراءات وبقاء موجة الارهاب، إلا أن ديميربل تحدى شريكه اربكان ومنافسه اللدود اجاويد وهدد باللجوء إلى الانتخابات.

استمر الطريق المسدود وفشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد بدلاً من الرئيس فخري كورتورك المنتهية ولايته.

في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، قام العسكر بقيادة رئيس الأركان الجنرال كنعان افرين. باسقاط حكومة ديميريل، بانقلاب عسكري. ديميريل وزعيم المعارضة أجاويد اعتقلا وأرسلا إلى منفى داخل في قاعدة عسكرية.

وقد ظل الزعيمان هناك شهراً قبل أن يفرج عنهما ويسمح لهما بالعودة إلى أنقرة بشرط عدم الادلاء بأي تصريحات سياسية.

وفيما تحدى رئيس الوزراء السابق أجاويد قرار المنع، بل وأصدر مجلة سياسية أسبوعية ما أدى إلى سجنه ١٧٣ يوماً. احترم ديميريل القرار لبعض الوقت.

غير انه بعد وقت قصير من رفع الحظر عن النشاطات الحزبية السياسية، قام مناصرو ديميريل بانشاء حزب تركيا الكبرى، وهو أحد شعارات ديميريل الانتخابية.

أصدر افرين ومجلس الأمن القومي الأمر باغلاق الحزب، باعتباره شبيهاً جداً بحزب العدالة المنحل. وقد أرسل ديمريل و١٥ سياسيا سابقاً إلى منفى داخلي مرة جديدة، في ثكنة عسكرية، لمدة ٣ أشهر.

إلا أن المنفى لم يكن ليؤثر على شعبية ديميريل. وعلى ذلك فان نجاح حزب الطريق القويم في انتخاب ٩٨٤ (فاز بـ١٣٪ من الاصوات) رأى فيه المحللون تغييرا في استمرار شعبية ديميريل الذي كان يقف من وراء الستار وراء هذا الحزب.

ومع أن ديميريل لم يكن بامكانه علناً إقامة علاقات مع حزب الطريق القويم، غير انه كان معروفاً انه بارك تأسيسه بعد حل حزب تركيا الكبرى.

لقد أصبح منزل ديميريل مكاناً لتجمع السياسيين، وللزعماء السابقين للأحزاب ورؤساء البلديات مدافعاً عن رفع الحظر.

اقترع الناس بأغلبية ضئيلة لصالح رفع ذلك الحظر. وقبل ان تذهب البلاد إلى انتخابات عامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، انتخب ديميريل رئيساً للحزب بعد استقالة حسام جندوروك من هذا المنصب. استطاع «الطريق القويم» دخول البرلمان بفوزه بـ ١٩.١٪ من الأصوات وأصبح ثالث حزب مع ٥٩ نائباً. وانتخب ديميريل نائباً بأكثرية كبيرة.

في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٨٩ حقق الطريق القويم بقيادة ديميريل انتصاراً إذ حل في المركز الثاني بـ ٢٥٪ من الأصوات و١٦ بلدية في المحافظات.

المؤتمر العام لحزب «الطريق القويم» في ١٩٩٠، خرج باشراف ديميريل، بصورة جديدة بعدما تم انتخاب شخصيات جديدة في المراكز الرئيسية العليا للحزب، وجرى تجديد شبابه. ومنذ ذلك الحين أخذ الحزب ورئيسه ديميريل يكتسبان المزيد من الشعبية.

في ١٦ أيار (مايو) ١٩٩٣ انتخب ديميريل رئيساً للجمهورية بعدما كان رئيساً للحكومة. وقد ترك انتخابه فراغاً في رئاسة حزب «الطريق القويم»، واستطراداً في رئاسة الحكومة. وكان ان انتخبت تانسو تشيللر لرئاسة الحزب، وبالتالي لرئاسة الحكومة في تجاوب كامل مع ما كان يوصي به ديميريل.

تبقى الاشارة إلى انه يتقن الانكليزية وله عدد من الكتب والدراسات والتقارير السياسية.

مسعود يلماظ

ولد في اسطنبول عام ١٩٤٧، تخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عام ١٩٧١، عمل في عدد من شركات القطاع الخاص وانضم إلى تورغوت أوزال، عام ١٩٨٣، في تأسيس حزب «الوطن الأم». وانتخب لاحقاً نائباً في البرلمان عن منطقة ريزة حيث يقيم أهله.

في أول حكومة شكلها أوزال تسلم يلماظ حقيبة وزير دولة، وعين ناطقاً باسم الحكومة، ثم تسلم حقيبة وزير الثقافة والسياحة. وارتفع رصيده بسبب دوره في دفع صناعة السياحة التركية، ما فتح أمامه الباب لتحقيق قفزة سياسية في أواخر الثمانينيات.

عام ١٩٨٧ أعيد انتخاب يلماظ في مجلس النواب وفي حكومة أوزال الثانية التي تشكلت ذلك العام وأصبح وزيراً للخارجية.

في هذا الموقع فاز يلماظ باحترام نظرائه وزراء الخارجية، ونظر إليه سواء في الداخل أو الخارج، على أنه خليفة لأوزال في رئاسة الوزراء.

في أحد الأوقات اختلف يلماظ مع أوزال حول السياسة الخارجية، وانحاز إلى وزارة الخارجية ضد رئيس الوزراء في العديد من المسائل السياسية الخارجية. وهذا الأمر جعله موضع تقدير البيروقراطيين. حين أصبح أوزال رئيساً للجمهورية، كان متوقعاً عل. نطاة

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

واسع أن يصبح يلماظ رئيسا للوزاء، غير أن أوزال اختار يلدريم أقبولوط.

إلا أن يلماظ منتقداً عدم الانسجام في الحكومة استقال في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٠. وقد بدأ بهدوء يحشد حوله المؤيدين لاختياره رئيساً للحزب في المؤتمر العام في حزيران (يونيو) ١٩٩١. وفاز بدعم كبار رجال الأعمال فضلاً عن الصحافة. ورأى المراقبون انه الشخص الذي يمكنه أن يعيد ترميم صورة حزب «الوطن الأم».

وسعى يلماظ للحصول على دعم الأكثرية في الحزب ونجح فعلاً بذلك فاختير رئيساً له، وعين بالتالي، تلقائياً، رئيساً للحكومة.

وقد اتخذ عدداً من القرارات الصعبة التي لا بد منها، رغم أن هذا الأمر بدا غير سهل بالنسبة لحكومة كان مقرراً لها أن تعيش سنة واحدة فقط، قبل اجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢. لذا دعا إلى اجراء انتخابات مبكرة في ٢٠ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٩١، ولم تكن حكومته قد أكملت شهرها السادس.

في أوائل ١٩٩٦ اتيح ليلماظ ان يشكل حكومة للمرة الثانية، في ائتلاف مع حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيللر. لكن هذه الحكومة لم تعمر أربعة أشهر واضطرت للاستقالة.

متزوج وأب لولدين. يتكلم الانكليزية والألمانية.

تانسو تشيللر

بعد ٣ سنوات من تأسيس الجمهورية التركية، تم في ١٧ شباط ١٩٢٦ اصدار قانون مدني يضمن المساواة بين الرجال والنساء. في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٦ أعطيت النساء حق الاقتراع والترشيح للانتخابات المحلية.

في تركيا، فازت النساء بحق الترشيح للنيابة في الانتخابات العامة عام ١٩٣٤، وكانت الـ ١٨ امرأة الاول الأعضاء في البرلمان يشملن معلمات، موظفات، ونساء ريفيات. كان ذلك في مرحلة الحزب الواحد، وكان مصطفى كمال (أتاتورك) هو الذي يختار المرشحين.

ورغم انجازات أتاتورك في تحديث الجمهورية التركية الفتية وفقاً للحضارة الغربية، انخفض عدد النواب من النساء خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها.

ان أول امرأة دخلت البرلمان وشغلت منصب نائبة رئيس المجلس كانت نرمين نفجي في ١٩٦٩. وفي ١٩٧٣ أصبحت توركان أكيول أول امرأة تدخل مجلس الوزراء.

في الثمانينيات حصلت امرأتان، ايمرين ايقوت وغولر اليري على حقيبتين وزاريتين. غير أن التقدم الحقيقي باتجاه ما كان يطمح إليه مصطفى كمال، حصل مع اختيار تانسو تشيللر رئيسة للوزراء.

كانت قد عملت بنجاح كوزيرة دولة لشؤون الاقتصاد في آخر حكومة شكلها ديميريل. وبعدما أصبح ديميريل رئيساً للجمهورية، انتخبت رئيسة لحزب «الطريق القويم». وبصفتها تلك، وكونها رئيسة للشريك الرئيسي في الائتلاف الحاكم آنذاك، تسلمت تشيللر منصب رئيس الوزراء الشاغر.

البروفسورة تانسو تشيللر التي أصبحت أول امرأة تركية تشغل منصب رئيس مجلس الوزراء في ١٤ حزيران ١٩٩٣. ولدت في اسطنبول ١٩٤٦. درست في الكلية الأميركية للبنات في أسطنبول، وانتقلت إلى كلية «روبرت كولدج» في المدينة نفسها لتحصل على إجازة في الاقتصاد.

وبعد تخرجها في عام ١٩٦٧، سافرت إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها. وقد حصلت على شهادة الكفاءة في الاقتصاد من جامعة نيو هامبشاير، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة كونيكتيكوت وانتقلت إلى جامعة يال عام ١٩٧١ لمتابعة دراسات عليا.

بعد التدريس ٣ سنوات، كاستاذ مساعد واستاذ مشارك، عادت البروفيسورة تشيللر إلى تركيا عام ١٩٧٤، وتسلمت منصب استاذ مساعد في جامعة البوسفور.

وبعد حصولها على درجة البروفيسور في الاقتصاد، أصبحت تشيللر رئيسة دائرة الاقتصاد بين ١٩٧٦ و١٩٧٩، وواصلت التدريس في جامعة البوسفور حتى عام ١٩٩٠.

بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، عملت أيضاً في العديد من القطاعات كمستشارة لغرفة الصناعة في البنك الدولي ومكتب التجارة، ومستشارة لبلدية اسطنبول، وخبيرة لهيئة التخطيط الرسمية. وفي الفترة نفسها قامت بأبحاث مكثفة في الاقتصاد التركي، ونشرت العديد من الكتب والمقالات. ودراساتها التي قامت بها لصالح جمعية الصناعيين ورجال الأعمال وانتقاداتها للسياسات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة في ذلك الحين، وضعتها في واجهة اهتمام الرأي العام، وفي ١٩٩٠ أطلقت مهمتها السياسية بدعوة من الرئيس سليمان ديميريل الذي كان آنذاك رئيساً لحزب «الطريق القويم».

في المؤتمر السنوي للحزب الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، انتخبت السيدة تشيللر في الهيئة الادارية العامة للحزب بأعلى نسبة من الأصوات. ولاحقاً عينت نائبة رئيس مسؤولة عن الاقتصاد من قبل الهيئة، وانتخبت نائبة في البرلمان عن حزب «الطريق القويم» في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول ١٩٩١.

في تشرين الثاني ١٩٩١ أصبحت وزيرة دولة مسؤولة عن الاقتصاد، بقيادة ديميريل في الائتلاف الحكومي الذي تشكل ما بين حزب «الطريق القويم» والحزب «الاجتماعي الديمقراطي الشعبي». وظلت في هذا المنصب ١٧ شهراً.

في ٨ حزيران ١٩٩٣، استقالت من هذا المنصب لتدخل انتخابات رئاسة حزب «الطريق القويم»، بعدما شغر هذا المنصب اثر انتخاب ديميريل كتاسع رئيس للجمهورية التركية.

في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب في ١٣ حزيران ٩٣، انتخبت رئيساً في الجولة الثانية من الاقتراع، وفي ١٤ حزيران ٩٣ كلفها الرئيس سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي أوائل ١٩٩٦ شكلت مع مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الأم» ائتلافاً حكومياً لم يقدر له العيش أكثر من ٤ أشهر بعدما بدا أن يلماظ يحاول «دفن» تشيللر سياسياً وهي على قيد الحياة.

لاحقاً شكلت مع نجم الدين أربكان رئيس حزب «الرفاه» الإسلامي حكومة ائتلافية عاشت حوالي السنة، قبل أن تضطر للاستقالة على أمل أن يكون ذلك مقدمة لتكليفها هي برئاسة الحكومة.

نجم الدين أربكان

البداية السياسية الفعلية لهذا الرجل (من مواليد ١٩٢٧) كانت في العام ١٩٦٩، عندما حاول بوصفه رئيساً سابقاً لاتحاد غرف التجارة والصناعة ترشيح نفسه للانتخابات على قائمة حزب «العدالة» برئاسة سليمان ديميريل. غير أن هذا الأخير وضع فيتو عليه، فكان ان ترشح مستقلاً واستطاع أن يحجز لنفسه مقعداً في المجلس النيابي بعدما ركز حملته الانتخابية على رفع شعارات اسلامية. في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ خطا أربكان خطوة أكثر تقدماً، فشكل حزب «النظام الوطني» بمشاركة عدد من أعضاء حزب العدالة، لكن هذا الحزب ما لبث أن تعرض للحل بعد انقلاب ١٩٧١، اثر صدور حكم عن المحكمة الدستورية العليا قضى بأن الحزب يحمل ميولاً اسلامية ويقوم بنشاطات معادية للعلمانية.

كان تصميم أربكان ورفاقه قوياً. فعادوا ليشكلوا في العام ١٩٧٢ حزباً آخر لم يتغير فيه سوى الاسم، إذ أصبح حزب «الخلاص الوطني» برئاسة سليمان عارف أمري الذي تخلى بعد فترة قصيرة عن مركزه لأربكان.

وقد ظهر الحزب في انتخابات ١٩٧٣ كحصان أسود، ما جعله يشارك في الحكم من خلال ائتلافين حزبيين، الأول في كانون الثاني ١٩٧٤ مع حزب الشعب الجمهوري أتاح لأربكان أن يكون نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير دولة، ولأنصاره أن يشغلوا ست حقائب وزارية من أصل ٢٣ حقيبة، وهي حقائب أساسية كالعدل والداخلية والثروة الغذائية والحيوانية والصناعة والتكنولوجيا. أما الائتلاف الثاني فضم الخلاص الوطني إلى العدالة والشعب الجمهوري والحركة القومية. وقد دام هذا الائتلاف الذي شغل فيه أربكان أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء من ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٥ إلى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩١٧.

وخلال ولاية هذا الائتلاف حصلت التطورات الدراماتيكية في قبرص (تموز - يوليو ١٩٧٥) فوقع الانقلاب الذي أطاح بالأسقف مكاريوس وتدخلت تركيا فاحتلت قواتها زهاء ثلث مساحة الجزيرة الذي أقطع للقبارصة الاتراك كي ينشئوا عليه ادارة خاصة بهم تحولت لاحقاً (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) إلى دولة مستقلة باسم «جمهورية قبرص الشمالية التركية» لم تعترف بها سوى تركيا. وحتى تاريخه لا تزال القوات التركية موجودة في ذلك الشطر الشمالي من الجزيرة بعدد يقدر بـ ٣٥ ألف جندي.

ما يهم، بالنسبة إلى أربكان، انه كان الرجل الذي دفع بشدة لاتخاذ قرار التدخل العسكري. ومنذ ذلك التاريخ يعتبر موقفه احدى أبرز النقاط في سجله السياسي.

ان الصعود السريع لحزب الخلاص الوطني شكل مادة مهمة للمحللين في حينه، فردوا ذلك إلى ظهوره بصورة اسلامية وطرحه شعارات مضادة للشيوعية والرأسمالية في وقت واحد. ومن ذلك دعوته إلى تعزيز القيم الوطنية والاخلاقية، والقيام بحملة تصنيع سريعة في شكل مستقل عن الغرب، وتوطيد الأواصر مع العالم الإسلامي باعتباره معادياً للغرب.

ورغم حرص الحزب على نوع من «التقية» لتحاشي تعرضه للحل، إلا أن أربكان لم يكن يدع فرصة ليظهر فيها عداءه لأتاتورك ونظامه العلماني. وهكذا فإنه مثلاً كان يرفض المشاركة في «يوم الجيش». وهو ذكرى سنوية تقام تخليداً لانتصار الجيش التركي بقيادة مصطفى كمال على القوات اليونانية. كما أنه كان يحرص دائماً على الغياب عن الاحتفالات السنوية التي تقام في عيد الاستقلال. وكان يطالب علناً بارتداء المرأة الحجاب ومنع الكحول في الأماكن العامة. عاش الحزب حتى العام ١٩٨٠ عندما صدر قرار بحله في أعقاب انقلاب ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ بتهمة القيام بنشاطات معادية للعلمانية. وقد حوكم أربكان ورفاقه وتم سجنهم مع من سجنوا من قادة الأحزاب الأخرى.

يذكر أن أربكان شارك في ائتلاف حكومي ثالث تشكل في تموز (يوليو) ١٩٧٧ (مع حزبي العدالة والحركة القومية) وشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، بعدما فاز حزبه بـ ٤٨ مقعداً في البرلمان. فيما حصل أعضاء من حزبه على ٦ حقائب وزارية هي: الداخلية والثروة الغذائية والحيوانية والعمل والصناعة والتكنولوجيا والاعمار والاسكان والغابات.

في تموز ١٩٨٣ وبعد السماح بعودة الأحزاب، أسس نجم الدين أربكان حزب «الرفاه» الإسلامي. وبعد ٤ سنوات جرب شعبيته في انتخابات ١٩٨٧ فلم يتمكن من دخول المجلس النيابي لحصوله على نسبة ٧.٢٪ من الأصوات أي أقل من نسبة الـ ١٠٪ المطلوبة كحد أدنى. وعاد بعد عامين فجرب نفسه في الانتخابات البلدية الفرعية ففاز بـ ٩.٥٪ من الأصوات وتمكن من السيطرة على بلديات خمس مدن (لا يسري شرط الـ ١٠٪ على انتخابات البلدية).

من هنا تحديداً بدأت انطلاقة الحزب الحقيقية، إذ ما لبث أن ضاعف رصيده من الأصوات ثلاث مرات. ففي الانتخابات البلدية العامة (٢٧ آذار (مارس) ١٩٩٤) فاز الحزب بادارة ١٧ من أهم المدن التركية، بما فيها العاصمة السياسية أنقرة والعاصمة التجارية اسطنبول. وفي الانتخابات النيابية العامة (٢٤ كانون الأول ١٩٩٥) حل «الرفاه» في المرتبة الأولى.

بلند اجاويد

رئيس حزب اليسار الديمقراطي، و٣ مرات رئيساً للوزراء، ورئيس سابق لحزب الشعب الجمهوري المنحل.

من مواليد اسطنبول ١٩٢٥.

درس أجاويد الآداب في جامعة اسطنبول. وبين ١٩٤٦ و١٩٥٠ عمل مساعداً في المكتب الصحافي التابع للسفارة التركية في لندن. ووجد الوقت أيضاً لدراسة اللغة السنسكريتية وتاريخ الفن في جامعة لندن.

عام ١٩٥٠ عاد إلى تركيا، وقد رأى فيه عصمت اينونو، رفيق أتاتورك القديم، مؤهلات جعلته يدعوه لدخول الحقل السياسي.

في ١٩٥٧ حصل على منحة من مؤسسة روكفلر الأميركية، فدرس التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط والامبراطورية العثمانية في جامعة هارفارد مدة ٨ أشهر.

عندما عاد إلى تركيا كان اينونو لا يزال يتذكره فوضعه على لائحة الحزب الانتخابية في أنقرة، حيث فاز بسهولة. وبعد انقلاب أيار ١٩٦٠، كان أجاويد عضواً في المجلس التأسيسي (لوضع الدستور).

أعيد انتخابه في انتخابات ١٩٦١، وعمل كوزير للعمل في الحكومات التي شكلها اينونو، وكان موضع ثقة النقابات.

في ١٩٦٥ تمكن من احتلال موقع الأمين العام للحزب.

بعد انقلاب ١٩٧١ استقال من منصبه احتجاجاً على تدخل العسكر في السياسة.

في ١٩٧٢ تمكن من خلع اينونو من رئاسة الحزب وأصبح هو الرئيس الجديد. في ١٩٧٣ أصبح رئيساً لائتلاف حكومي عاش ٧ أشهر. وفي تلك الفترة أصدر (في ٢٠ تموز ١٩٧٤) الأمر بالعمليات العسكرية في قبرص.

في ١٩٧٦ شكل حكومة أقلية، لم تتمكن من العيش طويلاً.

في ١٩٧٨ نجح في تشكيل حكومته الثالثة. غير أن طبعه الزئبقي، واغداقه الوعود بسهولة من دون القدرة على الايفاء بها، أدى إلى تقليص شعبيته. بعد انقلاب ١٩٨٠ سجن ٣ مرات، وأمضى ما مجموعه ١٧٣ يوماً في السجن.

أسست زوجته لاحقاً حزب «اليسار الديمقراطي». وعندما رفع الحظر عن السياسيين، تسلم رئاسة الحزب وبقيت زوجته أميناً عاماً.

شاعر. تُرجمت أشعاره إلى لغات عدة. يتقن الانكليزية.

دنيز بايكال

الصحافة العلمانية التركية تقدمه اليوم على أنه الرجل المناسب لوقف المد الإسلامي في تركيا بما يتمتع به من مؤهلات شخصية وثقافية.

انه رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال (أتاتورك) عام ١٩٢٠. ولحزبه ٤٩ مقعداً في البرلمان.

محسن يازجي أوغلو

رئيس حالي لحزب «الوحدة الكبرى» ورئيس سابق لحركة «الذئاب الرمادية» اليمينية المتطرفة المعروفة بصداماتها الدامية في السبعينات مع الأجنحة اليسارية.

لهذا الحزب ٨ نواب يمكن أن يحدثوا توازناً لمصلحة أي حكومة ائتلافية. ونظراً لخلفياتها الاسلامية، فإن الحركة وقفت مع ائتلاف أربكان - تشيللر في كل عمليات طرح الثقة التي واجهتها وساعدتها على البقاء. وقد أبدى يازجي أوغلو استعداده للمشاركة في ائتلاف حكومي ثلاثي يضم «الوحدة الكبرى» مع «الرفاه» و«الطريق القويم».

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

تشيلر تراهن على فشل يلماظ

□ أنقرة - من رشيد غيورديلك:

■ دعا رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ، الذي يفتقر الى الغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة ائتلاف علمانية، غريمته تانسو تشيلر زعيمة حزب «الطريق الصحيح» الى تناسي خلافات الماضي والتعاون من اجل مصلحة البلاد. لكن تشيلر، المتحالفة مع الاسلاميين، استبعدت التعاون مع يلماظ وبدت متمسكة بآمالها بان تتمكن من تزعم ائتلاف حاكم مع نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه. واتهمت حزب «الوطن الام» بزعامة يلماظ بانه «يخضع لبعض القوى»، ملمحة بذلك الى الجيش.

واوضح يلماظ ان نداءه الى تشيلر لا يتعلق بشراكة في ائتلاف حكومي فحسب وانما يهدف الى ارساء تعاون بعيد الأمد يمكن ان يصل في المستقبل الى اندماج حزبه و«الطريق الصحيح». وقال في مؤتمر صحافي عقده اثر اجتماعه بمسؤولين في حزبه ان «الوقت الحاضر ليس وقت العداوات، بل وقت المصالحة». وكان التنافس بين زعيمي يمين الوسط تحول الى عداء مكشوف عندما نسف يلماظ ائتلافاً مع تشيلر استمر لفترة وجيزة العام الماضي واعلن تأييده لفتح تحقيق في اتهامات بالفساد ضدها وجهها في حينه [illegible] الاسلاميون، حلفاؤها الحاليون

لكن يلماظ اكد انه لن يقابل اربكان في اطار المفاوضات التي سيجريها مع رؤساء الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بهدف

استكشاف امكانات تشكيل ائتلاف حكومي. وقال ان «حزب الرفاه اتعب تركيا وهو اتعبه الحكم (...) الافضل له ان يعود الى المعارضة ويتامل في ما ارتكبه من اخطاء». واضاف ان «افضل خدمة يمكن ان يقدمها اربكان الى الامة هي ان يكف حزب الرفاه عن خلق التوترات».

من جهتها، اكدت تشيلر امس في كلمة القتها بمناسبة الذكرى الـ ١٤ لتاسيس حزبها ان «بعض الاحزاب السياسية قد تخضع لبعض القوى وتعتبر تشكيل حكومة بواسطة مساومات وراء الابواب المغلقة نجاحاً». وقالت عن حزب «الوطن الام» من دون ان تذكره انه «نتاج الانظمة الانتقالية» في تركيا، في تلميح الى الانظمة العسكرية المنبثقة عن الانقلابات. واضافت ان «الحزب الوحيد الذي ليس نتاجاً للانظمة الانتقالية هو حزب الطريق الصحيح (...) نحن لن نتخلى قط عن الديموقراطية».

وكان اربكان قدم استقالته الى الرئيس سليمان ديميريل الاربعاء الماضي تحت الضغط المتزايد للمؤسسة العسكرية التي اتهمت حزب الرفاه بانه يزعزع علمانية الدولة. واعلن انه سيؤيد تعيين تشيلر في منصب رئاسة الوزراء كي يستمر الائتلاف الحكومي. لكن الرئيس التركي فضّل تكليف يلماظ تشكيل الحكومة على اساس انه رئيس الحزب الثاني في البرلمان من ناحية عدد المقاعد (١٢٩ نائباً) قبل حزب تانسو تشيلر (١١٥ نائباً). ونددت تانسو تشيلر بديميريل بشدة لانها رات تاثير الجيش وراء هذا القرار. وقالت انها «تواجه انقلاباً في قصر الرئاسة». واستبعدت اي تعاون من جانبها مع يلماظ.

ويحتاج يلماظ الى تاييد ما لا يقل عن عشرة نواب منشقين عن حزب «الطريق القويم» من اجل تشكيل حكومة. ونجح حتى الان في الحصول على دعم حزبين يساريين، هما حزب اليسار الديموقراطي (٧٦ نائباً) وحزب الشعب الجمهوري (٤٩ نائباً)، اضافة الى حزب «تركيا الديموقراطية» (٧ نواب) بزعامة حسام الدين جيندوروك. واعلن يلماظ انه سيقابل اليوم رؤساء الاحزاب الثلاثة وتشيلر. وافادت تقارير بان بعض نواب حزب «الطريق الصحيح» المتمردين على تشيلر ابلغوا ديميريل انهم سيؤيدون يلماظ عند الاقتراع على الثقة بحكومته.

حكومة أربكان.. هل كانت ضرورة ملحة؟

د. عبد الله هدية
جامعة قناة السويس

يمكن القول الآن إن التحليلات الأمريكية المتمثلة في بعض الصحف وبعض أقوال رجال الكونجرس الأمريكي عن المخاطر الهائلة التي ستصيب المصالح الأمريكية في تركيا وفي منطقة البلقان أثناء تولي أربكان رئاسة الوزارة التركية كانت قمة في المبالغة والإثارة.

فقد انصبت هذه الأقوال على أن توجهات أربكان الاقليمية والدولية تلحق أضرارا بالغة بمصالح واشنطن في الشرق الأوسط وتخل بموازين القوة السائدة في الاقليم، فالتقارب الإيراني - التركي لا يقود إلى أن تستمر تركيا حليفا أساسيا في موازنة النفوذ الإيراني في جمهوريات اسيا الوسطى، حيث يرى أربكان أن مستقبل تركيا يرتهن بالتعاون الفعال مع البلدان الإسلامية.. كما حذر الكثير من الكتاب - حينذاك - وفي مقدمتهم اندرو موروناك من مخاطر الاختراق الإسلامي لمؤسسات القوات المسلحة التركية، وأن قيادة القوات المسلحة توالي فصل الضباط والجنود الذين تكتشف انهم متورطون في نشاطات إسلامية حيث تم فصل خمسين ضابطا في بداية ١٩٩٦ ثم سبعين ضابطا وجنديا في نهاية السنة ذاتها، وذلك للسبب ذاته، ويستمر الكاتب في رؤيته المبالغ فيها، أن هذا الاختراق يمثل خطرا ماثلا على مستقبل القواعد الأمريكية في تركيا، والحقيقة أن المتأمل لهذه الأقوال وهذه التحليلات يجدها تنظر فقط إلى المصالح الأمريكية التي يجب حمايتها بأية طريقة كانت دون النظر إلى الأوضاع التركية الداخلية، فمثلا نعمل في مقدمة الأسباب لفوز حزب الرفاه الإسلامي بـ ١٥٨ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ مجموعها ٥٥٠ مقعدا مقابل ١٣٥ لحزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر و ١٢٥ مقعدا لحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلمظ هو قدرة حزب الرفاة على التعبير عن مشاكل والام الشريحة العريضة من الشعب التركي، فقد رفع أربكان شعار الاقتصاد العادل للحد من انتشار الفقر خاصة في أوساط العاطلين ووعدهم بعلاج الخلل في القانون الضريبي الذي يميز الشركات ضد العمال، بالإضافة إلى معالجة زيادة معدلات البطالة وتدني الإنتاجية مع ازدياد كلفة الإنتاج في الشركات المملوكة لقطاع الدولة وعلاج معدلات التضخم العالية التي وصلت إلى ١٥٠٪ سنة ١٩٩٥ وعلاج الخسارة السنوية - ثلاثة بلايين دولار - من جراء توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في مارس ١٩٩٥

كما أن الذي يغيب عن الأذهان هو أن الدولة هي التي أتاحت المجال امام الإسلام السياسي ليعبر عن نفسه، ويخرج إلى المواجهة ليقف كسلاح ايديولوجي ضد اليسار التركي، وترجمت الدولة ذلك في تزايد معدلات الانفاق المخصصة لبناء المعاهد الدينية والمساجد وتعيين الأئمة وتزويد المناهج الدراسية بفصول متعددة عن الإسلام وقيمه وتعاليمه، كما أن الإدارات الإسلامية في المحليات حققت بعض النجاحات في محال البيئة وضبط الأسعار، ولكن تم ذلك كله تحت عين وبصر الدولة بحيث لا يفلت الزمام منها.

وربما أدرك ذلك وزير خارجية أمريكا الأسبق جيمس بيكر الذي رأى في بداية ١٩٩٧ عبر مقالة هامة في معظم الصحف الأمريكية أن هناك مبالغة في تقييم قوة التيار الإسلامي ممثلا في حزب الرفاه وان الدور الذي يلعبه أربكان رغم محدوديته يحقق فوائد لصالح واشنطن وأنقرة معا فتركيا هي البلد الإسلامي الوحيد العضو بحلف الناتو وشاركت مشاركة فعالة في حرب الخليج الثانية رغم خسائرها الاقتصادية، وترتبط تركيا بمعاهدة دفاع مشترك مع إسرائيل وإذا كان حزب الرفاة حصل على ٢٠٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية إلا أنه لا يستطيع نزع الهوية العلمانية عن النظام السياسي التركي، لأن مشاركة أربكان في الحكم تسير وفق ضوابط مؤسسية وسياسية، ولذا يرى بيكر في النهاية أنه يتعين مساعدة تركيا وتبني معايير أكثر واقعية للنظر في مسيرة أربكان السياسية وتشجيعها على هذا النهج المعتدل الذي يعتبر ضمانة لأمن الشرق الأوسط.

والحقيقة أنه أثناء فترة أربكان لم تتأثر مصالح الغرب مطلقا بسياسته فهو يلتزم بتعهداته الدولية الإقليمية، وتوسيع علاقاته مع الدول الإسلامية يعود بالنفع على تركيا ويساهم في استقرارها، ويساعد على السير بدون عوائق في برامج التخصيص الاقتصادي، كما أن سياسات حزب الرفاه في هذه الفترة امتصت الكثير من الاضطرابات السياسية وصور العنف التي كانت قد بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة وقبل تولي أربكان السلطة

إن سياسة أربكان المعتدلة كانت صمام أمن لاستقرار تركيا، وهو حدث أساسي يسعى إليه الغرب، وسيتذكر النظام السياسي التركي أنه بالرغم من كل الفرقعات والتلويح بالخطر الإسلامي على الدولة العلمانية فإن فترة أربكان لم تكن مطلوبة فحسب بل كانت ضرورية وتمثل مرحلة ملحة لنزع فتيل الانفجار من أوضاع كانت تنذر بالعواصف والبراكين

يلمظ يكثف اتصالاته بالاحزاب لحرمان الإسلاميين من مقاعد الحكومة التركية

انقرة - وكالات الانباء - كشف مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم مشاوراته الرامية لتشكيل حكومة إئتلافية مناهضة للاسلاميين في تركيا وأعلن مسئولو الحزب أن يلمظ سوف يجري مفاوضات خلال ساعات مع قيادات أربعة أحزاب أخرى. ومن المقرر أن يلتقى يلمظ - أيضا - برئيس البرلمان مصطفى كالملى

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

صباح الخير



في الاسبوع الماضي.. تقدم نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا، باستقالته الى سليمان ديميريل رئيس الجمهورية.. على أمل أن يكلف رئيس الجمهورية تانسو تشيللر بتشكيل الحكومة الجديدة.. ولكن الرئيس التركي كلف مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام بتشكيل الحكومة.. ولم يكلف تانسو تشيللر، كما كان منتظرا..!

والسؤال: هل يؤدي تكليف يلماظ بتشكيل الوزارة الجديدة الى استبعاد حزب الرفاة من مقاعد الحكم.. بعد أن ظل فيها سنة كاملة..؟!

في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥... حصل حزب الرفاة الاسلامي على ١٥٨ مقعدا من أصل عدد المقاعد البرلمانية البالغة ٥٥٠ مقعدا.. وكان ترتيبه الاول بين الاحزاب السياسية الفائزة.. يليه حزب الطريق القويم الذي ترأسه تانسو تشيللر (١٣٥ مقعدا).. ثم حزب الوطن الذي يرأسه مسعود يلماظ (١٣٢ مقعدا).. بينما حصلت بقية الأحزاب الأخرى على ١٢٥ مقعدا.

ونظرا لفشل جميع الاحزاب السياسية في الحصول على اغلبية مطلقة.. كان لابد من تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين أو أكثر تحقق لها أغلبية برلمانية.. وبالفعل تم في العام الماضي تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الرفاة الاسلامي، وحزب الطريق القويم، برئاسة نجم الدين أربكان رئيس حزب الرفاة الاسلامي.. رغم الخلاف الفكري بين الحزبين..!

وكان من المفروض أن تستمر الحكومة اربع سنوات.. يتبادل خلالها أربكان رئاسة الوزارة مع تشيللر.. ولكن الحكومة عجزت عن الاستمرار.. خاصة امام ضغوط المؤسسة العسكرية على حزب الرفاة الاسلامي..! واتفق أربكان مع تشيللر على اجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية هذا العام.. وفي مقابل ذلك تعهد أربكان بالاستقالة من رئاسة الوزارة.. على أن تتولى تشيللر رئاسة حكومة ائتلافية جديدة مع حزب الرفاة.

ولكن الرئيس التركي.. كلف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة، ولم يكلف تشيللر.. واعتبر بعض المراقبين هذا التصرف بمثابة انقلاب على حزب الرفاة الاسلامي.. وانتصارا على الاسلاميين..! واستبعادا لهم من الحكم..!

واقول: إن تكليف يلماظ بتشكيل الوزارة.. كان واردا، ولم يكن مستبعدا.. بوصفه رئيس الحزب الذي يملك الآن أكبر عدد من المقاعد البرلمانية.. بعد حزب الرفاة الاسلامي.. والأمر الطبيعي عندما تستقيل الحكومة أن يتم تكليف رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد.. تشكيل الحكومة.. وهذا ماحدث مع يلماظ.

ولكن.. هل يستطيع يلماظ تشكيل حكومة جديدة تستبعد حزب الرفاة الاسلامي؟ هذا الاحتمال وارد بشرط أن تطوي تشيللر صراعاتها مع يلماظ، ويتفقان على تشكيل حكومة ائتلافية.. وهو أمر يستبعده المراقبون..!

ويوم يعجز يلماظ عن تشكيل الحكومة.. تظهر تشيللر وتعود لتأليف حكومة ائتلافية مع الرفاة. وتبدأ لعبة الكراسي الموسيقية في الحياة السياسية لتركيا من جديد.. وهي لعبة من المتوقع ان يطول أمرها.. الى أن يظهر حزب قوي يحكم بمفرده.

سعيد سنبل

المصدر : الكفــاح العــربــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧

... وثـامنـهـم الـجـيـش فـي «لـعـبـة الارقـام والاسـمـاء... والـرؤوس»

تركيا: «الحصان المرقط» على حلبة الصراع السياسي

كتب عدنان حطيط:

لا يمل الأتراك من الحديث عن الديموقراطية. وكثيراً ما تباهى رؤساء، مثل تورغوت اوزال، بالمؤهلات الديموقراطية التي تميز تركيا عن القسم الأعظم من دول الجوار، العربي طبعاً.

غير ان الرئيس الراحل كان يدرك قبل غيره ان الديموقراطية التي يتحدث عنها، هي نوع خاص جداً يكاد يكون فريداً اذا قورن بما يطبق مثلاً في أوروبا، وقد كان شديد الحماسة لتحقيق عضوية تركيا الكاملة في «سوقها» أولاً، و«اتحادها» لاحقاً مع ما يترتب على ذلك من امتيازات والتزامات. انها «ديموقراطية تحت الوصاية» أو «ديموقراطية مدنية بسقف عسكري». وهو نفسه – على أي حال – كان في حينه ثاني رئيس جمهورية «مدني» في تاريخ تركيا الحديث (أصبح سليمان ديميريل ثالثهم)، في مقابل ٦ رؤساء جمهورية جاؤوا من صفوف العسكر ولم يخلعوا بزاتهم القتالية الا لحضور مراسم التنصيب على رأس «الجمهورية الديموقراطية العلمانية... الملتزمة بمبادئ أتاتورك».

العبارة الأخيرة، الخاصة بالالتزام بمبادىء مؤسس الدولة التركية الحديثة، ليست إضافة اعتباطية، بل انها في صلب الدستور التركي المطبق حالياً والذي تعرضت مواده لتعديلات كثيرة، غير ان احداً لم يجرؤ حتى على اقتراح تعديل لمثل هذا الالتزام الذي يصادر حق الأجيال المقبلة في ان ترى لتركيا خطاً آخر مغايراً.

والحال ان في الدستور مواد عدة «ممنوع» تعديلها، بل والتفكير في ذلك. وإحدى تلك المواد هي التي تنص على ان مهمة الجيش التركي هي حماية الأمة والجمهورية من المخاطر التي تتهددهما.

مثل هذه العبارة موجودة في كل دساتير العالم، لكن الأمر يأخذ بعداً آخر في الحالة التركية عندما يتم تحديد هذه المخاطر بأنها «ما قد يأتي من الخارج أو من الداخل».

ان الجيوش تكلف، عادة، وكما هو معروف، بالدفاع عن سيادة البلاد ووحدة أراضيها من المخاطر المحتملة من خارج الحدود. وفي حالات طارئة جداً واستثنائية، وبإشراف صارم من السلطة السياسية، تعطى دوراً في الداخل عند وجود

٠٠١٦٥٩

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٧

مخاطر كبرى كتهديد وحدة المجتمع، أو احتمال حصول فتنة طائفية، الخ...

لكن هذا «الاستثناء» هو قاعدة يومية في تركيا أرساها مصطفى كمال وألزم المدنيين بقبولها، والعسكر بالتصرف بمقتضاها.

كان مصطفى كمال (اتاتورك) قد نسف كل الجسور بين الجمهورية التي أقامها، والسلطنة التي كانت سابقة عليها. حتى اللغة غير ابجديتها كي لا يصبح بمقدور الجيل «الاتاتوركي» حتى قراءة التاريخ العثماني لبلاده، الا ما تريد له الدولة الجديدة ان يقرأه.

فبراير ١٩٦٢ وأيار / مايو ١٩٦٣ بقيادة الكولونيل طلال ايديمير الذي أعدم لاحقاً).

لقد حدد مصطفى كمال – وتكرّس ذلك في الدستور – مهمة للجيش هي في جانبها الأكبر داخلية، باعتبار ان «السلام على الحدود» تكرسه المعاهدات التي تلتزم بها تركيا.

ورغم كل الآليات التي تضمنها الدستور، والمؤسسات التي تم انشاؤها لتأمين الالتزام ببنوده، فإن الجيش أعطي في الدستور نفسه موقع السلطة فوق السلطة، ربما من منطلق عدم الثقة بالمدنيين، أو تلافياً للاجراءات الطويلة التي

بحجة أن لهم ميولاً اسلامية).

ان الجيش التركي الذي تقدمه كتب التاريخ، في مراحل التعليم كافة، بأنه صاحب الفضل الأول في التحرير والاستقلال، يضعه الدستور في موقع المؤسسة التي تعلو كل المؤسسات، بما فيها المجلس النيابي، والسلطة التنفيذية، ورئاسة الجمهورية وحتى السلطة القضائية.

وهذا الأمر يظهر بوضوح من خلال آلية الحكم في البلاد، اذ تبدو في إطارها العام قائمة على الفصل بين السلطات، لكنها في حقيقتها تعطي للمؤسسة العسكرية موقعاً تبدو فيه غير قابلة لأي وصاية مدنية، بما

ولأن «الغازي» خرج في الاصل من صفوف الجيش، وكان ضابطاً في الجبهات، وان هذا الجيش هو الذي خاض حروب التحرير التي أدت الى الاستقلال عام ١٩٢٢ والى الجمهورية عام ١٩٢٣... فإن مصطفى كمال الذي رفع شعاره الشهير «سلام في الداخل، سلام على الحدود» أوكل للجيش ترجمة هذا الشعار، في عهده، وبعد مماته.

لهذا كان للقوات المسلحة التركية، تقليدياً، تأثير سياسي. ومع ان الجنرالات كانوا يترددون عادة، حتى في الاشارة الى الأمور السياسية، إلا ان ذلك لم يمنع خروجهم من الثكنات أكثر من مرة (في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠) لإسقاط حكومة الحزب الديموقراطي برئاسة عدنان مندريس، وفي ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ لإسقاط حكومة سليمان ديميريل. وبين هذين التاريخين حصل «انقلاب ببيان» في ١٢ آذار / مارس ١٩٧١، حين كانت مذكرة رفعها رئيس الأركان وقادة الجو والبحر والبر والأمن الداخلي، كافية كي يقدم ديميريل استقالته. مع الإشارة الى محاولتين انقلابيتين فاشلتين: جرتا في شباط /

يستغرقها علاج أي خلل في الممارسة.

هذا الأمر كان يستتبع بالضرورة ان يكون الجيش وفق مواصفات خاصة، لذا وضعت شروط صارمة جداً في اختيار الأفراد، وتنشئتهم، كما تكفلت برامج التوعية بنوع من «غسل الدماغ» اليومي المكثف لهم، مع رفع حواجز كثيرة للحؤول دون تأثرهم بما قد يتردد خارج الثكنات من أفكار وعقائد.

وبمثل هذه القسوة تتم الترقيات، كما تراعى بدقة الدول التي تجري فيها الدورات التدريبية.

غير ان العنصر الأهم هو الرقابة المنتظمة على كل الأفراد والضباط، وعمليات التقييم المستمرة لسلوكهم وانضباطيتهم، داخل الثكنات وخارجها.

وفي هذا المجال لا يعود مستغرباً ان يكون الجيش التركي هو الوحيد، ربما، في العالم الذي تشهد صفوفه بين فترة وأخرى عمليات «تطهير»، اذ يتم طرد العشرات في كل دفعة، وبينهم في حالات كثيرة ضباط كبار (خلال رئاسة نجم الدين أربكان للحكومة، اضطر للتوقيع على قرارات فصل بموجبها أكثر من ٢٠٠ ضابط

فيها مجلس النواب، أو بالأحرى سلطة الشعب.

أحد الأمثلة الساطعة على ذلك هو مؤسسة «مجلس الأمن القومي» التي أقر الدستور بوجودها ووضع لها أسساً وقواعد وضوابط.

ان سر هذا المجلس يكمن في المادة ١١٨ من الدستور التركي الذي تم التصديق عليه معدلاً في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ بعد استفتاء عام.

تقول المادة المشار اليها ان مجلس الأمن القومي يترأسه رئيس الجمهورية ويضم: رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، قادة الجيوش البرية والبحرية والجوية، والقائد العام للشرطة.

وتشمل صلاحيات المجلس دعوة وزراء أو أي شخصيات أخرى للاستماع الى إفادتهم في الأمور التي تتعلق باختصاصاتهم اذا كانت مدرجة على جدول الأعمال.

أما مهمة المجلس فهي: «ان يضع أمام مجلس الوزراء آراءه حول اتخاذ قرارات وتأمين التعاون الضروري في ما يخص وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة الخاصة بالأمن القومي».

وتبعاً للدستور فإن على

المصدر : الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٧

مجلس الوزراء «ان يعطي الأولوية للأخذ بعين الاعتبار قرارات المجلس المتعلقة بالاجراءات التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود واستقلال الدولة ووحدة وسلامة أراضيها والسلم والأمن الاهليين».

ويتولى رئيس الجمهورية وضع جدول أعمال المجلس، آخذاً بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان.

وفي غياب رئيس الجمهورية يتولى رئيس الوزراء رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي.

جدير بالذكر ان ديباجة الدستور التركي تضمنت إشارة الى انه وضعته جمعية استشارية وحصل على موافقة مجلس الأمن القومي باعتبارهما - أي الجمعية والمجلس - الممثلين الشرعيين للأمة التركية.

وكما هو واضح فالنص الدستوري نفسه لا يترك أي مجال للشبهة حول موقع مجلس الأمن القومي فوق المؤسسات الأخرى بما فيها مجلس الوزراء، بدليل حقه في استدعاء أي وزير وتصنيفه كممثل شرعي للأمة.

للوهلة الأولى، يبدو المجلس تحت سلطة مدنية (الرئيس ورئيس الوزراء)، لكن التطبيق العملي مغاير لذلك تماماً. فالانطباع العام ان اجتماعاته الدورية - كل ستة أشهر - أو الاستثنائية، تكون فرصة للجنرالات كي يقولوا رأيهم في ما يجري، ويحددوا مطالبهم (كما حصل قبل زهاء شهرين عندما وضعوا لائحة بإجراءات ينبغي تنفيذها لوقف ما أسموه المد الاسلامي في البلاد).

ورغم ان «النص» لا يحمل إشارة صريحة الى الطبيعة «الملزمة» للقرارات التي يصدرها المجلس، بل انه يوحي بأنها أقرب الى «الارشادات» او «النصائح»، فإن الطريقة التي تم بها التعامل مع المطالب الـ ٢٣، أثبتت العكس تماماً، بدليل ان عدم تجاوب «الرفاه» معها وشروعه فوراً بتنفيذها، أظهرا وكأنهما مخالفة للقوانين تعرضه للمحاكمة.

المفارقة ان النص الدستوري يقول بأن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وان رئيس الأركان هو قائد تلك القوات، لكنه في حالة الحرب يقوم مقام رئيس الجمهورية في القيادة العامة. ورئيس الأركان الذي يسميه مجلس الوزراء ويعينه رئيس الجمهورية مسؤول أمام رئيس الحكومة في ما يتعلق بمهامه وسلطاته.

غير ان هذا النص ثبت مراراً انه نظري بحت، من ذلك، على سبيل المثال، ما حدث قبل بضعة شهور حين قام رئيس الأركان اسماعيل حقي قارادي، بزيارة اسرائيل، من دون ان يكلف نفسه، ولو هاتفياً، إبلاغ رئيس الوزراء بتلك الزيارة. وكان بديهياً بالتالي، ان يتكرر الأمر مع نائب رئيس الأركان تشيفيك بير الذي قام بدوره بزيارة اسرائيل مكتفياً بإعلام رئيسه المباشر.

المعادلة واضحة اذن: كلمة العسكر فوق كلمة المدنيين.

لقد حاول الرئيس الراحل تورغوت اوزال، ان يكسر القاعدة، وان يفرض كلمته كرئيس للجمهورية على العسكر.

حصل ذلك في حزيران (يونيو) ١٩٨٧ عندما استقال الجنرال نجدت اوروغ من رئاسة الأركان.

أحدثت هذه الاستقالة عاصفة، من جهة لأنها جاءت قبل شهر من انتهاء مدة ولايته في منصبه، ومن جهة أخرى لأنه كان موضع احترام واسع، اذ بذل خلال سنواته الأربع جهوداً كبيرة لإبعاد العسكر عن التدخل في شؤون السياسة.

كانت حجة اوروغ انه استقال كي يفسح المجال لعملية انتقال هادئ للسلطة في المركز الذي يشغله.

وكان الاعتقاد السائد ان الأوفر حظاً بخلافته هو قائد القوات البرية الجنرال نجدت اوزوتورون.

غير ان الرئيس اوزال رآها فرصة سانحة ليقدم على خطوة لم يسبقه اليها أي الرؤساء. فقد أعلن ان الحكومة لا تريد ان يصبح اوزوتورون رئيساً للأركان، وانها اختارت الجنرال نجيب تورومتاي لهذا المنصب. وفي حينه كان التقليد يقضي بأن يشغل قائد القوات البرية رئاسة الأركان.

على الفور، طلب اوزوتورون احالته على التقاعد فترك الجيش مع أوروغ، وسمي تورومتاي قائداً للقوات البرية لبعض الوقت ثم رئيساً للاركان.

تورومتاي نفسه فجر مفاجأة عندما أعلن في خطوة لا سابقة لها، استقالته من منصبه في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠. وراجت آنذاك شائعات عن ان الاستقالة جاءت احتجاجاً على تدخل رئيس الجمهورية في الشؤون العسكرية، خصوصاً إبان حرب الخليج. وفي رسالة استقالته قال تورومتاي ان المبادىء التي يؤمن بها والطريقة التي ينظر بها الى الدولة، تجعل من المستحيل عليه البقاء في منصبه.

في اليوم التالي، عين الجنرال دوغان غورش رئيساً للأركان، وما لبث ان شن حملة «انفتاح» في صفوف الجيش، فدعا كبار الصحافيين للقيام بجولات على أكثر المواقع العسكرية سرية، وسمح للجمهور بزيارة العديد من المنشآت العسكرية.

«حادثة» اوزال لم تتكرر مع ديميريل. ويرى الكثيرون ان

لذلك علاقته بتجربتيه السابقتين مع العسكر في الانقلاب بمذكرة عام ١٩٧١ والانقلاب الفعلي عام ١٩٨٠.

وربما لهذا السبب نفسه كان ديميريل احد الذين شاركوا علناً في التحذير من خطر وقوع انقلاب عسكري، وانه في الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن القومي - برئاسته - بدا أقرب الى الجنرالات منه الى المدنيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء.

لكن الكثيرين في أنقرة يتساءلون اليوم: إذا كان لديميريل ما قد يبرر انحيازه للعسكر، فما هي مبررات الباقين من زعماء الأحزاب الذين تطوعوا للقيام بانقلاب مدني... لحفظ رأس العسكر، أو لإبقاء العسكر فوق رؤوسهم؟!

على رغم أنه أرسل إليها باقة من الزهور قبل لقائهما

تشيلر تجدد رفضها الانضمام إلى حكومة تركية يرأسها يلماز

أنقرة - من رشيد غيورديلك:

أكدت زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر امس رفضها مشاركة حزب الوطن الام الذي يتزعمه مسعود يلماز في ائتلاف حاكم يضم حزبيهما اللذين يمثلان جناحين متنافسين ينتميان الى يمين الوسط العلماني. واعلنت، اثر لقاء مع يلماز، المكلف تشكيل حكومة جديدة في تركيا، انها لم تناقش مسالة تشكيل حكومة «لكي لا اضفي شرعية على وضع يلماز (...) قلنا له ان يعيد على الفور الى الرئيس (سليمان ديميريل) التفويض» الذي منحه له الجمعة الماضي.

وزادت: «اقترح مسعود يلماز علينا شراكة حكومية. ولسنا في المرحلة الراهنة في وضع يسمح لنا بالبحث في نماذج تشكيل حكومة لأن تكليفه يعتبر خطأ من وجهة نظر الديموقراطية». واعتبرت ان «الغالبية تُولّى السلطة في الدول الديموقراطية». واتهمت يلماز بـ «السعي الى الحصول على دعم نواب ينشقون عن حزب الطريق الصحيح» لنيل الثقة في البرلمان. واضافت: «لكن لا يمكن ان تحصل الحكومة (برئاسة يلماز) على الثقة». ودافعت عن حزب الرفاه، الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان، مؤكدة ان «استبعاد حزب حصل على ستة ملايين صوت قد يزيد حدة التوتر في البلاد».

واصبح اكيداً ان يتمتع يلماز بتاييد حزبين يساريين وجناح يميني ومحافظين مستقلين ولكن من دون حزب تشيلر سينقصه نحو ١٢ صوتاً للحصول على غالبية بسيطة للفوز بثقة البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً. وهذا ما دفعه الى ان يطرق بابها بعدما كان ارسل اليها اول من امس باقة من الزهور مع دعوة اليها بأن تعمل معه على «دفن الماضي». ولكنها بدل ان تقبل نصيحته دلته الى الباب بعدما تحول اللقاء بسرعة تبادلاً بينهما لاتهامات سمعها الاتراك منهما عشرات المرات.

ووعد زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولنت اجاويد بتقديم دعمه لحكومة يشكلها يلماز، وقال اثر اجتماعهما امس: «الحد بمساهمة حزبي بكل الاشكال الممكنة». ولم يعرف ما اذا كان حزب اجاويد ينوي المشاركة في الحكومة او الاكتفاء بالتصويت في البرلمان لدعمها. ولكنه اضاف ان التفاصيل لم تبحث اثناء لقائهما.

كذلك اجتمع يلماز امس مع رئيس البرلمان مصطفى قلملي العضو في حزب الوطن الام وزعيم حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال، الذي اعلن لاحقاً موافقة حزبه على دعم حكومة برئاسة يلماز، ومع حسام الدين جيندوروك زعيم «الحزب من اجل تركيا ديموقراطية» الذي كان انشق العام الماضي عن تشيلر.

واتخذ اربكان وتشيلر امس خطوات اضافية هدفها منع اي انشقاق محتمل في صفوف حزبيهما لمصلحة يلماز. فقد حمل اربكان وتشيلر جميع النواب المنتمين الى حزبيهما على توقيع تعهد بعدم التصويت بالثقة لحكومة برأسها يلماز. ولكن وسائل اعلام تركية نقلت عن مصادر ان جميع نواب الرفاه وقعوا، بينما رفض التوقيع ثلاثة من النواب في حزب تشيلر. واضافت المصادر ذاتها ان قيادة الحزب تستعد لطرد نائب رابع.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

يلمظ يتخلى عن محاولة إقناع تشيللر بالتحالف معه

أربكان يؤكد أن الغالبية في البرلمان التركي تساند حكومته

انقرة ـ وكالات الأنباء ـ أعلن مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الأم» التركي والمكلف بتشكيل الحكومة الجديدة أنه لن يلتقي مع «تانسو تشيللر» زعيمة حزب الطريق القويم للتباحث معها بشأن تكوين ائتلاف علماني مناهض للإسلاميين ما لم تعترف بحقه في رئاسة الوزراء.

وجاء إعلان يلمظ في مؤتمر صحفي عقده أمس وبعد يوم واحد من رفض تشيللر والتي تشغل منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة التي يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي عرضا من زعيم حزب الوطن الأم بالانضمام لائتلاف يرأسه هو

ويحتاج يلمظ الى تأييد ١٢ نائبا على الأقل في نواب «الطريق القويم» حتى يتمكن من ضمان التصويت بالثقة عليه في البرلمان التركي في حين أوضح يلمظ ان الرئيس التركي سليمان ديميريل طالبه بالاستمرار في مساعيه لتشكيل حكومة ائتلافية علمانية. وفي الوقت نفسه، كشف نجم الدين اربكان النقاب عن ان ٢٧٨ نائبا في البرلمان التركي المؤلف من ٥٥٠ مقعدا وقعوا على وثيقة عرضها على ديميريل يتعهدون فيها برفض مساندة الائتلاف العلماني الذي يقوده يلمظ ويسعى لابعاد حزب الرفاة عن السلطة وأوضح اربكان الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي بأنقرة وهو يلوح بالوثيقة التي وقعها النواب ان تلك الوثيقة ملزمة لاي شخص ولديميريل نفسه

اربكان يستبعد حصول حكومة يلماظ على موافقة أغلبية البرلمان التركى

أنقرة - وكالات الأنباء: أعلن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أمس - أن لديه وثيقة تحمل توقيعات غالبية أعضاء البرلمان برفض تشكيل أي ائتلاف علماني يهدف الى استبعاد الاسلاميين من السلطة. وقال أربكان - في مؤتمر صحفي عقد أمس - ان لديه توقيعات لـ ٢٧٨ نائبا ترفض التصديق على الحكومة التي يسعى مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الأم» لتشكيلها بعد تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل له بذلك الأسبوع الماضى.

وقد حصل يلماظ على مهلة حتى مطلع الأسبوع المقبل حتى يقدم أعضاء حكومته الجديدة الى الرئيس ديميريل.

وكان أربكان قد استقال في مطلع الأسبوع الماضى لحل النزاع المحتدم بين حكومته وقيادات الجيش حول الأنشطة الاصولية في تركيا. ومن جانبه أعلن يلماظ انه على ثقة من ان أسماء حكومته التي سيقدمها الى الرئيس ديميريل الأسبوع المقبل ستحصل على الأغلبية المطلوبة في البرلمان.

وقال إن مباحثاته مع قادة الأحزاب كانت ناجحة باستثناء رئيسة حزب «الطريق القويم» تانسو تشيللر لاصرارها على تشكيل الحكومة. وانها تضع كل العراقيل من اجل عدم نجاح مهمته.

وأعرب يلماظ عن أسفه ازاء الوثيقة التي قدمها اربكان مع خطاب استقالته الى الرئيس ديميريل وتتضمن موافقة قادة أحزاب «الرفاه» والطريق القويم والوحدة الكبرى على تشكيل حكومة برئاسة تشيللر. يذكر أن يلماظ يحتاج إلى موافقة نصف عدد أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٥٠ نائبا اضافة إلى نائب حيث يحتاج إلى ٢٧٦ نائبا



صباح الخير ياعرب

القاعدة .. والاستثناء

بعد اشهر عاشتها تركيا على حالة الهاوية . استقال نجم الدين اربكان رئيس الحكومة وزعيم حزب « الرفاه » الإسلامي . من دون أن يحرك الجيش دباباته او يجمد المؤسسات او يعطل الدستور او يعلن حالة الطوارىء مثلما حدث ذلك من قبل ثلاث مرات .

ومما لا شك فيه ان حزب « الرفاه » هو وريث حزب « السلام الوطني » الذى حله انقلاب عام ١٩٨٠ .. وان « الرفاه » نجح . على مدى ١٦ سنة . في استراتيجية حفر الجبل بالإبرة . واستطاع ان يصل إلى الحكم في يونيو ١٩٩٦ ..

ومن الثابت ايضاً أن « الرفاه » بدا منذ اليوم الاول . مسيرة الالف ميل بشكل حثيث لاسلمة الجمهورية التركية التي اسسها اتاتورك عام ١٩٢٣ على انقاض الخلافة العثمانية .. وللعلم فهى القلعة العلمانية الوحيدة في العالم الإسلامي

وقد اعتمد « الرفاه » للوصول إلى هذا الهدف تكتيك تنمية الحالة الإسلاموية لتطويق الجيش ومحاصرته وخلق حالة من توازن الرعب . ومن ثم القفز إلى الحكم وتغيير مرتكزاته واساساته الاتاتوركية . وتمثل ذلك بوضوح في استعراضات القوة في صلاة الجمعة . ونخر مؤسسات الدولة من داخلها والاستيلاء عليها . وفي سعي الحزب إلى رسم سياسة إسلاموية إقليمية بعيدة عن معادلة النظام العالمي الجديد - تحت التاسيس - الذى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن الامثلة على ذلك . على سبيل المثال لا الحصر :

●● حرص اربكان على الركض بسرعة وبشكل ملحوظ إثر توليه الحكم مباشرة نحو إيران وباكستان وليبيا والعالم العربي والإسلامي .. ودوره النشط في دول البلقان وجمهوريات وسط اسيا الإسلامية (السوفيتية السابقة) .. ودعوته إلى سوق إسلامية مشتركة .. وناتو إسلامي .

عقد صفقة الغاز الطبيعي مع إيران التى تقدر قيمتها بـ ٢٣ مليار دولار . والتى تغذى الخزينة الإيرانية بنحو ٧٥ مليون دولار شهرياً . في مرحلة تشدد الولايات المتحدة فيها الضغط الاقتصادى على إيران . مما يعد تجاوزاً تركيا للسياسة الامريكية ومصالحها ولاتفاق « داماتو » الذى نص على معاقبة الشركات الاجنبية التى توظف استثمارات تفوق الاربعين مليون دولار في إيران في مجال الطاقة . وفي الوقت نفسه محاولة اربكان الإمساك باوراق الاصوليين في الدول العربية والإسلامية في ظل توافق تركى - إيرانى . قائم على اساس ان تتزعم تركيا الجماعات والفصائل السنية مقابل تزعم إيران المجموعات الشيعية .

هكذا تبلورت استراتيجية الرفاه في : اسلمة تدريجية للدولة .. إعادة دفن مصطفى كمال اتاتورك مرة ثانية .. حشد وتجميع صفوف المسلمين بعيداً عن الغرب والاطلسية والاتحاد الاوروبى .. فالمتاسلمون ضد الاممية . وايضاً القومية ولا يؤمنون إلا بدار السلام . ودار الحرب .. وإعادة إحياء المركز الدينى لاسطنبول بعد مصالحة الاكراد . ومن خلال التعاون الجديد مع دول الجوار المسلمة .

وهكذا انقسمت تركيا حول دورها المستقبلى إلى جبهتين .. الاولى : علمانية - اوروبية - امريكية - اطلسية - شرق اوسطية - إسرائيلية .. والثانية : إسلاموية - إيرانية - اسيوية - عربية - إخوانية - اصولية .. ولم يكن امام الجيش الذى بدا محشوراً في الزاوية . سوى اللجوء إلى حسم الموقف بسرعة عبر الضغط المكثف على اربكان لدفعه للاستقالة .

والجدير بالذكر هنا اخيراً . اولاً : إن حزب

الرفاه لم يحصل في الانتخابات إلا على ٢١٪ فقط من الاصوات ، وهي تساوى ١٥٨ مقعداً من اصل ٥٥٠ مقعداً ، وهي لا تؤهله لتولى الحكم لولا حالة التنافر بين الاحزاب العلمانية .. ثانياً : إن الجيش لم يكن وحده في هذه المعركة ، وإنما شارك فيها إلى جانبه قطاع سياسى علمانى تحديثى يفوق بكثير مناصرى حزب الرفاه ، حسب نتائج صندوق الاقتراع .. ثالثاً : إن الدستور التركى ينص على علمانية الدولة ، ويحظر قيام احزاب على اساس دينى او عرقى او طائفى .. ومن المعروف علمياً ان لكل قاعدة استثناء ، والاستثناء هنا هو ما حدث .. اما القاعدة فهى ان تدخل الجيش في السياسة يفسدها ويلغى اللعبة الديمقراطية .

محمد قناوى

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

الحكومة التركية تُعلن الأسبوع المقبل

يلماظ يدعو المنشقين عن تشيللر الى التعاون

أكد رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ أنه سيقدم تشكيلة حكومته الى الرئيس سليمان ديميريل مطلع الاسبوع المقبل، ودعا النواب المنشقين عن حزب «الطريق القويم» الذي تتزعمه وزيرة الخارجية طانسو تشيللر الى «التعاون» في حين اعتبر مجلس الأمن القومي في اجتماعه أمس ان تطبيق الاجراءات المقررة في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي لضرب الميول الإسلامية في تركيا ليس مرضياً.

وأعلن يلماظ زعيم حزب الوطن الأم المكلف انه سيقدم أسماء اعضاء حكومته الى الرئيس ديميريل في بداية الاسبوع المقبل وانه على ثقة من أن حكومته سوف تحظى بالاغلبية البرلمانية. وأضاف يلماظ في مؤتمر صحافي عقده أمس ان مباحثاته مع قادة الاحزاب باستثناء تشيللر كانت ناجحة للغاية الا ان تشيللر «تصر على موقفها الخاص بضرورة قيامها بتشكيل الحكومة وانها تضع العراقيل من اجل عدم نجاح مهمته معرباً عن استعداده للتحالف مع جميع الاحزاب باستثناء حزب الرفاه.

ودعا يلماظ النواب المنشقين عن حزب تشيللر واخرهم حسن دنيزكورو والذي قدم استقالته أمس الى التعاون ورفض تصريحات تشيللر



مسعود يلماظ في مؤتمره الصحافي. (رويتر)

التي اتهمته بانه «يقوم بتحويل نواب حزبها بواسطة المال بلا شك للحصول على ثقة البرلمان».

وقال يلماظ «نحن لم نبذل أي جهد في سبيل تحويل النواب الى حزبنا. ولكننا نوجه نداء الى جميع النواب الذين يتمتعون بحسن ادراك للتعاون معنا. اذا أرادوا الانضمام الى حزبنا فابوابنا مفتوحة».

وأضاف قائلاً «لا ينبغي ان يشك احد في ذلك. حكومتنا ستنال الثقة في البرلمان». واشاد يلماظ الذي يسعى الى تشكيل حكومة ائتلافية بالدعم الذي وعدت به ثلاثة احزاب معارضة اخرى. وانتقد بشدة رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان وتشيللر اللذين احتجا على تكليف الرئيس سليمان ديميريل له بتشكيل حكومة.

وفي سياق تشكيل الحكومة ذكرت صحيفة تركيا ان «بولند اجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي سيتولى منصب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الحكومة الجديدة التي سيشكلها مسعود يلماظ.

وأضافت الصحيفة «انه جرى توزيع الحقائب الوزارية في حكومة «يلماظ» بحيث يحصل حزب الوطن الأم على «١٦» حقيبة وزارية ويحصل حزب اليسار الديمقراطي على ثماني حقائب ويحصل النواب المستقلون على ثلاث حقائب وحزب تركيا الديمقراطية على حقيبتين بما فيها حقيبة وزارة الدفاع».

من جهة اخرى قالت صحيفة «الصباح» التركية ان المراقبين السياسيين يؤكدون انه في حال فشل «يلماظ» في الحصول على التصويت بالثقة في البرلمان فإن الرئيس التركي سيكلف رئيس البرلمان مصطفى كليملي بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة. وأضافت الصحيفة انه اذا فشلت الجهود في تشكيل حكومة خلال «٤٥» يوماً فان ديميريل سيقوم بحل البرلمان تمهيداً لاجراء انتخابات مبكرة».

(أ.ف.ب. رويتر. سانا)

في ظل اجتماع لمجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه الجيش

تركيا: استقالة اخرى من حزب تشيلر ويلماظ يؤكد انه لن يجتمع معها مجدداً

■ انقرة - ا ف ب، رويتر - اعلن حسن دنيزكوربو، النائب عن حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تانسو تشيلر امس الاربعاء استقالته من الحزب الذي بات يتمتع بـ ١١٤ مقعداً فقط في البرلمان.

في غضون ذلك بدأ مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه الجيش، اجتماعه الشهري صباح امس للبحث في الاجراءات التي طالب بها الحكومة في اجتماعه لشهر شباط (فبراير) الماضي، واعتبر ان حكومة اربكان لم تلتزم وعدها تطبيق هذه الاجراءات للحد من النشاطات الاسلامية.

ويضم المجلس، وهو اعلى هيئة استشارية في تركيا، رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية اضافة الى اكبر خمسة مسؤولين عسكريين في البلاد.

وجاءت استقالة دنيزكوردو فيما يحاول رئيس الوزراء المعين مسعود يلماظ تشكيل حكومة ائتلافية تحل مكان الحكومة المستقيلة التي يرأسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وتضم حزب تشيلر. واكد يلماظ امس انه لن يلتقي تشيلر مجدداً للبحث معها في شأن تشكيل حكومة. وقال في مؤتمر صحافي «من المستحيل ان التقي السيدة تشيلر الا اذا غيرت توجهها». ورفضت تشيلر اول من امس عرضاً من يلماظ للانضمام الى ائتلاف حاكم برئاسته.

يذكر ان دنيزكوردو النائب عن ازمير (غرب) يعتبر من المعارضين في حزبه لتمسك تشيلر بتحالفها مع حزب الرفاه، وكانت اللجنة التأديبية في الحزب هددت بطرده وكانت استقالته متوقعة.

ونجح يلماظ في الحصول على تأييد نواب علمانيين من اليمين واليسار لكنه في حاجة لمساندة نحو ١٢ من نواب حزب الطريق الصحيح ليضمن اقتراعاً على الثقة في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ نائباً.

ووعد زعماء حزب اليسار الديموقراطي (قومي) بولند اجاويد وحزب الشعب الجمهوري (اجتماعي - ديموقراطي) دنيز بايكال و«الحزب من اجل تركيا ديموقراطية» (يميني) حسام الدين جندوروك بدعم يلماظ. ولم يوضح شكل الدعم وهل سيكون بالمشاركة المباشرة في الحكومة، ولكنهم اكدوا، بعد لقاءات منفصلة مع يلماظ، ان نوابهم سيصوتون لحكومته بالثقة في البرلمان.

وباصوات نواب هذه الاحزاب الثلاثة والدعم شبه المؤكد من قبل ١٤ نائباً غير مسجلين في اي حزب سيضمن يلماظ تأييد ٢٦٥ نائباً، بينما المطلوب ٢٧٤ صوتاً للحصول على غالبية بسيطة. (رئيس المجلس لا يصوت وهناك مقعدان شاغران). بعبارة اخرى يحتاج يلماظ الى اصوات تسعة نواب يأمل في ان ينتقلوا الى صفوفه من حزب الطريق الصحيح. ولتجنب اي انشقاق في صفوف حزبها حملت تشيلر نوابها على توقيع بيان تعهدوا فيه بانهم لن يصوتوا لمنح الثقة لحكومة يلماظ لكن مصادر حزبها، التي سربت هذه المعلومات الى الصحافة، اكدت في الوقت نفسه ان اربعة من اصل ١١٥ نائباً من حزبها رفضوا توقيع البيان. الى ذلك ذكرت المصادر ان اربكان طلب من نواب حزبه توقيع بيان مماثل فوقعه جميعهم. والامر نفسه تكرر، على حد ما اكدته المصادر ذاتها، في حزب «الوحدة الكبرى» (يميني له ثمانية نواب ويؤيد تحالف اربكان - تشيلر) الذي يتزعمه محسن يازجي اوغلو.

وكان اربكان سلم الرئيس سليمان ديميريل مع كتاب استقالته قبل اسبوع رسالة من هذه الاحزاب الثلاثة اكدت ان ٢٨٢ نائباً في البرلمان، اي الغالبية، تؤيد استمرار الائتلاف في شكل حكومة جديدة تترأسها تشيلر، التي طالب اربكان بان تكلف تشكيل هذه الحكومة. لكن ديميريل قرر تكليف يلماظ مشدداً على انه يحترم الاجراءات الدستورية وقراره تكليف يلماظ اتخذه على اساس انه زعيم ثاني حزب في البرلمان.

ووصف اربكان قرار ديميريل بانه « تصرف مخالف للاسس الديموقراطية»، مشدداً على ان الرئيس التركي «لم يأخذ في الاعتبار الغالبية في البرلمان». بينما اعتبرت تشيلر القرار «انقلابا ينفذه القصر الرئاسي (...) وان تعيين يلماظ اهانة للديموقراطية».

المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٧

تحذير من ان تمسكهما بالسلطة يمنع "عودة الجنود إلى ثكنهم"

تركيا: اربكان وتشيلر يصعّدان مع ديميريل

□ أنقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ شن رئيس الوزراء التركي المستقيل زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وحليفته تانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح (يمين وسط) حملة جديدة امس على الرئيس سليمان ديميريل. ودعا الحليفان ديميريل الى «اصلاح خطاه» بسحب تكليفه زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز (يمين وسط) تشكيل حكومة جديدة وتكليف تشيلر بدلا منه. (تفاصيل اخرى ص٨) وفي مؤتمر صحافي شارك فيه الى جانب اربكان وتشيلر زعيم حزب «الوحدة الكبرى» (يميني متحالف معهما) محسن يازجي اوغلو عرض الشريكان ما اكدا انه بيان وقعه ٢٧٨ نائباً، اي غالبية في البرلمان، تعهدوا فيه انهم لن يمنحوا الثقة للحكومة التي يحاول يلماز تشكيلها وطالبوه بالتخلي عن المهمة. وندد اربكان بديميريل لتعيينه يلماز على رغم الرسالة التي ارفقها باستقالته في الثامن عشر من الشهر الجاري ووقعها معه يازجي اوغلو وتشيلر طالبين تكليف الاخيرة تشكيل حكومة. في غضون ذلك، ناقش مجلس الامن القومي التركي، أعلى هيئة تحدد السياسات الأمنية الاستراتيجية لتركيا ويسيطر عليها العسكريون، الاجراءات الهادفة الى الحد من النشاطات الاسلامية التي اتهم الجيش حكومة اربكان بالمماطلة في تنفيذها على رغم اقرارها منذ نهاية شباط (فبراير) الماضي. وقدم الامين العام للمجلس الجنرال الهان تشيليك تقريراً اعتبر فيه ان تطبيق هذه الاجراءات غير مرض.

وجاء في بيان ان المجلس طلب، من جهة اخرى، من الحكومة تمديد حال الطوارئ لمدة اربعة اشهر اضافية في تسع محافظات في شرق تركيا وجنوب شرقها، وهو تدبير سار منذ عشر سنوات للقضاء على تمرد حزب العمال الكردستاني (الانفصالي). يذكر ان هذا الاجتماع هو الاخير الذي يشارك فيه اربكان بصفته رئيسا للحكومة. وتكاد وسائل الاعلام التركية تجمع على ان العسكريين سيمنعون عودة اربكان المستقيل الى الحكم. وكتب رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» إلنور تشيفيك، الذي يعتبر بمثابة مستشار غير رسمي لاربكان، في افتتاحية امس انه «اذا كان البعض لا يزال يتمسك بالحكم فسيكون صعباً جداً عودة الجنود الى ثكنهم».

استقالة نائب من الطريق القويم

جولة جديدة من المحادثات لتشكيل الحكومة التركية

□ أنقرة ـ وكالات الأنباء:

بدأ مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام والمكلف بتشكيل حكومة جديدة فى تركيا أمس جولة جديدة من المباحثات مع قادة الاحزاب السياسية والمستقلين لاختيار اسماء المرشحين للمناصب الوزارية قبل تقديمها إلى الرئيس سليمان ديميريل فى الاول من شهر يوليو القادم، فى حين اكد خلال مؤتمر صحفى انه لن يلتقى بتانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم طالما لم تعترف به مرشحا لرئاسة الوزراء.

وقد عرض يلماظ على ديميريل أمس نتائج الاتصالات التى جرت فى اليوم السابق مع قادة الاحزاب السياسية ووقع قادة احزاب الرفا والطريق القويم والوحدة الكبير على وثيقة بعدم التصويت لصالح حكومة يلماظ فى حالة طرح استفتاء الثقة فى البرلمان بينما أعلن اربعة نواب من حزب الطريق القويم عدم التزامهم بهذه الوثيقة كما قدم النائب البرلمانى حسن دنيزكوردو استقالته من عضوية حزب الطريق القويم.

ومن المتوقع ان يشغل بلونت ايجويت رئيس حزب اليسار الديمقراطى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى إطار اعتزام يلماظ تخصيص ثمانى وزارات لحزب اليسار الديمقراطى ووزارتين لحزب تركيا الديمقراطية وثلاث وزارات للمستقلين مع احتفاظ حزبه الوطن الأم بحوالى ست عشرة وزارة.

إلا ان صحيفة «صباح» التركية توقعت فى عددها الصادر امس ان يكلف ديميريل رئيس البرلمان مصطفى قلملى والعضو فى حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة فى حالة فشل يلماظ خلال 45 يوما.. واستبعدت الصحيفة اختيار تشيللر استنادا إلى فشل الائتلاف بين حزبى الرفاه والطريق القويم فى تخفيف حدة التوتر السياسى فى البلاد.

ومن ناحية أخرى عقد مجلس الأمن القومى اجتماعا برئاسة ديميريل وبحضور نجم الدين اربكان رئيس الوزراء المستقيل وتشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية لمناقشة القرارات الصادرة فى فبراير الماضى بإغلاق مدارس الائمة واستعراض السياسة الخارجية.

المصدر : الـوفـــد

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٧

تصاعد الأزمة بين قادة الأحزاب التركية

«يلماظ» يجري مشاورات جديدة لتشكيل الحكومة الائتلافية

«الاثنين».. تقديم التشكيل الحكومي الجديد إلي الرئيس «ديميريل»

انقرة - وكالات الأنباء: بدأ امس مسعود يلماظ رئيس الوزراء التركي سلسلة جديدة من المشاورات مع زعماء الاحزاب السياسية تمهيدا لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان قادة الاحزاب السياسية قد تعهدوا بتقديم الدعم اللازم لزعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ والمكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة. من المقرر ان يجتمع يلماظ مع بولت أجاويد ودنيز بايكال زعيمي حزب اليسار الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري وحسام الدين جند وروك رئيس الحزب اليميني الصغير «الحزب من أجل تركيا ديمقراطية». ويبحث يلماظ مع زعماء الاحزاب التركية التفاصيل المتعلقة بتشكيل الحكومة الائتلافية القادمة.

وتضم الحكومة الائتلافية اعضاء من حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي والحزب من اجل تركيا الديمقراطية. وكان حزبا الرفاة بزعامة نجم الدين اربكان، والطريق القديم بزعامة تانسو تشيلر قد رفضا التعاون مع الحكومة القادمة بزعامة يلماظ.

ومن المتوقع ان يقدم يلماظ التشكيل الحكومى الجديد الاثنين القادم الى الرئيس التركى سليمان ديميريل للتصديق عليه. وأكد بولت اجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطى استعداده للانضمام الى الحكومة التى تجمع بين اليمين واليسار بعد استبعاد الاسلاميين من اعضاء اربكان من السلطة. ولم يحصل يلماظ حتى الآن على الاغلبية البسيطة المطلوبة للفوز فى الاقتراع على الثقة فى البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا ويبذل يلماظ جهودا مكثفة لإقناع المحافظين من حزب الطريق القويم المتحالف مع الأسلاميين للانضمام الى الحكومة الائتلافية. اعرب يلماظ عن ثقته فى الرئيس التركى سليمان ديميريل واكدوا فيها رفضهم منح اصواتهم ليلماظ فى اى اقتراع على الثقة. ووصف ديميريل الوثيقة التى تقدم بها قادة احزاب الرفاة والطريق القويم والوحدة الكبير بانها غير ملزمة. وأكد ديميريل ان النواب سوف يصوتون فى البرلمان طبقا لإرادتهم الحرة، واشار الى أن جميع التوقيعات من النواب مسبقا تخالف الدستور. واكدت صحيفة جمهوريات ان يلماظ يشعر بالتفاؤل بعد لقائه مع الرئيس ديميريل الذى طلب منه مواصلة مساعيه الرامية الى تشكيل الحكومة. وارجعت صحيفة ديلي نيوز تمسك تشيلر بالتحالف مع حزب الرفاة الي خوفها من اثارة قضايا الفساد مجددا داخل البرلمان الامر الذى يهدد مستقبلها السياسى وزعمت الصحيفة ان موقف تشيلر لا يمكن تفسيره بانه تمسك بالمبادئ الديمقراطية خاصة بعد اتهامها لحزب الرفاة قبل الانتخابات البرلمانية الاخيرة بانه حزب متطرف.

يلماظ يبدأ أولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة

استقالة ثالث نائب من عضوية حزب تشيللر

انقرة - وكالا . الانباء بدأ امس مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام اولى خطوات تشكيل الحكومة التركية الجديدة وسط استقالات من جانب اعضاء حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر

اعلن يلماظ ان الرئيس التركى سليمان ديميريل تعهد بإقرار حكومة ائتلافية تضم ٤ احزاب واشار يلماظ الى موافقة ٣ احزاب على المشاركة فى الحكومة الجديدة واضاف قائلا انه تم الاتفاق خلال اجتماعه مع بولنت اجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطى على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين من الاحزاب الاربعة المساندة لحكومته لوضع برنامج الحكومة وترشيح الشخصيات التى ستشغل مناصب وزارية واضاف قائلا ان اللجنة ستبدأ عملها اليوم الجمعة وتنتهى يوم الاثنين القادم من اعمالها واوضح يلماظ انه سيعرض قائمة اسماء الحكومة فى مطلع الاسبوع القادم على الرئيس التركى مشيرا الى ان ذلك سيتم يوم الثلاثاء المقبل على الاكثر. واضاف قائلا - ان الاستقالات من حزب الطريق القويم مستمرة وتوقع استمرارها فى الايام المقبلة وقال انه سيبحث مع بيتر سيكال رئيس حزب الشعب الجمهورى مسألة اشتراك حزبه فى الحكومة لأن الحزب يفضل عدم المشاركة فيها وتأييدها من الخارج يذكر أن احزاب اليسار الديمقراطى والشعب الجمهورى وتركيا الديمقراطية اعلنت مساندتها لتشكيل يلماظ الحكومة الجديدة فى تركيا فى الوقت نفسه قدمت اشلاى ساليجين وزيرة شئون الاسرة السابقة استقالتها من عضوية حزب الطريق القويم لينخفض عدد مقاعد الحزب برئاسة تشيللر الى ١١٣ مقعدا فى البرلمان، ويرتفع عدد المستقلين بعد استقالة ساليجين الى ١٩ عضوا وتلقى هذه الاستقالة التى تعتبر الثالثة من نوعها منذ تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة وسط انقسامات بين اعضاء حزب الطريق القويم حيث يؤيد عدد منهم المشاركة فى الحكومة القادمة مقابل تأييد آخرين ومنهم تشيللر التحالف مع الرفاه

ومن جانبه وصف الرئيس التركى الوثيقة التى قدمها قادة احزاب «الرفاه» والطريق القويم والوحدة الكبرى وتتضمن موافقة ٢٧٨ نائبا بالاحزاب الثلاثة على عدم التصويت لصالح حكومة يلماظ اثناء اقتراع الثقة بالبرلمان بأنها غير ملزمة

واوضح ديميريل ان النواب سيصوتون فى البرلمان طبقا لإرادتهم الحرة وان جمع توقيعات من النواب مسبقا يخالف الدستور

الجنرالات تخلصوا من أربكان ولم يحلوا الأزمة السياسية

•• نجح تحالف العلمانيين بقيادة الجيش فى تركيا فى ازاحة أربكان وحكومته الائتلافية عن الحكم، وذلك بعد صراع طويل بين الطرفين استمر لشهور طويلة ، لكن ذلك لا يعنى انتهاء الأزمة السياسية فى تركيا والمستمرة هناك منذ عام ١٩٩٥ ؟ فإن إفلاس رجال السياسة أمام الرأى العام التركى واتضاح قوة التيار الإسلامى يؤكدان ان الأزمة التركية مرشحة للاستمرار ربما لشهور طويلة قادمة ••

عـــزة صـــبـــحـــى

بدأ مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم مشاوراته لتشكيل الحكومة التركية الجديدة وسط موجة من التكهنات حول قدرته على حشد التأييد اللازم لفوز حكومته بثقة البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا مقسمة بالتساوى بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة مجتمعة مع وجود مقعدين شاغرين، المعروف، ان حزب الوطن الأم برئاسة يلماظ يشغل ١٢٩ مقعداً فى البرلمان ويعد ثانى أكبر الأحزاب بعد حزب الرفاه

ويواجه يلماظ عدة خيارات فى مهمته الصعبة الخيار الأول ، أن يسعى لتشكيل حكومة مصالحة وطنية بالتعاون مع أحزاب «اليسار الديمقراطى» بزعامة «بولنت أجاويد» و«الشعب الجمهورى» بزعامة دينيز بايكال وتركيا الديمقراطى بقيادة حسام الدين جندورك فضلا عن حزب الوحدة الكبرى الذى أصبح أهم حزب فى البرلمان نظراً لأنه يقع عليه عبء ترجيح كفة أى فريق ينضم إليه.

أما الخيار الثانى والذى تؤيده المؤسسة العسكرية وتضغط لتنفيذه فيقوم على تكثيف محاولات اقناع أو اجبار ما يتراوح بين عشرة و١٥ نائبا على الاستقالة من حزب الطريق القويم برئاسة تشيللر لتفقد أغلبيتها فى البرلمان ويتمكن يلماظ من تشكيل حكومة تخلو من الرفاه والطريق القويم معا وهذا هو الخيار الذى يعول عليه يلماظ كثيراً . ويبقى الأحتمال الثالث بالغ الصعوبة ويقضى بقيام تحالف بين يلماظ وتشيللر ، لكن الخلاف والعداء الشخصى العنيف بين الاثنين قد يحول دون ذلك فالمعروف أن تحالفهما السابق فى بداية عام ١٩٩٥ فشل بعد شهور قليلة. لكن رغم ذلك فلا يمكن لأحد أن يتكهن بما يمكن أن تفكر فيه تشيللر، فالضغوط الشديدة التى تلاقيها تشيللر من العسكريين من ناحية ومن المطالبين بمحاكمتها بتهم الفساد من ناحية

أخرى قد تدفعها إلى محاولة الاحتماء بأى منصب حكومى هربا من تعرضها للمحاكمة وتؤكد بعض المصادر التركية ان الحكومة الجديدة التى سيشكلها يلماظ ستكون حكومة مؤقتة تهدف إلى الاعداد لانتخابات مبكرة لكن موعد هذا الانتخاب سيلقى خلافات كثيرة بين كل الأحزاب السياسية حيث لكل منها مصلحة إما فى تقديم الموعد أو فى تأجيله

ورغم ان احتمال قيام الرئيس التركى سليمان ديميريل بتجاهل وثيقة أربكان وتشيللر وحزب الوحدة وتكليف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الجديدة كان احتمالا شبه مؤكد إلا أن هذا القرار أثار الكثير من الهجوم والانتقادات حيث اعتبره الكثيرون مخالفة صريحة للقواعد الديمقراطية واعتداء على الإرادة الشعبية. والحقيقة ان سليمان ديميريل لم يكن أمامه خيار آخر سوى تكليف يلماظ لإبعاد أربكان تماما بعيداً عن الحكم بعد أن بلغت المواجهة بين العسكريين والرفاه إلى درجة خطيرة أنذرت بوقوع صراع مسلح خاصة بعد رفض حكومة أربكان الموافقة على المخصصات المالية اللازمة لمواصلة الحملة العسكرية فى شمال العراق حيث كانت هذه هى السابقة الأولى فى تاريخ تركيا الحديث التى يرفض فيها رئيس وزراء مطالب مالية للجيش

ولا يلقى قرار سليمان ديميريل انتقادات فقط بسبب خرق قواعد الديمقراطية لكنها أيضا بسبب اختيار مسعود يلماظ الذى يعتبره الكثيرون زعيما سياسيا ضعيفا لا يقوى على مجابهة الأزمة السياسية الطاحنة

وكان يلماظ قد تولى رئاسة حزب الوطن الأم بعد زعيم تاريخى محنك للحزب وهو تورجت اوزال، إلا أنه لم يستطع حتى الآن أن يملأ الفراغ الذى تركه اوزال، حيث تميزت حملات الحزب الانتخابية فى عهده باللامبالاة



مسعود يلماظم

والسلبية. يبلغ يلماظ من العمر ٥٠ عاما وهو ابن لعائلة ثرية لها اهتمامات سياسية كبيرة فى استانبول وكان أحد أعمامه وزيراً فى حكومة رئيس الوزراء «عدنان ماندريس» فى نهاية الخمسينات، ودخل عالم السياسة لأول مرة فى الثمانينات عندما عين وزيراً للسياحة فى حكومة اوزال عام ١٩٨٧ وفى نهاية العام نفسه قام بصعود السلم السياسى سريعا حيث تولى منصب وزير الخارجية، كما شغل يلماظ بعد ذلك منصب رئيس الوزراء فى الستة شهور الأولى من عام ١٩٩١.

وتعتبر مشكلة الزعامات السياسية من أهم أسباب الأزمة السياسية فى تركيا بعد أن أكدت معظم استطلاعات الرأى خيبة أمل الشعب فى معظم الزعامات السياسية لصراعهم العنيف فيما بينهم وانتشار الفساد المالى حولهم وحول أسرهم وتفضيلهم لمصالحهم الشخصية على مصالح الحزب ومصالح الدولة، وربما هذا كان أحد أسباب تفوق حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات

الأخيرة حيث رأى البعض أن اعطاء الفرصة لحزب جديد قد تعود بالفائدة على الشعب .

وكل التوقعات الآن تشير إلى أن أربكان سيحاول الاستفادة كعادته من الظروف الحالية، فهو من ناحية سيحقق فائدة كبرى من الدعاية لحزبه على أساس أنه ضحية للعسكريين الذين لم يمهلوه الوقت الكافي لتحقيق كل وعوده الانتخابية، ومن ناحية أخرى يحاول أربكان الاستفادة من الوقت الباقي على الانتخابات العامة القادمة في تحقيق مزيد من الشعبية عن طريق سيطرة حزبه على أغلبية المحليات التركية منذ أكثر من عامين، وكانت حكومة أربكان قد قدمت الكثير من الخدمات إلى فئات الشعب المختلفة مثل زيادة مرتبات العاملين ثلاث مرات والحد من التضخم وخفض العجز فى الموازنة العامة كما قدمت المساعدات إلى المزارعين ورفعت أسعار الحاصلات الزراعية، وقد أدت كل هذه الخدمات إلى زيادة عدد أعضاء حزب الرفاه من ٢ر٥ مليون عضو منذ عامين إلى ٤ ملايين عضو فى الشهر الماضى، كما أكدت أحدث استطلاعات الرأى التى اجريت أخيراً أن حزب الرفاه سيحصل على ٣٠٪ من مقاعد البرلمان لو اجريت الانتخابات العامة الآن .

لكن كل خبرة أربكان السياسية قد لا تكون كافية للحفاظ على حزبه فى المستقبل خاصة مع الدعوى القضائية المرفوعة ضد الحزب والتى تطالب بالغائه على أساس أنه حزب مخالف للدستور، هذا غير الحرب الشديدة التى يشنها تحالف العلمانيين مع العسكريين مع أجهزة الاعلام والتى اتضح مدى ضراوتها ومدى اصرار هذا التحالف على القضاء تماما على أى فرصة فى المستقبل لعودة هذا الحزب الإسلامى إلى السلطة .

لذلك فان الصراع بين العلمانيين والأصوليين سوف يستمر فى تركيا. وبقدر نجاحها فى التوفيق بين توجهها الاسلامى الشرقى والغربى بقدر نجاح تركيا فى تجاوز هذه الأزمة.

استقالة نائبة من «الطريق القويم» يعزّز فرصه

يلماظ يواصل مشاوراته لتشكيل الحكومة

فيما بدأ رئيس الوزراء التركي المكلف مسعود يلماظ جولة مشاورات جديدة مع قادة الأحزاب لتشكيل الحكومة، أعلنت النائب ايسيلاي سايغين من حزب «الطريق القويم» انسحابها منه مما يشكل ضربة جديدة لزعيمة الحزب تانسو تشيللر التي تراهن على فشل يلماظ في الحصول على غالبية برلمانية تضمن الثقة لحكومته العتيدة.

وتقرر ان يجتمع يلماظ مع بولند أجاويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي وحسام الدين جندوروك رئيس حزب تركيا الديمقراطية ودنيز بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري بعد أن بدت فرص حكومته من نيل الثقة ضعيفة اعتماداً على أصوات المنشقين عن الكتلة النيابية المناوئة له والمؤلفة من حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان وحزب الطريق القويم بزعامة تشيللر وحزب الوحدة الكبرى بزعامة محسن يازجي أوغلو والتي تتمتع بـ٢٧٨ مقعداً من أصل مقاعد البرلمان التركي البالغة ٥٥٠ مقعداً.

وفي حال فشل يلماظ في كسب الثقة لحكومته في البرلمان التركي فإن ديميريل سيعود مجدداً ويلتقي قادة الأحزاب السياسية ليقوم بعد ذلك بتكليف رئيس وزراء جديد لتشكيل الحكومة من المتوقع ان يكون تشيللر التي يواجه حزبها حركة انشقاقات قد تؤثر على حجمه في البرلمان.

وسايغين هي العضو الثاني الذي يستقيل من حزب تشيللر خلال الـ ٢٤ ساعة الأخيرة بعد استقالة النائب حسن دنيز كوردو أمس الأول.

وكانت النائب ايسيلاي وكذلك النائب دنيز كوردو في عداد النواب المستائين من استمرار تحالف تشيللر مع حزب «الرفاه». وكانت استقالتها متوقعة. يذكر أن سايغين نائبة أزمير (غرب) استقالت في نهاية أيار (مايو) الماضي من منصبها كوزيرة دولة مكلفة حقوق المرأة في الحكومة الائتلافية بين أربكان وتشيللر، إلا أنها لم تسحب عضويتها من الحزب.

وفي تصريح صحافي قالت سايغين: «ان مسؤولية حماية الدولة العلمانية ودولة القانون تقع على عاتق الجميع» ملمحة بذلك؛ إلى أنها ستصوت لصالح الحكومة التي سيشكلها يلماظ.

(سانا، أ.ف.ب)

استقالة ثالثة من حزب تشيلر ونواب آخرون لن يشاركوا في التصويت

تركيا: يلماظ واثق من دعم البرلمان وتوقع تشكيله حكومة جديدة بعد غد

■ انقرة - أ ف ب، رويتر - بدأ رئيس الوزراء التركي المعين مسعود يلماظ امس الخميس جولة جديدة من المشاورات مع قادة الاحزاب السياسية الدين وعدوه في محادثات الثلثاء الماضي بتقديم دعمهم لتشكيل حكومة يستبعد منها حزب الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان. ونقل عن يلماظ انه واثق من دعم البرلمان له.

في غضون ذلك تلقت زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر، التي تتمسك بتحالفها مع اربكان، ضربة جديدة تمثلت باستقالة نائب من حزبها هي ايشيلاي سايغين التي كانت استقالت في وقت سابق من منصبها كوزيرة لشؤون المرأة احتجاجا على اصرار تشيلر على استمرار الائتلاف الحاكم بين حزبها وحزب اربكان. وقالت سايغين اثر استقالتها امس «على الجميع ان يلعب دوراً في هذا الظرف لحماية الدولة العلمانية الديموقراطية». وهذه ثالث استقالة من حزب تشيلر منذ كلف يلماظ الجمعة الماضي تشكيل حكومة.

وكان يلماظ اعلن اول من امس ان رئيس الدولة سليمان ديميريل طلب اليه مواصلة جهوده من اجل تشكيل حكومة جديدة. وفي ضوء ذلك خطط امس للقاءات مع زعماء حزب اليسار الديموقراطي (قومي) بولند اجاويد وحزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال و«الحزب من اجل تركيا ديموقراطية» حسام الدين جندروك لمناقشة التفاصيل المتعلقة بتشكيل الحكومة الائتلافية المقبلة. وافادت صحف تركية ان الائتلاف المفترض سيضم حزب الوطن الام الذي يتزعمه يلماظ وحزبي اجاويد وجندروك. اما حزب الشعب الجمهوري فسيدعم الحكومة في البرلمان من دون ان يشارك فيها. وفي ضوء محادثات امس يمكن ان يقدم يلماظ حكومته الاثنين المقبل الى الرئيس ديميريل للموافقة عليها. ولم يضمن يلماظ حتى الآن الغالبية البسيطة المطلوبة للفوز في اقتراع على الثقة في البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعداً، لذلك يحتاج ان يستقطب منشقين محتملين عن حزب الطريق الصحيح. ولكنه قال، في تصريحات ليل الاربعاء - الخميس انه غير قلق ازاء مذكرة وقعها ٢٧٨ نائباً من حزبي اربكان وتشيلر وحزب يميني صغير («الوحدة الكبرى» بزعامة محسن يازجي اوغلو) تعهدوا فيها انهم لن يمنحوه اصواتهم في اي اقتراع على الثقة. ونسبت اليه وكالة «الاناضول» للانباء قوله: «ستفوز حكومتنا بفارق مريح في اقتراع الثقة». ونقل عن نواب مناهضين للاسلاميين من حزب الطريق الصحيح ممن وقعوا المذكرة انهم لن يشاركوا في التصويت الامر الذي سيساعد يلماظ في الحصول على الغالبية المطلوبة.

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

الحكومة التركية الخامسة والخمسون وعودة الصراع بين العلمانية والأصولية

مركز الابحاث والمعلومات

سلوى محيى الدين

هل ينجح مسعود يلماظ فى تشكيل الحكومة التركية ؟! سؤال يتردد فى الاوساط السياسية منذ اعلان الرئيس التركى سليمان ديميرل عن تعيينه رئيسا للحكومة خلفا لنجم الدين اربكان زعيم حزب «الرفاه» الاسلامى الذى تقدم باستقالته يوم الجمعة قبل الماضى تحت ضغوط من الجيش التركى ، لتعود تركيا من جديد «قبل مرور عام» الى مشكلة البحث عن حكومة .

ويأتى اختيار يلماظ زعيم حزب «الوطن الام» مخالفا لكل التوقعات التى كانت تتجه الى اختيار تانسو تشيلر وزيرة الخارجية فى حكومة اربكان وزعيمة حزب «الطريق القويم» الشريك الاصغر فى الائتلاف الحاكم لتشكيل الحكومة ، خاصة بعد ان اوصى اربكان فى استقالته بذلك ، واعلانه تأييد تعيين تشيلر فى منصب رئيس الوزراء كى يستمر الائتلاف الحكومى

لكن الرئيس التركى «ديميريل» فضل ان يختار «يلماظ» لتشكيل الحكومة التى تخلف حكومة «اربكان» بدلا من «تشيلر» التى اخذت عليها المؤسسة العسكرية تعاونها مع اربكان وحزبه والذى يتهمه العسكريون بتدعيم الاسلام السياسى ، وتحريض الشعب ضد النظام العلمانى وضد الجيش ، الذى خول له الدستور التركى مسئولية حماية النظام العلمانى فى البلاد .

الامـــر الــذى اعـطــى «الجــيــش» الحق فى القيام بالعديد من الانقلابات كلما شعر بالخطر يهدد النظام العلمانى الذى وضعه كمال اتاتورك ويواجه مسعود يلماظ صعوبة بالغة لتشكيل ائتلاف حكومى يمكنه الاستمرار فالدستور يفرض على اى حكومة ان تحظى بتأييد اغلبية المشاركين فى التصويت لذلك تحتاج الحكومة الجديدة للحصول على ثقة المجلس المكون من ٥٥٠ نائبا الى «النصف +١» من النواب لكى يتحقق النصاب القانونى



مسعود يلمظ



نجم الدين اربكان



تانسو تشيلر

والمطلوب من يلماظ ان يجمع اركان قاعدة برلمانية بما لايقل عن ٢٧٦ نائبا لكنه لايستند بوصفه زعيم «الوطن الام» سوى إلى ١٢٩ مقعدا لذا يتعين عليه ان يصل إلى تفاهم مع حزب «اليسار الديمقراطى» بزعامة بولنت اجاويد «٦٧ مقعدا» وحزب «الشعب المهورى» (٤٩ مقعدا) بزعامة دينز بايكال وحزب تريا الديمقراطى (٧ مقاعد) بزعامة حسام الدين جيندروك اضافة إلى انضمام ١٤ نائبا مستقلا غير ان مجموع هذه المقاعد لاتكفى للحصول على أغلبية وبالتالى على يلماظ ان يحصل على عشرة مقاعد اخرى. فى نفس الوقت تحظى تشيلر باغلبية برلمانية (٢٨١) مقعدا بضم حزب «الرفاه» ـ الطريق القويم ـ الوحدة الكبرى، وقد وقع قادة هذه الاحزاب على وثيقة بعدم التصويت لصالح حكومة يلماظ فى حالة طرح الثقة عليها فى البرلمان.

والسيناريو الاول الذى يعتمد عليه مسعود يلماظ بعد استبعاد فكرة التحالف مع حزب «تشيلر» التى تكن له عداء شخصيا تسبب فى عدم نجاح تشكيل حكومة ائتلافية بينهما فى عام ١٩٩٥ يقوم على استثمار الصراع الداخلى فى حزب «تشيلر» الطريق القويم ، لاقناع بعض نواب الحزب بالانضمام الى فريق «يلماظ».

يراهن يلماظ على نجاح هذا السيناريو سواء عن طريق الاقناع ، خاصة بعد ان قام اكثر من ١٥ نائبا خلال العام الماضى فقط بتقديم استقالتهم اعتراضا على سياسة «تشيلر» المتحالفة مع اسلامى حزب الرفاه.

الامر الذى يجعل اقناع مجموعة اخرى من النواب بتقديم استقالتهم غير مستبعد ، وبالتالى يتم خلخلة هذا الائتلاف القديم وتفقد «تشيلر» اغلبيتها فى البرلمان اما السيناريو الاخر فى حالة فشل «يلماظ» فى الاقتراع على الثقة هو ان تضطر المؤسسة التركية الى تكليف «تشيلر» بتشكيل الحكومة

وفى كل الاحوال فان اى حكومة جديدة يتم تشكيلها سوف تكون حكومة هشة وقابلة للانحلال فى اى لحظة وان على الحكومة القادمة سواء كانت بقيادة تشيلر او يلماظ ان تدعو الى اجراء انتخابات مبكرة وفى هذه الحالة لن تستطيع المؤسسة العسكرية ضمان عدم عودة الاسلاميين باغلبية مطلقة

ويرى المتابعون للاحداث ان اربكان مستعد لمواجهة كل الامور بالاعداد لانشاء حزب جديد فى حالة حل حزبه الحالى اما على الجانب الاخر فان «تشيلر» المعروفة بقدرتها على خوض المعارك سوف تقاتل حتى النهاية لاقناع المنشقين بالا يتخلوا عنها فالبديل بالنسبة لها ان تسقط عنها الحصانة وتقدم للمحاكمة بتهمة الفساد وحتى يوم ثلاثين مايو الموعد الذى تعهد فيه يلماظ بتقديم تشكيل حكومة الجديدة ، فان كل الاحتمالات واردة بما فى ذلك تدخل الجيش بشكل مباشر كما حدث من قبل فى العديد من المرات

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

توزيع المناصب الوزارية اليوم بالحكومة التركية الجديدة

استمرار موجة الاستقالات من حزبي الرفاه والطريق القويم

انقرة - وكالات الأنباء

قدم ٤ اعضاء من الائتلاف السابق بين احزاب «الرفاه الاسلامي والطريق القويم والوحدة الكبير» استقالتهم ثلاثة منهم ينتمون إلى حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تسانو تشيلر والآخر لحزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين اربكان.

وادت استقالة هؤلاء الأعضاء إلى خفض الاصوات التابعة للائتلاف السابق في البرلمان التركي إلى ٢٧٥ عضوا مقابل ٢٧٢ عضوا من المتوقع ان يصوتوا لصالح مسعود يلمظ

رعم حزب «الوطن الأم» المكلف بتشكيل الحكومة عند الاقتراع بالثقة على الحكومة

وكان عدد اخر من اعضاء الطريق القويم قد قدموا استقالتهم من الحزب قبل وبعد استقالة حكومة نجم الدين اربكان وهو ما يزيد في فرص حصول ائتلاف يلمظ على الأغلبية اللازمة عند الاقتراع بالثقة.

ويواصل حزب الوطن الأم مشاوراته مع بقية الاحزاب العلمانية واليسارية الأخرى من اجل تشكيل الحكومة الجديدة.. وصرحت مصادر مسئولة بالحزب بان اللجنة المعنية بتوزيع المناصب الوزارية ستبدأ عملها اليوم واشارت هذه المصادر إلى ان يلمظ سيقدم قائمة بأعضاء حكومته للرئيس سليمان ديميريل يوم الاثنين او الثلاثاء القادم الا ان يلمظ لايزال يفتقد الأغلبية اللازمة داخل البرلمان للفوز باقتراع الثقة على حكومته.

وذكرت مصادر في انقرة ان حكومة يلمظ القادمة ستتضمن ١٨ وزارة لحزب الوطن الأم و١٠ وزارات لليسار الديمقراطي و٥ وزارات لتركيا الديمقراطية بالاضافة لثلاث وزارات للمستقلين.

ويحتفل حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان اليوم بمرور عام على تكليف الرئيس ديميريل لاربكان بتشكيل الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم ورغم الوعود العديدة التي قدمها حزب الرفاه في الحملة الانتخابية والتي تشمل تعزيز العلاقات مع الدول الاسلامية وتجميد علاقات التعاون مع إسرائيل الا ان الحزب فشل في تحقيق معظم هذه الاهداف بسبب موقف العسكريين المناوئين لتوجهه الاسلامي.

يلماظ يقترب من الحصول على الأغلبية فى البرلمان بعد استقالة ثلاثة نواب من الرفاه والطريق القويم



مسعود يلماظ



تانسو تشيلر

انقرة ـ وكالات الأنباء: واصل امس مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم فى تركيا مشاوراته مع قادة الاحزاب السياسية لتشكيل ائتلاف حكومى علمانى . وبدأ يلماظ فى وضع برنامج حكومته الجديدة وتوزيع المناصب الوزارية على شركائه فى الائتلاف . وكثف جهوده لاقناع عدد من نواب حزب الطريق القويم الذى تتزعمه تانسو تشيلر بتأييد حكومته.

ونجح يلماظ فى استقطاب ثلاثة نواب من حزبى الطريق القويم والرفاه الاسلامى الى جانبه.

وأعلن النواب الثلاثة استقالتهم من عضوية الحزبين. ووصفت مصادر سياسية تركية هذه الاستقالات الجماعية بانها ضربة عنيفة لمساعى تشيلر واربكان زعيم حزب الرفاه التى تهدف لاحباط جهود يلماظ. واكدت انه فى حالة استمرار استقالة النواب الاتراك من حزبى الائتلاف الحكومى السابق فان تلك سوف يساعد رئيس الوزراء الجديد فى الحصول على الاغلبية المطلوبة فى البرلمان.

كان يلماظ قد تعهد بابقاء حزب الرفاه الاسلامى خارج السلطة واكد ضرورة الحفاظ على الطابع العلمانى للدولة . وهاجمت تشيلر محاولات يلماظ اقصاء حزب الرفاه عن الحكم.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٨ ٢ /٦/ ١٩٩٧

استقالة جماعية لأعضاء حزبى تشيللر وأربكان

يلماظ يقترب من الفوز بثقة البرلمان فى الحكومة التركية الجديدة

انقرة - وكالات الأنباء: اقترب مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» من ضمان الفوز فى اقتراع الثقة - الذى يجريه البرلمان - حول تشكيل الحكومة التركية الجديدة بعد الاستقالة الجماعية لأعضاء التحالف المنافس له من حزبى «الرفاه» و «الطريق القويم».

اعلن مراد اسيسجيوجلو - احد زعماء حزب «الوطن الأم» - ان الحكومة لن تفوز فى اقتراع الثقة بفارق ضئيل ولكن باغلبية مريحة. واكد أن الحكومة الجديدة بزعامة يلماظ ستعالج أمراض المجتمع، وستقضى على الجدل الحالى بشأن الانقلابات ونظام الحكم

يأتى ذلك بعد استقالة ٤ أعضاء من حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيللر وعضو من حزب «الرفاه» بزعامة نجم الدين اربكان.

وادت هذه الاستقالة إلى انخفاض عدد اعضاء حزب تشيللر فى البرلمان إلى ١١٠ أعضاء، وحزب الرفاه إلى ١٥٤ عضوا وفى حالة استمرار هذه الاستقالات خلال الأيام المقبلة، فإن ذلك من شأنه تدعيم فرصة فوز يلماظ باقتراع البرلمان على تشكيل الحكومة الجديدة، الذى يؤيده ٢٧٢ عضوا.

فى الوقت نفسه، بدأت اللجنة المشتركة - التى شكلها حزب «الوطن الأم» مع احزاب اليسار الديمقراطى والشعب الجمهورى وتركيا الديمقراطية - اعمالها لبحث تشكيل الحكومة الجديدة.

وردا على إسناد الرئيس التركى سليمان ديميريل مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى يلماظ وتجاهل طلب اربكان باختيار تشيللر، اعد حزب الرفاه الإسلامى مشروع قانون يحد من السلطات الدستورية لديميريل.

وعلى صعيد اخر، شن الجنرال سيفيك بير نائب رئيس أركان القوات السلحة التركية هجوما عنيفا على تشيللر، واعتبر البلاد بدون وزيرة خارجية لمدة عام.

اكد بير ان تشيللر لم تبذل أية جهود لدعم فرصة تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى اثناء الاجتماع الذى عقد أمس برئاسة هولندا بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبى.

٠٠١٦٨٢

الجيش: "مشكلتنا ليست مع وزارة الخارجية بل مع الوزيرة"

اربكان وتشيلر يفقدان الاكثرية وحكومة يلماز متوقعة الثلثاء

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ تلاشت الآمال باستمرار التحالف الحكومي بين حزبي الرفاه (الاسلامي) والطريق الصحيح (علماني من يمين الوسط) بعدما استقالت امس دفعة جديدة تضم خمسة نواب من الحزبين. وتعني الاستقالات الجديدة، التي اوصلت حصيلة الاستقالات من الحزبين منذ الجمعة الماضي الى تسعة نواب، ان «الطريق الصحيح» و«الرفاه» فقدا غالبيتهما في البرلمان. وفي المقابل تعززت فرص رئيس الوزراء المعين زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز في تشكيل حكومة، اذ اكد انه على وشك اكمال تشكيل حكومته لعرضها على الرئيس سليمان ديميريل، وربما كان ذلك الثلثاء المقبل.

واضعفت استقالة النواب الخمسة، وهم واحد من «الرفاه» (بزعامة نجم الدين اربكان) واربعة من «الطريق الصحيح» (بزعامة تانسو تشيلر) صدقية الحزبين اللذين اكدا قبل ايام ان جميع النواب المنتمين اليهما والى حزب صغير ثالث متحالف معهما («الوحدة الكبرى» بزعامة محسن يازجي اوغلو) وقعوا تعهداً بعدم تاييد حكومة يشكلها يلماز في اي تصويت على الثقة في البرلمان.

وكان اربكان استقال في الثامن عشر من الشهر الجاري بعدما عجز عن الصمود في وجه الهجوم القوي الذي شنه عليه العلمانيون المدعومون من

المؤسسة العسكرية، املاً بان يبقى شريكا في حكومة جديدة تشكلها تشيلر. لكن الرئيس ديميريل استخدم صلاحياته الدستورية وكلف يلماز، بدل تشيلر، تشكيل حكومة جديدة. ونجح يلماز في الحصول على تاييد ثلاثة احزاب علمانية ممثلة في البرلمان هي الشعب الجمهوري (بزعامة دنيز بايكال) واليسار الديموقراطي (بزعامة بولند اجاويد) و«الحزب من اجل الديموقراطية في تركيا» (بزعامة حسام الدين جندورك).

وبدا ان لجوء اربكان وتشيلر الى تكتيك جديد، تمثل في شن هجوم عنيف على ديميريل واتهامه بانتهاك الديموقراطية بتعيينه يلماز رئيسا للوزراء، قد ارتد عليهما. فقد شنت الصحافة التركية هجوماً عنيفاً على زعيمي الحكومة المستقيلة، خصوصا على تشيلر التي اعادت الصحف نشر كل تعهداتا السابقة، قبل دخولها في ائتلاف حاكم مع اربكان، بانها لن تتعامل معه ابداً معتبرة ان وصوله الى السلطة سيدخل تركيا في عصر الظلام.

الى ذلك تلقت تشيلر امس تحذيراً من الجنرال تشيفيك بير، نائب رئيس الاركان للقوات المسلحة التي كانت اقوى سند لها قبل تحالفها مع اربكان. فقد ابلغ بير مدعوين من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، التي كانت تديرها تشيلر في الحكومة المستقيلة، ان الجيش ليست لديه اي مشكلة معهم، ولكن «لدينا بالتاكيد مشكلة مع الوزيرة».

وصرح نائبان من الخمسة المستقيلين امس بان هجوم اربكان وتشيلر على الرئيس ديميريل «المحترم» كان بمثابة «القشة» التي حسمت موقفهما. واعلن النائب فريد بورا، المستقيل من حزب الرفاه، انه قرر الانضمام الى «الحزب من اجل الديموقراطية في تركيا». وقرر اثنان من النواب الثلاثة المستقيلين من حزب تشيلر الانضمام الى حزب العمل القومي الذي لم يكن لديه اي ممثل في البرلمان الحالي.

المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٨

الواقع التركي

■ تشير التطورات الاخيرة في تركيا الى انها يمكن ان تتجاوز ازمتها السياسية الداخلية من دون المرور بانقلاب رابع، وهو ما توقعه محللون ومراقبون خارجيون، وراهن بعضهم عليه وذهب الى حد تحديد موعد دقيق لوقوعه. ولعل اعلان تشكيل حكومة جديدة يستبعد عنها الاسلاميون اصبح مجرد مسألة وقت ليس إلا.

لقد اصبح تحصيل حاصل القول ان المؤسسة العسكرية التركية تلعب في الحياة السياسية دوراً فريداً لا يضاهيه دور اي مؤسسة عسكرية في البلدان الاخرى. وتعي النخبة السياسية التركية جيداً هذا الواقع، الذي يفوت مراقبين اجانب كثيرين ادراكه، لذا فإنها حين تتعامل مع الجيش فإنها لا تفعل ذلك على اساس انه مجرد جهاز يقتصر دوره على حماية البلد او فرض ارادته عبر انقلابات عسكرية، بل باعتباره ايضاً جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة السياسة العامة. وبالتالي، فليس هذا الموقف مبنياً، بالضرورة، على عامل الخوف من القمع العسكري. ولكي يسهل فهم تعقيدات الوضع الداخلي في تركيا لا بد من الأخذ في الاعتبار، شاء المراقب الخارجي أم ابى، ان المجتمع في هذا البلد يتعامل مع الجيش بصفته مؤسسة عسكرية وسياسية في آن.

والحقيقة انه لو كان الخوف من قمع الجيش هو المحرك الوحيد في تركيا لما استطاع الائتلاف الحاكم برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان وشريكته زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر ان يتعاملا بالطريقة التي تعاملا بها حتى الآن مع الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية لانهاء تحالفهما. فالواقع هو ان هناك اعتبارات سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية، اصبحت مفروضة على النخبة الحاكمة، بجناحيها المدني والعسكري على السواء. ويبدو ان العسكريين تعلموا الكثير من تجربتهم في التعاطي مع المجتمع والسلطة، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الاخيرة التي قادوا خلالها السلطة مباشرة ثلاث مرات.

ولعل المراهنين الخارجيين على حتمية وقوع انقلاب كمخرج وحيد من الازمة السياسية الحالية لم يأخذوا في الاعتبار تعقيدات الوضع الداخلي التركي والدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تقرير مصير البلاد وتعتبره المؤسسة السياسية العامة طبيعياً ومفروغاً منه. وما هو مستحيل حتى تصوره في دول المنطقة يبدو ممكناً وواقعياً في تركيا، فالاحزاب السياسية ووسائل الاعلام ومؤسسات الابحاث في تركيا تناقش علناً وبصراحة دور الجيش في الازمة الحالية، سواء في اتجاه تحميله مسؤولية هذه الازمة أو في اتجاه تبرير موقفه ودعوته الى ضرب مناهضي العلمانية.

بعبارة اخرى يتعامل الجميع في تركيا مع دور الجيش على اساس الأمر الواقع والتقيد بقواعد اللعبة. وهذا يشمل التيار الاسلامي المناهض للعلمانية بعدما قرر، بزعامة اربكان، الانضمام الى المؤسسة السياسية العامة. ولهذا السبب ينتقد سياسيون ومراقبون معتدلون اتراك كثيرون هذا التيار، ممثلاً بحزب الرفاه، كونه سعى الى انتهاك قواعد اللعبة بعدما قبلها ضمناً بقراره الانضمام الى المؤسسة السياسية العامة. ويضيف هؤلاء ان «الرفاه» كان يمكنه ان يجنب البلاد ازمة سياسية لو انه تعامل مع الوضع على اساس الأمر الواقع.

هناك طبعاً الرأي الآخر القائل بأن سلوك الاسلاميين، وهم في الحكم، لم يكن ممكناً ان يتخذ شكلاً آخر لأن هذه هي طبيعتهم، وان إخراجهم من السلطة وفقاً لقواعد اللعبة دليل على انهم لا يزالون أضعف من أن يخرجوا بانقلاب.

كامران قره داغي

بعد استقالة ٧ من نواب الرفاة والطريق القويم يلماظ ضمن الحصول على ثقة البرلمان التركى



مسعود يلمظ

انقرة - رويتر:

تزايدت فرص مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام التركى والمكلف بتشكيل الحكومة التركية الجديدة للحصول على ثقة البرلمان فى حكومته المتوقع اعلانها غدا او بعد غد.. استطاع الفوز بدعم اغلبية اعضاء البرلمان وانتداب ٧ من مؤيدى تحالف «اربكان - شيلر» استقالوا خلال اليومين الماضيين.

ذكرت وكالة انباء الاناضول امس ان نائبين من حزب «الطريق القويم» قد استقالا امس ليبلغ عدد المستقيلين من اعضاء البرلمان عن الحزب الذى تتزعمه تانسو شيلر ٦اعضاء بينما استقال نائب واحد فقط من حزب الرفاة الذى يتزعمه رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان.

اوضحت رويتر ان هذه الاستقالات قلصت عدد مؤيدى تحالف حزبى الرفاه والطريق القويم إلى ٢٧٢ عضوا مقارنة بعدد ٢٧٥ عضوا فى البرلمان من المتوقع ان يصوتوا لصالح حكومة مسعود يلماظ عند إجراء تصويت الثقة عليها.

توقعت الصحف التركية الصادرة امس ان يقدم المزيد من اعضاء البرلمان عن حزبى الرفاه والطريق القويم استقالاتهم الامر الذى يدعم موقف رئيس الوزراء المرشح.

ولكن راديو لندن ذكر امس انه ليس هناك مايضمن ان يؤيد النواب المستقيلون من الائتلاف السابق بين اربكان وشيلر يلماظ .

«يلماظ» يقترب من تشكيل الحكومة التركية بعد تزايد فرص حصوله على ثقة البرلمان

انقرة - وكالات الأنباء اقترب مسعود يلماظ رئيس حزب «الوطن الأم» من تشكيل الحكومة التركية المكلف بها بعد تزايد فرص حصوله على الثقة في البرلمان اثر استقالة سبعة من نواب حزبي الائتلاف الحاكم خلال اليومين الماضيين

فقد استقال امس نائبان من حزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه تانسو تشيللر وزيرة الخارجية والشريك الأصغر في الائتلاف مع حزب «الرفاة» وبذلك انخفض عدد نواب الائتلاف في البرلمان إلى ٢٧٢ نائبا مقابل ٢٧٤ من المرجح ان يدعموا الائتلاف الجديد الذى يسعى يلماظ إلى تشكيله من احزاب يمينية ويسارية.

وكانت صحيفة «حريات» التركية واسعة الانتشار قد ذكرت اثر استقالة خمسة نواب من الائتلاف الحاكم امس الأول أن فوز يلماظ باقتراع الثقة مضمون».

وصرحت تشيللر بأن يلماظ سيفشل في الحصول على ثقة البرلمان، وإذا فاز فمن المتعذر على حكومته ان تحافظ على هذه الثقة.

ومن المتوقع ان يقدم يلماظ قائمة حكومته الجديدة إلى الرئيس التركى سليمان ديميريل قبل نهاية الاسبوع الحالى.

ويشغل حزب «الوطن الأم» حاليا ١٢٢ مقعدا فى البرلمان الذى يبلغ عدد مقاعده ٥٥٠، ويسيطر الحزب الديمقراطى اليسارى الشريك المحتمل ليلماظ على ٦٧ مقعدا، وحزب تركيا الديمقراطية على ١١ مقعدا، وتعهد الحزب الجمهورى اليسارى الذى يشغل ٤٩ مقعدا بدعم يلماظ لكنه قال انه لن يشارك فى حكومته.

ومن جانبه اعلن ديميريل ان اختياره رئيس حزب «الوطن الأم» بتشكيل الحكومة يتمشى مع الدستور والقوانين بوصفه ثانى أكبر حزب سياسى بعد حزب الائتلاف فى البلاد

وذكرت الرئاسة التركية فى بيان لها أمس ان هناك كثيرا من الاتهامات تناولت الرئيس ديميريل بغير حق لعدم تكليف تشيللر بتشكيل الحكومة مشيرا إلى أن اربكان رئيس الحكومة الحالية استقال فى ١٢ يونيو الحالى بسبب الأزمة السياسية فى البلاد، فإن عودة هذه الحكومة مرة اخرى للحكم لن تساعد فى حل الأزمة

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

المشهد السياسي في تركيا

الحديث عن الانقلاب العسكري شائعة أطلقت للتخويف فقط

تركيا ظلت طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة تعيش أجواء «حافة الانقلاب العسكري» وقد زعم كثيرون أن الانقلاب وشيك وهناك صحف تركية دعت الى ذلك بالفعل لكنني كنت ومازلت من القائلين بأن العسكر لن يقدموا على تلك الخطوة رغم أن صحيفة سوابقهم تتصدرها ثلاثة انقلابات فيما بين عامي 60 و80م وانما غاية ما يمكن أن يفعلوه لا يتجاوز دفع الامور الى نقطة الحافة والتلويح بالانقلاب دون ايقاعه.

خرجت بذلك الانطباع بعد عدة زيارات وعديد من الحوارات قمت بها في أنقره واسطنبول خلال الشهرين الأخيرين خاصة ومع اقتناعي به إلا أنني أدعو الى استقباله بقدر من الحذر فقد تعلمنا في السياسة أنه ليس هناك «آخر كلام» في اي تقدير او استنتاج لأن التراكم وتفاعل الاحداث قد يؤدي بالجميع الى نتائج لم تكن في حسبانهم.

فما يبدأ تحرشا أو ضغطا قد ينتهي صداما أو انفجارا والسياسة لا تختلف كثيرا عن الحرب التي قيل في حقها أن المعنيين بالأمر اذا استطاعوا التحكم في الطلقة الأولى عند المواجهة فانهم في الأغلب يعجزون عن التحكم في الطلقة الأخيرة.

لقد حذرت وزيرة الخارجية الأميركية القادة العسكريين الأتراك من الاقدام على أي عمل لاطاحة حكومة نجم الدين أربكان ودعت السيدة مادلين أولبرايت الجنرالات الى البقاء «بعيدا عن الاجراءات الدستورية الاضافية التي تهدف الى حل الأزمة السياسية القائمة في تركيا بين القادة المدنيين المنتخبين من جهة وبين القادة العسكريين من جهة ثانية».

واضافت في اشارة أكثر وضوحا انه: «مهما كانت المناقشات الجارية ومهما كانت التغييرات التي يفكر بها الناس هناك (تقصد تركيا) فانها لا بد أن تتم في الاطار الديمقراطي وليس عبر اجراءات غير دستورية».

حينما تقول وزيرة الخارجية الأميركية هذا الكلام فأول ما يخطر على البال ان الادارة الأميركية لا بد أنه توفرت لديها معلومات عن احتمالات جادة لتدخل الجيش لقلب الحكومة واقصائها خصوصا بعد حملة الاثارة والتحريض التي قادها الاعلام وبعد تقارير الاستخبارات العسكرية التي أعطت انطباعا بأن الخطر «الأصولي» يزحف على الجمهورية وأن العلمانية التي يقوم عليها النظام أصبحت مهددة بصورة لا تحتمل السكوت أو الانتظار.

غير أن التفكير في الانقلاب شيء والاقدام عليه واحتمالات نجاحه شيء آخر لذلك فانني أرجح أن مقصود وزيرة الخارجية الأميركية هو تحذير الجنرالات الأتراك من مغبة تجاوز حدود التفكير الى التنفيذ خصوصا أن الاشتباك بين العسكر وبين السيد نجم الدين أربكان تحول الى مواجهة مكشوفة وساخنة أيضا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

[illegible] الاصطدام الى العلن

فحتى أواخر فبراير كان قادة الجيش حريصين على اقناع الرأي العام التركي بأنهم واقفون على الحياد بين القوى السياسية في البلاد لكن اجتماع 28 فبراير الشهير الذي انعقد فيه مجلس الأمن القومي لمدة 9 ساعات وقدم فيه جنرالات الجيش 18 مطلبا لحصار الحالة الاسلامية وتصفية التعليم الديني. هذا الاجتماع كان بداية المواجهة الصريحة بين الجنرالات وزعيم حزب الرفاه.

كان معروفا أن السيد أربكان حرص طيلة توليه رئاسة الحكومة على عدم الاصطدام مع الجيش ليس فقط في القضايا السياسية ولكن أيضا في تصرفاته الشخصية الصغيرة حتى أنه تجنب اصطحاب زوجته في الأماكن الرسمية خصوصا في الاحتفالات التي يقيمها الجيش - وهي كثيرة ومتعددة - لان دخول المحجبات الى تلك الأماكن ممنوع غير أن الأمور تدهورت في وقت لاحق حتى قرأنا حديثا أن التعليمات صدرت بمنع السيد أربكان نفسه وهو رئيس الوزراء من دخول قاعدة غولتشوك البحرية (في غرب تركيا) لحضور احتفال فيها أقيم في مطلع شهر مايو (أيار) الماضي (اشتبك مرافقو أربكان مع حراس القاعدة لهذا السبب وحضر الرجل الاحتفال في النهاية).

المصدر : المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

لقد تتابعت وقائع الاشتباك العلني بين أربكان وقادة الجيش الذين تصرفوا ليس فقط كأنهم دولة داخل الدولة ولكن بحسبانهم دولة فوق الدولة فحين أعلن «الخوجة» ـ كما يسمونه في الرفاه ـ أن عملية الجيش ضد حزب العمال الكردي حققت أهدافها وأن القوات التركية بصدد الانسحاب من شمال العراق رد قادة الجيش بعد ساعات قائلين أن كلام «الباشبكان» غير صحيح وأن العملية لم تنته والانسحاب لم يتحدد موعده وكان أغرب ما قيل في موضوع هذه الحملة العسكرية أن الجنرالات أخفوا موعدها عن الحكومة لأنهم لا يثقون فيها !!

قبل ذلك بقليل قال أربكان ان المناورات المشتركة التي اتفق قادة الجيش التركي على اجرائها مع اسرائيل تأجلت الى موعد سيحدد فيما بعد غير أن الجنرالات ردوا بسرعة قائلين إن المناورات لن تؤجل وأن الجيش وحده هو الذي سيحدد موعدها!

على صعيد آخر فلم يكن سرا أن الجيش وراء المؤتمرات التي دعت إليها بعض الفئات لاعلان الاحتجاج على الحكومة والمطالبة باسقاطها وأن قادته هم الذين حركوا الاتفاق بين أصحاب الأعمال ونقابات العمال على اعلان الاضراب العام لمدة ساعة كل أسبوع حتى تسقط حكومة أربكان كما بات معلوما للكافة أن استقالات وزراء حزب الطريق القويم المتحالف مع الرفاه من حكومة أربكان كانت بضغط وايعاز من العسكر كما أن الدعوى التي قدمها المدعي العام الى المحكمة الدستورية العليا مطالبا بحل حزب الرفاه كانت وراءها أصابع الجنرالات.

الملاحظات التي يمكن أن نسجلها على مجمل تلك التحركات هي:

● ان المؤسسة العسكرية اكتفت بالتلويح والتهديد وتقديم الطلبات وأحيانا التأثير من وراء ستار وفي كل الأحوال فإنها اعتمدت في ممارسة ضغوطها بالدرجة الأولى على مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية والشرعية في البلاد

● ان تلك الضغوط تصاعدت وازدادت كثافة في أواخر شهر مايو (أيار) بعدما استيقنت قيادة الجيش من أن نجم الدين أربكان يرفض الاستجابة لطلباتها أو بتعبير أدق يراوغ في تنفيذها. ومعروف أن «الخوجة» كان قد أعلن موافقته على طلبات العسكر الثمانية عشر ولكنه امتنع عن تنفيذها إذ طبقا للدستور فان «توصيات» مجلس الأمن القومي الذي يمارس من خلاله جنرالات الجيش سلطانهم ونفوذهم في الحياة السياسية ـ هذه التوصيات تصبح نافذة المفعول بعد اقرارها من مجلس الوزراء وحين أصدر مجلس الأمن القومي توصياته فإن السيد أربكان أفقدها فاعليتها حين تجنب دعوة مجلس الوزراء للانعقاد طيلة الأشهر الثلاثة التالية!

● ان الحملة تزامنت مع دعوة السيد أربكان الى اجراء انتخابات عامة في اقرب فرصة ممكنة وقد فهم أنه بعدما رفض توصيات مجلس الأمن القومي التي يعد تنفيذ بعضها على الأقل بمثابة انتحار سياسي له قرر الرجل الاحتكام الى الشعب من خلال الانتخابات التي اعتبرت نوعا من الاستفتاء على موقعه. ولما كان الجنرالات يعرفون أن حظ السيد أربكان من الفوز كبير اذا ما أجريت تلك الانتخابات الأمر الذي لا بد أن يقويه ويدعم مركزه في مواجهتهم فإن جهودهم وضغوطهم استهدفت تصعيد الحملة ضده بحيث تفقد حكومته أغلبيتها في البرلمان وتسقط في التصويت على الثقة دون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى اجراء انتخابات عامة أو أن يتم حل حزب الرفاه بحكم قضائي فيتم اقصاء الرفاه من الحكومة ومن المعارضة في آن واحد.

المصدر : المجلة
التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العسكر في تركيا واسرائيل

لماذا يتصرف العسكر على ذلك النحو؟

ألقيت السؤال على السيد تورهان تايان وزير الدفاع وسمحت لنفسي أن أقول أمامه أن العسكر يقدمون أنفسهم كحكومة تفرض رأيها على الحكومة الشرعية المنتخبة وهذا الموقف يعد عدوانا على الديمقراطية. في رده قال ان العسكر جزء من المؤسسات الدستورية الموجودة في البلاد وبمقتضى المادة 117 من الدستور فإنهم يتحملون مسؤولية الدفاع عن الأمن القومي للبلاد وحين وجدوا أن ثمة تحركات أصولية تهدد الأمن القومي وأدركوا أن الحكومة تنتهج سياسة غير مقبولة فإنهم تحملوا مسؤوليتهم وتحركوا وهم ليسوا حكومة فوق الحكومة لان ما يقدمه مجلس الأمن القومي هو مجرد توصيات وليس أوامر.

قلت أن التوصيات حين تصدر عن قيادة القوات المسلحة بسجلها المشهود في الانقلابات العسكرية فإنها تصبح أوامر واجبة التنفيذ فكان رده: أن القوات المسلحة تتصرف في حدود الدستور وهي حارسة للديمقراطية والعلمانية

رغم أنه عضو في الحكومة (يمثل حزب الطريق القويم) فإنه تبنى انتقادات العسكر لها وكرر ما قاله بحقها رئيس الاستخبارات العسكرية في قيادة الأركان مضيفا أن أي خطأ من جانب الحكومة يمكن اغتفاره باستثناء شيء واحد هو المساس بالعلمانية لأن ذلك يعد مساسا بشرعية النظام وحجر الأساس في الجمهورية

ايلتور شفيت رئيس تحرير صحيفة «توركيش ديلي نيوز» شرح الأمر بصراحة أكثر اذ قال ان الجيش يعتبر نفسه مؤسس الجمهورية التي تقوم على ركيزتين أساسيتين هما القومية والعلمانية والمعارك التي دخلها الجيش منذ تأسيسه الجمهورية في سنة 1923م وحتى الآن تدور في هاتين الدائرتين وما هو ماثل أمام أعيننا الآن شاهد على ذلك فالجيش يحارب حزب العمال الكردي حفاظا على القومية الطورانية ويحارب ضد حزب الرفاه دفاعا عن العلمانية

حين يدقق المرء في الصورة التي رسمها السيد شفيت لأهمية وتعاظم دور الجيش في الحياة العامة وكونه ملاذا يحتمي به الجميع ويلجأون إليه حين تضيق بهم السبل تخطر على باله على الفور السمات الأساسية للدولة العثمانية التي ظل اسهامها في المسيرة الاسلامية محصورا في كونها «عسكرية جهادية». وهذا العمق لدور العسكر الذي برز بصورة أشد وضوحا في المرحلة الجمهورية ربما فسر لنا ذلك التقارب والتجاذب المشهودين بين عسكر تركيا وعسكر اسرائيل.

فاسرائيل دولة صنعها العسكر أو جيش له دولة بحسب التعبير الشائع ويظل الجيش في اسرائيل هو المؤسسة الأهم في المجتمع التي توفر له التماسك فضلا عن أن الدولة تدين له بوجودها وهو المعنى الذي ردده اسرائيل شاحاك الناشط الاسرائيلي المعروف في مجال حقوق الانسان أثناء محاضرة له في الموضوع ألقاها في لندن حديثا.

هذا الكلام ينطبق بحذافيره على وضع الجيش في تركيا من حيث أنه يظل المؤسسة الأهم في البلاد ثم أن الجمهورية تدين له بوجودها وإزاء ذلك التميز لوضع الجيش في البلدين فليس مستغربا أن تتسع نقاط التلاقي بين الجنرالات على الجانبين وهو ما تباركه وتزكيه الولايات المتحدة كما هو معلوم.

المصدر : الحيــــــاة
التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

تركيا: يلماز يضمن غالبية برلمانية بعد استقالة نائبين من حزب تشيلر

■ انقرة - رويتر، ا ف ب - افادت وكالة «الاناضول» التركية للانباء ان زعيم حزب الوطن الأم (علماني من يمين الوسط) مسعود يلماز المعين رئيساً للوزراء في تركيا ضمن امس السبت الغالبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل حكومة جديدة تخلف الائتلاف الحاكم الذي يضم حزبي الرفاه (بزعامة نجم الدين اربكان) والطريق الصحيح (بزعامة تانسو تشيلر).

في غضون ذلك دعا نائب نافذ في حزب تشيلر، وهو الرئيس السابق لهيئة اركان القوات المسلحة الجنرال المتقاعد دوغان غيوريش عشية الاستقالتين الجديدتين الى تحالف حزبه مع حزب يلماز وتعتبر هذه الدعوة تحدياً لزعيمة الحزب التي اصرت على التمسك بالتحالف مع اربكان ودعت بدورها يلماز الى اعادة التكليف بتشكيل حكومة الى الرئيس سليمان ديميريل.

وجاءت استقالة النائبين تورهان ارنج وعلي اويار امس غداة استقالة ستة نواب من حزب الطريق الصحيح ونائب سابع من حزب الرفاه. وقلصت هذه الاستقالات عدد النواب المؤيدين لتحالف اربكان - تشيلر الى ٢٧٢ في مقابل ٢٧٥ عضواً في البرلمان الأرجح انهم سيصوتون لمصلحة حكومة من المتوقع ان يعلن يلماز تشكيلتها غداً الاثنين ويرفع بعد غد قائمة بأسماء اعضائها الى ديميريل للحصول على موافقته.

وتوقعت صحف تركية امس استقالة المزيد من النواب من حزبي اربكان وتشيلر. واكدت صحيفة «يني يوزيل» ان ثلاثة نواب من حزب الطريق الصحيح واثنين من حزب الرفاه سيعلنون استقالاتهم. وعين يلماز (٥٠ عاماً) رئيساً للوزراء الاسبوع الماضي ليحل محل اربكان، اول رئيس وزراء اسلامي يحكم الجمهورية التركية منذ تاسيسها في ١٩٢٣.

وبدا مستشارو يلماز منذ اول من امس في وضع برنامج لحكومته المتوقعة وتوزيع الحقائب الوزارية. واعلن زعماء ثلاثة احزاب علمانية ممثلة في البرلمان تاييدهم ليلماز، وهي الشعب الجمهوري واليسار الديموقراطي والديموقراطي التركي.

درس من تركيا

■ تحمل التطورات السياسية الاخيرة في تركيا خبرة عملية تتعارض مع إتهام تتعرض له حركات اسلامية في دول عربية عدة بانها تسعى الى استغلال العملية الانتخابية كي تصل الى السلطة لتنفرد بها وتنقلب على الديموقراطية. وهو إتهام لا يميز القائلون به بين اسلاميين معتدلين ومتطرفين. وانما يرددونه في صورة حكم قاطع يتسم بالشمول

وفيما يرى بعضهم انه لا يحتاج الى إثبات، يستند بعض اخر منهم على تجربتي ايران والسودان، رغم ان اياً منهما لا تقدم دليلاً على عداء الحركات الاسلامية كلها، ومن دون تمييز بينها، للديموقراطية. وفي الأصل لا تصلح هاتان التجربتان تحديداً، سنداً لإتهام اي حركة اسلامية بانها تضمر الانقلاب على الديموقراطية بعد ان تستولي على السلطة عن طريقها. ففي كل منهما، لم يصل الاسلاميون الى الحكم عبر الانتخابات، وانما من خلال ثورة شعبية في ايران وانقلاب عسكري في السودان.

ولذلك ظلت نقطة الضعف الاساسية في هذا الاتهام هي ان اثباته يحتاج الى دليل من واقع تجربة فازت فيها حركة اسلامية بالغالبية في انتخابات حرة، ثم الغت الديموقراطية، ونكلت بخصومها وامتنعت عن اجراء الانتخابات التالية، وهو ما لم يحدث.

ولكن حدث العكس، اخيراً، في تركيا. جاء حزب الرفاه الاسلامي اولاً في الانتخابات النيابية الاخيرة التي اجريت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥، من دون ان يحصل على غالبية مطلقة. وقاد حكومة ائتلافية اعتباراً من ٨ تموز (يوليو) ١٩٩٦. واثبتت التزاما كاملا بالديموقراطية لا يمكن ان يضارعه فيه اي من القائلين باستحالة ان تكون هناك حركة اسلامية ديموقراطية. وتحمل رئيسه، على مدى ١١ شهراً، ضغوطاً واهانات لا حصر لها هدفت الى ارغامه على الاستقالة في انتهاك سافر للاختيار الشعبي.

ووقفت احزاب علمانية كانت تتشدق بالديموقراطية مع المؤسسة العسكرية ضده، ، دفعه الى التخلي عن رئاسة الحكومة. فكان هو الذي حافظ على الديموقراطية وقطع الطريق على تحرك الدبابات لإطاحتها. تصرف كديموقراطي من الطراز الاول. سعى الى التهدئة، فيما كان خصومه يعملون من اجل تصعيد ازمة افتعلوها، بعدما روّجوا لـ«خطر اصولي» وتحدثوا عن «ظواهر» تقتدي بـ«النموذج الايراني» في اوساط الحركة الاسلامية التركية. ولم تكن هذه «الظواهر» الا ضرباً من ضروب الممارسة الديموقراطية، مثل عقد اجتماعات موسعة او تنظيم مسيرات في بعض المدن. ولو كان اربكان مقتدياً بـ«النموذج الايراني» لدعا انصاره الى الخروج الى الشارع، والتصدي للجنرالات. ولكنه لم يفعل، وهو الذي اختار الديموقراطية، واثبت التزامه بها.

والدرس الذي ينبغي استخلاصه من هذه التجربة هو عدم جواز وضع الحركات الاسلامية في سلة واحدة، والتعاطي معها باعتبارها خطراً على الديموقراطية حتى قبل ان تتحقق، واتهامها كلها بأنها تستغل الانتخابات كي تصل الى السلطة ولا تغادرها.

وفي العالم العربي حركات اسلامية تسير على نهج حزب الرفاه، وتؤكد احترامها ارادة الناخبين، ما يقتضي من خصومها الدخول في حوار معها بدل مواصلة توجيه الاتهامات اليها. ومن دون هذا الحوار، سيبقى التطور الديموقراطي محتجزاً في بلاد عربية عدة

وحيد عبدالمجيد

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

يلمظ يصل الى الاغلبية بعد استقالة عضو اخر بالبرلمان

■ انقرة – وكالات الانباء:

توصل الزعيم العلماني مسعود يلمظ المكلف بتشكيل الحكومة في تركيا الى الاغلبية البرلمانية اللازمة لحرمان الاسلاميين من السلطة عندما انسحب عضو اخر بالبرلمان من الائتلاف الحاكم المؤيد للاسلاميين حيث استقال على اويار عضو حزب الطريق القويم من حزبه وتراجع بذلك عدد نواب هذا الحزب في البرلمان الى 102. وتاتي استقالة العضو البرلماني بعد تقديم 5 نواب استقالاتهم اول امس 4 نواب من حزب الطريق القويم الذى تتزعمه تانسو تشيللر وبرلمانى من حزب الرفاة، ويصبح عدد الاصوات المساندة للسيد مسعود يلمظ 275 صوتا مقابل 262 صوتا من احزاب الرفاه والطريق القويم والوحدة الكبير. وتظهر استقالات اعضاء البرلمان التركى مدى اتفاق الاحزاب في اسقاط حكومة رئيس الوزراء المستقيل نجم الدين اربكان التى تضم حزبى الرفاة والطريق القومي والعمل على تفتيت حزب الطريق القويم الذى تتزعمه تانشو تشيللر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية من خلال كسب اصوات اعضاء الحزب لصالحهم. وتتساءل الاوساط السياسية عن مدى احتمالات استمرار حكومة مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الام المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة بعد تزايد فرص نجاحه في تشكيل حكومة الاغلبية.

ومن ناحية اخرى استنكر العراق بشدة امس السبت قرار البرلمان التركى التجديد للقوات الامريكية والبريطانية للبقاء على اراضى تركيا لمدة 6 اشهر اخرى، واتهم تركيا بالاستمرار فى سياستها المعادية للعراق وبالتفريط بمصالحها الحقيقية.

وذكر مصدر مسئول فى وزارة الخارجية العراقية قوله ان استمرار الغزو العسكرى التركى لشمال العراقى وتجديد البرلمان التركى لبقاء القوات الامريكية والبريطانية على الاراضي التركية لتواصل العدوان على العراق يعبر عن تفريط الساسة الاتراك الحاليين بشكل شديد بمصالح تركيا الحقيقية واصرارهم على ممارسة سياسة الحاق الاذى بالعراق وتهديد امنه الوطنى.

«يلمظ» يشكل الحكومة التركية

ضمن الزعيم التركي «مسعود يلمظ» تشكيل الحكومة الجديدة لبلاده بعد انسحاب نائبين من الائتلاف الحاكم بزعامة حزب الرفاه وفقدانه للأغلبية المطلوبة في البرلمان.

ذكرت وكالة الاناضول ان نائبين في حزب الطريق القويم انسحبا من الائتلاف ليرتفع عدد النواب المنسحبين إلى 9 نواب خلال اليومين الماضيين.

استمرار لعبة تبادل المقاعد بين الأحزاب التركية

استقالات جديدة من حزب «تشيلر» تعزز فرصة «يلماظ»



تشيلر



يلماظ

أنقرة ـ وكالات الأنباء:

استقال امس نائبان اخران من حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر وزيرة الخارجية في الحكومة التركية المستقيلة، عززت الاستقالات الجديدة فرص حصول الحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ على ثقة البرلمان، قدم افرين بولوت نائب ادرنه استقالته وانضم الى حزب «الوطن الأم» بزعامة يلماظ، كما قدم علي جوناي دين نائب قونية استقالته صباح امس.

اكد «بولوت» اتخاذ قرار الانتقال الى صفوف «الوطن الأم» بهدف ضمان استقرار البرلمان وتوحيد اليمين وكان ١١ نائبا من حزب الطريق القويم قد قدموا استقالاتهم من الحزب العلماني في اقل من اسبوع احتجاجا على تحالفه مع حزب الرفاه الاسلامي ومن المقرر ان يصوت المستقيلون لصالح يلماظ خلال اختبار برلماني خلال اسبوعين على الائتلاف الحاكم الجديد. ويتمتع «يلماظ» حاليا بتأييد ٢٧٧ نائبا في البرلمان مقابل ٢٧٠ نائبا في صف الطريق القويم والرفاه، ومن المتوقع ان يقدم «يلماظ» قائمة حكومته الجديدة الى الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال ايام.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

الصـراع على السلطة فى تـركيـا:

قطار الأزمة يقترب من محطة «الانتخابات المبكرة»

شهدت الايام القليلة الماضية فصلاً جديداً من فصول الصراع على السلطة في تركيا. حيث تبادل اطراف اللعبة مواقعهم مروراً بالحقائب الوزارية ومقاعد البرلمان وعاد الجميع يدور فى نفس الحلقة المفرغة.. تلك الحلقة التى تعد من ابرز واهم توابع الانتخابات البرلمانية الاخيرة التى جاءت بالاصوليين إلى قمة السلطة وجعلت من نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامى اول رئيس وزراء مسلم يتولى هذا المنصب في تاريخ تركيا العلمانية التى اسسها كمال الدين اتاتورك فى نهاية العشرينات من القرن الحالى.

بدات مشاهد الفصل الجديد باستقالة اربكان اثر الضغوط المتزايدة للعسكريين ثم تكهنات باعادة تكليف شريكة الائتلاف الحكومى زعيمه حرب الطريق القويم تانسو تشيللر بتأسيس الحكومة الجديدة

أما المشهد الثانى فجاء خلافاً لكل التوقعات حيث قرر الرئيس التركى سليمان ديميريل تكليف مسعود يلماظ زعيمة حزب «الوطن الأم» الحائز على المركز الثالث فى الانتخابات - الامر الذى لا يمكنه - من الناحية الشكلية - من تشكيل الحكومة منفرداً

وجاء تجاهل ديميريل لتشيللر حتى يضمن إبعاد أربكان والأصوليين عن الحكم نظراً للتحالف القائم بين حزبى الطريق القويم والرفاه الإسلامى

كما راهن ديميريل على امكانية حدوث تقارب بين تشيللر ويلماظ على حساب اربكان - الامر الذى لم يحدث نظراً لخلافات قديمة جعلت هذا التحالف مستحيلاً من الناحية الواقعية.

كانت حدة العداء بين الجانبين قد تصاعدت قبل عدة أشهر عندما ساند أعضاء حزب «الوطن الأم» بزعامة يلماظ إتهامات الفساد الموجهة ضد تشيللر التى ناقشها البرلمان التركى فى حين نجح اربكان فى استغلال الأغلبية الإسلامية التي يتزعمها فى تقوية الفرصة وإنقاذ المستقبل السياسى لتشيللر.

وكان تصويت الاصوليين إلى جانب تشيللر بمثابة المكافأة لها على مشاركة حزبها فى ائتلاف يتزعمه اربكان.

وكان الممكن جداً أن يتحقق الاستقرار لهذا الإئتلاف الذى مثل افضل الحلول انذاك لولا التدخل المستمر من جانب العسكريين الذين يحملون لواء الدفاع عن مبادىء اتاتورك ويرفضون كل ماهو إسلامى

ومع اشتعال المواجهة كان النصر حليف الجيش التركى ليعلن اربكان الاسبوع الماضى استقالته على أمل إفساح الطريق لشريكته فى الائتلاف النهار.

هذا التدخل من جانب الجيش والذى يعد الرابع من نوعه يؤكد أن العسكريين قد تزايدت سطوتهم فلم تعد ادارتهم لشئون تركيا وتحديد خطها السياسى من خلف الشعار وإنما أصبحت علنية وسافرة اثبتتها واكدت صحتها تلك المراجعات المستمرة والمتكررة من جانب مجلس الأمن القومى لكافة قرارات حكومة اربكان على مدى الاسابيع التى سبقت خروجه من الحلبة منسحباً انتصاراً لجولة قادمة

ومع تصاعد الأزمة تحول لسان حال العلمانيين إلى صب اللعنات على نتائج الانتخابات التى تسببت فى الازمة الحالية من وجهة نظرهم إلى الحد الذى ادى إلى تنامى الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة

وتأمل القوى العلمانية من خلال هذه الانتخابات ان يعيد الناخب التركى ترتيب اختياراته ليتجنب التصويت لصالح حزب الرفاه الإسلامى

والحقيقة أن اصحاب هذا الاتجاه يتجاهلون ذلك التنامى المستمر لانصار حزب الرفاه إلى الحد الذى اثار مخاوف العلمانيين ودفعهم إلى الدخول فى هذه المواجهة الشرسة والتى بات من الصعب حسمها من خلال صناديق الاقتراع.

ولكن أيا كانت التسويات التى سيتوصل اليها الرئيس التركى ديميريل مع أطراف الأزمة، فإن تركيا لن تعرف طريقها إلى الاستقرار نظراً لأن أى حكومة سيتم تشكيلها بعيداً عن حزب الرفاه الحائز على الأغلبية لن يكتب لها الاستمرار حيث يصبح بقاؤها رهنا بموافقة أنصار أربكان الذى يتحفز للعودة مرة أخرى لرئاسة الحكومة.

..إذن فالحل رغم صعوبة التكهن بنتائجه يكمن فى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى . الأمر الذى سيؤكد حتماً حالة الانقسام فى الشارع التركى بين انصار «الصحوة» الاسلامية وأبناء اتاتورك

أشرف أصلان

الاستقالات متواصلة في «الطريق القويم»

يلماظ ضمن الثقة لتشكيلته الحكومية

ضمن مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» المكلف تشكيل حكومة جديدة الحصول على الثقة في البرلمان بعد الاستقالات المتوالية من صفوف تحالف «الطريق القويم» بزعامة وزيرة الخارجية تانسو تشيللر و«الرفاه» الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان.

وتوجه يلماظ الى مقر رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لاطلاعه على آخر الخطوات المتخذة لتشكيل حكومة من الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الجديد.

وكان يلماظ التقى زعيمي الحزبين المشاركين وهما بولند اجاويد رئيس حزب «اليسار الديموقراطي» وحسام الدين جيندوروك زعيم حزب «تركيا الديموقراطية» لوضع اللمسات الاخيرة على تشكيلة الفريق الحكومي المرتقبة. ولم تستبعد مصادر سياسية ووسائل الاعلام ان يقدم يلماظ للرئيس التركيبة الحكومية في اللقاء الذي لم يعلن عنه مسبقاً.

وبتقديم النائبين افرين بولوت وعلي غونايدين استقالتيهما من «الطريق القويم» تعززت فرص حصول يلماظ على الثقة في البرلمان.

وبذلك يتراجع عدد نواب «الطريق القويم» الى ١٠٥ وعدد مقاعد ائتلاف تشيللر - أربكان - اوغلو الى ٧٠ مقعداً.

وارتفع عدد نواب ائتلاف يلماظ ومؤيديه الى ٢٧٨. ويتوجب نيل الثقة الحصول على ٢٧٥ صوتاً من اصل ٥٥٠. ويتمتع يلماظ فضلاً عن المشاركين بالائتلاف بتأييد الحزب «الشعبي الجمهوري اليساري» الذي يحتل ٤٩ مقعداً وذلك رغم عدم مشاركته في الحكومة. (أ ف ب، رويتر، أ ف ب)

مجلس الأمن القومي التركي يناقش قضية التطرف الإسلامي

انقرة - وكالات الانباء - اجتمع القادة السياسيون والعسكريون بتركيا في مجلس الامن القومي أمس، لمناقشة قضية التطرف الإسلامي التي احدثت اضطرابات عنيفة بالحكومة مؤخرا

وذكر القادة العسكريون انهم سيطالبون رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بأن يقدم لهم تقريرا عن تطور الوضع بشأن تنفيذ اوامرهم لمنع التطرف الإسلامي

من ناحية اخرى صرح مسئول بحزب الطريق القويم بأن اربكان وافق على اقتراح وزيرة الخارجية تانسو تشيلر بأن يتنازل لها عن السلطة اعتبارا من الأول من يوليو القادم على أن تشارك في الانتخابات المبكرة.

اتفاق مؤقت لإنهاء الأزمة السياسية في تركيا

«أربكان» يتنازل عن رئاسة الوزراء «لتشيلر» فى يوليو القادم

انقرة ـ وكالات الانباء:

وافق امس نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي على التنازل عن منصبه لتانسو تشيلر وزيرة الخارجية اعتبارا من اول يوليو القادم. تعهدت تشيلر فى اتفاقها مع اربكان باجراء انتخابات مبكرة فى تركيا فى شهر نوفمبر او اكتوبر القادمين. وافق قادة حزب «الطريق القويم» بزعامة تشيلر على اجراء الانتخابات المبكرة.

كان الأئتلاف الحكومى بزعامة حزب الرفاه الاسلامي قد فقد اغلبيته في البرلمان التركي يوم الاربعاء الماضي باستقالة احد نواب حزب الطريق القويم. اكدت مصادر تركية ضرورة موافقة الرئيس التركى سليمان ديميريل على تعيين تشيلر رئيسة للوزراء ثم حصولها على ثقة البرلمان قبل توليها المنصب.

أكد مجدداً أن العلمانية "لا يمكن تغييرها"

الجيش التركي يطالب اربكان بتسريع الاجراءات ضد الاسلاميين

□ انقرة - «الحياة»:

■ عقد مجلس الامن القومي التركي اجتماعا امس استغرق خمس ساعات لساءلة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) في شأن تنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية بالحد من النشاطات الاسلامية. واعلن سكرتير المجلس الجنرال الهان كيليتش في بيان له اثر الاجتماع، انه اجرى «تقويما» لتقرير قدمه اربكان في شأن «ما فعلته الحكومة حتى الآن بالنسبة الى اجراءات الحد من النشاطات الاسلامية المتطرفة المناهضة للنظام». (تفاصيل اخرى ص ٨)

ولم يعط البيان تفاصيل اخرى. لكن شبكة تلفزيون «ان تي في» نقلت عن مصادر قريبة من قيادة الجيش ان العسكريين اعربوا عن عدم رضاهم عن تطبيق الحكومة لاجراءات هدفها الحد من النشاطات الاسلامية. واضافت انهم طلبوا من اربكان تسريع جهود الحكومة لتطبيق مجمل التدابير التي من شأنها وقف التطرف الديني.

وكان كيليتش قال في احتفال اقيم قبل الاجتماع بمناسبة مرور ٦٤ سنة على تأسيس المجلس وحضره اربكان: «يجب ان يعرف الجميع ان المبادىء العصرية والعلمانية للجمهورية التركية لن تتغير ولا يمكن ان تتغير».

وعلى رغم ان اربكان اصر في كلمة القاها خلال الاحتفال على ان حكومته «اعطت دائماً اولوية لاقتراحات المجلس ولتنفيذها»، لكن المعروف انه ماطل في تنفيذ المطالب التي قدمها العسكريون، عبر مجلس الامن، في اجتماعه

الشهري في شباط (فبراير) الماضي. وسعى أربكان الى احالة المطالب الى البرلمان لمناقشتها الامر الذي ادى الى تفجير مواجهة بينه وبين العسكريين الذي صعدوا حملاتهم عليه وعلى حزبه وحكومته الائتلافية التي تضم ايضا حزب الطريق الصحيح (يمين الوسط وعلماني) وتتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر.

وتتضمن المطالب الـ ١٨ للجيش اصلاحاً تربوياً من شانه ان يؤدي الى نفيد قبول التلامذة في مدارس اعداد الائمة التي يعول عليها حزب الرفاه لإعداد كوادره. وبين الاجراءات الاخرى التي يطالب بها الجيش منع ارتداء الحجاب والدعاية المؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية والى غير ذلك. وعقد اربكان اجتماعا مع تشيلر مباشرة اثر اجتماع المجلس حضره مستشاروهما لوضع اللمسات الاخيرة على صفقة بين حزبيهما يتوقع اعلان تفاصيلها اليوم في شأن تسلم تشيلر منصب رئاسة الوزراء خلال شهر الى حين اجراء انتخابات مبكرة في كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

المصدر : الحيــــــاة

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل بدء اجتماع جديد بين الجنرالات وأربكان

المؤسسة العسكرية تؤكد أن العلمانية تشكل "القاعدة العقائدية" للأمن القومي التركي

■ انقرة - رويتر، أ ب - عقد مجلس الامن القومي التركي اجتماعاً أمس السبت لمواصلة البحث في اجراءات كان من المزمع ان تنفذها الحكومة للحد من نشاطات دينية. وشدد الأمين العام للمجلس الجنرال الهان كيليتش، قبل بدء الاجتماع، على ان «المجتمع العلماني والنظام التعليمي العلماني يشكلان الاساس العقائدي للأمن القومي». ووصف تركيا بانها «البلد الوحيد في كل العالم الإسلامي الذي نجح في تحقيق علمانية كاملة».

واحدثت الضغوط التي مارسها المجلس، الذي يهيمن عليه العسكريون، في اتجاه فرض قيود علمانية صارمة تصدعاً في الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان مع المحافظين. وكان اربكان بين شخصيات حضرت حفلة امس اقيمت في مناسبة تاسيس مجلس الأمن القومي في الثلاثينات. وحرص العسكريون على ان تبدو المناسبة دعماً لصورة الجيش قبل بدء اجتماع المجلس الذي يعقد عادة في اليوم الاخير من كل شهر. وقال اربكان في كلمة القاها في الحفلة: «منذ اليوم الذي تولت فيه حكومتنا السلطة وهي تعطي أولوية للقضايا الاستراتيجية التي أوصى بها مجلس الامن القومي وقامت بجهود لوضعها موضع التنفيذ».

يذكر ان الحكومة لم تبذل جهوداً تذكر لتنفيذ مطالب محددة طرحها العسكريون، وصدرت في شكل توصيات عن المجلس اقرها في اجتماعه في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي، بالقيام بحملة صارمة على الاسلاميين تشمل تقييد التعليم الديني والزي الاسلامي. واغضب تردد اربكان في اتخاذ اجراءات ضد مؤيديه اوساطاً في قيادة حزب الطريق الصحيح (يمين الوسط)، الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم. وادى ذلك الى سلسلة استقالات لنواب من حزب الطريق الصحيح كان آخرها أول من أمس، الأمر الذي ترتب عليه ان يفقد الائتلاف الحاكم الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها في البرلمان.

إلى ذلك، فشل اربكان وزعيمة «الطريق الصحيح» تانسو تشيلر في الاتفاق على اقتراحات هدفها منع انهيار الائتلاف. وعلى رغم ان اربكان وافق من حيث المبدأ التخلي لتشيلر عن رئاسة الوزراء اعتبارا من تموز (يوليو) المقبل لحين اجراء انتخابات مبكرة، لكنه اشترط لذلك موافقة تشيلر على اجراء الانتخابات في تشرين الاول (اكتوبر). ومن المقرر ان تجري قيادة الحزبين مزيداً من المحادثات الاسبوع المقبل في مسعى جديد للتوصل الى اتفاق، خصوصاً بعدما صرح جيهان باججي، احد نواب تشيلر، اول من امس ان حزبه لا يعترض على اجراء هذه الانتخابات في تشرين الاول او تشرين الثاني (نوفمبر).

ولكن اتفاقا بين قيادتي الحزبين لا يكفي في حد ذاته. فمن الناحية الدستورية يجب ان يعين الرئيس سليمان ديميريل تشيلر في هذا المنصب أولاً وتحصل على ثقة برلمان ثانياً.

أربكان يتنازل عن رئاسة الوزراء لنائبته تشيللر

انتخابات مبكرة لحل الأزمة وتخفيف ضغوط الجيش التركي

انقرة - وكالات الانباء - تتويجا لاسبوعين من المفاوضات العسيرة وافق رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان امس على تسليم مهام منصبه إلى نائبته تانسو تشيللر وزيرة الخارجية، اعتبارا من نهاية الشهر الجاري، على أن تجرى انتخابات عامة مبكرة في غضون فترة لم تحدد بعد.

واعلنت تشيللر - في مؤتمر صحفي حضره اربكان - عن التوصل إلى اتفاق تتولى بمقتضاه رئاسة الوزراء لحكومة انتقالية قبل عام كامل من الموعد المحدد في بروتوكول تشكيل الائتلاف الحاكم المبرم منذ ١١ شهرا بين حزب الطريق القويم العلماني بزعامة تشيللر وحزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء.

واشارت تشيللر إلى ان الاتفاق يقضي ايضا باجراء انتخابات عامة مبكرة خلال مدة زمنية مناسبة دون أن تحدد إطارا لها، وذلك بهدف الخروج من الأزمة الراهنة التي تواجه الحكومة.

واتهمت تشيللر المعارضة السياسية بالسعي لاستقطاب تركيا بين معسكرين احدهما علماني والآخر مناهض للعلمانية.

ومن جانبه أكد اربكان أن الحزبين المشاركين في الائتلاف الحاكم سيخرجان من هذه الانتخابات المبكرة اقوى مما عليه الآن.

وكشف اربكان عن اجراء اتصالات مع حزب الوحدة الكبير للاشتراك في الحكومة الائتلافية القادمة برئاسة تشيللر، واتهم المعارضة بانها تفتقر إلى البديل لحكومته.



رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان ووزيرة خارجيته تانسو تشيللر خلال المؤتمر الصحفي المشترك أمس

[صورة للأهرام من رويتر]

وذكرت الصحف التركية الصادرة امس ان اربكان يرغب في اجراء الانتخابات المرتقبة في أكتوبر المقبل في الوقت الذي تسعى فيه تشيللر لتأجيلها حتى مارس من العام المقبل.

واهتز وضع الحكومة التركية للغاية أخيرا عقب الانشقاقات المتتالية لنواب بالبرلمان عن الحزبين أخرها استقالة نائب بارز عن حزب الطريق القويم يوم الجمعة الماضي مما حرم الحكومة من الأغلبية المطلقة بالمجلس وهي ٢٧٦ صوتا بفارق صوت واحد.

ووصف اتفاق امس بأنه محاولة من جانب تشيللر لكسب ود المؤسسة العسكرية في تركيا، حيث تزايد غضب الجيش من مقاومة اربكان ومماطلته لتوجيهات الحد من أسلمة تركيا.

اتفــــاق أربكان وتشـــــيلر على إجــراء انتـخـابات مـبكرة

أنقـره - وكـالات الأنبـاء: أعلن نجـم الـديـن أربـكـان رئـيس الـوزراء التركي وتانسو تشيلر وزيرة خارجيته عن اتفـاقهمـا على إجـراء انتخـابات عامة مبكرة في البلاد

واكـدت تشـيلر - زعـيمـة حـزب الطريق القـويم ، شـريك الائتـلاف الحاكم - أنها ستتولى رياسة الوزراء اعتـبـارا من نهـاية يونيـو الحـالي.

اربكان وتشيللر في مؤتمر صحفي مشترك:

انتخابات عامة مبكرة في تركيا بعد تسليم تشيللر رئاسة الحكومة

انقرة- وكالات الانباء:

وافق نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا على التخلي عن منصبه للسيدة تانسو تشيللر وزيرة الخارجية وشريكته في الائتلاف الحكومي الحالي قبل نهاية يونيو الجاري تمهيدا لاجراء انتخابات عامة مبكرة يأمل الجميع ان تنهي الازمة السياسية في البلاد.

اعلن ذلك اربكان وتشيللر خلال مؤتمر صحفي مشترك عقداه مساء امس غير انهما لم يحددا موعد اجراء الانتخابات التشريعية التي يفترض ان يوافق البرلمان على مبدأ اجرائها كما يفترض ان يوافق على نقل سلطة رئيس الوزراء الى تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» وكان من المقرر ان تجرى الانتخابات في موعدها الطبيعي خلال ديسمبر عام ٢٠٠٠

وقال اربكان اننا نريد انتخابات مبكرة لنقدم خدمات افضل للشعب في تحقيق الاستقرار وستكون الانتخابات بمثابة استفتاء يصوت فيه الشعب من اجل مزيد من الديمقراطية والحرية واضاف ان الشعب سيرفض الضغوط ولن يوافق على العقلية التي تريد اعادة تركيا الى عهد الحزب الواحد كما كان الحال منذ خمسين عاما واعتبر المراقبون هذه الجملة موجهة مباشرة الى العسكريين الحماة التقليديين لعلمانية الدولة الذين يأخذون على اربكان تشجيعية للاصولية ويضغطون منذ بضعة اشهر لحمل حزب «الرفاة» بزعامة اربكان على ترك السلطة

واعلنت تشيللر في المؤتمر الصحفي ان نقل سلطة رئيس الوزراء سيتم قبل نهاية الشهر الحالي في اطار الدستور وينص بروتوكول الائتلاف الموقع بين اربكان وتشيللر عند تشكيل الحكومة العام الماضي على تبادل منصبيهما بعد عامين اي في نهاية يونيو ١٩٩٨ الا ان احتدام الازمة السياسية بين اربكان والقيادات العسكرية ادى الى التعجيل باتخاذ هذه الخطوة

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اربكان يسلم تشيللر رئاسة الحكومة فى نهاية الشهر الحالى

الإعداد لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى تركيا

انقرة - وكالات الانباء - خضع نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب «الرفاه» لضغوط شريكته فى الائتلاف الحاكم تانسو تشيللر وزيرة الخارجية ووافق على تسليمها رئاسة الائتلاف فى نهاية الشهر الحالى.

اوضح اربكان فى مؤتمر صحفى عقب محادثاته مع تشيللر ان الحكومة الجديدة برئاسة زعيمة حزب «الطريق القويم» ستكون حكومة اعداد الدولة للانتخابات البرلمانية المبكرة.

واضاف قائلا: ان الحكومة الائتلافية الحالية الشكلة من حزبى «الرفاه» و«الطريق القويم» كانت حكومة جيدة وساد الانسجام بين اعضائها من الحزبين، مشيرا إلى ان هذه الحكومة سوف تعود بعد الانتخابات البرلمانية البكرة اقوى مما كانت عليه من قبل.

وقال اربكان ان موعد الانتخابات البرلمانية البكرة سوف يتحدد بعد صدور قانون بذلك من البرلمان وان الحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة لاصدار مثل هذا القانون من البرلمان.

واوضح انه على الرغم من ان بروتوكول الحكومة الائتلافية الحالية يقضى بان يتولى اربكان منصب رئيس الوزراء لمدة عامين ينتهيان فى اواخر يونيه ١٩٩٨ فانه بسبب حالة عدم الاستقرار راى ضرورة التوجه إلى الشعب لحسم هذا الوضع ولذلك قرر تسليم منصب رئيس الوزراء لزعيمة حزب «الطريق القويم» قبل عام من الموعد القرر لذلك.

واكد اربكان ان المعارضة لم تتمكن من اسقاط الحكومة فى البرلمان لان حكومته قوية وتتمتع بالاغلبية وذلك فى اشارة إلى مساندة حزب الوحدة الكبير المعارض للحكومة فى البرلمان.

واوضح اربكان ان هناك اتصالات مستمرة مع حزب «الوحدة الكبرى» للاشتراك فى الحكومة الائتلافية المقبلة برئاسة تانسو تشيللر وانه يأمل ان يتلقى ردا من محسن يازغولو رئيس الحزب قبل نهاية الشهر الحالى.

واضاف اربكان فى المؤتمر الصحفى المشترك مع تشيللر ان المعارضة ليس لديها البديل لحكومته مؤكدا ان حكومته قدمت إلى الشعب خلال فترة عملها التى بدات فى يونيه ١٩٩٦ الكثير من الخدمات منها زيادة مرتبات العاملين ثلاث مرات والحد من التضخم وخفض العجز فى الموازنة وتقديم المساعدات إلى المزارعين ورفع اسعار الحاصلات الزراعية والاسراع فى برنامج الخصخصة.

ومن جانبها اعلنت تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية فى تركيا انها ستتولى رئاسة الحكومة بنهاية يونيه الحالى قبل اجراء الانتخابات البكرة لحل الازمة التى تواجه الحكومة التركية واضافت قائلة: ان الانتخابات ستجرى خلال وقت معقول.

ويقول المراقبون السياسيون ان اربكان سيضطر للنضال للحصول على التأييد البرلمانى الذى يحتاج إليه للدعوة إليا لانتخابات

المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

برغم ان دستورها لا يسمح بالانقلابات العسكرية

.. فمازال الصراع بين العسكر والحكومة قائما في تركيا :

«الجزائر .. تفتتح فرعا جديدا في أوروبا»

كتبت صحيفة الباييس الاسبانية انه منذ اربعة شهور ، وفي شهر رمضان ، ودون سابقة انذار اصطف العديد من فرق الجيش التركي بصحبة دبابات وعربات حربية مصفحة في شوارع مدينة «سنكان» التابعة لانقره ، حيث يحكمها احد افراد حزب الرفاه الاسلامي منذ عام ١٩٩٤م ، وسمح باستعمال الكحوليات والخمور في المقاهي العامة ، الامر الذي اثار حفيظة اهالي سنكان ، مما ادي الي خلعه ووضعه في السجن ، في الوقت الذي كان فيه السفير الايراني في تركيا في زيارة الي ايران وقرر عدم العودة الي تركيا ، ومما يذكر ان ذلك السفير مشارك ومساهم في عملية تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا وهذه الاحداث لها مالها من دلالات خطيرة.

الامر الذي يعد ضربة قاضية لشخص «نجم الدين اربكان» رئيس الوزراء التركي ، وازدادت الهوة اتساعا بين نجم الدين اربكان وجنرالات الجيش التركي ، دارت بين اوساط الشعب التركي تساؤلات عديدة اهمها:

من صاحب القرار الآن في تركيا ؟!

هل هو الجيش التركي الذي بدا يناور اربكان علي المكشوف ؟ ام انه اربكان الذي يحاول تضييق الخناق علي جنرالات الجيش ؟ والكل الان يترقب انقلابا عسكريا.

الكل يترقب جزائر اخري في تركيا ، اذن ما هي البانوراما العامة للشعب التركي الآن؟

طبقا للاحصائيات الحديثة ، ٩٩٪ من الشعب التركي مسلمون ودستورها علماني ، وهي عضو في منظمة حلف الاطلنطي ، والحزب العلماني الذي اسسه كمال اتاتورك اصبح عائقا امام حزب الرفاه الاسلامي - الحزب الحاكم - والجميع علي يقين بان هذا الحزب صورة طبق الاصل من الحزب الحاكم في ايران ، ولم تستطع فرق الجيش او جهات اخري منع وصول حزب اربكان للسلطة.

فالاحزاب السياسية العلمانية كلها في تركيا قد عجزت عن التصدي لحزب الرفاه ، وحاولت سحب الثقة من الحكومة ، ولكن التصويت جاء لصالح الحكومة ، ولن تجد هذه الاحزاب حلا اخر سوي تحريض الجيش وتشجيعه علي التصدي لحزب الرفاه.

ان جبهة الانقاذ الاسلامي في الجزائر حاولت الوصول الي السلطة عن طريق الانتخابات التشريعية ، وحصل رجال الدين علي اكثر من ٥٠٪ من الانتخابات التي اجريت عام ١٩٩٠ م ، اما حزب الرفاه لم ينل سوي ٢٠٪ من الانتخابات عام ١٩٩٤ م ، فالفرق واضح وكبير بين الدولتين ، ومن متشابهات الامور ان الجزائر انتهت بتدخل عسكري سيطر فيه الجيش علي السلطة باوامر من دول اوروبية ، اما في تركيا فالجيش يحاول

تقويض سلطة اربكان ، وتلقي اوامر من جهات اخري اوروبية ، وثانيا امريكية وقواد الجيش يرون المجتمع التركي لابد ان يكون متحضرا ، ويظهر بالمظهر الدبلوماسي اللائق امام دول العالم ، فالجنرالات قد القت باوامر اربكان عرض الحائط عندما رفض اشتراك تركيا في مناورات عسكرية مع اسرائيل ونفذوا ما شاءوا ودخلوا في مناورات حربية مع اسرائيل ، في ذات الوقت ، ان دول اوروبا ليست سعيدة بتولي اربكان السلطة ، وهي التي ايدت انقلاب الجزائر العسكري والآن دخلت الولايات المتحدة الامريكية شريكا مع دول اوروبا فلا بد لها ان تلعب دورا مشاركا للدول الاوروبية ، فهي غير راضية عن اربكان الذي القي باوامرها عرض الحائط ، وسعي لاقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع ايران وخاصة في تبادل منتجات البترول.

كل المحلات التجارية في تركيا تاخذ اجازاتها يوم الاحد ، ماعدا مدينة «سينكان» ، فهي تعمل دائما يوم الاحد ، ويقول «مصطفي» - احد اتباع حزب الرفاه وصاحب محل ملابس - كل الناس في سنكان يعملون طوال الاسبوع وليس لديهم اي وقت للشراء سوي يوم الاجازة ، فنحن نعمل يوم الاحد ويوم الجمعة ايضا.

وعن رايه عن الوضع في تركيا قال : انا لا اتوقع انقلابا عسكريا ، واربكان لن يستمر في الحكم ولا احد يعرف ماذا سيحدث؟!

وصرح مراقب للاحداث في تركيا بقوله : ان انقره خليط عجيب ، فيما بين ما هو اصولي وما هو علماني ، حيث تختلط الامور ، فهناك اشياء من كابول واخري من القاهرة ، وثالثة من الجزائر ، ورابعة من فيينا وبرشلونة وتركيا تحولت تحولا كبيرا في وقت قليل وسريع ، وهي الآن تعاني من مشكلة التضخم ولا أحد يعرف من الذي يربح المباراة ؟!

هل هو الجيش ام حزب الرفاه والاصولية ؟

وصرح متحدث باسم الوزارة الخارجية لايران في جريدة «ايران تايمز» بقوله : ان تركيا علي اعتاب مرحلة جديدة ، وهي الآن تخطو خطي التحول الي جزائر اخري».

لا احد يجزم بقول حاسم في الامر ، فالكل يعتقدان الامر حتي الآن مازال معلقا - اربكان وقوات الجيش - وعلي الرغم من ان ايران تضم اصوليين غير قليلين ، امام فشل الحزب الكمالي فهو لم يحقق اي شئ من اهدافه ، فلا هو اقتلع الاصولية من تركيا ولا لحقت تركيا بالغرب وانما حدث العكس ، ازدادت القوة الاصولية في البلاد.

وفي الامر جانب آخر : تركيا دولة اوروبية وليست افريقية ، حيث يصعب الانقلابات ، دستورها علماني ، شعبها مسلم ، ليس اصوليا مثل الجزائريين ، يقول «محمد» وهو مواطن تركي وعضو في حزب الرفاه.

«انا مسلم ، اصلي في اليوم خمس مرات ، امتنع عن شرب المسكرات ، وليس معني ذلك انني ارتكب وزرا اذا تاجرت في المسكرات ، فانا تاجر واكسب لقمة عيشي من بيع السجائر والكحوليات المسكرة ، والاصوليون ذوو اللحي يرون انني ملحد مشرك .. هذا ما قاله «محمد» امام متجره المزدحم بزجاجات الخمر.

ان الاصولية السياسية لم ولن تتسرب الي المجتمع التركي المتحضر ، علي الرغم من ان الرابطة الدينية لها ثقل كبير في المجتمع التركي وتحتل حيزا كبيرا من الشعب التركي فالحوادث الارهابية للجبهة الاسلامية لا تعدو عن كونها نكتة نادرة بالمقارنة مع اطراف الحرب التي شنها اركان حرب الجيش في جولاته مع حرب العصابات الكردية في الجنوب ، ولكن فشل المشروع الكمالي «نسبة الي كمال اتاتورك» يعد خطرا عظيما فتركيا بها مدارس دينية كثيرة متخصصة في تخريج الائمة والشيوخ في الوقت التي تعجز فيه حكومة اربكان عن اهداء التعليم المجاني الي الشعب التركي ، فالافضل ان يتعلم الاطفال القران من الصغر ، مما ادي الي زيادة المدارس الخاصة التي تتخصص في علوم الدين ، لتخريج ائمة مساجد وشيوخ منابر ، وهي مدارس احسن في مستواها من المدارس الحكومية ، ويطالب الجيش التركي بتغيير نظام التعليم ، ويعارض دعوة اربكان التي تحض النساء علي الزي الاسلامي «الحجاب» ، فيصبح من حق اي فتاة ان ترتدي ما تريد ، ويحاول الجيش ايضا تحجيم كل الصحف الحزبية التي تناصر حزب الرفاه الاسلامي فهل كل ذلك من حق الجيش ؟

صرح اركان حرب الجيش بقوله : ان القضاء علي الاصولية تعد مسالة حياة او موت بالنسبة لتركيا .

عن صحيفة البابيس الاسبانية :

محمد عبدالحميد

الجيش التركى يواصل الضغط على «اربكان»

توقع إجراء انتخابات مبكرة في «أكتوبر» لإنقاذ الائتلاف الحاكم

أنقرة - وكالات الانباء:

واصلت أمس المؤسسة العسكرية التركية ضغوطها على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى. طالب قادة الجيش اربكان بضرورة السيطرة على الحركات الاسلامية فى البلاد.

واتهم الجيش التركى هذه الحركات بتهديد أمن الدولة فى الداخل والخارج.

واكدت مصادر سياسية في انقرة امكانية اجراء انتخابات مبكرة في تركيا بحلول شهر اكتوبر القادم. وصفت المصادر الانتخابات المبكرة بانها محاولة لإنقاذ الحكومة الائتلافية التركية من السقوط.. واوضحت المصادر ان اجراء الانتخابات يتطلب تولى تانسو تيشلر - زعيمة حزب الطريق القويم - لرئاسة الوزراء طبقاً لبروتوكول التحالف.

وندد مجلس التعاون الخليجي بالتدخل العسكرى التركى فى شمال العراق . واعرب المجلس فى بيان له عن قلقه البالغ ازاء الاعتداءات التركية على الشمال العراقى. ودعا المجلس الحكومة التركية لسحب قواتها فوراً خارج الحدود العراقية. وحذر من الانعكاسات الخطيرة للهجوم التركى والذى يهدد الاستقرار والأمن فى المنطقة وانتقدت العراق صمت نجم الدين أربكان ازاء الهجوم التركى فى شمال العراق. اكدت مصادر عراقية سلبية موقف رئيس الوزراء التركى تجاه الاعتداءات التركية على الاراضى العراقية. وحذرت المصادر من خطورة هذا الهجوم على المصالح الاقتصادية التركية.

وكانت انقرة قد اعلنت عن مصرع ١٨١٧ متمرداً تركيا خلال الهجوم العسكرى التركى على المنطقة الكردية فى شمال العراق منذ شهر مايو الماضى.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

تجربة «الرفاه» فى الميزان

فهمى هويدى

تستحق تجربة حزب الرفاه فى الحكم رصدا وتحليلا، من حيث انها تمثل نموذجا نادرا فى خرائط زماننا . إذ استطاع ذلك الحزب الإسلامى أن يصل الى صدارة السلطة فى تركيا من خلال الممارسة الديمقراطية، ثم فرض عليه بعد حين أن يتخلى - عن ذلك الموقع امتثالا لقواعد اللعبة التى انخرط فيها، الأمر الذى يغرينا بمحاولة تتبع ملابسات التجربة وحصادها، واستخلاص ماحفلت به من دروس وعبر .

لانستطيع أن نتقدم خطوة فى ذلك المسعى دون أن ننبه الى أن حزب الرفاه ماكان له أن يحقق إنجازه الا فى ظل أجواء الحرية السياسية والديمقراطية المتوافرة بشكل كبير نسبيا فى تركيا بل إنه ماكان له ان يبلغ مابلغه من نضج سياسى إلا بعد أن أتاحت له تلك الأجواء، أن يشارك فى الحياة السياسية، بصورة او اخرى، طوال ٢٧ عاما . ذلك أن التربة الديمقراطية تربى المجتمع بالضرورة على السلوك الديمقراطى، والعكس صحيح واستنادا الى المقولة التى تقرر بأن كل نظام يفرض المعارضة التى يستحقها، فإنه لاغرابة فى ان يفرز النظام الديمقراطى فى تركيا حزبا إسلاميا ديمقراطيا

لقد كان فوز حزب الرفاه بأعلى نسبة من الأصوات مقارنا بالاحزاب الأخرى، فى انتخابات عام ٩٥ حدثا فاجأ الجميع حيث لم يخطر على بال احد ان الحزب الذى فاز بأربعين مقعدا فقط فى انتخابات عام ٩١، يمكن ان تقترب حصته فى عام ٩٥ من ١٦٠ مقعدا ولاسباب مفهومة، فان المفاجأة لم تسعد أحدا فى الداخل او الخارج، باستثناء المتعاطفين معه بطبيعة الحال . فى داخل تركيا كان الحدث بمثابة صدمة لمختلف النخب العلمانية المحتكرة للسلطة منذ سبعين عاما، التى اعتبرت ماجرى «نهاية العالم»، كما قالت صحيفة «توركيش ديلى نيوز» أما فى الخارج فقد قوبل الحدث بدرجات متفاوتة من التوجس والحذر، وحفلت الصحف البريطانية والأمريكية خاصة بالمقالات التى أعربت عن القلق على المصالح الغربية فى تركيا . ولولا الملامة لتكرر فى تركيا ماحدث فى الجزائر بعد ظهور نتائج انتخابات عام ٩١، حين حققت جبهة الانقاذ فوزها الذى لم يتوقعه احد فتحرك المصدومون فى الداخل، بتشجيع ودعم من المتوجسين والمتعضين فى الخارج، وجرى الانقلاب على العملية الديمقراطية واجهاضها على النحو المعروف، الذى أغرق الجزائر فى بحر من الدم . غرق فيه حتى الآن مائة ألف قتيل

كان شريكا لاحاكما

ضغطت مراكز القوى فى تركيا للحيلولة دون تشكيل زعيم حزب الرفاه لحكومة ما بعد الانتخابات وكان رجال المال والأعمال ومعهم العسكر فى مقدمة الذين مارسوا تلك الضغوط لكن مسعاهم لم يكلل بالنجاح . وغاية ما امكنهم تحقيقه انهم حالوا دون ائتلاف الرفاه مع حزب الوطن الام . الذى تتخلل قواعده بعض الشرائح المتعاطفة مع الاتجاه الاسلامى (حتى لايضيف ذلك ثقلا زائدا للرفاه) ولما لم يكن هناك خيار امامهم، فانهم قبلوا بائتلاف الرفاه مع حزب الطريق القويم

الذى ترأسه السيدة طانسو تشيللر، وهو الأكثر غلوا فى انتمائه العلمانى، غير أن الضغوط استمرت لحصار قادة الرفاه فحجبت عنهم الحقائب المهمة والحساسة فى التشكيلة الوزارية، وسلمت الى حزب الطريق القويم الذى تولى اعضاوه وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والتعليم، حتى رئاسة الشئون الدينية التابعة لمجلس الوزراء، منعت عن الطرف الاسلامى وأعطيت لحليفه العلمانى !

فضلا عن هذا وذاك، فثمة أمور أخرى يتعين الانتباه إليها فى صدد محاولة الرصد والجرد . فى مقدمتها مايلى .

● إن حزب الرفاه كان شريكا فى الحكم، ولم يكن حاكما بالتالى فإنه لم يكن مطلق اليد فى تنفيذ برنامجه الإصلاحى، ولكنه كان مقيدا «ببروتوكول» يمثل ما أمكن الالتقاء عليه مع حزب كان خصما تقليديا له . ولك أن تتصور اتفاقا غير مسبوق من هذا القبيل، وكيف أنه لم يتحقق الا عند الحدود الدنيا او فى ظل صيغة الحلول الوسط .

● إننا نتحدث عن مشاركة استمرت عاما فقط - ٣٥٥ يوما بالضبط - أى انها لم تعط فرصة كافية للإنجاز . ومن المقولات الشائعة فى تركيا أن الحكومة يجب أن تعطى ٣٠٠ يوم «سماح» قبل أن تحاسب، لكن حكومة اربكان تعرضت للحساب والمحاكمة من اليوم الأول .

● الى جانب قصر عمر الحكومة، فإن حزب الرفاه كان مغلول اليد فى داخلها، كما أشرنا توا . الأمر الذى يعنى أن حدود حركته داخل الحكومة كانت متواضعة نسبيا، باعتبار أن الوزارات المهمة كانت موكولة الى حزب الطريق القويم

● إن رئيس الحكومة كان يعمل مع إدارة ومؤسسات مناوئة له، بما فى ذلك رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان وبعض قادة الجيش، وأضرابهم من رموز النخبة العلمانية التى ناصبته العداء، وعكس

الإعلام موقفها بوضوح كما أشرنا فى حديث سابق .

● إن الأحزاب العلمانية المختلفة - واليسار في مقدمتها - وقف على طول الخط مع جنرالات الجيش، ولم تتردد في تأييد طلباتهم، ومنهم من رحب بالانقلاب العسكرى الأمر الذى يعنى أن هذه الأحزاب ذهبت في رفضها للرفاه الى حد الاستعداد للتضحية بالديمقراطية ذاتها مقابل التخلص منه أو «استئصاله» من الحياة السياسية .

اختراق الاحتكار العلماني

في هذه الأجواء، ماذا أنجز «الرفاه» خلال العام؟

ناقشت كثيرين من مختلف الاتجاهات بأنقرة واسطنبول فى هذه النقطة، ووجدت أن «الحصاد» يتوزع على مستويين، أحدهما يتعلق برصيد الحزب والثاني يتصل بأداء الحكومة بوجه عام .

في المستوى الأول حقق الرفاه مايلي :

● كسر احتكار النخب العلمانية للسلطة، وفرض نفسه على مايسمى بنادى الحكم، صحيح ان السيد اربكان شارك منذ عام ٧٣ في ثلاثة إئتلافات حكومية (مرة مع حزب الشعب الجمهورى ومرتين مع حزب العدالة) وكان لحزب السلامة الذى رأسه (قبل الرفاه) وزراء في حكومات عدة. إلا ان دور حزبه كان تكميليا، ومشاركته ظلت فى إطار الاحتكار العلماني السلطة والقرار . إلا أن هذه هى المرة الأولى في تاريخ تركيا الكمالية التى يحصل فيها الحزب الإسلامي على أعلى نسبة من الأصوات، ويفرض نفسه على الجميع، حتى يضطر رئيس الجمهورية الى تكليفه بتشكيل الحكومة . لقد ظلت المراهنات في الحياة السياسية التركية تدور طيلة العقود السبعة الماضية حول ثلاثة احزاب يسارية وعلمانية، وبحصول حزب الرفاه على أعلى نسبة من الأصوات فى إنتخابات عام ٩٥ وتشكيل زعيمه للوزارة، فإنه انضم بجدارة الى طاولة الرهان، الأمر الذى عزز موقع الحزب سياسيا واقتصاديا . فارتفع رصيده فى الشارع، وأيدته مجموعات من رجال الأعمال انخرطت فى كيان باسم «موسياد» فى مقابل كيان آخر يدعم الأحزاب العلمانية يحمل اسم «توسياد» .

● مشاركة حزب الرفاه في مختلف جولات الإنتخابات البلدية والنيابية ودخوله فى الحكومة وخروجه منها، ثم توليه السلطة فى النهاية بأصوات الجماهير، ذلك كله قدم نموذجا إيجابيا للنضال الديمقراطي حين تتوافر أجواؤه، الأمر الذى جسد صورة للعمل السياسى الإسلامي، تختلف الى حد كبير عن الصورة النمطية السلبية المستقرة فى أذهان الكثيرين . وكان جديرا بالملاحظة انه بعد تولى حزب الرفاه للسلطة، ظهرت كتابات عديدة في الصحف الغربية دعت إلى إعادة النظر فى الانطباع العام السائد عما يسمى بالإسلام السياسي، مشيرة في ذلك الى ان الجميع ليسوا على شاكلة واحدة كما يشاع، وإنما فيهم معتدلون ومتطرفون وديمقراطيون وغير ديمقراطيين

● حين دخل حزب الرفاه مع حزب الطريق القويم عبر عن قدر عال من المرونة، وأثبت - فضلا عن استعداده كحزب اسلامي للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية واحترامه لقوانينها - أن هناك استعدادا اخر للالتقاء مع المخالفين والخصوم والعلمانيين خصوصا فيما يتعلق بالمصالح الوطنية العليا .

● نجح حزب الرفاه خلال تلك السنة فى إزالة حاجز الخوف الذى أقامته الدعايات المضادة، التى مابرحت تغذى قلق الناس على مستقبل الحريات العامة والخاصة، وتوهمهم بأن الرفاه إذا وصل الى السلطة فإنه سيكرر تجربة «طالبان» فى أفغانستان . وحين مر العام ولم يحدث شيء من هذا القبيل، تبدد القلق واطمأن كثيرون الى أن الحزب ليس بالتعاسة التى صورت لهم

وحدثت المفارقة حين أعد أربكان مشروع قانون للزى يطلق حرية المرأة فى أن تذهب الي عملها أو دراستها بالزى الذى تريده، سافرة كانت أو محجبة، فإن مراكز القوى والأحزاب العلمانية هاجمت المشروع بشدة، وأصرت على منع المحجبات من دخول أماكن العمل الرسمية أو الدراسة ! - الأمر الذى كشف عن حقيقة موقف كل طرف من قضية الحرية !

● لأن هذه هى تجربته الأولى، فإن حزب الرفاه حين تولى السلطة لم تكن لديه كوادره المؤهلة للنهوض بمسئولية هذه المهمة . نعم كانت لديه كوادر نيابية تمرست على مدى الأعوام الماضية، وكان لديه خبراء لهم تجاربهم الغنية فى المحليات، ولكن لم تكن لديه قيادات تنفيذية يعتمد عليها، سواء من الصف الأول او الثاني . وقد اضطر «الخوجه» للاعتماد على كوادر الأحزاب الأخرى المناهضة له، وبذل جهدا للعثور على الكوادر التى عملت مع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية السابق توركوت أوزال، معتبرا أنها أقرب العناصر اليه . لكنه خلال العام الذى انقضى استطاع أن يدرب كوادر حزب الرفاه، حيث أتاح لهم وجوده على رأس الوزارة أن يكتسبوا خبراتهم في العديد من المجالات والمواقع المهمة تحسبا لاحتمالات المستقبل

● في الوقت ذاته فإن وجود الرفاه فى الحكومة رفع الظلم الواقع على البلديات التى يرأسها إسلاميون، وهي تمثل ثلث البلديات على مستوى الجمهورية وأكثر من نصف البلديات الكبيرة فى

البلاد وكانت تلك البلديات تعامل معاملة سيئة ، جانب حكومات الأحزاب الأخرى، التى واصلت الضغط عليها ومعاكستها فى الشئون المالية بوجه أخص وقد انعكس تخفيف تلك الضغوط على أعمال البلديات التى حققت طفرة طيبة خلال ذلك العام .

● حين صعد حزب الرفاه الى السلطة وبدأ اداؤه معتدلا ومقبولا من وجهة نظر المجتمع التركى، اكتسبت الهوية الإسلامية للمجتمع زخما إضافيا. الأمر الذى رفع من درجة الاعتزاز بالانتماء الإسلامى وإدراك أهمية ذلك الإنتماء . ومن المؤشرات ذات الدلالة فى هذا الصدد أن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ظهر وهو يؤدى صلاة الجمعة، بينما سمعت السيدة طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم وهى تبدأ خطابا لها بالبسملة، وهذه «أخبار» مهمة فى تركيا، التى كان بعض قادتها يتأخرون عمدا عن بعض الاجتماعات العامة، حتى لا يضطروا الى الاستماع الى القرآن الكريم الذى تستهل به تلك الاجتماعات (أحد الجنرالات هاجم أربكان علنا على شاشة التليفزيون لأنه أدى فريضة الحج هذا العام وهو رئيس للوزراء)

غير أن مشاعر الاعتزاز بذلك الإنتماء عبرت عن نفسها بشكل لافت للنظر فى المؤتمر العام لحزب الحركة القومية الذى عقد فى مايو الماضى. الذى ركز أغلب المتحدثين فيه على أهمية تركيا فى العالم الاسلامى، ودورها كقوة لذلك العالم الذى يتعرض للهيمنة الغربية ومعروف فى تركيا أن حزب «الوحدة الكبرى» الذى يرأسه محسن يرحى أوغلى (إسلامى يمينى) خرج من عباءة الحركة القومية فى أعقاب فوز حزب الرفاه فى انتخابات المحليات.

وكان الحزب الذى له ٩ مقاعد فى البرلمان هو الذى وفر الأغلبية لحكومة أربكان بعد استقالة عدد من نواب حزب تشيللر بضغط من العسكر، لاضعاف أغلبية التحالف واسقاط الحكومة

هذا التوجه فى داخل الحركة القومية، الى جانب بروز دور حزب الوحدة الكبرى، أغرى قادة الحركة الصوفية بالدعوة الى التقاء الحزبين مع الرفاه فى تحالف باسم التجمع الديمقراطى، لخوض الانتخابات النيابية القادمة، فى مواجهة الاحتشاد العلمانى المنتظر ضد الرفاه

إنجاز حضارى إذن ...

على الصعيد العام اتخذت الحكومة خطوات ومبادرات لافتة للنظر، منها مايلى

● بشهادة الجميع كان الأداء الاقتصادى جيدا، على الأقل خلال الأشهر الثمانية الأولى، قبل أن تدخل الحرب ضد الرفاه مرحلة التصعيد المكشوف حيث تمت السيطرة على التضخم، فهبط من ١٤٠٪ الى مابين ٧٠ و ٨٠٪ وأضيفت ٧٠٠ ألف وظيفة جديدة الى سوق العمل وقد أشرت فى الأسبوع الماضى الى تخفيض عجز الموازنة، ونجاح الحكومة فى تحقيق ميزانية متوازنة لأول مرة فى التاريخ التركى المعاصر والى تخفيض الديون الداخلية من ٣٨ الى ١٥ مليار دولار، وزيادة مرتبات العاملين بنسبة ٢٠٪ وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية .

● فى موضوع الأكراد دعت الحكومة المهجرين منهم للعودة الى قراهم، واستجاب عشرات الآلاف لهذه الدعوة . وتبنت مشروعا طرحه صائب صابونجى أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركى لتنمية مناطق جنوب شرق تركيا، التى يتركز فيها الأكراد

غير أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة، سواء بسبب قصر المدة، أو بسبب ضغوط الجنرالات وتحيزهم للحل العسكرى .

● تعد قمة الدول الإسلامية الثمانى إنجازا سياسيا مهما يمكن أن يصبح إنجازا حضاريا إذا أخذ على محمل الجد هذا المشروع بدأ فكرة «أربكانية» تحمست لها المؤسسة السياسية التركية لأنها ترضى رغبتها فى القيام بدور قيادى فضلا عن دور الجسر بين الشرق والغرب

غير أن أهم مافيه أمران أنه يدخل تركيا فى معادلة المصالح مع العالم الإسلامى، وبالتالى يضعها فى سياقها الطبيعى، بل يعزز استقلالها من حيث أنه يخفف من إعتمادها على الغرب والتحاقها به ثم أنه يتيح للدول الأعضاء ـ بعد اتفاقها على فصل الاقتصاد عن السياسة ـ فرصة ممتازة للتنمية، خصوصا أنها اذا تكاملت يمكن ان تشكل ثقلا متميزا والفكرة قيد الاختبار على أى حال، حيث هناك ستة مشروعات كبرى تم الاتفاق عليها فى اسطنبول مؤخرا، ويفترض أن تتابع خطوات التنفيذ فى اجتماع يعقد فى دكا (عاصمة بنجلاديش) فى شهر يونيو من العام القادم

لانستطيع أن نتجاهل أن ذلك العام شهد اندفاعا تركيا غير مسبوق فى توثيق العلاقات مع إسرائيل، وعدوانا على سيادة العراق تمثل فى غزو حدودها الشمالية بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردى، ورغم أن هاتين الخطوتين منسوبتين الى حكومة العسكر بالدرجة الأولى، إلا أنه يتعذر إعفاء حكومة أربكان من المسئولية الأدبية والسياسية عنهما

غنية تجربة الرفاه فى الحكم لاريب، غير أن حدة الصراع الذى شهدته البلاد بسبب وجوده فى السلطة أثارت قلق بعض المثقفين المحايدين، ممن تخوفوا من تأثير التوتر الناشئ عن ذلك على مستقبل الإستقرار والاستثمار ومنهم من قال لايهمنى ما اذا كان القابض على السلطة إسلاميا أم علمانيا، لأن الذى يهمنى أكثر هو أن تستقر أوضاع البلد على أى نحو وهى ملاحظة جديرة بالتأمل والإهتمام.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

الرئيس التركى يوافق على حكومة يلمظ

القائمة تضم وزيرين سابقين من حزب تشيلر

أنقرة - وكالات الأنباء - حسم الرئيس التركي سليمان ديميريل الجدل الدائر فى تركيا، وأعلن موافقته على تشكيل الحكومة التى تقدم بها رئيس الوزراء المعين مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم وتتكون من ثلاثة أحزاب هى حزب يلمظ وحزب اليسار الديمقراطى برعامة بولند أجاويد وحزب تركيا الديمقراطية بقيادة عصمت سيزجين

وتتركز مهمة الحكومة الجديدة التى تسدل الستار على عام قضته تركيا تحت حكم أول حكومة إسلامية فى تاريخها الحديث، فى إصلاح العلاقات التى توترت بين الجيش والحكومة بسبب اعتراض المؤسسة العسكرية على السياسات الإسلامية لحكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة الاسلامى اكبر أحزاب البرلمان

وتضم حكومة يلمظ عشرة وزراء من حزب الوطن الأم بما فيها منصب رئيس الوزراء الذى يشغله يلمظ ووزارة الداخلية وتولاها مراد باشيشكى اوغلو فضلا عن السياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل. كما تضم الحكومة ستة وزراء من حزب اليسار الديمقراطى بقيادة بولند أجاويد الذى تولى منصب النائب الأول لرئيس الوزراء بجانب خمسة وزراء آخرين سيطروا على وزارات الخارجية وشغلها إسماعيل جيم والمالية وتولاها زكريا تيميزيل، والتعليم والثقافة والعمل. وقد شغل سيزجين زعيم حزب تركيا الديمقراطية الشريك الثالث فى ائتلاف يلمظ منصبى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بينما تولى نحداد منذر العضو فى حزبه وزارة النقل والمواصلات وضمت الحكومة أيضا وزيرا مستقلا هو ياليم اريز الذى تولى وزارة التجارة، وكان اريز يشغل نفس المنصب فى حكومة أربكان قبل استقالته منها ومن حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر.

وشملت قائمة الحكومة الجديدة التى أعلنت عنها محطة «إن تى فى» التليفزيونية ١٩ وزير دولة بينهم صالح ييلدريم وزير الصحة المستقيل من حكوم أربكان وحزب تشيلر والمنضم حديثا لحزب الوطن الأم الذى يقوده يلمظ، وشغل حزب يلمظ ١١ منصب وزير دولة فيما استأثر حزب اجاويد بأربع حقائب وحزب سيزجين ثلاث فقط

وبعد تصديق ديميريل على الحكومة الجديدة يصبح الطريق مفتوحا لاقتراع البرلمان على الثقة فيها فى غضون عشرة أيام من الآن، وكان يلمظ قد ضمن الأغلبية البرلمانية لحكومته أمس الأول بتشكيل هذا الائتلاف وضمان تأييد حزب الشعب الجمهورى بزعامة دينز بايكال والنواب المستقيلين من حزب تشيلر

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

حقيقــة الانقـــلاب المدنـــى فى تركيـــا

الرفاه يتغلغل فى المجتمع وحظره يهدد بحرب أهلية

يوم ان كلف الرئيس ديميريل السيد مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، تستبعد حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان من الحكم، ضج شارع أتاتورك فى انقرة بشبان وشابات يركبون سيارات حديثة ويرتدون الجينز ويلوحون ببالونات ملونة، تعبيرا عن الفرحة والارتياح، بعد أسبوع من تصاعد التوتر بين حزب الرفاه الاسلامي والجيش التركي وانتشار الشائعات عن انقلاب وشيك يستعد له الجيش. ولكن الجيش استعاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ «انقلاب مدني».

لقد جاءت استقالة الدكتور نجم الدين اربكان من رئاسة الحكومة، باتفاق مع شريكته فى الائتلاف السيدة تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح على تبادل رئاسة الحكومة، بعد أن أتم زعيم الرفاه الاسلامى عاما كاملا كأول رئيس حكومة اسلامى لتركيا الحديثة - العلمانية، وقبل ان يبدأ عامه الثانى وفقا للاتفاق الذى تشكلت بموجبه حكومة الرفاه - الطريق الصحيح الائتلافية ونص على ان يجرى تبادل منصب رئيس الوزراء فى منتصف عام ١٩٩٨ وكانت حسابات زعيم الرفاه الاسلامى انه بذلك يتجنب المواجهة مع الجيش، او بالأحرى يؤجلها، لحين اجراء انتخابات برلمانية يحقق من خلالها اغلبية تساعده فى صراعه مع الجيش

ولكن، ماذا فعل اربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة، ليجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الجيش ؟

انجازات الأربكانية

على صعيد السياسة الاقتصادية، وبرغم ما قاله لنا نائب رئيس حزب الرفاه وزير الدولة عبدالله جول عن انجازات مثل خفض معدل التضخم وخفض الديون وزيادة المرتبات، إلا أن معارضي الرفاه ينكرون حدوث ذلك على أرض الواقع، إلا على سبيل الانجازات الدعائية - الاستعراضية

ويقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقره، ان معدل التضخم لم ينخفض، كما ان الدين المحلى لم ينخفض إلا لأن حكومة الرفاه - خلال العام الماضى - لم تمول مشروعات للبنية التحتية او التنمية الريفية، فى حين ان النمو الاقتصادى تواصل ليس بسبب سياسات اربكان، وانما بواسطة القطاع الخاص والسياسات والاجراءات الاقتصادية التى كان قد أرساها الرئيس تورجوت أوزال ويتفق مع هذا التقويم سميح اديز نائب رئيس تحرير صحيفة ديلي نيوز التركية، ويزيد على ذلك انه بالرغم من أن حكومة الرفاه لم تتورط فى فساد مباشر، الا ان اربكان قام بالتغطية على فساد تشيلر حليفته فى الحكومه الائتلافية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، وبرغم الانتقادات الأمريكية لزيارتي اربكان إلى ايران وليبيا، وما أرتبط بهما من دعاية ودعاية مضادة إلا أن السياسة التركية لم تشهد انقلابا.

يقول بولنت اكارجلي نائب رئيس حزب الوطن الأم (حزب يلمظ) ان اربكان اعطى انطباعا بانه ايرانى اكثر من الإيرانيين، وليبى أكثر من القذافي، وذلك يرجع إلى شخصية اربكان نفسه التى تميل الى التضخيم «الاستعراض» - فى حين أن السياسة الخارجية التركية تبدو معضلتها الرئيسية فى تحقيق التوازن بين إسرائيل والعرب وعموما بين الغرب والمنطقة الاسلامية

ويؤكد البروفيسور فيليب روبنز أن السياسة الخارجية لأربكان كانت استمرارا للسياسة الخارجية التقليدية، فيما يخص العلاقات مع اوروبا والولايات المتحدة والعراق وقبرص وإسرائيل، إذا اعتبرنا ان صفقة الغاز الايرانى كانت قد اتفقت عليها حكومة سابقة

أما البروفيسور - سيفى تشان، فيعتبر ان اضافات اربكان فى السياسة الخارجية، واخرها قمة مجموعة الدول الثمانى الاسلامية، كانت اضافات «تجميلية» ولكنه اعطى انطباعا بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مردوجة بزيارتى ليبيا وايران.

فهل كانت الاستعراضية خطأ الأربكانية الذى قاد للصدام ؟

الأربكانية تتغلغل فى المجتمع والجيش

إذا كان وجود أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامى فى رئاسة الحكومة، لم يعكس تغييرا واضحا فى السياسة الاقتصادية التركية، ولم يحدث انقلابا فى السياسة الخارجية، إلا أن الأربكانية - الاسلامية تغلغلت فى الاقتصاد والتعليم والجيش، مما قاد الى الصدام بين الأربكانية - الاسلامية والمؤسسه العسكرية - العلمانيه

فالأربكانية فى الاقتصاد، تمثلت فى

رسالة أنقرة

رضـــا هـــلال

قاعدة اقتصادية اسلامية تضم منظمات للاعمال والشركات الاسلامية. وكانت ابرز الشواهد منظمة رجال الاعمال والمسلمين MUSIAD وتضم ٣ الاف من رجال الأعمال المناصرين لحزب الرفاه يمثلون ١٠ الاف من الشركات، تمتد انشطتها من تصنيع تجارة المواد الغذائية والأدوات المنزلية الى البنوك وشركات الطيران وحتى ملكية الصحف والقنوات التليفزيونية وجعلت تلك المجموعات الاسلامية الاقتصادية، اربكان يتحدث عن «نمر الأناضول الاسلامى» فى مقارنة بدول النمو الآسيوية.

وماحدث فى الاقتصاد، حدث أكثر منه فى التعليم

ومثلما تتحول سفوح الجبال فى تركيا إلى منازل للفقراء، تقام بين ليلة وضحاها بعيدا عن اعين رجال البوليس، تتحول المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار حفظ القران دون تصريح قانونى وأصبحت عادة يومية ان ترى البوليس يداهم تلك المنازل ومدارس المساجد.

وقد شملت المؤسسة التعليمية الأربكانية ٥ الاف مدرسة ابتدائية للتعليم الدينى و ٤٥٠ مدرسة متوسطة دينية لتخريج الائمة والخطباء اضافة إلى ١٥ الف مجموعة لتحفيظ القران

وكما حدث تغلغل «الأربكانية» فى الاقتصاد والتعليم، انتقل إلى الجيش

يقول الباحث التركى ساجلار - كيدر ان القوام الرئيسى للجيش التركى (٨٠٠ الف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا فى المجتمع التركى. وينتج من ذلك أن

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٧

نمو «الأربكانية» في المجتمع ادى الى نموها في الجيش وفي استطلاع اجرى داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة، أعرب ٢٨٪ ممن شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكرى اذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة.

صدام الجيش والرفاه

عكس تغلغل الأربكانية في الاقتصاد والتعليم والجيش، حقيقة ان أربكان كان منشغلا بمشروعه المستقبل، ولكنه تصرف كما قال سميح اديز الكاتب التركى - وكأن الرفاه يمثل الطرف الأوحد في اللعبة التي يتبارى أويتصارع فيها الجيش والرفاه.

ويتفق مع ذلك ممتاز سويسال وزير الخارجية الاسبق قائلا إن اربكان تناسى انه يحكم بنسبة ٢١٪ من الأصوات.

وقد اقلق الجيش سلوك أربكان، إلا ان اكثر ما اقلقه هو تنامي التيار الاسلامى في التعليم والاقتصاد وداخل الجيش نفسه.

هنا، عرض قادة الأركان على مجلس الأمن القومي، الذي يضم في عضويته ٥ من قادة الجيش و ٤ من قادة الأحزاب ويرأسه رئيس الجمهورية، في ٢٨ فبراير ، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها، وتضمنت تلك الاجراءات، فعليا، إغلاق مدارس الأئمة والخطباء والمدارس الدينية غير القانونية، اضافة إلى اقالة أكثر من ١٦٠ من ضباط الجيش من ذوى الاتجاهات الاسلامية وفيما بعد، طالب الجيش بمقاطعة الشركات الاسلامية لانها تؤيد حزب الرفاه.

وتعامل اربكان مع ضغوط الجيش بتجنب الوصول الى نقطة الصدام في حال استعراض قوة انصاره، وتطبيق الحد الأدنى من مطالب الجيش فمنذ أعلان الاجراءات وحتى استقالته من رئاسة الحكومة، لم يغلق أربكان سوى ١٢٠ مدرسة.

وامام ذلك ، نشرت هيئة اركان القوات المسلحة تقريرا تحت عنوان «انتشار الاسلام السياسي»، جمعت مواده من وزارة التعليم وادارة التخطيط الحكومي ومديرية الشئون الدينية ومعهد الاحصاءات الرسمية وأورد التقرير ان الأصولية تزدهر في تركيا وان التعليم الديني جزء من جهد مكثف لتقويض النظام العلماني في تركيا وتحويلها إلى مجتمع اصولي.

واوضح التقرير ان الرفاه يجهز تركيا للحصول على الأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٠، وركز على مدارس الائمة والخطباء والمعاهد الدينية باعتبار انها ستقدم للرفاه ٨٥٠ ألف صوت بحلول عام ٢٠٠٠ وحوالى ١٫٥ مليون صوت عام ٢٠٠٥ كما ان هناك ١٫٧ مليون صبى ستضمهم فصول تحفيظ القران وسيكونون عام ٢٠٠٠ في سن التصويت، اضافة الى ٧ ملايين صوت موجودة حاليا

وعندئذ، خرجت مسيرة مناصرة للرفاه في منطقة السلطان أحمد في اسطنبول، في ١١ مايو الماضى تحدث فيها اربكان قائلا ان مدارس الخطباء والائمة لايجب أن تغلق، وضمت المسيرة ٢٠٠ ألف فرد

وبعد ثلاثة أيام، جاء رد رئيس الأركان الجنرال اسماعيل قارادية في احتفال لتكريم بعض الضباط بقوله انا في الجيش مصممون على حماية النظام الجمهوري الديمقراطي العلماني ولو بالتضحية بأرواحنا

وتوالت ضغوط الجيش في نهاية ابريل الماضى بالتصريح الصحافة بأن الجيش يعتبر الأصولية الاسلامية والانفصالية اكبر خطرين يهددان تركيا بالمقارنة بأية تهديدات خارجية، وادعى كبار الضباط أن حزب العمال الكردستاني يتعاون مع عناصر أصولية داخل تركيا ويدرب الاسلاميين المتشددين في مخيمات في شمال العراق وأن الجيش سيتحرك وقد اعتبر هذا الادعاء مبررا من مبررات العملية العسكرية في شمال العراق

وفي اختبار للقوة، قرر المجلس العسكرى الأعلى - وهو مجلس يضم ١٢ ضابطا من كبار قادة الجيش، عقد اجتماع في ٢٦ مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات الـ ١٨ التى كان قد طلب تنفيذها مجلس الأمن القومي، والحصول على موافقة اربكان على طرد الضباط ذوى الميول الاسلامية، وإعلانه بأن الجيش يرى أن الخطر الوحيد على تركيا هو الأصولية الاسلامية وقدموا له وثائق تبين وجهة نظرهم

ومن جانبه، حاول أربكان اظهار قوة حزبه بحشد الآلاف من أنصاره في اسطنبول، في ذكرى الفتح الاسلامي للقسطنطينية «اسطنبول». ومع وصول الصدام الى هذه النقطة، عاشت تركيا اجواء انقلاب عسكرى وشيك للتخلص من حكومة أربكان والرفاه الاسلامي، برغم صعوبة القيام بانقلاب في الظروف الراهنة فالجيش ليس هو الجيش في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ (بسبب تنامى التيار الاسلامي داخله). كما أن الشعب التركي ليس كما كان قبل عام ١٩٨٠، بعد أن تشبع حوالى نصفه بتيارات العلمانية والديمقراطية وحقوق الانسان، مثلما يقول عبدالله جول نائب رئيس حزب الرفاه، مشيرا إلى ان قادة الجيش لايمكن أن يخاطروا بعلاقات تركيا مع أوروبا والغرب بالقيام بإنقلاب عسكرى

وكان المؤشر المهم في تلك الأجواء، هو رفض أمريكا لحدوث انقلاب عسكرى في تركيا، وعبرت عن ذلك المؤشر مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها ان أمريكا لن تساند انقلابا عسكريا للاطاحة بالحكومة الائتلافية بين الرفاة والطريق الصحيح برئاسة أربكان. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن البيت الأبيض أوضح بصراحة معارضته لانقلاب عسكرى في تركيا، بل ان الادارة الأمريكية اتصلت مرتين برئاسة الأركان التركية لابعاد شبح الانقلاب

دولة قوية وحكومة ضعيفة

بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، كان اهم الدروس التى خرج بها اربكان وهو السياسى المخضرم، أن الدولة قوية والحكومة ضعيفة في تركيا . والدولة هنا هى المؤسسة العسكرية - العلمانية. واستخلص أربكان أن استمراره في الصدام مع المؤسسة العسكرية العلمانية، قد يقضى على مشروعه وينتهي بالقضاء عليه شخصيا وللذلك اضطر زعيم الرفاه الاسلامى إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لتخلفه تانسو تشيلر شريكته في الحكومة الائتلافية واجراء انتخابات برلمانية مبكرة. معتقدا كما قال ان حزبه سيحصل على ١٠ ملايين صوت بزيادة ٤ ملايين صوت عن الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٥

ولكن الجيش وقف لأربكان بالمرصاد. واتضح أن المطلوب ليس إبعاد أربكان عن رئاسة الحكومة فقط، وإنما ابعاده عن الحكم أيضا من خلال «انقلاب مدنى». فبعد تقديم أربكان لاستقالته، قال مصدر عسكرى بهيئة الأركان، ان تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين تشيلر واربكان، يعوق حركة تركيا داخليا خارجيا ويمثل اضرارا بالمبادئ الديمقراطية.

وكما قال المصدر العسكرى فان الاجتماعات المتواصلة لكبار قادة الجيش أظهرت ان القوات المسلحة ليس لديها أمل في ان تكون هذه الحكومة

المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

اقـتـضـاء من حكومـ ة اربكان وراد المصدر العسكري أنه في حالة اجراء انتخابات برلمانية فان حزب الرفاه لن يحصل كما يردد على نسبة من ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من الأصوات، وأن ضباط الجيش ينتشرون في كل مكان من تركيا من اجل أن يكشفوا للاتراك أن حزب الرفاه قد فقد مصداقيته وسقط عنه القناع الذي كان يتخفى به

وجرى تنفيذ الانقلاب المدني بتكليف الرئيس ديميريل لرئيس حزب الوطن الام مسعود يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة دون تكليف تانسو تشيلر، برغم أن حزب يلمظ لم يحصل سوى على ١٢٩ مقعدا من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٥٥٠ مقعد.

غير أن الأمر الذي يؤكده كل المراقبين للحالة التركية أن استبعاد الرفاه من الحكومة وان كان يخفف من حدة الأزمة السياسية حاليا، إلا انه لايحل أزمة تركيا السياسية المزمنة

وقال مصدر دبلوماسي في السفارة الأمريكية بأنقره انه من الممكن استبعاد حزب الرفاه الاسلامي من الحكومة، إلا أنه من الخطورة بمكان محاولة استبعاده من السياسة بما له من قواعد وملايين الاعضاء والمؤيدين

وفي بحث أجراه المعهد الدولي (الجمهوري) الأمريكي توقع انه في حالة اجراء انتخابات برلمانية جديدة، فان حزب الرفاه سيخرج منتصرا وبما يجدد الصراع بين الرفاه والجيش، واذا ماحدث ذلك وخرج الرفاه بأغلبية ثم تدخل الجيش فإن حزب الرفاه - كما يقول الدبلوماسي الأمريكي - سوف يتصرف مثل جبهة الانقاذ في الجزائر وتتحول تركيا الى نموذج مشابه للجزائر

ولذلك يستبعد البروفسور سيفي تشان، احتمال ابعاد الرفاه عن السياسة لان ذلك أصبح غير ممكن واذا كان من غير الممكن استبعاد الرفاه من اللعبة السياسية في تركيا، ولأن الجيش له دوره المهم في الحياة السياسية بمقتضى الدستور، فإن الاستقطاب سيظل قائما بين طرفي اللعبة الرفاة والجيش .. الاسلام والعلمانية الشرق والغرب وكما يقول الدبلوماسي الأمريكي فإن قدر تركيا أن تكون على حواف دوائر عديدة إلا أنها لم تستطع أن تملأ دائرة منها

المصدر : المســـــــاء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

«يلماظ» .. يتسلم مهام عمله خلفاً لأربكان التصويت على الحكومة التركية ١٢ يوليو الحالى

انقرة ـ وكالات الانباء : تسلم مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم مهام عمله كرئيس للحكومة الخامسة والخمسين خلفا لنجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاه

أكد مسعود يلماظ رئيس الوزراء التركى الجديد ان الحكومة الجديدة والتى تضم احزاب الوطن الام واليسار الديمقراطى وتركيا الديمقراطية تهدف الى القضاء على التوتر وترسيخ نظام الحكم ودفع الاقتصاد الوطنى وتأكيد السياسة الديمقراطية فى البلاد.

قال يلماظ فى تصريحات للصحفيين عقب اول اجتماع لحكومته الجديدة ان تحديد موعد الانتخابات البرلمانية امر من اختصاص البرلمان وان حكومته ستدرس امكانية جعل التعليم الالزامى ثمانى سنوات متصلة.

اضاف يلماظ انه سيقدم برنامج حكومته للبرلمان فى الخامس من يوليو القادم على ان يتم التصويت على الثقة بالحكومة فى ١٢ من نفس الشهر معربا عن ثقته فى فوز حكومته بثقة البرلمان باغلبية كبيرة.

كان يلماظ قد تم انتخابه رئيسا لحزب الوطن الام فى المؤتمر العام الذى شكله الحزب فى ١٥ يونيو عام ١٩٩١ وان أول حكومة شكلها حصلت على ثقة البرلمان فى ٥ يوليو ١٩٩١ وانها استمرت حتى ٢٠ اكتوبر ١٩٩١ بسبب الانتخابات البرلمانية التى جرت ولم تسفر عن تولى حزبه السلطة مرة اخرى.

شكل يلماظ ثانى حكومة فى ٣ يوليو ١٩٩٦ بعد تحالف حزبه مع حزب الطريق القويم.. الا ان هذه الحكومة استمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٩٦

كان يلماظ قد اصبح عضوا فى البرلمان للمرة الاولى فى عام ١٩٨٣ وانه عمل فى العديد من شركات المنسوجات وصناعة الكيماويات والنقل قبل ان يتفرغ للسياسة تماما.

عمل يلماظ وزيرا للسياحة والثقافة فى الحكومة التى شكلها تورجوت اوزال الرئيس الراحل فى عام ١٩٨٣.. كما عمل وزيرا للخارجية لمدة ثلاث سنوات فى عام ١٩٨٦.

تخرج يلماظ فى كلية العلوم السياسية جامعة انقرة ويجيد التحدث باللغتين الانجليزية والالمانية ومتزوج وله طفلان [illegible] والد ١٩٤٦.

على [illegible] قتلت قوات الامن التركية [illegible] من عناصر منظمة حزب العمال الكردستانى فى احدى مدن هكارى بجنوب تركيا.

ذكرت سلطات الامن ان قوات الامن قامت بهذه العملية بناء على معلومات سرية أفادت بوجود مجموعة من العناصر الارهابية فى احد المخابىء وان قوات الامن تواصل تطهير المنطقة بعد القضاء على هذه المجموعة الارهابية.

فى الوقت نفسه اجتمع الجنرال شويك بير نائب رئيس اركان الجيش التركى مع الجنرال جان لودال نائب رئيس الاركان الفرنسى الذى يزور تركيا حاليا.

صرح الجنرال بير بأنه تم خلال الاجتماع بحث اقامة صناعات عسكرية مشتركة بين البلدين بالاضافة الى توثيق التعاون العسكرى.

تجدر الاشارة الى ان رئاسة الاركان التركية اعدت خطة قيمتها ٣٠ مليار دولار لتحديث جيشها خلال السنوات القادمة.

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/ ٧/ ١٩٩٧

ديميريل يوافق على تشكيل الحكومة برئاسة يلمظ

اجمعت الصحف التركية ان الرئيس سليمان ديميريل وافق في اجتماعه الليلة قبل الماضية مع مسعود يلمظ رئيس حزب الوطن الام المكلف بتشكيل الحكومة على قائمة الحكومة التي قدمها يلمظ وان الرئيس ديميريل اصدر بيانا بشان قائمة الحكومة.

وذكرت صحيفة «حريات» ان حزب اليسار الديمقراطي سيشغل ثماني وزارات في الحكومة منها وزارات التعليم والشئون الدينية وان حزب تركيا الديمقراطية سيشغل اربع وزارات منها منصب نائب رئيس الوزراء الذي سيشغله عصمت سيزجن نائب رئيس الحزب.

ومن ناحية اخرى ذكرت صحيفة «جمهوريات» ان دينز بيكال رئيس حزب الشعب الجمهوري اشترط لمساندة حكومة يلماظ من الخارج اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة قبل نهاية العام الحالي وهو ما



يلمظ ،

يعارضه حزب اليسار الديمقراطي الذي يصر على ضرورة اجراء تعداد سكاني جديد وتحديث قوائم الانتخاب.

واجمعت الصحف على ان حكومة يلماظ تحصل على ثقة البرلمان عند طرح الثقة عليها في المجلس في الثالث عشر من يوليو الحالي حيث اصبح عدد الاعضاء المؤيدين للحكومة الان ٢٧٩ نائبا بزيادة ثلاثة نواب على الاغلبية المطلوبة وانخفض عدد نواب احزاب الرفاة والطريق القويم والوحدة الكبير الذين يشكلون الجبهة المعارضة لمسعود يلماظ الى ٢٦٧ نائبا بعد الاستقالات التي شهدها حزب الطريق القويم خلال الايام الماضية.

وعلى صعيد اخر نفى حسن ايكنجي نائب رئيس حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو تشيللر ان تشيللر طلبت من يلمظ تشكيل حكومة ائتلافية من الحزبين الا ان يلمظ رفض العرض على اساس ان العرض جاء متاخرا.

على صعيد اخر ذكر تقرير لمنظمة التخطيط القومي في تركيا ان اربعين محافظة من المحافظات البالغ عددها ستا وسبعين محافظة تعيش تحت خط الفقر وان هذه المحافظات لم تعد قاصرة على جنوب شرق البلاد والمحافظات التي تشعر بالرخاء هي فقط انقرة واسطنبول وازمير وبورصة وحذر التقرير من احتمال تزايد عدد المحافظات التي تعيش اسفل خط الفقر في حالة استمرار الاوضاع الحالية واقتصار مشروعات التنمية على عدد محدود من المحافظات دون غيرها.

ديميريل صادق عليها وتشيلر للمرة الاولى في المعارضة

يلماز يشكّل حكومة تتمسك بـ"العلمانية والليبرالية"

□ أنقرة ..
من رشيد غدورديلك:

■ اعلن زعيم حزب الوطن الام (يمين الوسط) مسعود يلماز (٥٠ سنة) تشكيلة حكومة علمانية برئاسته استبعدت حزب الرفاه (الاسلامي بزعامة رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان) ولا تضم ممثلين لحزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه وزيرة الخارجية السابقة تانسو تشيلر التي انتقلت للمرة الاولى منذ تزعمها الحزب في ١٩٩٣ الى المعارضة في البرلمان وصادق الرئيس سليمان ديميريل على توزيع جميع اعضاء الحكومة الجديدة.

وقال يلماز في مؤتمر صحافي إثر مصادقة ديميريل على اسماء الوزراء ان حكومته ستنتهج سياسة تقوم على «قيم مدنية ديموقراطية ليبيرالية، وتتمسك بالمبادىء العلمانية. وشدد على انه عازم على التغلب على المشاكل التي تواجهها تركيا. واعتبر ان تراجع التوتر الاجتماعي «منذ كلف» تشكيل حكومة جديدة امر يدعو الى التفاؤل. وتوقع ان يعرض حكومته على البرلمان للتصويت على الثقة في الثاني عشر من الشهر الجاري.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

ويشغل بولند اجاويد زعيم حزب اليسار الديموقراطي منصب احد نائبي رئيس الوزراء. وعين عصمت سيزغين، احد الاعضاء البارزين في حزب تركيا الديموقراطية الذي يتزعمه الرئيس السابق للبرلمان حسام الدين جندروك، نائباً لرئيس الوزراء ايضاً. ورفض جندروك نفسه اي منصب وزاري. واصبح اسماعيل جيم (من حزب اليسار الديموقراطي) وزيراً للخارجية. وتضم الحكومة الجديدة ٣٨ وزيراً بينهم سيدتان. وتولى حزب الوطن الام ٢١ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء وحزب اليسار الديموقراطي ١١ حقيبة والحزب من اجل تركيا الديموقراطية خمس حقائب. وعهد بوزارة واحدة الى نائب مستقل. ولم تحدد بعد اختصاصات وزراء الدولة وعددهم ١٨ وزيراً. وبين الوزراء عدد من الاعضاء البارزين السابقين في حزب تشيلر كانت طردتهم في اوقات مختلفة بسبب معارضتهم سياساتها وبينهم وزير الدفاع عصمت سيزغين ووزير الصناعة والتجارة يالم ايريز ووزيرة الدولة ايشيلاي سايغين.

واستقال نائب اخر امس من حزب تشيلر الذي اصبح يملك مئة ونائبين فقط في البرلمان. وتوقع مراقبون مزيداً من الانشقاقات عن تشيلر. وضمن يلماز تاييد ٢٧٨ نائباً لحكومته في مقابل ٢٦٨ معارضاً يمثلون احزاب الوطن الام والرفاه والوحدة الكبرى. وقرر حزب الشعب الجمهوري (يساري علماني) التصويت بالثقة على حكومة يلماز لكنه رفض المشاركة فيها. ومعروف ان يلماز تمسكه بمواقف متشددة تتطابق مع هيئته الصارمة التي يميزها عبوس يكاد يكون دائماً الامر الذي كان يثير عدم ارتياح الديبلوماسيين الاجانب اذين كانوا يلتقونه كثيراً عندما شغل منصب وزير الخارجية في عهد مؤسس حزب الوطن الام الرئيس الراحل تورغوت اوزال. ولد يلماز في ١٩٤٧ وتخرج في كلية العلوم السياسية التابعة لجامعة انقرة والتي اشتهرت بتخريج اعضاء النخبة السياسية الحاكمة في تركيا. وانضم الى اوزال في عملية تاسيس الحزب في ١٩٨٣ وشغل وزارة الثقافة في حكومة اوزال الاولى ثم وزارة الخارجية في حكومته الثانية في ١٩٨٧. وبعد انتخاب اوزال رئيساً للدولة خلفه يلماز في زعامة الحزب ورئاسة الوزراء لكنه انتقل الى المعارضة بعد هزيمة حزبه في انتخابات ١٩٩٢ على يد حزب الطريق الصحيح بزعامة ديميريل انذاك. وعلى رغم العداء المستحكم بين يلماز وتشيلر لكنهما خضعا لضغوط المؤسسة العلمانية فشاركا في حكومة ائتلافية إثر انتخابات غير حاسمة في ١٩٩٥. لكنهما اختلفا بسرعة فانهار تحالفهما لكي تدخل تشيلر بعد ذلك في ائتلاف حاكم مع اربكان استمر حتى الشهر الماضي.

بعد موافقة ديميريل

يلماظ «استعاد» الحكومة من أربكان

مفارقة في التسلم والتسليم بين رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلماظ وسلفه نجم الدين اربكان. فقبل عام وفي اواخر حزيران (يونيو) ايضاً تسلم اربكان من يلماظ ويوم أمس حدث العكس وكأنه الثأر.

وتسلم يلماظ أمس مقاليد رئاسة الوزراء من اربكان زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي بعد موافقة الرئيس التركي سليمان ديميريل على التشكيلة الحكومية الائتلافية بين «الوطن الام» و«حزب اليسار الديموقراطي» و«الحزب من اجل تركيا ديموقراطية» (راجع ص٨)

وقال مكتب ديميريل في بيان اصدره أمس «صادق الرئيس على الحكومة الخامسة والخمسين للجمهورية التركية برئاسة مسعود يلماظ». وعقب موافقة ديميريل على تشكيلة الحكومة قال يلماظ في مؤتمر صحافي «سنبذل كل جهد في سبيل اندماج تركيا في العالم المعاصر» وأوضح ان الحكومة «شكلت لإخراج البلاد من أزمة نظام خلقتها الحكومة السابقة ومن اجل تعزيز جمهورية علمانية ديموقراطية».

وتضم الحكومة ٣٨ عضواً من بينهم سيدتان. وحصل حزب «الوطن الام» على ٢١ منصباً وزارياً من بينها منصب رئيس الوزراء، وحزب اليسار الديموقراطي على ١١ منصباً، والحزب من اجل تركيا ديموقراطية على خمسة مناصب وزارية. وعهد بوزارة واحدة الى نائب مستقل.

تشكيلة الحكومة التركية الجديدة

في ما يأتي لائحة بأسماء اعضاء الحكومة التركية الموالية للعلمانية التي شكلت في ائتلاف بين حزبي «الوطن الام» بزعامة رئيس الوزراء مسعود يلماظ «واليسار الديموقراطي» بزعامة بولنت اجاويد والحزب من اجل «تركيا ديموقراطية» برئاسة حسام الدين جيندوروك.

تضم الحكومة ٣٨ عضواً بينهم سيدتان. وتولى حزب الوطن الام ٢١ منصباً وزاريا بما فيها منصب رئيس الوزراء وحزب اليسار الديموقراطي ١١ منصباً وزارياً والحزب من اجل «تركيا الديموقراطية» خمسة مناصب وعهد بوزارة واحدة الى نائب غير مسجل. ولم تحدد بعد اختصاصات كل وزير دولة.

رئيس الحكومة: مسعود يلماظ (الوطن الام). نائب رئيس الوزراء: بولنت اجاويد (اليسار الديموقراطي) نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع: عصمت سيزغين (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: غونيس تانير (الوطن الام) وزير دولة: حسام الدين اوزكان (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: يوسيل سيكينر (الوطن الام) وزيرة دولة: ايسيلاي سايغين (الوطن الام) وزير دولة: حكمت سامي ترك (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: صالح يلديريم (الوطن الام) وزير دولة: رفعت سردار اوغلو (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: ميتين غورديري (الوطن الام) وزير دولة: سوكرو غوريل (اليسار الديموقراطي) وزير دولة : احد انديكان (الوطن الام) وزير دولة: ايسين شلبي (الوطن الام) وزير دولة: مصطفى يلماظ (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: رفعت الدين ساهين (تركيا الديموقراطية) وزير دولة: برهان كارا (الوطن الام) وزير دولة: جاويد كافاك (الوطن الام) وزير دولة: ايوب اسيك (الوطن الام) وزير دولة: كاظم يوجيلين (الوطن الام) وزير دولة: حسن غيميتشي (اليسار الديموقراطي) وزير دولة: محمد بطالي (تركيا الديموقراطية) وزير العدل: اولتان سونغورلو (الوطن الام) وزير الداخلية: مراد باسيسكي اوغلو (الوطن الام) وزير الخارجية: اسماعيل تشيم (اليسار الديموقراطي) وزير التربية: حكمت اولوغباي (اليسار الديموقراطي) وزير المالية: زكريا تيميزيل (اليسار الديموقراطي) وزير الصحة: خليل ابراهيم اوزسوي (الوطن الام) وزير النقل والاتصالات: نجدت منذر (تركيا الديموقراطية) وزير الاشغال العامة والاسكان: يشار توبجو (الوطن الام) وزير الزراعة والشؤون القروية: مصطفى تاسار (الوطن الام) وزير العمل والتامينات الاجتماعية: نامي كاغان (اليسار الديموقراطي) وزير الصناعة والتجارة: ياليم ايريز (مستقل) وزير الطاقة والموارد الطبيعية: جمهور ايرسومير (الوطن الام) وزير الثقافة: ايستميهان تالاي (اليسار الديموقراطي) وزير السياحة: ابراهيم غوردال (الوطن الام) وزير الغابات: ايرسين تاران اوغلو (الوطن الام) وزيرة البيئة: امرين أيكوت (الوطن الام).

المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

الكمالية بصفتها آفة العلمانية في تركيا

هلكوت حكيم *

■ فشلت السياسة التي اتبعتها الدولة التركية الحديثة، على امتداد ثلاثة أرباع قرن، في الوصول الى احد أهدافها الرئيسية وهو قطع الحبل السري بين الأتراك والاسلام. بل على العكس، فمنذ منتصف هذا القرن كلما حاولت الكمالية، وهي ايديولوجية الدولة المطلقة، عبر انقلاباتها ودساتيرها وقوانينها، اعادة الروح والحركة الى علمانيتها، نفخت في المقابل الروح في جسد الاسلام وفكره، دافعة به شيئاً فشيئاً الى الالتجاء الى جانبه المتطرف والبعيد عن الواقع المعاصر. فهذه العلاقة - او بالاحرى هذا الصراع - بين الكمالية والاسلامية في تركيا تقود، كما يبدو لعدد من الباحثين، بكلا القطبين الى التآكل. ويبدو للبعض الآخر ان الاسلام لا محال سوف يثأر من الكمالية التي سحقته واهانته وطرحت به جانباً في دولة كان يشكل قلبها المحرك حين كانت واحدة من أكبر امبراطوريات هذا العالم.

فمن الصعب انكار ان غالبية الاجراءات التي اتخذها اتاتورك كانت تقدمية وعصرية في اهدافها وتسعى الى الدفع بالشعب التركي في طريق حضاري ثبت نجاحها في غالبية مجالات الحياة. الا انها حملت في الوقت نفسه افكاراً عنصرية واستعلائية لم يستطع الكماليون التخلص منها وأوقعت بهم في تناقضات فكرية وحسية وتاريخية تصل حد المرض والهلوسة في عدد من المسائل وفي عدد من الحالات.

وكان الاهتمام بالمدارس العلمانية يتم على حساب المدارس الدينية. فحين تم اعلان الجمهورية كان عدد المدارس يقترب من حوالى ٤٠٠ مدرسة ابتدائية فوصل عددها في ١٩٣٩ الى ٩٤١٨ مدرسة. ووصل عدد التلاميذ من ٣٤٢٠٠ الى ما يقرب المليون.

وازداد عدد المدارس المتوسطة والثانوية خلال الفترة ذاتها اربع مرات. واصبحت المدارس المكان النموذجي لنشر الافكار الجديدة خاصة الكمالية التي تبنتها الدولة. كان هناك ٢٩ مدرسة للامامة والخطابة في ١٩٢٤ تم اغلاقها جميعاً مذاك حتى عام ١٩٣٢. واغلقت كلية الشريعة في اسطنبول ايضاً ولو ان معهداً للدراسات الاسلامية تابعاً لكلية الآداب ظلت ابوابه مفتوحة الا انه بقي مهملاً ولم يكن يستطيع الاستمرار الا بصعوبة.

وإذا ادركنا ان ٩٤ في المئة من الأتراك كانوا اميين في العشرينات وان خمسة آلاف قرية فقط من مجموع خمسة وثلاثين الف قرية ضمتها تركيا كانت تملك مدارس ابتدائية، تبين لنا كيف ان المدرسة العلمانية باحرفها اللاتينية غدت سلاح العلمانية الكمالية لمحاربة التيارات الدينية باسم محو الأمية بين الناس.

لقد كان الكثير من السكان يحسون بالمهانة من الافكار التعليمية التي كانت العلمانية الكمالية تنشرها في المدارس، وبالاخص في المناطق التقليدية المحافظة. ولعبت الطرق الصوفية، خاصة النقشبندية والنورجية والتيجانية التي تاسست سراً في ١٩٣٠، دوراً كبيراً في حركات المقاومة بكل انواعها ضد الكمالية. وكانت هذه الطرق ترى في الكمالية مصدر الفساد المطلق. وكان العديد من سكان قرى مناطق الاناضول يقاطعون المحاكم المدنية ويلجأون الى كل الوسائل التي تساعدهم على عدم الذهاب الى المحاكم لعقد الزواج ويلوذون بكل الاعذار لعدم ارسال ابنائهم الى المدارس العلمانية. وإذا كان الناس مثلاً مخيّرين بين الشبقة والكاسكيت فانهم اختاروا الكاسكيت اذ كانوا يستطيعون ادارة مقدمته الى الخلف اثناء السجود. وأخذت المدارس السرية تزداد عدداً خاصة في المدن الصغيرة وفي القرى البعيدة عن مراقبة رجال الكمالية.

لم تكن هذه السياسة العلمانية تميز بين الاسلام والعرب في معاداتها لميراث الدولة العثمانية. وحين ترجم الكماليون الآذان الى اللغة التركية في ١٩٣٢ وصل التذمر عند المتدينين حداً كبيراً.

وكانت ردود الفعل كثيرة تجاه هذه الاجراءات القاسية بالنسبة للكثير من الناس الذين لم يكونوا يعتبرون انفسهم مسؤولين عن هزيمة الدولة العثمانية، وقد وصلت بالبعض الى التمرد والالتجاء الى السلاح.

الا ان الموجة الجديدة التي جاءت بعد انهيار الامبراطورية العثمانية الاسلامية كانت قوية جداً واستطاعت ان تفرض نفسها بعمق. ومع هذا ظل قسم من الاتراك بشكل عام متمسكاً بتقاليده الموروثة.

المصدر : الحيـــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/ ٧/ ١٩٩٧

فالاصلاحات الكمالية لم تدخل حقاً كل الرؤوس التركية ولا كل المحافل.

ان المجتمع التركي مجتمع متعدد الهويات كما كانت الدولة العثمانية متعددة القوميات والاديان. ولكي تستمر تركيا فان عليها ان تنظر الى سابقتها العثمانية تلك بعد انقطاع دام سبعين عاماً. والعلمانية تبدو مرتبطة بالديموقراطية في كل مكان. وعلى اي حال فانها تنجح وتنمو حيث توجد الديموقراطية والتعددية. وتركيا محكومة بالتعايش مع تعددية شعوبها وايديولوجيتها، خاصة وانها لا زالت تطرق ابواب اوروبا. فليس من الممكن ان تستمر الدولة التركية في النظر الى الغرب وتدعي الاقتداء به وتمنع على جزء كبير من مواطنيها ديموقراطية الغرب وحرية التفكير والنشاط المتوفرة فيه. فهؤلاء، او على الاقل جزء منهم، يواكبون الحريات الفكرية في الغرب ولا بد من ان يؤثر فيهم كل ما يتابعون ويشاهدون. ولن تستطيع الايديولوجية الكمالية ان تستمر كثيراً في اللعب باوراقها القديمة كالادعاء بان الخطر يداهم الأمة التركية من الجيران الروس والارمن والايرانيين والاكراد والعرب واليونانيين والبلغار بل حتى من اوروبا ذاتها، وبان تركيا، الدولة التركية الوحيدة في العالم، معرضة لخطر الزوال، الى ما هناك من الحجج الوهمية التي استطاع الكماليون عن طريقها خلال فترة طويلة، ادامة البارانويا بهدف اطالة الانفراد بالحكم.

---

* جامعي كردي مقيم في فرنسا

يلمظ يبدأ مهمة صعبة لاعادة الاستقرار وابقاء الاسلاميين بعيدا عن السلطة في تركيا

انقرة- رويتر:

يواجه رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلمظ مهمة صعبة لاستعادة الاستقرار الى بلد مزقته الفوضى السياسية وعدم الاستقرار عدة اشهر ولتحقيق مهمة حكومته بابقاء الاسلاميين خارج السلطة ويتعين على الحكومة الائتلافية برئاسة يلمظ الفوز بثقة البرلمان في الجلسة التي يتوقع ان تعقد يوم ١٢ يوليو الحالي خاصة بعد ظهور بوادر خلافات بين القوى المناهضة للاسلاميين في البرلمان وبدأ يلمظ جهوده امس لاعداد برنامج حكومته وسط تحالف علماني هش تم تشكيله خصيصا لابقاء الاسلاميين خارج السلطة.

وصرح يلمظ قبل اول اجتماع لحكومته امس الاول ان ائتلافه اليميني سينهي الصراع بشأن دور الاسلام في الحياة العامة واحتمال تدخل الجيش. وقال يلمظ للصحفيين بعد ان كلفه الرئيس التركي سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة ان حكومته ستركز على القيم المدنية والديمقراطية والحرية. ويواجه يلمظ ضغوطا شديدة من رجال الاعمال لمواجهة المشاكل الاقتصادية المزمنة لتركيا مثل ارتفاع معدل التضخم والعجز المتزايد وبدا الخلاف يظهر بالفعل بين العلمانيين الذين يحتاج لتاييدهم بشدة للفوز في اقتراع الثقة. وقال حزب الشعب الجمهوري ان التاييد الذي وعد بتقديمه لحكومة يلمظ يجب الا يؤخذ على انه مسألة مسلم بها وهدد على طوبوز العضو البارز بحزب الشعب الجمهوري بأن رد الفعل سيكون قويا اذا تحركت الحكومة ضد حزبه غير ان حزب الشعب الجمهوري قال ان اعضاءه الـ ٤٩ في البرلمان سيؤيدون يلمظ في الاقتراع على الثقة وان كان يختلف معه بشأن موعد اجراء انتخابات مبكرة.

وصرح يلمظ بانه سيبحث الموعد المحتمل لاجراء انتخابات مبكرة مع اعضاء التحالف فيما فسر على انه تراجع عن التزامه السابق باجراء انتخابات في اوائل عام ١٩٩٨. وقد دعم فرص فوز الحكومة الائتلافية برئاسة يلمظ في الاقتراع على الثقة انضمام اعضاء محافظين من حزب منافس الى الائتلاف ويتمتع يلمظ الان بتاييد شفوي من ١٢ عضوا زيادة على العدد الذي يحتاجه للفوز بثقة البرلمان وجاء يلمظ خلفا لنجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي الذي استقال منذ اسبوعين بعد صراع مع الجيش بسبب النشاط الديني الذي شهدته تركيا خلال تولى ائتلافه الاسلامي السلطة.

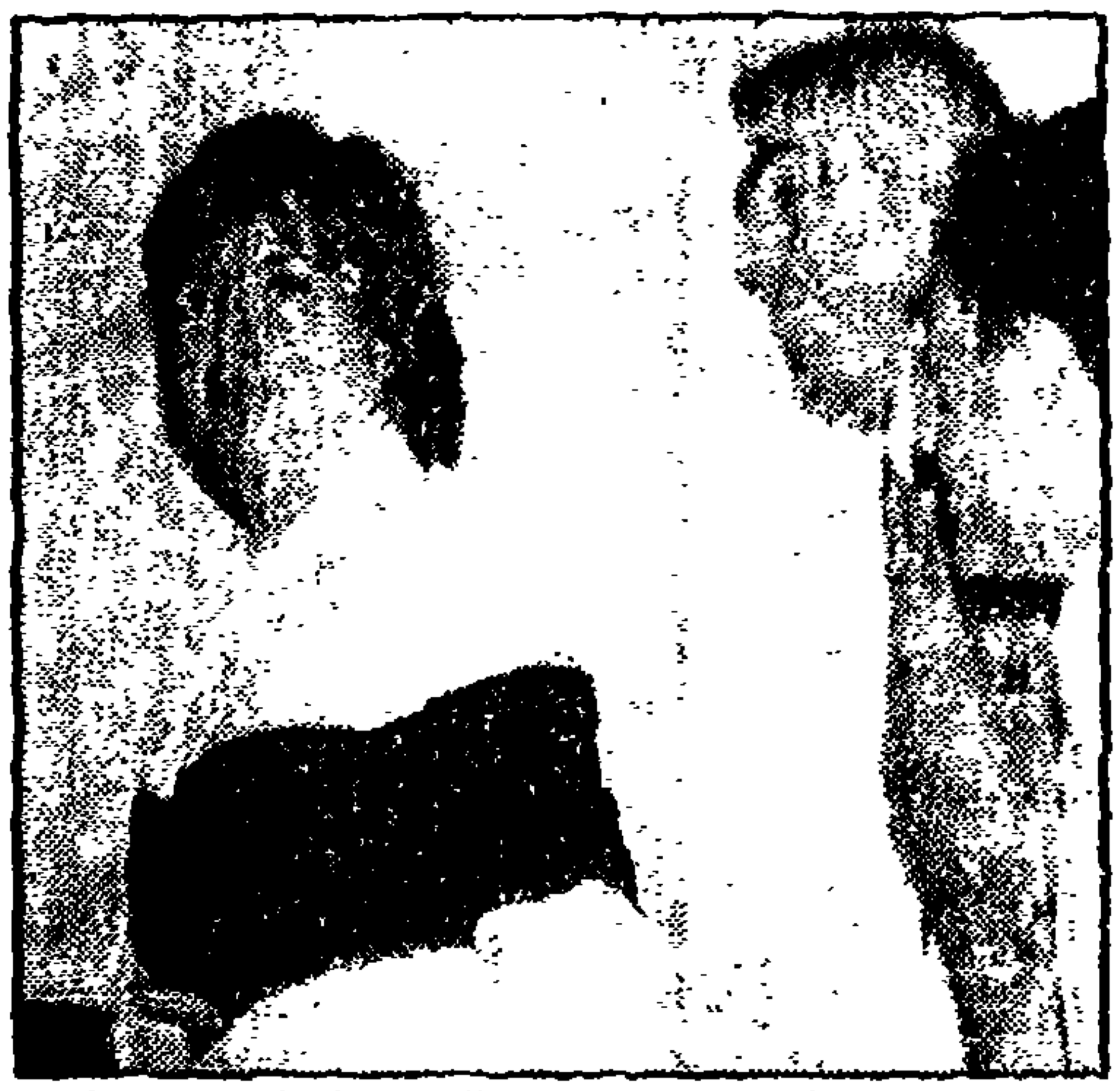


لقاء الاخوة الاعداء!

مسعود يلمظ رئيس الحكومة التركية الجديدة يصافح «الخصم اللدود» نجم الدين أربكان رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الرفاه الاسلامي. وهو لقاء «مجاملة» فقط وان كان يلمظ يشعر بالزهو والسعادة بعد ان اصبح لديه التاييد الكافي لحكومته في البرلمان! «صورة للاخبار من أ. ف.»

في تركيـــــا :

إحالة تشيلر إلى المحكمة والاقتراع على الحكومة ١٢ يوليو



تانسو تشيلر وزيرة الخارجية التركية السابقة تتوجه أمس إلى مقر حزبها في انقره مع حارسين بعد سماعها بقرار تقديمها المحاكمة (رويتر)

انقره - رويتر:

احال النائب العام التركي أمس اتهامات الفساد الموجهة ضد تانسو تشيلر وزيرة الخارجية السابقة إلى محكمة أمن الدولة بانقرة.

ومن المنتظر ان تحقق المحكمة في الاتهامات الموجهة إلى تشيلر بانها تقاضت أموالا من الخارج لاداء أعمال ضد المصالح الوطنية التركية خلال فترة وجودها بالحكومة نحو اربع سنوات وكان رئيس حزب العمال التركي المنافس قد وجه الى تشيلر هذه الاتهامات مشيرا الى أنها قدمت معلومات لجهات خارجية كان من المفترض أن تبقى في طي الكتمان لتاثيرها على المصالح الوطنية للبلاد.

وأفادت الانباء ان تشيلر لم تعلق على هذه الاتهامات حتى الآن. في الوقت نفسه يجرى البرلمان التركي ١٢ يوليو المقبل اقتراع الثقة على حكومة مسعود يلمظ الجديدة . ذكر ذلك المتحدث باسم البرلمان عقب الاجتماع الذى عقدته اللجنة الاستشارية التابعة له.

وافادت الانباء انه من المتوقع حصول يلمظ على موافقة أعضاء البرلمان على حكومته الجديدة.. في الوقت الذى يتولى فيه نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه رئاسة المعارضة خلال هذه الجلسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

تركيا: يلماظ يضمن ثقة الأغلبية

كتب أشرف شهاب: ضمن مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم منذ السبت الماضي الأغلبية البرلمانية المطلوبة للحصول على تصويت بالثقة لصالح الحكومة التي شكلها ويرأس وزراءها. وأدت الإستقالات المتتالية من نواب في حزبي الرفاة والطريق الصحيح إلى ضمان يلماظ الحصول على أغلبية بسيطة ٢٧٥ صوتا على الأقل من أصل ٥٥٠ صوتا في ظل وجود مقعدين شاغرين وعدم أحقية رئيس البرلمان في التصويت. وكان تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل ليلماظ بتشكيل الحكومة قد قوبل بانتقادات شديدة من تحالف اربكان - تشيللر المناهض. ووصفت تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم قرار التكليف بانه انتكاسة للديمقراطية. ودعت في الوقت ذاته العسكر إلى الاهتمام بشئونهم الخاصة وعدم التدخل في الشئون السياسية. ووجه تحالف اربكان - تشيللر نداء للرئيس لسحب تكليفه ليلماظ وإعادته لتشيللر وهو ما رفضه الرئيس ديميريل

وشكل تكليف ديميريل ليلماظ بعد استقالة حكومة إربكان - تشيللر في الثامن عشر من الشهر الماضي تحديا لمطلب إربكان في خطاب استقالته بتكليف تشيللر بتشكيل الحكومة ولدعواتهما المتكررة له لسحب تكليفه ليلماظ ولمطالبتهما بأن يعيد يلماظ التكليف إلى الرئيس ديميريل. وردا على تصريحات تشيللر المؤيدة لإربكان والتي قالت فيها إنه لا يصح تجاهل حزب صوت له ٦ ملايين ناخب شنت الصحف التركية حملة عنيفة عليها واعادت نشر تصريحاتها التي أطلقتها في بداية إئتلافهما الحكومي والتي تعهدت فيها بعدم التعاون مع إربكان باعتباره يمثل خطا مناهضا لمبادئ النظام العلماني للدولة التركية.

يتوقع بعض المراقبين ان تكون المؤسسة العسكرية قد تدخلت للضغط على بعض اعضاء حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تشيللر للاستقالة من الحزب، وهو ما يعتبر تحصيل حاصل نظراً للاستياء الواسع في صفوف حزب تشيللر من سياساتها ومواقفها المؤيدة لاربكان ورفضها عروض يلماظ بالمشاركة في الائتلاف الحكومي الذي سيتزعمه . وجاءت تلك الاستقالات كالقشة التي قصمت ظهر البعير إذ قلبت الموازين راسا على عقب مقللة فارق الاصوات بين التحالفين من ٩ لصالح تحالف اربكان - تشيللر إلى فارق ٣ أصوات لصالح يلماظ الذي يضم ائتلافه ثلاثة احزاب علمانية اخرى ممثلة في البرلمان وهي حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينز بايكال واليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجاويد والحزب من اجل الديمقراطية في تركيا بزعامة حسام الدين جندروك وفي حكم المؤكد ان يقضي نجاح يلماظ في الفوز بثقة البرلمان على الكثير من امال اعداء الامس واصدقاء اليوم اربكان وتشيللر خصوصا وان إجراءات رسمية تتم بضغوط من المؤسسة العسكرية يمكن ان تفضي في حال صدورها بحظر حزب الرفاة من العمل السياسي وهو الامر الذي سيمنع بقوة القانون قيادات حزب الرفاه من إعادة تاسيس الحزب او ممارسة العمل السياسي لعشر سنوات قادمة، ويومها قد تفقد تشيللر ما تبقى لها من مصداقية بين اعضاء حزبها الذين بدأت بالفعل موجات استقالاتهم لتضع مستقبلها السياسي كله في مهب الريح

اربكان يتوقع فشل يلماز واستعادة السلطة قريباً

□ انقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ لم يؤد استبدال حكومة علمانية بحكومة راسها زعيم اسلامي الى ازالة التوتر في تركيا، اذ شهر المعسكران السيوف امس بحثنا عن نقطة يمكنهما توجيه طعنة قاتلة منها. وتوقع رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان ان تفشل الحكومة الجديدة في اجتياز حاجز الثقة في البرلمان ما يفسح في المجال امام عودة الاسلاميين الى السلطة. وفي غضون ذلك طلب المدعي العام للدولة من محكمة فتح تحقيق مع حليفة اربكان، زعيمة حزب الطريق

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٧/١٩٩٧

الصحيح تانسو تشيلر، بتهمة «العمل» مع استخبارات اجنبية ضد «المصلحة الوطنية» للبلاد.

ومن المقرر التصويت بالثقة على الحكومة الائتلافية التي شكّلها امس زعيم حزب الوطن الام مسعود يلماز في الثاني عشر من الشهر الجاري. وتدعم الحكومة احزاب علمانية من اليمين واليسار ويزيد عدد مؤيديها في البرلمان (٢٧٨ ضد ٢٦٨) عدد مؤيدي الجبهة المعارضة التي تضم احزاب الرفاه والطريق الصحيح والوحدة الكبرى (بزعامة محسن يازجي اوغلو).

لكن اربكان قال في اجتماع لنواب حزبه: «خلال ١٢ يوما سينهض البرلمان بمهمة تاريخية وسيدير ظهره للقوى المعادية للديموقراطية». واضاف: «وبعد الهزيمة ستشكل حكومة متوافقة مع الديموقراطية». وقال ايضا ان الحكومة الجديدة «يديرها يساريون وهدفها الوحيد هو زيادة التعليم الالزامي الى ثماني سنوات على حساب المدارس الدينية ويكفي دليلا على ذلك ان حقيبتي التعليم ووزارة الدولة لشؤون الاديان انيطتا بيساريين».

ومن الواضح ان اربكان يسعى الى اثارة حفيظة المحافظين في حزب الوطن الام الذين عرفوا دائما بعدائهم لليسار الذي يمثله في الحكومة الجديدة حزب اليسار الجديد (بزعامة رئيس الوزراء السابق بولند اجاويد).

معروف ان حزب الرفاه يواجه احتمالا بحظر نشاطه في حال اقرت المحكمة الدستورية الاتهامات التي وجهها اليه الادعاء العام بانه يعمل على اثارة حرب اهلية وتغيير النظام العلماني للدولة المنصوص عليه في الدستور.

وفي تطور اخر، قررت محكمة تركية امس فتح تحقيق في اتهامات وجهت الى تشيلر بقبولها اموالا من الخارج للعمل ضد المصلحة الوطنية لتركيا خلال فترة وجودها في الحكم التي استمرت اربع سنوات. وعلى رغم ان مسؤولين في محكمة امن الدولة نفوا علمهم بالاتهامات، فإن وكالة «الاناضول» الرسمية للانباء نقلت عن المدعي العام فورال سافاش امس انه طلب من محكمة امن الدولة في انقرة النظر في الاتهامات التي وجهها الى تشيلر زعيم حزب العمال (يساري صغير) دوغو بيرينجيك الذي اكد في عريضة رفعها الى المدعي العام ان تشيلر عملت لمصلحة اجهزة استخبارات منذ ١٩٧٤.

وذكرت «الاناضول» ان العريضة اشارت الى ان تشيلر «قبلت اموالا وامتيازات من اجانب بنية العمل ضد المصلحة الوطنية». واضاف بيرنجيك ان تشيلر «كشفت معلومات يجب ابقاءها سرية لتعلقها بامن الدولة». لكن تشيلر قللت من اهمية هذه الاتهامات وقالت: «كل هذا امور صغيرة والامر المهم هو استمرار قضيتنا».

يذكر ان بيرينجيك وجه في وقت سابق تهمة الى تانسو وزوجها وزير تشيلر مفادها انهما شكلا جهازا امنيا خاصا ضم مسؤولين سابقين في الشرطة وعناصر ارهابية لتنفيذ عمليات اغتيال لـ «اعداء لدولة» في مقابل تهريب مخدرات وغسل اموال.

تعليق المناورات العسكرية التركية في إيجه

أربكان يتعهد عودة الإسلاميين إلى السلطة بعد فشل حكومة يلماظ في اقتراع الثقة

وعد رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان بعودة الإسلاميين الى السلطة لأن الحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ ستفشل في اقتراع الثقة في البرلمان والمقرر في ١٢ تموز (يوليو) الجاري، في حين علقت أنقرة مناوراتها العسكرية في بحر إيجه حتى الخامس عشر من الشهر المقبل.

وقال أربكان لنواب حزب «الرفاه» الإسلامي الذي يتزعمه «خلال ١٢ يوما سينهض البرلمان بمهمة تاريخية... سيدير ظهره للقوى المعادية للديمقراطية»، وأضاف «بعد الهزيمة... ستشكل حكومة متوافقة مع الديموقراطية».

في غضون ذلك، أعلن رئيس البرلمان التركي مصطفى كاليملي عقب اجتماع للجنة الاستشارية في المجلس أن يوم ١٢ تموز (يوليو) الجاري حدد لإجراء اقتراع على الثقة بحكومة يلماظ.

وفي أول إجراء اتخذته حكومة يلماظ بعد توليها السلطة ارجأت خطط ترميم مسجد داخل قلعة صليبية ترجع إلى القرن الخامس عشر.

وأوضح ناطق باسم وزارة الثقة أن وزير الثقافة الجديد استمخان طالاي أوقف محاولة بدأها وزير الثقافة السابق بنقل متحف أثري من داخل مسجد مهجور داخل قلعة بودروم، وقال «الإجراء بنقل المتحف توقف موقتا إلى أن ينظر الوزير في الأمر».

من جهة أخرى أعلنت السكرتارية العامة لقيادة أركان الجيوش التركية في أنقرة أن الجيش التركي قرر تعليق مناوراته الجوية والبحرية في بحر إيجه من الأول من تموز (يوليو) الجاري وحتى الخامس عشر من آب (أغسطس) المقبل.

وقال بيان عسكري ان القوات الجوية والبحرية للجيش التركي «ستواصل نشاطها الاعتيادي من استطلاع وتدريب» في بحر إيجه، لكنها «لن تقوم بأي مناورات عسكرية خلال هذه المدة».

وأضاف البيان ان الطائرات الحربية لن تكون مزودة بسلاح خلال طلعاتها فوق بحر إيجه، وأكد ان هذه الاجراءات تهدف إلى دعم مبادرات الأمين العام لحلف شمال الأطلسي خافيير سولانا الرامية إلى تخفيف التوتر وتعزيز الثقة في بحر إيجه بين تركيا واليونان.

ويشار إلى أن المقاتلات التركية تشغل خلال تحليقها فوق بحر إيجه أجهزتها التحذيرية (أي.اف.اف - اس.اي.اف) مما يتيح لها التعريف عن هويتها اليكترونيا في إطار القواعد المنصوص عليها في حلف شمال الأطلسي، وذلك وفق الاجراءات المتخذة من جانب واحد.

(ا.ف.ب - رويترز)

مسئول تركي: حكومة أنقرة تفكر في إلغاء مجموعة الثماني الإسلامية

يلمظ يؤكد مواصلته الحرب ضد الأصولية في تركيا

أنقرة - وكالات الانباء - اعلن بولنت اجاويد نائب رئيس الوزراء التركي أن بلاده قد تفكر في إلغاء مجموعة الدول الثماني الإسلامية في حالة تأكدها من ان تركيا ليست في حاجة إليها.

وقال أجاويد في تصريحات صحفية نشرت في أنقرة امس ان المعلومات التي لديه أثبتت عدم جدية هذه المجموعة التي عقدت قمتها التأسيسية في اسطنبول في ١٥ يونيو الماضي.

واضاف انه اذا قررت الحكومة التركية الاستمرار في هذه المجموعة، فإن أنقرة ستدعو جمهوريات اسيا الوسطى للمشاركة فيها إلى جانب تركيا ومصر ونيجيريا وباكستان وإيران وماليزيا واندونيسيا وبنجلاديش.

من ناحية اخرى، بدأ وزير الداخلية التركي الجديد مراد بازيجوغلو التحقيق في ادعاءات بأن مسئولا أمنيا رفيع المستوى قام بالتنصت على كبار القادة العسكريين في البلاد من خلال تسجيل اتصالاتهم الهاتفية.

وقالت وكالة انباء الأناضول التركية ان وزير الداخلية قرر فتح التحقيق مع النائب السابق لرئيس وحدة المخابرات التابعة للشرطة التركية بولنت اوراكوغلو بعد استدعائه من الولايات المتحدة عقب ارساله في مهمة عمل مؤقتة هناك. ويواجه المسئول التركي اتهامات بامداد الحكومة الإسلامية السابقة بزعامة نجم الدين أربكان، بمعلومات وأسرار عسكرية.

وكانت الحكومة السابقة قد اقالت المسئول الأمني من منصبه بعد ضغوط من القيادات العسكرية

وعلى صعيد الأوضاع الداخلية، أكد مسعود يلمظ رئيس الوزراء التركي الجديد استمرار الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه في الحرب التي يشنها الجيش التركي ضد الأنشطة الدينية في البلاد.

وقال ان حكومته لن تسمح للأصولية بالعودة من جديد متهما زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان بإحياء الأصولية في تركيا

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

يلماظ تعهد متابعة الحملة ضد الأصولية:

نحذر أربكان ... انه يلعب بالنار

تعهد رئيس الوزراء التركي الجديد مسعود يلماظ بمواصلة الحملة التي بدأها الجيش ضد الأنشطة الدينية، في حين أمر وزير داخليته باسيجيو أوغلو بفتح تحقيق في عملية تنصت على أركان الجيش قامت بها منظمة شكلها الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت أوراك أوغلو.

وقال يلماظ لأعضاء حزب «الوطن الأم» الذي يتزعمه ان الحكومة «لن تمنح الأصولية فترة راحة»، وألقى باللوم على حزب «الرفاه» الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان لإحياء الأنشطة الدينية، وأوضح «هم الذين أثاروا الأصولية».

وحذر يلماظ أربكان من اعتراضه على تعيينه رئيساً للوزراء، وقال: «اننا نحذر أربكان... انه يلعب بالنار إذ يمثل الموقف العدائي الذي تبناه منذ فقد منصبه أكبر عقبة أمام شعب تركيا».

من جهة أخرى، أمر وزير الداخلية التركي الجديد باسيجيو أوغلو بفتح تحقيق في التنصت على هواتف أركان الجيش وذلك بعد أنباء نشرتها الصحف عن تشكيل الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت أوراك أوغلو منظمة هدفها التنصت.

وأوضحت وكالة أنباء الأناضول ان وزير الداخلية أصدر أوامره بالتحقيق مع أوغلو وطلب عودته من واشنطن حيث أرسل في مهمة موقتة.

وفي وقت سابق أكدت الصحف التركية أن تحقيقاً فتح في تركيا على أثر أنباء تحدثت عن قيام منظمة شكلها أوغلو داخل الشرطة للتنصت على هواتف أركان الجيش التركي وقالت ان أوغلو «شكل منظمة داخل الشرطة كانت تتنصت على هواتف بعض الجنرالات. وأوضحت ان وزيرة الداخلية السابقة ميرال أحكسينير القريبة من وزيرة الخارجية السابقة طانسو تشيللر أرسلت أوراك أوغلو في مهمة موقتة إلى الولايات المتحدة بعد أن طلبت وزارة الخارجية التي كانت تشك بأن هواتفها تخضع للتنصت. فتح تحقيق في نشاطات اوراك أوغلو الذي كان ورجاله يحاولون الاطلاع خصوصاً على خطط الجيش لمكافحة الأصولية الدينية في عهد الحكومة الائتلافية التي كان يسيطر عليها الاسلاميون بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

وأضافت الصحف ان «هذه العصابة المنظمة داخل القيادة العامة للشرطة» تنصتت أيضاً على اتصالات هاتفية لبعض السياسيين والصحافيين والاداريين.

وكشفت الفضيحة منذ حوالى شهر عندما سلم أربكان وثيقة إلى الرئيس سليمان ديميريل تتحدث عن القوات البحرية التركية، وقام ديميريل بنقل هذه الوثيقة إلى رئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي كاراداي.

وأفاد تحقيق فتح في الجيش ان رجلاً يدعى قادر سرموسك وهو قريب من أوغلو سلم هذه الوثيقة إلى اكسينير التي نقلتها بدورها إلى أربكان.

ووصفت صحيفة «حرية» الواسعة الانتشار هذه القضية بأنها «ووترغيت تركية» في اشارة إلي فضيحة التنصت على هواتف الحزب الديمقراطي الأميركي في ١٩٧٢ التي أدت إلى استقالة الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون في ١٩٧٤.

في غضون ذلك، بدأ أمس سريان مفعول قانون تركي يهدف إلى مكافحة غسل الأموال بعد نشره في الجريدة الرسمية والذي أقره البرلمان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي لكن تطبيقه تأجل بسبب الاضطرابات السياسية.

وجاء البدء بتنفيذ القانون بعد تهديدات دولية باتخاذ عقوبات من جانب القطاع المصرفي في العالم.

على صعيد آخر، استقبلت اليونان بحذر اعلان تركيا تعليق مناوراتها العسكرية في بحر ايجه من الأول من تموز (يوليو) إلى ١٥ آب (أغسطس) المقبل معتبرة ان هذه الخطوة ترمي فقط إلى ترك انطباع جيد.

واعتبرت الحكومة اليونانية في بيان ان اعلان انقرة يشكل خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى التعهدات التي قطعتها الدولتان في الاتفاقات التي وقعها في ١٩٨٨ وزيرا الخارجية كارلوس بابولياس ومسعود يلماظ وتنص على وقف المناورات خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس).

وذكرت اليونان بأنها اقترحت وقف المناورات من ١٥ حزيران إلى ١٥ أيلول (سبتمبر) وأنها ستحترم فترة الشهرين التي حددتها اتفاقات ١٩٨٨.

وكانت الأمانة العامة لقيادة أركان الجيوش التركية أعلنت في انقرة ان الجيش التركي قرر تعليق مناوراته الجوية والبحرية في بحر ايجه من جانب واحد من الأول من تموز (يوليو) الجاري وحتى الخامس عشر من آب (أغسطس) المقبل، ودعت اليونان بصورة غير مباشرة إلى أن تحذو حذوها.

(أ.ف.ب رويتر)

المصدر : الحيـــــــــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

اتهمت وزيرة الداخلية السابقة بالتجسس على الجيش

حكومة يلماز تصعد تحركها ضد الاسلاميين وحزب تشيلر

□ انقرة
رشيد غيور ديلك:

■ بدأت حكومة رئيس الوزراء الجديد مسعود يلماز بعد يومين من تسلمها السلطة تحركاً سريعاً ضد حزب الرفاه الاسلامي وشريكه في الائتلاف الحاكم السابق حزب الطريق الصحيح، فاتخذت اجراءات عدة ضد مسؤولين في الحزبين، وضد بعض المؤسسات والمنشآت الاسلامية. وأعلن يلماز في اجتماع لنواب حزب الوطن الأم الذي يتزعمه ان حكومته ستواصل الحملة التي بدأها الجيش ضد الاسلاميين. وقال: «حكومتنا لن تمنح الأصوليين فترة راحة».

وأكدت الصحف التركية أمس الأربعاء ان تحقيقاً فتح في وجود منظمة في الشرطة كانت تتنصت على هواتف اركان الجيش التركي. واكد يلماز مساء الثلثاء في حديث الى احدى شبكات التلفزيون ان تحقيقاً فتح ولكنه لم يكشف تفاصيل القضية.

وذكرت الصحف ان الرئيس السابق لاستخبارات الشرطة بولنت اوراك اوغلو «شكل منظمة داخل الشرطة كانت تتنصت على هواتف بعض الجنرالات».

واضافت ان وزيرة الداخلية السابقة ميرال اكسينير القريبة من وزيرة الخارجية السابقة تانسو تشيلر ارسلت اوراك اغولو في مهمة موقتة الى الولايات المتحدة بعدما طلبت وزارة الداخلية التي كانت تشك بأن هواتفها تخضع للتنصت، فتح تحقيق في نشاطات اوراك اوغلو.

وكان اوراك أوغلو ورجاله يحاولون الاطلاع على خطط الجيش لمكافحة الأصولية الدينية في عهد الحكومة الائتلافية التي كان يسيطر عليها الاسلاميون بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان. وتابعت الصحف ان «هذه العصابة المنظمة داخل القيادة العامة للشرطة، تنصتت ايضاً على اتصالات هاتفية لبعض السياسيين والصحافيين والاداريين».

وكشفت هذه القضية منذ حوالي شهر عندما سلم اربكان وثيقة الى الرئيس سليمان ديميريل تتحدث عن القوات البحرية التركية. وقام ديميريل بنقل هذه الوثيقة الى رئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي قره داي.

وافاد تحقيق فتح في الجيش ان رجلاً يدعى قادر سرموسك وهو قريب من بولنت اوراك اوغلو سلم هذه الوثيقة الى اكسينير التي نقلها بدوره الى اربكان.

وقال يلماز رداً على سؤال لشبكة «اي. تي. في» الخاصة ان تحقيقاً سيفتح ضد بولنت اوراك اوغلو وانه سيتم استدعاؤه الى تركيا. وكان يلماز اشتكى مرات عندما كان في المعارضة من ان اتصالاته الهاتفية تخضع للتنصت ولكن القضية بقيت في هذه الحدود.

على الصعيد نفسه (رويتر) طلب رئيس جهاز الادعاء اجراء تحقيق في اتهامات لتانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح الذي تحالف مع الاسلاميين بأنها قبلت اموالاً من جهات اجنبية للعمل ضد المصالح الوطنية التركية. واوقف وزير الثقافة الجديد خططاً لترميم مسجد مهجور كان تحول الى رمز للصراع بين النشاط الديني والتقاليد العلمانية لتركيا.

ودعا الزعيم اليساري البارز دنيز بايكل الى مساءلة حزب الرفاه بزعامة اربكان بشأن خلط الدين بالسياسة وعدم القيام بشيء لاستجلاء ملابسات فضيحة امنية. وقال بايكال وهو زعيم احد الأحزاب اليسارية المؤيدة للائتلاف الجديد المعادي للاسلاميين «لا يمكن للرفاه مغادرة المائدة قبل دفع الحساب».

وذكرت وكالة انباء «الأناضول» ان محكمة أمن الدولة في انقرة ستحقق في مزاعم لزعيم يساري متشدد بأن تشيلر ذات الاتجاه المحافظ قبلت «اموالاً وانتفعت من اجانب بغرض العمل ضد المصلحة الوطنية».

وادان العلمانيون ومنهم الجيش تشيلر لنكوسها بتعهد سابق والانضمام الى اربكان في الائتلاف العام الماضي. وطلب رئيس جهاز الادعاء غورال سافاس ايضاً من المحكمة

المصدر : الحيـــــاة
التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدستورية حظر حزب الرفاه بدعوى انه يهدر النظام العلماني لتركيا. وايدت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان الثلثاء احالة تركيا ضابطاً في الجيش الى التقاعد المبكر بعد اتهامه بتبني معتقدات اسلامية اصولية وقالت ان الاجراء لم ينتهك حريته الدينية.

وكان المجلس العسكري الاعلى فى تركيا استند في اب (اغسطس) الى ما اعتبره آراء اصولية غير مشروعة في اجبار فاروق قالاك الذي كان قاضياً عسكرياً يخدم في سلاح الجو برتبة كابتن على التقاعد. ووافق الرئيس ورئيس مجلس الوزراء على القرار.

واستانف قالاك (٥٨ عاماً حالياً) الحكم امام المحكمة العسكرية الادارية العليا التي قضت عام ١٩٩١ بان قرارات المجلس العسكري غير قابلة للمراجعة.

وفي العام التالي قضت المحكمة نهائياً برفض طلب قالاك الغاء قرار التقاعد.

وتقدم قالاك عام ١٩٩٢ بطلب الى اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان التي تفحص القضايا المعروضة على المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان. وقالت اللجنة في رايها ان تركيا انتهكت حريات قالاك الاساسية.

ورغم ان آراء اللجنة ليست ملزمة فإن محكمة الحقوق الاوروبية تعطى لها عادة ثقلاً كبيراً.

الصحف التركية :

وزارة الداخلية كشفت معلومات عن انقلاب ضد حكومة أربكان

أنقرة ـ وكالات الانباء: كشفت الصحف التركية أمس عن ان التجسس الذى قامت به وزارة الداخلية التركية فى عهد حكومة نجم الدين اربكان على تليفونات رئاسة اركان الجيش قد كشف نية قادة الجيش القيام بانقلاب عسكرى بسبب رفض اربكان الاستقالة ونقلت الصحف عن احد كبار قادة الشرطة قوله أنه تم نقل المعلومات الخاصة بالانقلاب المحتمل إلى الجهات المسئولة

واضافت ان المؤسسة العسكرية سترفع دعوى قضائية ضد رجال الشرطة بتهمة التجسس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

صندوق الدنيا

مصادفات أم مؤامرات؟

من حق كل إنسان أن يعتنق الدين الذى يختاره، ومن حق كل إنسان أن يتقدم لترشيح نفسه فى الانتخابات، بغض النظر عن دينه أو افكاره. هذه قاعدة عامة وهى جزء من حقوق الانسان، ولكن لها فى الواقع العملى استثناء واحد هو الاسلام

اذا كان المرء مسلماً سقطت حقوقه، واكتسحته نظرات الشك، وعومل كمتهم فى جناية كبرى، وبدأت مطاردته ولم يعد من حقه أن يستفيد من النظام الديمقراطى أو يصل إلى الحكم. فإذا نجح فى انتخابات ديمقراطية وصار قاب قوسين او أدنى من الحكم، عندئذ يتحرك جنرالات الجيش ويتدخلون

أليس هذا ما حدث فى تركيا؟

لقد كان أول عمل لحكومة رئيس الوزراء الجديد «مسعود يلماظ» بعد يومين من توليها السلطة هو القيام بتحركات سريعة ضد حزب «الرفاه» الاسلامى وشريكته فى الائتلاف الحاكم السابق «تانسو شيلر». وهكذا تم اتخاذ إجراءات عديدة ضد مسئولين فى الحزبين، وضد بعض المؤسسات والمنشآت الاسلامية مثل مدارس تحفيظ القرآن ودراسة الشريعة

واعلن يلماظ - فى اجتماع عام لحزبه - أن حكومته ستواصل الحملة التى بدأها الجيش ضد الاسلاميين وقال بالنص «إن حكومتنا لن تمنح الاسلاميين فترة راحة»

فى نفس الوقت تحركت قوى النظام الجديد، واتهم زعيم يسارى متشدد السيدة تانسو شيلر بأنها قبلت اموالاً، وانتفعت من أجانب بغرض العمل ضد المصلحة الوطنية، وهكذا بدأ تحطيم سمعة تانسو شيلر، وبدأت مطاردتها لانها تحالفت مع المسلمين

هذا الحصار للمسلمين، وهذه الكراهية غير المفهومة لهم، وهذا الانحياز ضدهم يثير تساؤلات كثيرة خاصة أنه صورة متكررة تقع فى انحاء كثيرة من العالم

إن اسرائيل - مثلا - تملك قنابل ذرية، وهى ترفض التفتيش النووى، وهى ترفض التوقيع على أى معاهدة بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، ورغم ذلك يقف الغرب من هذه القضية موقف الرضا والقبول. فإذا شم الغرب خبراً عن رغبة إيران او باكستان فى الحصول على أسلحة نووية قامت الدنيا ولم تقعد للكارثة. لماذا؟

لان إيران وباكستان دولتان محسوبتان على الاسلام، والمفروض أن يظل المسلمون فى قاع الضعف حتى يمكن ضربهم وتحطيمهم عند اللزوم.

نحن فى مأساة ليس لها من دون الله كاشفة، ورغم ذلك مازلنا متفرقين أمام هذا الخطر الداهم، ثم يقال لنا: لماذا تتصورون أن هناك مؤامرة ضدكم؟

هل كل هذه الأحداث مصادفات؟

أحمد بهجت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

يلمظ يحمل اربكان وتشيلر مسئولية فضيحة التجسس على الجيش التركي



مسعود يلمظ



نجم الدين آربيكان



تانسو شيلر

انقرة ـ وكالات الأنباء :

بدأت الحكومة التركية الجديدة بزعامة مسعود يلمظ تحقيقاً واسعاً حول مزاعم بوجود شبكة تجسس اقامتها اجهزة الامن في الحكومة السابقة للتصنت على المؤسسات العسكرية.

حمل يلمظ، تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء السابقة ونجم الدين اربكان رئيس الوزراء السابق مسئولية التجسس..

وقال إن التاريخ التركي لم يشهد مثل هذه الفضيحة الخطيرة التي يتجسس فيها جهاز حكومي على جهاز اخر للدولة وهو الجيش

وتشير المعلومات الاولية للتحقيق ان تشيلر أمرت مدير ادارة المخابرات في مديرية الامن في الحكومة السابقة بجمع معلومات عن تحركات ونشاط القيادات العسكرية خلال التوتر الذي عاشته تركيا في الاشهر الثلاثة الماضية بين الحكومة وقيادات الجيش.

وقالت صحيفة «راديكال» التركية ان اعمال التجسس كانت تهدف لكشف اي محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة غير ان صحيفة «الزمان» نشرت عن خبراء قولهم ان من المستحيل عملياً ان تتصنت الشرطة على الجيش بالشكل الذي اوردته وسائل الإعلام العلمانية.

وامتدت التحقيقات التي تمارسها حكومة يلمظ مع تشيلر إلى زوجها اوزير تشيلر ـ وهو رجل الاعمال ـ بتهمة الادلاء بشهادة زور حول ثروة اسرته.. وتورطه في الفساد خلال فترة تواجد زوجته في الحكومة والتي تمتد إلى اربع سنوات

ذكرت وكالة انباء الاناضول ان المدعي العام التركي استجوب اوزير لمدة ٩٠ دقيقة حول اتهامات رددتها وسائل الاعلام التركية بتورطه في فضائح

وتواجه تشيلر نفسها والتي تركت منصبها قبل اسبوع اتهامات بالاضرار بالمصالح التركية مقابل مزايا مادية.

على صعيد اخر اصيب ثمانية اشخاص امس عندما هزت سلسلة من الانفجارات مصنعاً للذخيرة في اقليم كيريكال وسط البلاد

ذكرت وكالة الانباء الالمانية ان السكان غادروا المناطق المحيطة بالمصنع خشية انتشار النيران وانفجار المزيد من الذخيرة

خفايا المعركة ضد أربكان

٥ ملايين دولار للعضو الذي يستقيل بضرب أغلبية ائتلاف الرفاه- الطريق المستقيم

لم يكن حزب الرفاه صاحب الأغلبية داخل البرلمان التركي يفكر في تقديم استقالته من الحكم بعد سنة واحدة من عمر حكومته، وكان نجم الدين أربكان زعيم الحزب ورئيس الحكومة الائتلافية يؤكد بين الحين والآخر أن هذه الحكومة مستمرة حتى عام ألفين.

إذن ما الأسباب التي دفعت أربكان إلى تقديم استقالة حكومته رغم الإنجازات الداخلية البارزة، وكذا النجاحات التي حققها على صعيد علاقة تركيا مع العالم الاسلامي؟

نعود إلى بروتوكول الائتلاف الحاكم الذي تم بين حزبي الرفاه والطريق القويم في شهر يونيو ١٩٩٦. هذا البروتوكول الذي تم الاتفاق فيه على اتخاذ خطوة الذهاب إلى الانتخابات المبكرة بقرار مشترك، ولكن نتيجة للضغوط الهائلة التي تعرض لها حزب الطريق القويم من داخله ومن خارجه، بسبب ائتلافه مع حزب الرفاه، وقيام عدد من الوزراء من جناح حزب الطريق القويم بتقديم الاستقالة من الحكومة خلال مدة لم تتجاوز ثلاثة أشهر، واستقالة مجموعة من أعضاء الحزب الممثلة في البرلمان، وجدت تشيللر نفسها في موقف لم تعد قادرة فيه على إدارة الأمور والسيطرة على الموقف داخل الحزب بعد أن استقال وأخرج من الحزب حوالى ١٢ عضوا. فذهبت تطلب من نجم الدين أربكان رئيس الائتلاف تقصير فترة تبادل الحكم من سنتين إلى سنة واحدة، ومن ثم ضرورة تقديم استقالة الحكومة لكي تتمكن هي من القيام بتشكيل ائتلاف جديد، يضم حزب الوحدة الكبرى (٨ مقاعد برلمانية) سواء كشريك في الحكم أو لدعم الائتلاف من الخارج مثلما فعل طوال السنة الأولى من عمر الائتلاف

ولما كان حزب الرفاه يرغب في إبراز حقيقة أن الحزب ممكن ان يترك السلطة والحكم في أي وقت طبقا لقواعد وأصول الديمقراطية، ذلك أن الحكم والسلطة لديه ماهما إلا وسيلة لخدمة جموع الشعب وليسا هدفا لا يمكن التنازل عنه

الإعلام والفضائح

ويبدو أن نجم الدين أربكان كان على دراية باحتمال عدم إعطاء رئيس الجمهورية تكليف الحكومة الجديدة للسيدة تشيللر، خاصة مع الضغوط التي مارستها مؤسسة الجيش، العلني منها والخفي أكثر، لإجبار الحكومة -حكومة الرفاه- على ترك الحكم، فهي حكومة ترغب في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسعت إلى إحداث تغيير في حركة توجيه الأموال العامة من خلال إيقاف الاعتمادات المالية المفتوحة لبعض المؤسسات التي كونت رؤوس أموال بل ومراكز قوى سمحت لها بلعب دور في رسم السياسة العامة لتركيا في الداخل والخارج على حد سواء.

هذه التصرفات لم تلق القبول من مؤسسة الجيش ذات العلاقة الوثيقة بمراكز القوى من ناحية. ورفض أربكان تقديم فروض الولاء والطاعة والرضوخ لمجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر ومن خلاله يحكمون تركيا، ويحولون الحكومات المنتخبة من طرف الشعب إلى دمية يحركونها كيفما ومتى يشاءون، ولإعطاء بعض الأمثلة القليلة على حجم المبالغ المالية والاعتمادات التي قدمتها الدولة لمؤسستي «حريت» و «صباح» الصحفيتين

- أكثر من مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، وكانت تحصل على هذه الاعتمادات بالدولار وتعيدها -إذا كانت هناك إعادة بالفعل- بالليرة التركية على سنوات طويلة، مما يفقد النقود قيمتها بسبب نسبة التضخم المالى العالية في الليرة التركية أمام العملات الأجنبية وكانت تقوم هذه المؤسسات بتوظيف هذه الأموال في مشروعات ليست لها علاقة بالصحافة والإعلام، كأن تبيع سيارات وتبني المساكن والفيلات الفاخرة إلخ، من المشروعات التجارية، وتتداول في الأوساط الشعبية حكايات حول ابتزاز هذه المؤسسات للحكومات السابقة من خلال استغلال نفوذ وسلاح الصحافة ، وأخيرا محطات الإذاعة والتلفزيون (تمتلك هاتان المؤسستان حوالى ١٥ محطة تليفزيونية وعشرات من محطات الإذاعة) في خلق فضائح للوزراء واعضاء البرلمان تضطر أمامها الحكومة إلى فتح صنابير الأموال لكي تتراجع هذه المؤسسات عن المضي في طريق الفضائح، ومن أبرز هذه الفضائح تصوير الوزير حمدي أوتش بينالي من حكومة ائتلاف حربي الوطن. الطريق القويم -مارس، يونيو ١٩٩٦- وهو في غرفة نوم عشيقته، ثم عرض الشريط في محطات Show TV وCa-nald

فحزب الرفاه قطع طريق ذهاب الأموال العامة إلى مراكز القوى وأعاد للحياة «هيئة رعاية الفقراء FOK» وخصص لها وزير دولة لرعاية أمورها -في تركيا ما يقرب من ٥ ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر والعوز- وحكومة الرفاه قدمت مائتي ألف منحة دراسية للطلاب خلال سنة واحدة، وهي التي أفرجت عن الجنود الأسرى لدى منظمة حزب العمال الكردي المسلحة، بعد عام ونصف العام من الأسر، وهي التي حاولت البدء في إجراء حوار مع هذه المنظمة لكي يمكن التوصل إلى حل سلمي لمشكلة حقوق الشعب الكردي في تركيا -أكثر من عشرة ملايين- ووقفت مؤسسة الجيش ترفض هذه الخطوة السلمية.

بل أرادت إحراج حزب الرفاه أمام شعوب العالم العربى والإسلامى بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكرى مع الكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة، وتمادت حتى فرضت تدخلا عسكريا فى منطقة شمال العراق بحجة القضاء على ما تسميه بإرهاب المنظمة الكردية، والنتيجة هى مقتل عشرات الضباط والجنود وجرح المئات وسقوط طائرتين مروحيتين (بقيمة ٥٥ مليون دولار) ولم يستطع الجيش تحقيق شىء من ادعاءاته فى القضاء على المنظمة الكردية، ووقف سكرتير رئاسة أركان الجيش وهو برتبة جنرال ليعلن فى مؤتمر صحفى دون أدنى خجل أو حياء أن الحكومة رفضت تقديم ٢٥ مليون دولار أخرى لاستمرار العمليات العسكرية فى شمال العراق!

ولم تكن هذه فقط هى المحرمات التى تجاوزها حزب الرفاه فى تركيا، بل كان هو الحزب الذى سعى إلى توطيد وإحياء العلاقة مع الشعوب والدول الإسلامية وأنجز مجموعة الدول الصناعية الثمانية (D٨) وهو نفس الحزب الذى ذهب بحكومته إلى إيران وليبيا يعقد مجموعة من الصفقات التجارية بقيمة تجاوزت ٢٥ مليار دولار، وهذه جريمة بشعة فى نظر مراكز القوى الداخلية ذات التوجهات الغربية وفى نظر مراكز القوى العالمية التى تسعى لخنق الدول الإسلامية التى تريد أن تكون حرة الإرادة وترفض الرضوخ لمن يريد الهيمنة على مقدرات الشعوب الضعيفة وبصفة خاصة شعوب العالم الإسلامى التى اتخذتها مراكز القوى العالمية عدوا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال النظرية الشيوعية حكومة حزب الرفاه أيضا هى التى رفض رئيسها الذهاب إلى الكيان الصهيونى أو أن يستقبل رئيس وزراء إسرائيل على أرض تركيا، ولما جاء وزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى استقبله أربكان لكى يلقى فى وجهه قنابل تتعلق بموقف مسلمى تركيا من ظلم وجور دولته المعتدية والمحتلة لأرض إسلامية، وهو الأمر الذى أحرج الوزير الإسرائيلى من ناحية، وزاد الحقد والمرارة ضد هذه الحكومة من قطاع مراكز القوى ذات العلاقة الوثيقة بإسرائيل من ناحية أخرى.

وهذا بالطبع موقف لم تفعله أى لحكومة تركية طوال الأعوام الخمسين من عمر الدولة العبرية، وهذا خطأ لا يغتفر، وحكومة الرفاه وقفت تجمد وتهمل تنفيذ الاتفاقيات التى وقعها الجيش مع إسرائيل

والآن وبعد أن استعرضنا بعض الأسباب والدوافع التى أدت إلى استقالة حكومة الرفاه رغم النجاح الذى حققته فى السياسة الداخلية والخارجية

لعبة ديميريل

وعلى الرغم من فشل سيناريو مسعود يلماظ فى عام ١٩٩٦ فى القضاء على تشيللر وحزبها، إلا أن الحلم يراوده، فلما وجد مؤسسة الجيش تتذمر من حزب الرفاه ومن توجهاته الديمقراطية وتقليصه لميزانية الجيش ورفضه الخضوع للابتزاز والتهديدات المبطنة بالانقلاب على الديمقراطية من الحكم، استغل يلماظ هذه الفرصة لكى يعود إلى حلمه فى القضاء على تشيللر التى تتحصن بالحكم، وقدم حزبه اقتراحات عديدة للبرلمان لحجب الثقة عن الحكومة، ولم ينجح طوال اثنى عشر اقتراحا فى تحقيق ذلك، فراح يجرى حوارات مع الأعضاء المعارضين فى حزب السيدة تشيللر -الوزير بالم أند على سبيل المثال- لحثهم على ترك الحزب والانتقال إلى صفوف حزبه وإضعاف موقف تشيللر فتضطر إلى الانسحاب من الحكومة. ولم ينجح فى ذلك، إلا أنه لم يتراجع عن هدفه خاصة أن أضخم مؤسستين إعلاميتين ومعهما مؤسسة الجيش قد اتخذت مواقف عدائية علنية وخفية من الحكومة

وبعد أن وقع حزب الرفاه فى فخ السيدة تشيللر -لعلها لم تكن تدرك حقائق الموقف- وقدم استقالة حكومته، رفض رئيس الجمهورية إعطاء تشيللر تكليف الحكومة الجديدة، نتيجة للضغوط والتهديدات غير المعلنة للجيش على رئاسة الجمهورية، ورفض رئيس الجمهورية الإصغاء لصوت الأغلبية البرلمانية المتفقة على وثيقة رسمية قدمت لرئيس الجمهورية، وأعطى التكليف ليلماظ الذى لا يملك الأغلبية فى البرلمان، ولكنه الشخص الذى ترضى عنه مؤسسة الجيش وكذا لعلاقته الوثيقة مع مراكز القوى التركية، خاصة التى تقف وراء أندية لعب القمار -والسيد يلماظ من هواة لعب القمار- وحزب الرفاه أغلق هذه الأندية وأعد قانونا فى هذا الصدد رفض رئيس الجمهورية التصديق عليه.

وعاد الائتلاف الثلاثى (الرفاه-الطريق-الوحدة) إلى مخاطبة رئاسة الجمهورية من خلال توقيع ٢٧٨ عضوا على وثيقة رسمية بعدم دعم حكومة يلماظ التى يسعى لتشكيلها، ولكن هيهات فرئاسة الجمهورية قد اختارت الطريق الذى يريده الجيش وآثرت السلامة، خاصة أن ديميريل قد شهد انقلابين ضده فى السنوات الماضية

وتساءلت الأوساط السياسية والشعبية حول كيفية استطاعة مسعود يلماظ تشكيل حكومة دون أن يكون فى يده عدد ٢٧٦ عضوا يمثلون الأغلبية المطلقة؟

إلا أن تصريحات يلماظ بعد حصوله على تكليف تشكيل الحكومة أظهرت أن هناك اتفاقا سريا قد أبرم مع رئاسة الجمهورية والجيش من ناحية، ومع مراكز القوى من ناحية أخرى . على أساس قيام الجيش بالتهديدات المبطنة للحكومة ولحزب الرفاه، سواء بالمؤتمرات والندوات

لقطاعات مختلفة من مؤسسات الدولة، او بالقيام بوضع الشركات الإسلامية في قائمة المحظور التعامل معها" أما مراكز القوى والمال فتقوم بتشجيع أعضاء البرلمان من حزب الطريق القويم على الاستقالة من حزب تشيللر لكي يضعف الحزب ويصبح غير قادر على تشكيل الأغلبية المطلقة مع حزب الرفاه ومازال اللقاء الذي تم بين يلماظ والسيد أيدين دوغان ملك الصحافة التركية، في منزله الأسبوع الماضي ونقلته محطات التليفزيون غير التابعة لمؤسسة دوغان، يبرز مدى علاقة مراكز القوى والمال بالاستقالات التي تتم في حزب الطريق القويم، والتي بلغت عشرة أعضاء خلال ثلاثة أيام بلغ عدد أعضاء حزب الطريق ١٠٥ أعضاء حتى لحظة كتابة هذا التقرير - وتتداول شائعات بين قطاعات الشعب وبعض أعضاء البرلمان من الأحزاب غير المؤتلفة مع يلماظ، حول دفع مبلغ ٥ ملايين دولار للعضو الذي يستقيل من حزب الطريق القويم" ومع ارتفاع عدد أعضاء حزب الوطن الأم إلى ١٣٢ عضواً، على حساب إخراج أعضاء حزب آخر وإضعافه لكي يستطيع السيد يلماظ ضمان حصول حكومته على ثقة المجلس. توضحت الأمور

هذه الاستقالات المتتالية وانتقال الأعضاء بين الأحزاب أحدث صدمة لدى الرأي العام وأصيبت الحياة الديمقراطية والسياسية بنوع من الاهتزاز ووضعت مصداقية أعضاء البرلمان في الميزان. ومن الأمور التي تدعو للسخرية والضحك أن العضو كوبلاي أويجون قد انتقل من الحزب اليساري DSP إلى حزب الطريق DYP ثم عاد إلى DSP اليساري ومرة أخرى عاد إلى DYP. وأخيراً ذهب إلى حزب الحركة القومية MHP. أي أنه انتقل من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ثم إلى القومية والعنصرية التركية"

وفي إطار الصراع على زعامة اليمين حقق السيد يلماظ بعض النجاحات حتى الآن في زعزعة حزب السيدة تشيللر وأخرج من الحزب خلال الثلاثة أشهر الماضية مايقرب من ٢٣ عضواً، جزء منهم ذهب لتشكيل حزب تركيا الديمقراطي DTP وجزء ذهب إلى الوطن الأم وجزء ثالث إلى حزب الحركة القومية والبعض جلس في مقاعد المستقلين

وأصبحت حكومة السيد يلماظ التي يحركها اليسار التركي CHP، DSP على وشك المرور داخل البرلمان، ومن ثم ينتظر تصاعد الصدام بين تشيللر ويلماظ في الأيام القادمة، خاصة أن اليسار التركي يريد محاكمة تشيللر بتهم استغلال النفوذ وتكوين ثروة بطرق غير مشروعة. وإذا نجحت هذه الحكومة في الحصول على ثقة المجلس، يكون اليسار قد استطاع رغم ضعفه في تركيا خلال السنوات الأخيرة، أن يصل للحكم على حساب قوى اليمين، وسيستغل هذه الفرصة في إشعال الخلاف والصدام بين تشيللر ويلماظ (قوى اليمين) لكي تضرب في بعضها لحساب قوى اليسار التي كادت أن تتلاشى تماماً في الخريطة السياسية التركية - الحزب الجمهوري حصل على نسبة ٥٪ في الانتخابات البلدية التكميلية الأخيرة - في مطلع التسعينيات. على أن هذه الحكومة التي تتشكل بتأثير قوى بعيدة عن إرادة المجلس ومن ثم إرادة الشعب لن تستطيع الاستمرار كثيراً، بل قد تنهار في القريب مع أول اقتراع بالثقة عليها تقدم من طرف أحزاب الأغلبية كما أن الدون الشاسع بين فكر اليمين وفكر اليسار لا يمكن أن يضمن الاستمرار لهذه الحكومة، خاصة أن أحزاب اليسار تريد توجيه ضربات قاصمة للتيار الإسلامي وتصاعده في الساحة التركية خلال العشرين سنة الماضية، وتسعى إلى إلغاء مدارس الأئمة والخطباء ووضع رقابة على الأوقاف الخيرية ومنع تعيين خريجي جامعة الأزهر أو كلية أصول الدين التركية في وظائف التدريس أو الوظائف العامة، وقد خاطبت أحزاب اليسار «وزارتي التعليم والشئون الدينية» لأجل تحقيق هذا، فهل يستطيع مسعود يلماظ أن يقنع القطاع المحافظ في حزبه بإجراءات التطرف التي تريد تحقيقها أحزاب اليسار المؤتلفة معه؟" وهل يستطيع أن يكون ألعوبة ودمية لليسار لكي يحقق هدفه الرئيسي في القضاء على الإسلام في تركيا؟

اسطنبول: سعد عبدالمجيد

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

علامات استفهام حول دور سليمان ديميريل في الأزمة التركية

من عدو للانقلابات إلى عدو للديموقراطية

□ استوكهولم
من محمد خليفة:

■ في الوقت الذي تنازل فيه رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان عن رئاسة الحكومة الى شريكته في الائتلاف تانسو تشيلر ليتبادلا معاً الحكم وتحضير البلاد لانتخابات عامة جديدة قبل نهاية العام الجاري تفادياً لانقلاب عسكري، امسك رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بورقة الاستقالة وكلف زعيم المعارضة مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة من ائتلاف الاحزاب العلمانية المناهضة للائتلاف السابق بين الرفاه (الاسلامي) وحزب الطريق القويم (الليبرالي العلماني).

أحدث تصرف ديميريل ردود فعل واسعة ومناقشات سياسية ودستورية اذ وصفته تشيلر بانه (انقلاب قصر)، وانه اجراء مضاد للديموقراطية وغير دستوري في حين دافع ديميريل عن موقفه بقوله «ان يلماظ رئيس ثاني اكبر الأحزاب في البرلمان (الوطن الأم) ومن الطبيعي ان يتم تكليفه بعد استقالة اربكان الذي يمثل حزبه اكبر الكتل داخل البرلمان». وذكرت الدوائر الصحافية والمستقلة في تركيا «ان خطوة ديميريل كانت في الواقع (انقلاب قصر) بديلا عن انقلاب عسكري، عزم الجيش على تنفيذه في حال استمر اربكان رئيساً للحكومة أو استمر حزبه في الحكومة برئاسة تشيلر».

[illegible] الحادثة وغيرها سلطات [illegible] على الرئيس ديميريل [illegible] الدور الذي يقوم له [illegible]، سواء بصفته رئيساً [illegible] الجمهورية يملك صلاحيات وسلطات لا يستهان بها او بصفته الشخصية كزعيم سياسي عريق لا يزال له نفوذه القوي في الأوساط السياسية وفي اوساط حزبه (الطريق القويم) الذي اسسه وكان براسه حتى عام ١٩٩٣.

من الناحية الرسمية والظاهرية، حاول سليمان ديميريل منذ تكون الائتلاف بين اربكان وتشيلر قبل عام الظهور بمظهر المحايد مع ان مصادر (الطريق القويم) تحدثت عن غضبه من تشيلر بسبب تحالفها مع الرفاه وضغوطه الخفية لافشال التحالف. وعندما تفجرت التناقضات بين المؤسسة العسكرية والحكومة الائتلافية بدءاً من مطلع العام الجاري، حرص ديميريل على الظهور بمظهر الوسيط الديموقراطي بين الحكومة والجيش. وهو ما جسدته «الرسالة» التي قالت الصحف التركية في مطلع آذار (مارس) الماضي انه وجهها الى اربكان ويتهمه فيها «بدفع البلاد نحو الصراع والانقسام بسبب اقحام الدين في السياسة»، ويحذره من مغبة ذلك النهج واحتمال وقوع انقلاب عسكري، إلا أن اوساط تشيلر واربكان اتهمت الرئيس ديميريل بالتحالف مع العسكر ومع القوى العلمانية المتطرفة، وبالتحريض على الانقلاب العسكري، بل قالت تشيلر ان ديميريل هو الذي يضغط على نواب حزبها ووزرائها لتغيير مواقفهم والانسحاب من الحزب او من التحالف لاسقاطه.

طبعاً ليست هذه الاتهامات من فراغ، بل تصدر على خلفية سلسلة من المواقف التي تبناها ديميريل بشكل مناوئ لخليفته على راس حزبه بعد ان اصبح رئيساً للدولة وادت في بعض الأحيان الى مهاترات شخصية وصراعات قوية بشكل غير مباشر عبر الأجنحة والتيارات الموالية لكل منهما داخل الحزب.

يذكر ان ديميريل هو الذي كان يفتخر بـ (اكتشاف) تشيلر ودعمها للصعود الى زعامة الحزب في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ بعد شهر واحد من انتخابه رئيساً للجمهورية وشغور منصب رئيس الحزب. وتشيلر بروفيسورة جامعية متخرجة من جامعة يل في الولايات المتحدة وكانت أولى تجاربها في النشاط السياسي داخل حزب ديميريل في الثمانينات حين لفتت انتباهه فاخذ بيدها وشجعها وساندها في طموحاتها، حتى اصبحت في غضون عشرة اعوام زعيم للحزب بدلاً عنه. الا ان حرارة العلاقة الشخصية بينهما لم تلبث ان فترت بسرعة بعد ١٩٩٣، وتطورت الى صراع حاد. اذ اتهم ديميريل (الشقراء الجميلة) كما تسميها الصحافة التركية بـ «تخريب الحزب» وبـ «عدم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة». وقال ذات مرة: «ان البلاد في عهدها أصيبت بنزلة صدرية خطيرة»، مشيراً الى سياستها الاقتصادية المدمرة... وعندما مني الحزب بهزيمة قاسية في انتخابات عام ١٩٩٥ حملها المسؤولية وحاول اطاحتها بالضغط على عدد من انصاره في قيادة الحزب والعمل على اسقاطها باي وسيلة بما في ذلك التحالف مع حزب «الوطن الأم» الذي كان في الماضي الخصم الرئيسي له. ويقال ان الائتلاف

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/٧/١٩٩٧

الحكومي الذي تشكل بين «الوطن الام» و«الطريق القويم» بزعامة يلماظ في بداية عام ١٩٩٦ كان بإيحاء وضغط من الرئيس ديميريل واتباعه في الحزب.. كما يقال ان انسحاب تشيلر من ذلك الائتلاف اثار غضب ديميريل. اما انتقالها للتحالف مع حزب الرفاه بزعامة اربكان اصبح سبباً لقطيعة نهائية بينهما. حتى يقال انه رفض محادثتها او تبادل التحية معها في احدى المناسبات العامة بينما رفضت زوجة ديميريل مصافحتها تعبيراً عن الاستياء البالغ.

خلال العام الماضي عمل ديميريل على افشال الائتلاف الحكومي واسقاطه بكل ما استطاع، سواء بوسائله الشخصية او بواسطة صلاحياته الدستورية كرئيس للدولة.

على الصعيد الأول كان وراء مسلسل انشقاق النواب والوزراء عن حزب «الطريق القويم» وهو المسلسل المستمر حتى اليوم بهدف افقاد الائتلاف للغالبية البرلمانية التي يستند اليها. وما يدعو للانتباه هو ان الرئيس ديميريل اصبح يدعم بقوة حزب «الوطن الام» بزعامة يلماظ ويشجع انصاره على الانضمام الى ذلك الحزب لتمتين جبهة القوى العلمانية المناوئة للرفاه، خصوصاً بعد ان فشل في خلع تشيلر من رئاسة الحزب او حملها على فك شراكتها مع اربكان.

وعلى الصعيد الثاني، وقف ديميريل بوضوح الى جانب الاصطفاف العلماني الذي ضم القوى الحزبية والمؤسسة العسكرية جنباً الى جنب في مقابل حزب الرفاه الاسلامي والائتلاف الحكومي. اذ ان معظم مواقفه وتصريحاته خلال فصول الازمة لا تدل على اي درجة من الحياد او الحرص على لعب دور الرئيس الذي يقف فوق الجميع أو دور الحكم بين القوى المتصارعة، وهو الدور الذي يفترض ان يضطلع به رئيس الجمهورية في النظم الديموقراطية.

وبقراءة متانية للرسالة التي نشرتها الصحف التركية في مطلع اذار (مارس) وقالت ان الرئيس وجهها الى اربكان نكتشف انها تستبطن تهديداً واضحاً لا مجرد تحذير. وجاء فيها «ان كافة القوى الليبيرالية والعلمانية تتهمكم بالعمل على تحطيم اسس النظام العلماني واقحام الدين في السياسة. وهي تشعر بالخطر من جراء ذلك. واننا نشاطر هذه القوى مخاوفها وتحفظاتها عن توجهات حكومتكم وحزبكم». ولا يخفى على القارئ ان عبارة (كافة القوى الليبيرالية والعلمانية تتهمكم) ليست دقيقة ما دام اكثر من نصف اعضاء البرلمان يؤيد الحكومة، وان الحقيقة هي ان المؤسسة العسكرية تحديداً وبعض القوى المتطرفة هي التي كانت تتبنى هذا الموقف من الحكومة. وبالتالي فإن الرئيس يكشف عن انحيازه الى الجانب هذه القوى في وقت كان عليه ان يدافع عن الحكومة ما دامت مستندة الى غالبية برلمانية، بل يكشف عن ممارسته التهديد لحساب الجيش وخضوعه لنفوذ العسكريين. ولو عدنا بالذاكرة الى نهاية شباط (فبراير) واسترجعنا شريط الأحداث نلاحظ ان الأسبوع الاخير من ذلك الشهر شهد تحركات عسكرية بارزة ضد أربكان وحزبه وحكومته وشهد تهديدات صريحة للتيار الاسلامي عموماً صدرت دفعة واحدة من أنقرة وواشنطن وتل أبيب حين كان قائد الجيش ووفد عسكري آخر في زيارة للعاصمتين الأميركية والاسرائيلية وشنا من هناك حملة عنيفة ضد الأصولية الاسلامية. وبعد هذه السلسلة من التهديدات والحملات المنسقة جاءت رسالة ديميريل الى أربكان لتعززها وتفضح الموقع الحقيقي للرئيس وموقفه من الديموقراطية وهذه التطورات. وما يؤكد ذلك ايضاً هو ان الرئيس لم يتخذ اي موقف واضح أو صريح منذ تصاعد التهديدات العسكرية للحكومة، ولم يعرف له موقف قوي دفاعاً عن النظام الديموقراطي والليبيرالي وقواعد اللعبة البرلمانية والسياسية في مواجهة النفوذ العسكري لا علناً ولا سراً لا داخل اجتماعات مجلس الامن القومي ولا خارجه، بل يجب القول ان الطريقة المائعة او المنحازة التي تعامل بها ديميريل مع الازمة هي المسؤولة عن تصاعد التدخل السافر للجنرالات الكبار في شؤون الحكم والسياسة الداخلية والخارجية من دون اعتبار لاي قواعد دستورية او قانونية. واذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن المقارنة بين ديميريل وسلفه الراحل تورغوت أوزال تظهر كم ان شخصية الرئيس القوية تلعب دوراً قوياً او سلبياً في كبح جماح الجنرالات في حال كالحالة التركية. اذ يسجل لأوزال انه استطاع ايقاف الجيش عند حدود اختصاصه ومنعه من التدخل في الشؤون السياسية للحكم وفرض عليه الانصياع لارادة الرئاسة بينما اعاد ديميريل، سواء بإرادته او بسبب ضعفه، الأوضاع الى ما كانت عليه في السبعينات والستينات حين كان التدخل في الحكم هو الديدن الثابت والدائم للعسكر.

المفارقة هنا هي ان اوزال بالذات كان من السياسيين الذين استقدمهم العسكر بعد انقلاب عام ١٩٨٠ للحكم بينما يعد الرئيس ديميريل، أهم زعماء التيارات الليبيرالية في تاريخ تركيا منذ عام ١٩٦١ حتى اليوم. وظل طوال ٤٠ سنة يناضل من اجل ترسيخ النظام البرلماني الديموقراطي وابعاد الهيمنة العسكرية، ودفع ثمن ذلك باهظاً، اذ اعتقل مرات وحكم عليه مرات وتعرض للتهديد عشرات المرات، ولم تثنه كل تلك الظروف عن مبادئه... الا انه انقلب عليها وعلى تاريخه الشخصي طوعياً بعد ان وصل الى رئاسة الجمهورية.

ويذكر ايضاً ان ديميريل تحالف مع اربكان في ثلاث حكومات خلال السبعينات، على قاعدة برلمانية، فكيف يعيب على وريثته في قيادة «الطريق القويم» تشيلر التحالف معه؟ ولماذا يناهض هذا الائتلاف السياسي الذي يعد ضمانة للنظام

الديموقراطي القائم، ولا بديل عنه غير عودة العسكر للحكم مباشرة او الصراع الأهلي والفوضى وانتشار العنف في البلاد.

لا جواب واضحا غير انه في كل الأحوال لا يمكن ولا يجوز تعليل مواقف دستبريل بالجهل. فخبرته وتجاربه لا تدع فرصة لهذا التعليل او التماس أي عذر له من هذا القبيل.

ان الرجل اشبه ما يكون بذلك العابد أو الكاهن الذي اعتكف في صومعة يتهجد طوال حياته، وقبل ان يموت بفترة وجيزة كفر وتخلى عن عقيدته وايمانه.. ومات كافرا.

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

إسلام ديموقراطي وعلمانية توتاليتارية!

نصير الأسعد*

■ كان الافتراض حتى الآن ان «المصالح» فقط تحدد علاقات دول الغرب بالدول بالاخرى وتعين طبيعتها وترسم آفاقها، غير انه يتبين تباعاً، على الرغم مما يقال عن انتهاء زمن الايديولوجيا، ان ثمة ايديولوجيا تحرك الغرب في علاقاته بالدول الاخرى.

ولقد كشف الخبير الفرنسي بشؤون «الاسلام السياسي» اوليفييه روا عن تلك الايديولوجيا اخيراً، عندما قال محدداً: «عندما يكون على الغرب الاختيار بين العلمانية والديموقراطية فهو يختار العلمانية دائماً. وعندما تكون العلمانية في كفة والديموقراطية في كفة كما في الجزائر وربما في تركيا، فان الغرب يختار دائماً العلمانية لا الديموقراطية». ويستنتج روا ان الغرب «يفضل قيام نظام متسلط على وصول الاسلاميين الى السلطة».

فهذه التي نسميها «ايديولوجيا» تشكل من دون لبس خلفية التعاطي الغربي عموماً والاميركي خصوصاً مع تركيا والجزائر وايران. لن نناقش في هذه المقالة مسألة رئيسية وبالغة الحساسية تتعلق بالعلمانية في بلد اسلامي او العلمانية بالنسبة الى امة اسلامية، وإن كنا نسارع الى القول فوراً ان وضع العلمانية كشرط للعلاقة مع بلد اسلامي يدخل في باب التعجيز ويقطع الطريق امام اي انفتاح اسلامي - غربي وامام اي «مصالحة» محتملة بين الاسلام السياسي والحداثة. يقول المفكر الان تورين في كتابه «ما هي الديموقراطية»: «لقد حددت الحداثة في كثير من الاحيان بالعلمنة».

غير اننا من جهتنا نعتبر ان الحداثة تنتج الديموقراطية والديموقراطية توصل الى الحداثة. وبنفس المعنى فان العلمانية نتاج تجربة ديموقراطية، أي تكون العلمانية بالديموقراطية او لا تكون باختصار ان الديموقراطية هي الأصل، ولا يجوز والحالة هذه ان يحصل طلاق بين العلمانية والديموقراطية واذا حصل فالأولوية للديموقراطية وفكرتها. ومن هنا القول ان تلك الايديولوجيا التي يعتنقها الغرب والتي يمكن تلخيصها بايديولوجيا «العلمانية بأي ثمن» تنطوي على قدر عال من الخطورة الفكرية السياسية. ذلك انها تعني اول ما تعني التشجيع على اقتران العلمانية بالتوتاليتارية اي الاستبداد السياسي «المؤدلج».

وفي معرض تفسيره الفارق بين الاستبداد السلطوي والتوتاليتارية يعطي تورين تعريفاً دقيقاً الى حد كبير إذ يقول: «من الخطأ ان نتحدث عن توتاليتارية عندما يكون بصدد نظام سلطوي لا يعبىء المجتمع ويجعله السياسي والمجتمعي أقرب الى القمعي منه الى الايديولوجي». وبحسب تورين فان معظم الانظمة التوتاليتارية «العلمانية» ترتكز الى ايديولوجيا قوامها التنديد الدائم بالعدو وتحويل الخصم الداخلي الى خائن وعميل لاعداء الخارج. والتعبئة في حرب لا نهاية لها ضد خصم مقيم. فاستبعاد الديموقراطية من قبل هذه الانظمة العلمانية التوتاليتارية، يؤدي بطبيعة الحال الى اغراق الدول المعنية في صراعات دامية وعنف مجنون. فضلاً عن كونه يؤدي الى القضاء على العلمانية في المطاف الاخير.

وهل نحو ... العلمانية ... امام قيام المجتمع ... التي ... وشكلها الى ...» ومن هذا المنطلق بالذات، اي من منطلق اعتبار ان الديموقراطية هي الاساس والمقياس، نتعامل مع اية حركة اسلامية لان الحركة الاسلامية الملتزمة بالديموقراطية منفتحة بالضرورة على «التصالح» مع الحداثة.

في تركيا توتاليتارية (عسكرية) تنصب نفسها ولياً على العلمانية، ولا تتورع عن الانقلاب السافر على الديموقراطية. ولكن في تركيا حركة اسلامية يمثلها حزب «الرفاه»، تعلن ايمانها العميق بالانتخابات وتداول السلطة اي باللعبة الديموقراطية، وصولاً الى خوض تجربة فريدة هي تجربة التحالف الاسلامي - العلماني (بين «الرفاه» و«الطريق القويم») وهذه التجربة تجهضها التوتاليتارية العلمانية. وغني عن القول ان الايديولوجيا التي يعتمدها الغرب وتعتنقها التوتاليتارية التركية إذ تنطلق من ان «الاصولية هي العدد رقم واحد»، انما تشجع على التطرف فـ«الرفاه» الذي خاض غمار التجربة الديموقراطية نجح في ان يقطع الطريق على تيارات اسلامية متطرفة تكفر النظام، ومن شأن تطرف السلطة ان يعيدها الى الواجهة ويعيد العنف الاصولي المسمى إرهاباً. فهل هذا هو المقصود، اي وسم الاسلام بالارهاب على طول الخط.

نفس المشهد تقريباً نراه في الجزائر. توتاليتارية علمانية ايضاً مدعومة من الجيش، وتعلن وراثة مرحلة التحرر الوطني، لا تتورع

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ٧/ ١٩٩٧

عن اغتيال الديموقراطية. والمحنة الجزائرية بدات بالانقلاب على العملية الانتخابية قبل سنوات والتي كانت نتائجها تشير الى نجاح الحركة الاسلامية. فان جلّ همّ السلطة هناك المعالجة الامنية لمسالة لا حلّ لها الا بالديموقراطية. صحيح اننا لا نستطيع ان ننسب الى «الجبهة الاسلامية للانقاذ» ما نسبناه الى «الرفاه» حول الاستعداد للمصالحة مع الديموقراطية والانفتاح على الحداثة، ولكن المؤكد ان اجهاض الديموقراطية ادى الى اجهاض رهان الجبهة على الانتخابات والى تغذية التيار الاصولي المتطرّف ممثلاً بـ«الجماعة الاسلامية المسلحة». وبين «الارهابين» الاصولي من جهة والسلطوي من جهة ثانية تغرق الجزائر في محنة عسيرة. وهنا يبرز سؤالان: الاول لماذا لم يجرِ أخذ استعدادات «الجبهة» للحوار حول الديموقراطية واصولها في الاعتبار؟ والثاني هل ان هذا ما تريده التوتاليتارية اي ان يطغى التطرّف الاسلامي لتبرير ايديولوجيتها بدعم من الغرب هنا ايضاً؟

وفي ايران ايديولوجيا دينية تبني ما يسميه آلان تورين «الدولة - الملّة» وعمودها الفقري «ولاية الفقيه». كل مواصفات التوتاليتارية موجودة هناك ايضاً، مع العلم ان الثورة الايرانية في الاصل حركة تحرر مجتمعية وديموقراطية. غير ان هناك مؤشرات مهمة مع الانتخابات الايرانية الاخيرة، لا ينفع إنكارها تحت عنوان ان الانتخابات قد جرت بين «اجنحة النظام». والرئيس الايراني الجديد محمد خاتمي اعلن في الديموقراطية موقفاً منفتحاً على النظام لجهة القانون والمساواة والعدالة والحريات والتعددية السياسية والارادة الشعبية مستذكراً «ان الثورة قامت على الكلمة وليس السيف». وفي مجال الحداثة دعا الى «الاستفادة من التجارب والمكتسبات الانسانية في استراتيجية البناء والتنمية»، واعتبر «ان العودة الى الذات والجذور الاصيلة للدين رؤية معاصرة لحل قضايا هذا الزمان ودخول المستقبل. لان العودة الى الذات لا تعني الرجوع الى الماضي»! التحول الديموقراطي في ايران ليس سهلاً ولكنه إمكان فلماذا الاصرار الغربي على تجاهل ذلك: هل للحفاظ على الايديولوجيا واستمرار القول بـ«الارهاب الاسلامي»؟! ان البديل من الديموقراطية ليس فقط التوتاليتارية، لكن الحروب الاهلية كذلك وان كنا لا نتبنّى اياً من الحركات الاسلامية، فانما نعتبر ان للتعامل معها مقياسين: الاقتراب في الديموقراطية، والانفتاح على الحداثة والتوتاليتاريات العلمانية والغرب انما يجهضون فرصة تاريخية بهذا المعنى، لكن الاسلام يملك مقومات «التعصرن»!

---

* كاتب سياسي لبناني

المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

شرق وغرب

مستقبل المرأة القيادية فى تركيا

هل أصبح فى أيدى العسكريين؟

إعداد
سنية البهات

رغم مرور اكثر من ٤٨ شهراً على وجودها في السلطة لا تزال الباشناظر « تانسو تشيلر كما يسمونها فى تركيا مسار جدل عنيف بين الساسة والعامة فى تركيا وخارجها فهى اول امراة في تركيا الحديثة ، والقديمة تتبوأ مقعد رئاسة الحكومة .. بعد فشل كثيرات غيرها في الاقتراب من سدة الحكم ، وفى الغرب يشبهونها برئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر من حيث صلابتها حتى انه يقال بان هي تاتشر التى اوعزت الى تانسو تشيلر بان تقتحم قمة السلطة ، وتتبوأ رئاسة الحكومة وذلك عام ١٩٩٢

والجدير بالذكر ان السيدة تشيلر نفسها لم تكن تفكر بالاشتغال بالسياسة قبل خمس سنوات من الان .. فقد كانت تكتفى بالتدريس في الجامعة فقط بعد حصولها على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة كونتيتكات.. الى ان بدأت تثير اهتمام الصحافة واجهزة الاعلام عام ١٩٨٩ من خلال مشاركتها فى عدد من الندوات التى اثارت خلالها موجه من الانتقادات للبرامج الاقتصادية التى اتبعها الرئيس التركى الراحل «تورجوت اوزال» والاداء الاقتصادي لحزبه «الوطن الام» الحاكم انذاك.. ويبدو أن الانتقادات الموجهة من أستاذه فى الاقتصاد قد اثارت حزب الطريق القويم والمعارض الخضرم «ديميريل» خاصة وان تورجوت أوزال كان يتهم المعارضة دوماً بالمعارضة دون طرح برامج بديلة تخرج البلاد من ازمتها الإقتصادية... فكانت تلك البداية لإقناع «ديميريل» لتانسو تشيلر بالانضمام للحزب التى تدرجت سريعا داخله ، فرشحت لعضوية المكتب التنفيذى للحزب ، ثم نائبة لرئيس حزب « الطريق القويم» «ديميريل ، ثم مرشحة عن الحزب في كبرى مدن تركيا أسطنبول .

وعندما شكل «ديميريل» الحكومة الإئتلافية مع الحزب الاجتماعي الديمقراطى الشعبى .. قام بتعيينها وزيرة للإقتصاد ... ولم يمر سوى عامين فقط .. حتى قام ديميريل بعدها بتعيينها نائبة له فى رئاسة الحزب . ثم رئيسة للحزب بعد ان أصبح هو رئيساً للجمهورية .. وفى عام ١٩٩٣ شهدت تركيا وجود أول رئيسة وزراء فى تركيا .وكان انتخابها هو مساواة مع الغرب الذى رفض انضمام تركيا للمجموعة الاوربية .. وبذلك تكون لديهم تاتشر اخرى وبالرغم من صعود «تانسو تشيلر إلى قمة السلطة على هذا النحو .. فان حزب الطريق المستقيم الذى تتزعمه ، لم يبق حزب الاغلبية

فى البرلمان . . ومن ثم كان لهذا العامل ، مع عوامل اخرى .. تاثير كبير فى ائتلافه مع أحزاب اخرى . وأخيراً ياتى تحالفها مع حزب «الوطن الام» الذى يتزعمه مسعود يلمظ بعد تكليف الرئيس التركى «ديميريل» للسيد مسعود يلمظ بتشكيل الحكومة الجديدة بالأتفاق مع الاحزاب العلمانية ومنها الطريق المستقيم ، واستبعاد «حزب الرفاة» الذى يتزعمه اربكان

وهو الإئتلاف الذى يتوقع كثير من المراقبين ، بانه سوف يفتح الباب على مصراعيه امام العسكر هناك للتدخل فى الممارسات السياسية على الجبهة الداخلية والخارجية . وخاصة فى الجبهة الداخلية . ليقاتل من اجل الحيلولة دون عودة اربكان مرة اخري الى قمة السلطة . وبمساندة الجيش لها تضمن السيدة الفولاذية بقاءها فى السلطة ، رغم فتور حماس الرئيس التركى «سليمان ديميريل» لها ، والذى بات لا يحبها كثيرا رغم انه كان السبب الاول والمباشر الى دخولها معترك الحياة السياسية وصعودها على هذا النحو وذلك بعد ان بات يعرف ما وراء تلك الابتسامة الرقيقة من صلابة وتكوير لا يعرف اللين . وبعد ان أصبح أول صدام لها مع عالم الرجال الذين يتحكمون فى السياسة التركية مع ديميريل نفسه ، فهى كانت تتطلع الى استمرار خطتها فى خصخصة المشروعات التابعة للدولة والمضى فى تنفيذها بخطى سريعة . الأمر الذى كان سبباً فى توجيه انتقادات عنيفة لها فى المؤتمر الطارىء للحزب الذى تراسه

المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٦/١٩٩٧

ليل تركيا يطول!!

بقلم : محمد شعبان الموجي:

لا يشك عاقل في ان توالي الاحداث في تركيا على هذا النحو المؤسف .. لم يكشف الوجه القبيح للعلمانية فحسب .. بل اكد عدة حقائق مهمة اهمها ان العداء العلماني للإسلام سيظل العقبة الكئود في سبيل الاستقرار وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .. وما يحدث في تركيا .. يحدث في مصر.. ويحدث في الجزائر .. ويحدث في العديد من الدول التي تعاني من سيطرة النخب العلمانية التي زرعها الاستعمار .. والتي زرعتها الماسونية العالمية في البلاد.. والعداء العلماني للاسلام واحد في كل تلك الدول .. لكن الاختلاف فقط ربما يكون في الدرجة.. اوفي الاسلوب المتبع في خداع الشعوب والسيطرة على مقاليد الامور..!!

والذين كانوا يحلمون بامكانية التعايش السلمي بين النخب العلمانية.. والقوى الاسلامية التي تمثل بلا ادنى شك الاختيار الاجتماعي الحر للشعوب والذين كانوا يطالبون باقامة حوار علماني اسلامي- في محاولة لتقريب وجهات النظر في سبيل حياة اكثر استقراراً .. وتجنب ويلات العنف والارهاب .. قد تبددت آمالهم مع انهيار المحاولات الديمقراطية في تركيا.. رغم وجود احزاب حقيقية.. ففشل شخصية مثل نجم الدين اربكان.. بما يمثله من قمة اخلاقية سامقة ومن حنكة سياسة ودبلوماسية وزعامة حقيقية وطموحات واسعة وثقافة مرنة الى حد بعيد وسلوكيات رجل يعيش عصره ويتحدث بلغته.. فشل رجل مثل اربكان في اقناع عسكر الترك بالمشاركة السياسية في حكم ديمقراطي حر.. ليس له إلا معنى واحد .. وهو استحالة التعايش السلمي بين العلمانية والاسلام..!!

والعلمانية والعلمانيون في الشرق تاريخهم أسود الف مرة من العلمانية والعلمانيين في الغرب .. واذا كانت علمانية الغرب قد انتجت ثورة علمية وتكنولوجية هائلة في مجالات البحث العلمي.. وأرست نظاما ديمقراطيا حقيقيا اصبح حلم الشرقي الذي يصبو اليه .. فإن العلمانية في الشرق لم تنتج شيئا يذكر.. اللهم إلا تقليدا ممسوخا لفلسفات عقيمة لا روح فيها وبحوثاً عقلية فاسدة حول قضايا الدين والحياة من تلك التي تعرض للانسان في أوقات الراحة والتي لاهدف منها إلا اشاعة الكفر والإلحاد لا اكثر ولا اقل.. كما لم تكن سوى تقليد اعمى لفنون هدامة لاهدف لها إلا التسلية والمتعة ومخاطبة الغرائز وتغييب وعي الشعوب.. هذا هو جل ما يستطيع العلماني في الشرق تقديمه لشعبه.. كفر وإلحاد واباحية.. في الوقت الذي كرست فيه تلك العلمانية السوداء لديكتاتوريات مستترة ومعلنة.. مازال الانسان الشرقي يرزح تحت نيرها!!

علمانية الشرق ليست سوى مذهب تخريبي للأديان .. وهذا ما كشف عنه بجلاء عسكر الترك.. الذين ساروا على نهج اتاتورك المتعصب .. لقد بلغ من تعصب اتاتورك وكراهيته للاسلام انه حينما تبين لاتباعه ان القانون السويسري الذي احلوه محل الشريعة .. يمنع الزواج بين الاخوة في الرضاعة .. استنادا الى اجتهادات كنيسية .. شانه في ذلك شان الشريعة الاسلامية.. عرضوا الامر على الطاغية العلماني الكافر فغضب لهذا التماثل .. مما دفع ناقلي القانون الى الغاء الحظر .. واصبح من حق التركي ان يتزوج اخته في الرضاعة.. ورغم هذه النفسية المريضة لطاغية تركيا.. إلا ان العلمانيين هناك.. بل وفي كل مكان في الشرق .. يعتبرون الرجل قدوتهم.. ويسلكون نفس الفلسفة المريضة في التعامل مع كل ما يمت للقرآن بصلة .. ويكفي لادراك هذه الحقيقة ان تقرا القرارات التي اصدرها جنرالات الجيش هناك لإجبار حكومة اربكان والشعب على نبذ كل ما هو اسلامي.. والحجة الجاهزة هي مكافحة الارهاب والاصولية .. وهي نفس الحجة التي يتم بها تجفيف الينابيع الاسلامية ومحاربة اى تجمع اسلامي يريد ان يعمل وفقا للقانون السائد.. واظن ان تتبع مظاهر التخريب الديني وموجات الالحاد والاباحية التي تخوض غمارها كل القوى العلمانية في تركيا او الجزائر او مصر او غيرها من البلدان .. يستغرق منا الكثير الذي لا يتناسب مع هذه العجالة!! فضلا عن انه معروف ومشاهد .. في الوقت الذي استطاعت فيه اسرائيل ان تجعل من القوى الدينية ومن مظاهر التدين الركيزة الأساسية لتبرير كل جرائم الاحتلال والاستيطان .. واستطاعت العلمانية هناك توفيق اوضاعها مع القوى الدينية الاشد تطرفا وفي الوقت الذي تتصالح فيه العلمانية الغربية مع المؤسسات الدينية

مات.. وتنامي حركه مثل الاصولية المسيحية بما تمثله من ثقل مؤثر بل ومهيمن على مجالات كثيرة لعل اهمها ضرورة انتماء اى رئيس امريكى لتلك الحركة الدينية لأكبر دليل على ذلك.

والعلمانية ليست تخريباً دينياً فحسب .. بل هى ايضا وبنفس الدرجة تخريب للأوطان ايضا.. فالعلمانيون رغم انهم اكثر من يتحدث عن الوطن والوطنية .. إلا انهم على استعداد دائم للتضحية باخر مواطن فى سبيل استمرار استيلائهم على مقاليد الحكم.. والعلمانيون ايضا ورغم انهم يتحدثون كثيرا عن حتمية الحكم بالديمقراطية .. إلا انهم ليسوا على استعداد للتخلي عن السلطة ولو سالت الدماء انهارا واودية.. فهم فى الحقيقة الاعداء الحقيقيون للحرية.. وهم دائما الذين يعملون ضد ارادة الجماهير .. والمكذب يدلنى فقط على نموذج واحد لنخبة علمانية فى الشرق.. لم تستول على السلطة بالقوة.. وليدلنى كذلك على نموذج واحد لنخبة علمانية فى الشرق على استعداد لتداول السلطة مع غيرها من اصحاب الايديولوجيات المختلفة نزولا على ارادة الجماهير.. لن تجد ابدا!!

والعلمانيون فى الشرق خونة للدين وللوطن.. اما خيانتهم للدين فمشهورة ويكفى نظرة عابرة للتوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والتعليمية والأمنية السائدة واما خيانتهم للوطن.. فيكفى انهم مجرد دمى فى ايدى القوى الاستعمارية او احجار على رقعة شطرنج وسيرتهم وسلوكهم واستعدادهم للتعاون باخلاص مع القوة الاستعمارية .. صليبية أو صهيونية حتى فى وقت استعمار البلاد واحتلال الوطن والمقدسات ولو فى مواجهة شعوبهم .. تحت مزاعم وحجج واهية كمواجهة الارهاب العالمى.. ولعل التعاون التركى الصهيونى العسكرى لاحراج اربكان وتطويق التجربة الديمقراطية ومحاصرة البلاد الاسلامية المجاورة لاكثر الامثلة فجاجة على هذا الاستعداد التام للخيانة»

ان الخاسر الأول وربما الوحيد فى المعركة بين العلمانية والاسلام فى تركيا والجزائر ومصر والشرق.. هى الشعوب التى تدفع وحدها الثمن .. ولا أظن بالمقاييس البشرية ان الليل سينجلى سريعا عن الشرق.. فكل يوم يتأكد لدينا صدق ما قاله المستشرق الامريكى الذى عاش فى بلاد الباكستان.. «إنه من الممكن ان تصبح مثل تلك البلاد لا دينية ولكن من المحال ان تكون ديمقراطية.. كما انها من الممكن ان تكون ديمقراطية .. ولكن من المحال ان تكون مع ذلك لا دينية» وتلك حقيقة يثبتها الواقع كل لحظة!!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

نائب رئيس وزراء تركيا:

حكومة يلمظ تسعى الى تحسين العلاقات مع الدول العربية وايران

أنقرة - وكالات الانباء:

أكد بولنت اجاويد نائب رئيس الوزراء التركي استمرار سياسة الحكومة التركية الجديدة برئاسة مسعود يلمظ تعتمد على اقامة علاقات طيبة مع دول المنطقة، الا ان ذلك لا يعني ان تركيا ستنعزل عن اوروبا

وقال اجاويد في حديث لصحيفة "ديلي نيوز" التركية ان تحسين تركيا لعلاقاتها مع دول الجوار سوف يعزز من وضعها في اوروبا، وانه على تركيا واجب يسعى ان تؤديه قبل المطالبة بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي مثل تحسين اوضاع حقوق الانسان والافراج عن الصحفيين خاصة ان تركيا تحتل المركز الاول على مستوى العالم من حيث عدد الصحفيين داخل السجون واضاف قائلا "انه ينبغي ان نظهر رغبتنا في الحوار مع سوريا دون التراجع عن حقوقنا"

وقال اجاويد انه ليس هناك تعارض في المصالح بين تركيا وايران وان العلاقات قد تشهد تحسنا خاصة بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسا لايران وان كان رجال الدين مازالوا يسيطرون على الحكم في طهران

وذكر اجاويد انه ينبغي على تركيا تنسيق عملياتها العسكرية في شمال العراق مع الحكومة العراقية خاصة ان العناصر الارهابية تعود الى مواقعها بعد كل عملية عسكرية تركية. واوضح ان من حق العراق الشعور بغضب ازاء دخول القوات التركية اراضيه وكذلك من حق الدول العربية ان تشعر بنفس شعور العراق. واكد احترام تركيا لوحدة اراضي العراق مع ضرورة قيام نظام العراق بتدمير اسلحة الدمار الشامل التي مازالت لديه وانتقد اجاويد الحكومات التركية السابقة لانها عملت على زيادة معدل التضخم من خلال زيادة الاسعار من ناحية وزيادة المرتبات من ناحية اخرى

عودة إلى مسألة جزارة تركيا

الديمقراطية حصنت تركيا من احتمالات المصير الجزائري



فهمي هويدي

في كل مناقشة عن تركيا تفرض الجزائر نفسها على السياق، حتى اصبح هناك من يقطع بأن تركيا متجهة الى «الجزأرة» لا ريب، وان حمام الدم الذي غرق فيه بلد المليون شهيد، سوف تستدرج او تنزلق اليه تركيا يوما ما، في ظل تصاعد المواجهة والصراع بين الاصولية والعلمانية.

لقد كنت ولا زلت احد الذين بحت اصواتهم وهم يدعون الى تجنب التبسيط في تعميم النماذج الاسلامية، وضرورة الانتباه الى ان الحالة الاسلامية في كل بلد لا بد وان تختلف عنها في بلد آخر، لان كلا منهما

يتشكل على نحو يتأثر بخصوصية كل قطر السياسية والاجتماعية، بل والتاريخية والجغرافية ايضا. والعمل السياسي والفكري لا يصلح فيه «الاستنساخ» بأي حال وفي حدود ما نعلم، فان كل تجارب الاستنساخ التي تمت على ذلك الصعيد اما انها فشلت فشلا ذريعا، او انها اسفرت عن تخليق كيانات سياسية مشوهة ومعيبة بصورة فادحة ينطبق ذلك بالدرجة الاولى على الكثير من الاحزاب الشيوعية التي قامت في اقطارنا على سبيل الاستنساخ من الماركسية اللينينية او المادية أو غير ذلك.

ان الافكار لا تأتي من فراغ، ولا تشيع بين الناس بالمصادفة، ولكنها تظهر ملبية لاحتياجات معينة للمجتمع، ويستقبلها الناس، فيحتفون بها او يعرضون عنها بمقدار كفاءتها في التعبير عن اشواقهم. ثم ان الجماعات التي تحمل تلك الافكار تنمو وتتخلق سلبا او ايجابا طبقا للاجواء السائدة في المجتمع، خصوصا تبعا لظروفه الديمقراطية او الاستبدادية.

ذلك مبحث طويل لا اريد ان يصرفنا عن تلك المقارنة المفروضة بين تركيا والجزائر، لانها الاهم في السياق الذي نحن بصدده. وحسبي تلك الاشارة الموجزة التي اتمنى أن تظل مختزنة في الادراك، لكي تزودنا بالحرص المستمر على رؤية تمايزات الحالة الاسلامية، والعمل على تفهم ظروف كل حركة في ضوء الواقع المحيط بها، دون استدعاء او اسقاط اي دافع آخر من الخارج.

لقد كتبت في موضوع الجزائر وتركيا قبل سنتين على صفحات «المجلة» مقالا نشر تحت عنوان «جزأرة تركيا وهم، لبننة الجزائر غير واردة» (فبراير/شباط 1995) وظللت طيلة الفترة السابقة اعتبر المقال ردا على دعاوى «الجزأرة» في تركيا غير انني امام الالحاح الذي لا يزال مستمرا على ذات الفكرة، عدت الى ما كتبت آنذاك، فوجدت ان هناك امورا استجدت وأصبحت واجبة الذكر، فضلا عن ان بعض الافكار التي اوردتها تحتاج الى تصويب، والبعض الآخر يحتاج الى تطوير. وربما زعمت انني خلال العامين الاخيرين اقتربت اكثر من التجربة التركية، الامر الذي مكنني من رؤية التفاصيل على نحو افضل، ودعاني من ثم، الى اعادة النظر في ما سبق ان ذكرت من اوجه الاتفاق والاختلاف بين الحاصل في البلدين.

صراع حضاري في البلدين

اعدت النظر في المشهدين التركي والجزائري، ووجدت الكثير من اوجه التشابه، والكثير من اوجه الاختلاف. وقد تمثل التشابه بين الحالتين في ما يلي:

- يشهد كل من البلدين صحوة اسلامية واسعة النطاق. ورغم ان حالة التدين اصيلة في كل منهما، الا ان هذه الحالة ووجهت بدرجات مختلفة من القمع. الكمالية حاربت التدين في تركيا والاشتراكية حاربته في الجزائر - وان بدرجة اقل حدة. غير ان المعركة ضد مظاهر التدين آخذة بالازدياد في الجزائر، على نحو يعيد الى الاذهان سلوك الكماليين ازاء المتدينين في العشرينات والثلاثينات. وفي الوقت الراهن، فان المتدينين في البلدين يعتبرون «اصوليين» ويتهمون بالرجعية والتخلف من جانب النخبة الحاكمة. غير ان قمع الصحوة الاسلامية سياسي في تركيا لكنه استئصالي في الجزائر. وربما جاز لنا ان نقول ان الصحوة تتعرض للاغتيال الادبي والسياسي في تركيا، بينما تتعرض في الجزائر للاغتيال المادي والتصفية الجسدية.

- للعسكر دور رئيسي في البلدين يؤدى من وراء الستار فهم في تركيا يعتبرون انفسهم مؤسسي الجمهورية وحراس النظام العلماني، وبهذه الصفة قاموا بثلاثة انقلابات عسكرية في الفترة بين عامي 60 و80، وليس

المصدر : المجلة

التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعيدا عن الاذهان دورهم في الضغط على حكومة نجم الدّين اربكان زعيم حزب الرفاه، مما اضطره الى التخلي عن منصبه بعد عام من توليه رئاسة الوزراء وهم في الجزائر يعتبرون انفسهم مؤسسي الدولة واصحاب السلطة فيها، الأمر الذي دعاهم الى القيام بانقلابهم في عام 92 حين ادركوا ان السلطة على وشك ان تفلت من ايديهم. غير ان هناك فرقا في الدرجة. فعسكر تركيا لهم مؤسسة تعبر عنهم (مجلس الامن القومي)، بينما الوضع مختلف في الجزائر، حيث يؤدي العسكر دورهم من خلال اشخاص واجهزة امنية سرية وليس من خلال مؤسسات قانونية.

● البلدان يخوضان صراعا حضاريا مريرا، بسبب تعرضهما لحملة تغريب سعت الى فصل كل منهما عن جذوره وهويته الاصلية، وان اختلفت الدرجة في كل منهما. فتركيا دفعت الى الارتماء في احضان الغرب منذ العشرينات، وفرض على الناس ان يغيروا من سلوكهم وتقاليدهم، حتى اعتبرت الثياب الغربية هي الازياء المعتمدة طبقا لقانون سمي باسم «قانون القيافة العامة» وفي الهرولة باتجاه الغرب، حورب الاسلام وشوهت صورته الى ابعد مدى.

● الجزائر واجهت نفس الموقف على نحو آخر، فحزب «فرنسا» هو المهيمن على البلاد، والتيار الداعي الى الحاق البلاد بالنموذج الحضاري الغربي اعلن حربا استئصالية ضد حزب الجزائر المدافع عن هوية البلاد العربية والاسلامية، والصراع لا يزال مستمرا. ورغم ان الغلبة لدعاة التغريب في كل من البلدين، الا ان المعركة لم تحسم على نحو نهائي بعد، حيث تلقى مساعيهم مقاومة مستمرة من جانب القوى الوطنية والاسلامية المدافعة عن هوية المجتمع الاصلية، والرافضة للهيمنة الثقافية الغربية.

يلفت النظر في هذا الصدد امران: الاول ان اوروبا المجاورة تؤيد تغريب البلدين لكنها ترفض التحاقهما بها. بكلام آخر، فان اوروبا تريد لهما ان ينتسبا الى الغرب دون ان يكونا جزءا منه. ذلك اشد وضوحا في حالة تركيا التي رفضت المجموعة الاوروبية حتى الان انضمامها الى «ناديها المسيحي» (والتعبير لاحد كبار الساسة في هولندا).

الامر الثاني ان الحرف العربي حورب في البلدين، حيث تم اغتياله تماما في تركيا، واستبدل بالحروف اللاتينية، بينما يحاصر الآن بشدة في الجزائر من جانب حزب فرنسا الذي ما برح يقاوم التعريب ويضع كل ما يمكن من عقبات في سبيل تحقيقه.

● العلمانية مفروضة على البلدين. وهي في تركيا اقرب الى دين الدولة الرسمي، الذي لا يقبل اي مساس او تحفظ، بينما هي في الجزائر نموذج تتبناه النخبة المهيمنة، الامر الذي افرز نوعا من النفور ازاء التوجه الاسلامي عامة، وازاء الشريعة بدرجة اخص. والقاسم المشترك بين البلدين في هذا الصدد ان ذلك لم يكن خيار المجتمع، ولكنه تحيز النخبة المهيمنة التي تمسكت بفرضه على المجتمع.

● المؤسسة السياسية في البلدين متهمة بالفساد. «فالمافيات» متداخلة مع الجهاز الحكومي في تركيا. و«المافيات» تعبير شائع هناك يرمز الى الجماعات صاحبة المصالح التي لا تتورع عن ارتكاب الجريمة لتحقيق اغراضها. شيء من هذا القبيل حاصل في الجزائر، حيث تشكلت في ظل المرحلة الاشتراكية ونظام التسيير الذاتي، مافيات احتكرت النشاط الاقتصادي. وبعد انقلاب عام 1992، دخلت شرائح من قيادات العسكر في شبكة احتكار الاستيراد والتوزيع وغير ذلك، الامر الذي وسع من دائرة الفساد، وجعل اخبار العمولات والرشاوى على كل لسان في العاصمة الجزائرية.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

● صعود الحالة الاسلامية في البلدين اتخذ نمطا متشابها. في الجزائر انجز انصار جبهة الانقاذ انتصارهم الاول في البلديات، الامر الذي شجعهم على خوض الانتخابات النيابية بعد ذلك، التي حققوا في جولتها الاولى فوزهم المشهور. في تركيا، فعل انصار حزب «الرفاه» نفس الشيء، بدأوا بالبلديات، ثم حققوا انجازهم في البرلمان الذي كانوا مشاركين فيه منذ سنوات بأعداد اقل. وكما كان انتصار جبهة الانقاذ مفاجئا في الجزائر عام 91 فان الفوز الكبير الذي حققه حزب «الرفاه» في انتخابات 95، تجاوز توقعات النخبة السياسية، واعتبر بالنسبة لهم «صدمة».

حين يغلق باب التغيير السلمي!

في محاولة تتبع الفروق بين الحالتين التركية والجزائرية نلاحظ ما يلي:

● تركيا تمثل موقعا بالغ الاهمية في الاستراتيجية الغربية، خصوصا في السياسة الامريكية، ويعول عليها الغرب الكثير في مواجهة ايران واحداث توازن معها. اما الجزائر، فاهميتها اقل بكثير، واهتمام فرنسا بها اكثر من الولايات المتحدة، لا لدور معول عليها، ولكن لانها بلد غني بالنفط والغاز، ويمثل مفتاحا لشمال وغرب افريقيا، ثم لان الجالية الجزائرية في فرنسا خاصة، لها وزنها ويمكن ان تكون مصدرا لقلاقل يخشى منها على استقرارها.

● هامش الديمقرطية في تركيا لا يقارن بمثله في الجزائر. الامر الذي جعل السمة الاساسية للصراع في تركيا انه سياسي، ويشكل العنف فيه استثناء، بينما هو في الجزائر على العكس تماما، حيث يشكل العنف قاعدة بينما الحوار السياسي استثناء لا يقاس عليه. وبسبب ذلك الهامش الديمقراطي في تركيا فان الاحزاب والجماعات السياسية تربت على بقية الاحزاب الاخرى. بينما الاحزاب السياسية في الجزائر لم تتوفر لها تلك الاجواء، لذلك فانها لا تملك رصيدا لا في الممارسة ولا في التقاليد الديمقراطية، وهو ما ينطبق على جبهة الانقاذ، بقدر ما ينطبق على الجماعات السياسية الاخرى

وبسبب ذلك الهامش الديمقراطي المتاح منذ حوالي نصف قرن، اصبح المجتمع التركي قويا وحافلا بالمؤسسات على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعكس المجتمع الجزائري الذي دمر النظام الشمولي مؤسساته واضعف بنيانه، الامر الذي يسر للسلطة المهيمنة ان تعيد تشكيل الحياة السياسية على هواها، وبالصورة التي تكفل لها الكلمة العليا من ناحية والاستمرار من ناحية اخرى. وهو ما بدا بوضوح في الدستور

الجزائري الجديد.

● برغم ضغوط مراكز القوى في تركيا، يظل التغيير السلمي للسلطة ممكنا، غير ان هذا الهدف يتعذر تحقيقه في الجزائر، التي اغلقت فيها ابواب الامل في التغيير السلمي، الامر الذي اطلق قوى العنف الذي اصبح الباب الوحيد المفتوح لاحداث التغيير او الضغط على السلطة.

● الارهاب في تركيا كروي، والصراع المسلح عرقي بالدرجة الاولى اما في الجزائر، فهو اسلامي، والصراع المسلح له صبغة سياسية وليست عرقية. صحيح ان هناك اطرافا تلعب بورقة الاكراد في تركيا، واخرى تستخدم ورقة البربر في الجزائر، الا ان اكراد تركيا لهم مشكلات تتعلق بالهوية بينما البربر في الجزائر ليست لديهم مشكلة من اي نوع، واذا كان الاولون قد قمعوا تاريخيا بواسطة السلطة التركية فان البربر كانوا دائما من السلطة وركنا في النضال الجزائري.

● اختلف صدى فوز الاسلاميين في الانتخابات. فهم لم يمكنوا من جني ثمرة الفوز في الجزائر حيث جرى الانقلاب المعروف، ولكنهم كانوا اوفر حظا في تركيا، حيث مكنوا ثم اجضهت محاولتهم سلميا وسياسيا. وبينما ايدت الدول الغربية عملية انقلاب العسكر في الجزائر، فانها تحفظت على ذات الدور في تركيا، وكان تحذير وزيرة الخارجية الامريكية لجنرالات انقرة من القيام بأي عمل غير دستوري وغير ديمقراطي، تعبيرا عن ذلك التحفظ الغربي. والسبب في ذلك ان تركيا حليفة للغرب وعضو في حلف الاطلنطي وتحتل موقعها الذي اشرنا اليه في الاستراتيجية الغربية، ولذلك فهنا له اهتمام بضرورة توفر الشكل الديمقراطي حفاظا لماء الوجه. وتلك ملابسات لا تتوفر للجزائر، التي لا يهم الغرب كثيرا ان تكون لها سمتها الديمقراطية، لان ذلك سيظل منسوبا الى نظامها السياسي ولن يصبح منسوبا الى الغرب كما في الحالة التركية.

● القاعدة الاسلامية في تركيا صوفية وغير مسيسة اصلا، وحزب الرفاه بشكل استثناء عليها، والى حد ما هو منفصل عنها، وتأييدها له لم يكن مضمونا دائما في الماضي على الاقل. في الوقت ذاته فإن الجماعات الاسلامية ـ الصوفية وغيرها ـ لها حضور اقتصادي قوي في المجتمع، او تمتلك مشروعات كبيرة تقدر بملايين الدولارات. اما القاعدة الاسلامية في الجزائر فهي مختلفة، ليست صوفية ابتداء، ولكنها منخرطة بالكلية في العمل السياسي، وبسبب حداثة العهد بالتعددية النسبية مع انعدام هامش الديمقراطية، فان تلك الجماعات ليس لها اي وزن اقتصادي، وتستمد الآن وزنها السياسي من مدى تفاعلها مع السلطة او رضاها عنها.

البلدان يخوضان صراعا حضاريا اختلف أسلوب إدارته

● التنوع في تركيا غني عنه في الجزائر. فالاقليات الدينية محدودة في تركيا، بينما الاقليات العرقية والمذهبية اكثر. وان كان اليهود والمسيحيون قلة، فان الاكراد حوالي ١٥ مليونا والعلويين مثلهم تقريبا، وهناك شيعة بين الاكراد، كما ان هناك عربا في المناطق الحدودية المتاخمة لسورية.

في الوقت ذاته، فالاقليات الدينية تكاد تكون منعدمة في الجزائر، ولا يعتبر الامازيغ اقلية بينما هناك بعض القرى الاباضية جنوب البلاد.

● اسرائيل حاضرة في تركيا، واليهود مؤثرون في الحياة الاقتصادية،

وهي تمثل احد العناصر الضاغطة باتجاه تطويق الحالة الاسلامية، سواء من خلال اصحاب المصالح في الداخل، او من خلال الولايات المتحدة الامريكية. وفي الجزائر الوضع مختلف، حيث لا دور مرئيا لاسرائيل، والضغط او التدخل الخارجي محصور في فرنسا بالمقام الاول.

نحن اذ نتحدث عن مجتمعين منفصلين، اوجه الاختلاف بينهما اعمق واكثر من اوجه الاتفاق. واهم خلاف في السياق الذي نحن بصدده يتمثل في حجم وطبيعة ومدى جدية الممارسة الديمقراطية في كل منهما. حيث لا يخفى على احد ان هامش الديمقراطية المتاح في تركيا يحصنها ضد احتمالات «الجزأرة». اذ حينما يلوح امل التغيير السلمي في اي مجتمع، يتراجع بالضرورة شبح العنف ولا يكون له مجال

ان المقابلة بين النموذجين تقودنا الى نتيجة تؤكد انه في مواجهة العنف والارهاب، فان الديمقراطية هي الحل، وان غياب الديمقراطية هو بحد ذاته ارهاب في حق المجتمع، يفجر طاقات العنف ويهدد حاضره ومستقبله ■

إبعاد اربكان عن الحكم
كلف 75 مليون دولار لشراء أصوات النواب


يلماز: «شراء» نواب تشيلر ضمن له الاكثرية

اسطنبول ـ ابراهيم الياس

■ تحققت توقعات المراهنين على ان تكليف الرئيس التركي سليمان ديميريل، لزعيم المعارضة وخصم تشيللر اللدود مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم، بتشكيل الحكومة التركية الجديدة سوف يؤدي الى ذوبان حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تشيلر بسبب احتدام الخلافات داخل حزبها. وتقول تشيلر ان القوى الخفية التي تضررت مصالحها من اجراءات حكومة اربكان قد رصدت مبلغ 75 مليون دولار لشراء النواب من حزب الطريق القويم بعد تكليف مسعود يلماز بتاليف الوزارة الجديدة بحيث انخفض عدد نوابه الى 104 نواب، في حين زاد عدد نواب حزب الوطن الام الى 132 نائبا، وبذلك حاز مسعود يلماز على الاكثرية المطلوبة للفوز بثقة البرلمان بعد ان جمع 277 صوتا من خلال تحالفه مع المستقلين واحزاب اليسار بالاضافة الى حزب مسعود يلماز، اي حزب الوطن الام (132 صوتا).

ويأمل تحالف تشيلر ـ اربكان في عدم حصول حكومة يلماز على ثقة البرلمان نظرا لوجود الاختلافات بين الاحزاب العلمانية المؤتلفة فيها، رغم اتفاقها جميعا على ضرورة ابعاد حزب «الرفاه» اما اذا فازت حكومة يلماز بثقة البرلمان، فعند ذلك تأمل تشيللر في التعاون مع حزبي «الرفاه» والشعب الجمهوري، (حزب دنيز بايكال) لاسقاط حكومة يلماز والتوجه نحو الانتخابات المبكرة خلال الاشهر الثلاثة القادمة. ولكن حكومة يلماز ستقوم خلال تلك الفترة بتنفيذ كافة مطالب او قرارات مجلس الامن القومي بوضع المدارس الدينية تحت رقابة واشراف الدولة من خلال منح حقيبة وزارة التربية والتعليم الى حزب اليسار الديموقراطي المساند لقرارات الجنرالات، وبجعل التعليم الالزامي لمدة ثمانية اعوام متواصلة وادخال مادتي الفلسفة وتاريخ الثورات الكمالية الى المدارس الدينية مع تطبيق كافة قواعد العلمانية وتنفيذ قانون لباس الرأس وتجميد نشاط حزب «الرفاه».

كما تنوي حكومة يلماز اعادة فتح ملفات الفساد التي اتهمت بها تشيلر وعمل حزب «الرفاه» على تبرئتها منها بسبب وجود الاكثرية الحكومية في اللجان التحقيقية البرلمانية التي نظرت في هذه القضايا وقررت عدم تقديم تشيلر للمحكمة العليا بسبب هذه الاتهامات.

وتعتقد تشيللر التي كانت تطمح الى تولي الرئاسة الدورية بعد استقالة اربكان وفق الائتلاف الموقع بينهما، بان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل قد تحالف مع العسكريين والقوى الخفية المؤثرة في شارع السياسة والتي تضررت مصالحها بسبب قرارات حكومة اربكان الاقتصادية، من اجل تحطيمها مع حزبها ■

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي

محمود السيد الدغيم *

■ وصل نجم الدين اربكان الى رئاسة الوزارة عن طريق صناديق الانتخاب ومنح الناخب «الرفاه» اكثرية برلمانية اسفرت عن ولادة حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق الصحيح» بزعامة تانسو تشيلر، بعد فشل ائتلاف يلماز - تشيلر (الوزارة ٥٣). وبعدما نالت حكومة اربكان (الوزارة ٥٤) الثقة بدأ رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ينسق مع يلماز على رغم انه من حزب منافس. واخيراً اوعز ديميريل الى انصاره في حزب تشيلر بالانشقاق عنه، فشكل احسان جندروك حزب «تركيا الديموقراطية» الذي استقطب المنشقين من حزب «الطريق الصحيح» بينهم نائب برلماني يهودي واحد هو جافي كمحي.

تحالف العسكريتاريا

ارتفعت وتيرة الغزل بين عسكر تركيا وقيادات اسرائيل، ولم يتخلف وزير الدفاع التركي طورها طيان عن الذهاب مراراً الى اسرائيل، وشكل ذلك ضغطاً على رئيس الوزراء، الامر الذي دفعه للاستقالة.

قارنت تشيلر بين وضع وزارة اربكان ووزارة المرحوم عدنان مندريس في تصريح ادلت به يوم الاربعاء الثاني من تموز (يوليو) الجاري تناقلته الاقنية التلفزيونية التركية وقالت فيه: «لقد قدموا عدنان مندريس رحمه الله ضحية بلا ذنب سنة ١٩٦٠م، واليوم يضحون بوزارتنا بلا سبب. واولئك وهؤلاء ملة واحدة». واضافت: «لن ينتصر المنافقون ولن تستمر وزارتهم».

وكان نجم الدين اربكان هتف بعدما نالت وزارته الثقة قبل سنة: إن الماسونية لن تحكم تركيا بعد اليوم. وكان نائب الرفاه الذي التحق بالمستقلين شوقي يلماظ اكثر صراحة حين اعلن من التلفزيون «ان الرئيس ديميريل ماسوني ووضع على راسه التوراة. حبذا لو يضع على راسه القران».

رغم كل المحاذير اغلقت الحكومة ٥٤ صالة قمار في تركيا، والعديد من الحانات ومصانع الخمور، واعادت الاعتبار لبعض الجوامع وانصفت المساجين، ورفعت معاشات الموظفين والمتقاعدين، وكشفت الكثير من سرقات لصوص الدولة. لكن القوى المتضررة حالت دون اتمام المشروع حين تخوفت من ان اربكان يسعى الى احياء السوق الاسلامية عبر اتفاق كبرى الدول الاسلامية بغية تحقيق التقدم الصناعي والزراعي من اجل التحرر من التبعية الغربية. ودفع الخطر العديد من القوى في الداخل والخارج الى العمل على اسقاط الحكومة.

الضغوط

تزايد ضغط المؤسسة العسكرية على كل ما هو اسلامي ابتداء بمدارس الائمة والخطباء الشرعية ومروراً بحجاب المراة، الى رفع وتيرة التعامل مع اسرائيل، واستغلال الوضع الكردي المعقد. ووصل الضغط حد تدخل المحاكم العسكرية في الشؤون الاقتصادية ونهب الخزينة تحت ستار الحروب في شمال العراق والمناورات في البحر المتوسط.

إزاء ذلك الواقع طلبت تشيلر من اربكان ان يتنازل لها عن رئاسة الحكومة ففعل وقدم استقالته. وهنا انكشف خداع الرئيس ديميريل فلم يكلف تشيلر تشكيل الوزارة، بل زميله يلماز. وعلى الفور تكاتفت القوى المتضررة واعلنت وحدة الصف ضد ائتلاف الرفاه و«الطريق الصحيح».

ازدادت حدة الفرز في الشارع التركي وامتدت الى القيادة فشهدت الاحزاب فراراً من حزب الى حزب فتشرذم البرلمان بطريقة مخجلة.

وعلق النائب شوقي يلماز تلفزيونياً في مطار طرابزون على ساحل البحر الاسود «ان تنقل اعضاء البرلمان من حزب الى حزب يتم بالرشوة التي بلغت ملايين الدولارات اضافة الى توزيع مناصب الوزارة والدولة بطريقة لااخلاقية». وعندما ساله الصحافيون عن رأيه بوزارة يلماظ، قال شوقي يلماز: «هذه الوزارة كابن امراة تزوجت سبعة رجال في ليلة واحدة. حكومة لقيطة».

حكومة يلماز والبرلمان

تواجه حكومة يلماز تحديات كبرى. فالبرلمان مؤلف من ٥٥٠ مقعداً، اثنان شاغران والباقي ٥٤٨ مقعداً. اعداد نواب الاحزاب في تبدل مستمر، ففي اذار (مارس) الماضي غادر حزب اجاويد نائبان، وخسر يلماز بعض نوابه. واستقل صقور الرفاه. وشهد حزب تشيلر انشقاقاً فعلياً حين غادره التيار المعترض على وجود الاسلاميين في الحكم. وجراء هذا الوضع القلق تذبذب البرلمان. وتوزعت المقاعد في

١٩٩٧/٦/٢٨ كالآتي:

- حزب الرفاه ١٥٤ نائباً.
- حزب الطريق الصحيح ١٠٩ نواب.
- حزب الوحدة الكبرى بقيادة محسن يازجي اوغلو ٨ نواب.
- المستقلون ١٨ نائباً.
- حزب الوطن الام ١٣٠ نائباً.
- حزب اليسار الديموقراطي بقيادة بولند اجاويد ٦٧ نائباً.
- حزب الشعب الجمهوري بقيادة دنيز بايقال ٤٩ نائباً.
- حزب تركيا الديموقراطي بقيادة جندروك ١١ نائباً.
- حزب حركة الملة القوملية نائبان.

راى بعض المحللين السياسيين الاتراك ان البرلمان انقسم الى طرفين متصارعين قوام كل واحد منهما ٢٧٤ نائباً.

ولم تدم الصورة البرلمانية على تعادلها اذ طرا عليها الخلل جراء انعدام الوازع الأخلاقي وتدفق المغريات المادية والمعنوية والوعود المعسولة. واكثر المصائب حلت في حزب الطريق الصحيح. ففي ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٩٧ انشق عن الحزب يلماظ إريز، ويلديرم اق طونا (استقالا من الوزارة). وفي ١٩٩٧/٥/١٧ استقالت من الوزارة ايشيلاي صايغين ثم انشقت عن حزبها والتحقت بحزب الوطن الأم.

وفي ١٩٩٧/٥/٢٣ انشق شامل ايريم، وفي ١٩٩٧/٥/٢٤ انشق عن الحزب إلهان اق اوزوم، ثم جافي كمحي. وفي ١٩٩٧/٥/٣٠ انشق يلدريم عن الحزب بعدما استقال من الوزارة في ١٩٩٧/٤/٢٦. ثم طرد من الحزب ياليم إيريز في ١٩٩٧/٦/٢. وفي ١٩٩٧/٦/١٣ استقال من الوزارة وزير السياحة بهاء الدين يوجيل. وفي ١٩٩٧/٦/٢٢ انشق خلوق مُفتيلار. وفي ١٩٩٧/٦/٢٥ انشق حسان دنيز كوردو. وفي ١٩٩٧/٦/٢٧ انشق عن الحزب كل من: قوبيلاي اويغون، واسماعيل كوسه، واركان قيمال اوغلي، وتكين اينرم. وفي ١٩٩٧/٦/٢٨ انشق عن الحزب نائب من لواء اسكندرون اسمه علي اويار، ونائب من ازمير اسمه طورهان ارنيتش.

وبعد هذه الانشقاقات اصبح عدد نواب حزب الطريق الصحيح في البرلمان ١٠٧ نواب. وفي ١٩٩٧/٦/٢٩ غادر حزب تشيلر ثلاثة نواب، منهم النائب ايفزين بولوط من ادرنة (التحق بحزب يلماز)، كما انشق وزير السياحة السابق بهاء الدين يوجيل الذي استقال من الوزارة في ١٩٩٧/٦/١٣، ثم انشق نائب اخر من قونية اسمه علي كون ايدن. فهبط عدد مقاعد الطريق الصحيح الى ١٠٤. وانخفض بذلك عدد المعلنين عن رفضهم لوزارة يلماظ الى ٢٦٩ نائباً. وفي ختام حزيران (١٩٩٧/٦/٣٠) انشق نائب اخر هو نوري يابوظ نائب افيون وقره حصار.

ومع كل ذلك فما زال وضع الوزارة في مهب رياح البرلمان التركي.

الحكومة ٥٥

وقعت بروتوكول «الحكومة ٥٥» ثلاثة احزاب علمانية هي حزب الوطن الأم، وحزب اليسار الديموقراطي، وحزب تركيا الديموقراطية برئاسة حسام الدين جندروك.

وبموجب البروتوكول حصل حزب الوطن الأم على ٢١ مقعداً وزارياً بما فيها رئاسة الوزراء لمسعود يلماز، وحصل حزب اليسار الديموقراطي على ١١ مقعداً وزارياً بما فيها مقعد نائب رئس مجلس الوزراء لبولند اجاويد، وحصل حزب تركيا الديموقراطية على خمسة مقاعد بما فيها مقعد نائب لرئيس مجلس الوزراء احتله عصمت شركين وليس رئيس حزبه جندروك، ومنح مقعد وزاري واحد لنائب مستقل هو ياليم ايريز. وامتازت الوزارة الجديدة برفع عدد وزراء الدولة لارضاء الموالين ووافق عليها ديميريل وبقي ان تنال ثقة البرلمان.

يرجح مهندسو هذه الوزارة المتناقضة الحصول على ٢٧٩ صوتاً في البرلمان، ومعارضة ٢٦٨ صوتاً. ويروجون ان نواب حزب يلماز سيمنحون الثقة وعددهم حالياً (اول تموز) ١٣٢ نائباً، وحزب اجاويد ٦٧ نائباً، وحزب جندروك ١٢ نائباً، وحزب حركة الملة القومية نائبان، و١٧ نائباً من المستقلين، و٤٩ نائباً من حزب

الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بايقال.

والسؤال: هل محصول البيدر سيطابق حسابات الحقل؟

الساحة مفتوحة على احتمالات مختلفة منها:

اولاً، توجد مجموعة شريفة محترمة في حزب يلماز لن توافق على الغاء المدارس الشرعية. ولهذا لا يستبعد غياب بعض نواب حزبه عن جلسة التصويت في البرلمان.

ثانياً، لم يعلن حتى الآن برنامج الحكومة وانما سيعلن امام البرلمان في ١٩٩٧/٧/٧، وسيكون التصويت في ١٩٩٧/٧/١٢. لذلك فإن اصوات المعارضين والمؤيدين عرضة للاختلال.

ثالثاً، يشترط دنيز بايقال اجراء انتخابات مبكرة خلال ثلاثة اشهر لتقديم دعمه وهذا غير وارد عند يلماز واجاويد لانهما سيفلسان في الانتخابات المقبلة، ولا يستبعد تخلي بايقال عنهما لانه لم يحقق مناصب وزارية. كما لا يستبعد اتفاقه مع تشيلر والرفاه من اجل اتخاذ قرار برلماني باجراء الانتخابات العاجلة. ولا سيما ان وزير المال عبداللطيف شنار صرح ان المبالغ اللازمة لاجراء الانتخابات رصدت وهي متوافرة في الخزينة.

رابعاً، يراهن يلماز على كسب ١٧ صوتاً من المستقلين. وهذا تفاؤل ليس في محله لان المستقلين غير ملتزمين باحد وربما لن ينال سوى صوت المستقل الذي استوزره.

هكذا تبقى الابواب مفتوحة امام المتغيرات وستلعب الرشاوى دورها الى جانب ابتزازات العسكر في تغيير موازين الاصوات البرلمانية والخاسر الوحيد هو المواطن التركي البريء.

---

* كاتب سوري مقيم في بريطانيا.

تركيا في ظل الحكومة اليمينية - اليسارية: مؤشرات توحي بتفاقم الصراع

هل انتهى كل شيء نهاية حسنة بسقوط حكومة وقيام حكومة أخرى في تركيا؟ *سامي شورش* يقول لا:

الضربة القاصمة التي اودت بحكومة الائتلاف بين نجم الدين اربكان وتانسو تشيلر لم تات من الجيش ولا من احزاب المعارضة اليمينية واليسارية على رغم دور الطرفين في التهيئة لها. بل اتت من رئيس الجمهورية سليمان ديميريل الذي استغل فرصة استقالة رئيس الوزراء اربكان ليكلف تشكيل حكومة جديدة لا الى شريكة حزب الرفاه في الائتلاف الحاكم تشيلر، بل زعيم المعارضة مسعود يلماظ الذي لم يكن يتمتع في يوم التكليف باغلبية برلمانية تساعده على تنفيذ الارادة الرئاسية.

كانت حجة الرئيس ديميريل في تبريره امر تكليف زعيم المعارضة ان حقه الدستوري يمنحه صلاحية تكليف زعيم الاغلبية البرلمانية بعد استقالة رئيس الوزراء السابق *لكن الحقيقة التي غض ديميريل نظره عنها ربما ارضاءً للمؤسسة العسكرية المتحاملة* على الائتلاف السابق، ان أربكان لم يقدم استقالته من جراء انفراط عقد ائتلافه مع تشيلر بل قدمها بإتفاق مسبق معها بغية فسح المجال امام رئيس الجمهورية لتكليفها أمر اعادة تشكيل الحكومة.

لكن «اللعبة» الديموقراطية التي لها احكامها في الوضع التركي والتي لعبها رئيس الجمهورية بالتعاون مع احزاب المعارضة من جهة ومؤسسة الجيش من جهة ثانية، قلبت الأية. وللتاكيد على حقيقة الانقلاب لم تمض سوى أيام معدودات على أمر تكليف زعيم المعارضة حتى توالت سلسلة الاستقالات الدراماتيكية من اعضاء برلمانيين في حزبي اربكان وتشيلر، ما اخل بميزان الاغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها الائتلاف السابق لصالح الائتلاف الجديد بين اليمين واليسار. وفي كل ذلك بدأ الرئيس ديميريل وكانه كان على علم مسبق بالاستقالات وميلان ميزان الاغلبية نحو يلماظ بعد تكليفه تشكيل الحكومة!

وبعيداً عن مثل ذلك الاستغلال السيء للعبة الديموقراطية، والذي لا يضيف اي انتصار فعلي الى سجل العلمانية في تركيا، يبدو ان التشكيلة الحكومية اليمينية - اليسارية في طريقها الى نيل ثقة البرلمان بعد اقل من اسبوع.

فالجيش الخارج لتوه من احدى اكبر عملياته في شمال العراق يضع ثقله وراء الائتلاف الجديد نكاية باربكان وتشيلر بل معاقبة لهما على تلكؤهما في التجاوب مع متطلبات الجيش في ميدان محاربة مظاهر التطرف والاصولية في تركيا والمؤسسة السياسية التي يقودها رئيس الجمهورية سليمان ديميرل باركت *الائتلاف الجديد قبل قيامه. اما البرلمان فحسم امره للثقة بالحكومة الجديدة*، كما بدا من الاستقالات السبع التي اعقبت استقالة اربكان من رئاسة الحكومة. وكل ذلك في الواقع هو ما يمنح رئيس الوزراء الجديد مسعود يلماظ دفقاً عميقاً من الطمانينة والثقة والتفاؤل تبدو معها حكومته وكانها تملك مقدرة كافية لتهدئة الأزمة السياسية التي عصفت بتركيا خلال العام المنصرم.

لكن التساؤل هو: هل حقاً يستطيع الائتلاف الحكومي الجديد بين يلماظ وأجاويد وسيزجين ان يعالج المشكلات الناشئة بين المؤسستين العسكرية والسياسية؟ وهل يملك مقومات الاستمرار والديمومة الى حين موعد الانتخابات القادمة، ام ان ديميريل سيضطر بفعل استمرار المشكلات وتفاقمها الى اجراء انتخابات مبكرة في موعد ربما لا يتجاوز منتصف العام المقبل؟

للاجابة على مثل هذه التساؤلات المشروعة في بلد يشتهر بمفاجاته وتطوراته السياسية غير المتوقعة، لا بد من تسليط الضوء على عدد من المسائل:

اولاً: لا يبدو ان الجيش في صدد الاكتفاء باخراج الرفاه من الحكم ففي الفترة التي سبقت استقالة اربكان حاولت الأحزاب اليمينية واليسارية، بالتعاون مع مؤسسة الجيش، إلصاق تهمة الدعوة للحرب الأهلية بحزب الرفاه. ولم تنجح محاولات بذلها اربكان لتعديل بعض النصوص القانونية البرلمانية التي يمكن لها ان تمنع اقدام الجيش او المؤسسة السياسية من حظر نشاطه القانوني وملاحقة بعض قيادييه تحت طائلة تلك التهمة. وقد شرع الجيش في وقته في التهيئة لمثل ذلك الحظر *باعلانه ان* شركات وراسماليين اتراكاً معينين يقفون وراء تمويل الأصولية والتطرف في تركيا، *ما حدا بقيادته الى التلويح* باجراءات قانونية لمنع مثل ذلك التمويل *كمقدمة لتجفيف المقدرة المالية* للرفاه.

وفي تلك الاثناء لم يستطع الجيش ولا احزاب المعارضة تمرير الكثير مما كانوا يبيتونه ضد الرفاه، نظراً للاغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها الائتلاف بين تشيلر واربكان. لكن الوضع في ظل الحكومة الجديدة سيختلف خاصة بعد تحولات المواقف البرلمانية.

كذلك الحال مع تشيلر. فالجيش الذي كان على صلة ممتازة بها قبل اكثر من عام، اخذ يبدي توجساً من زعيمة «الطريق القويم» خاصة بعد ائتلافها مع الاسلاميين. وما زاد التوجس ان تشيلر اخذت تدعو لاستيعاب الحركة الاسلامية ضمن

المدى

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٧/١٩٩٧

نسيج القانون وادارة الحكم ونبذ اساليب استئصالها، نظراً لمضمار ذلك الاسلوب على استقرار الأوضاع الداخلية التركية.

والواقع ان الموقف المتعنت حيال تشيلر لا يقتصر على الجيش بل تشترك الاحزاب اليمينية، وفي مقدمها غريمها اليميني حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ، مع الجيش، في الخشية من دورها. لذلك لا يستبعد ان يتعاون الطرفان على اقصاء تشيلر عن الحياة السياسية عبر تشجيع دعوة تنحيتها من رئاسة حزبها. وكل ذلك في الواقع لا يملك ان يعقد حال الصراعات الداخلية في تركيا. بل لا يمكن الا ان يخرج الصراعات من بين جدران البرلمان الى الشارع خاصة ان قواعد الرفاه والطريق القويم تعيش خيبة عميقة لجهة طريقة اخراج قادتهم من الحكومة.

ثانياً: اذا افترضنا ان الجيش والحكومة سوف لا يقدمان على حظر الرفاه وعلى تشجيع الدعوات المتعلقة بتنحية تشيلر عن رئاسة حزبها. فالمؤكد ان الحزبين سيضطران الى تعميق التحالف القائم بينهما. اضافة الى المحاولة المشتركة لجعل مطلب الانتخابات المبكرة مطلباً شعبياً. وتشير تقديرات بعض المختصين في الوضع التركي الى ان الرفاه أصبح يحظى بتعاطف ملموس ربما ساعده على تسخين الدعوة للانتخابات المبكرة، ومن ثم توسيع فرص عودته الى الحكم في أي انتخابات مقبلة. وهكذا نجد ان مشكلات التعامل مع الحزبين الخارجين من السلطة تتشابه بالنسبة الى الحكومة، ان هي مارست ضدهما سياسات التضييق أو سمحت لهما بممارسة النشاطات كما كانت الحال في السابق.

ثالثاً: الى كل ذلك، هناك امكانية تفاقم الصراع ضمن الائتلاف الحاكم نفسه. او بين الائتلاف ومؤسسة الجيش. فالحكومة الجديدة تضم نزعات غير منسجمة مع التوجهات الاميركية في المنطقة بشكل عام. فبالنسبة الى الموضوع العراقي الذي توليه الادارة الأميركية اهتماماً خاصاً، يرى مسؤولون بارزون في الائتلاف الحاكم مثل نائب رئيس الوزراء بولند اجاويد (رئيس حزب اليسار الديموقراطي) ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع عصمت سيزجين (حزب الديموقراطية في تركيا) ووزير الخارجية اسماعيل جم (من حزب اجاويد) ان تركيا تحملت ولا زالت تتحمل اضراراً فادحة من سياسة الحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق، وان واشنطن غير مستعدة لتعويض تلك الخسارة أو المساعدة في معالجة آثارها وكل ذلك ما يدفع باولئك المسؤولين الى تشديد دعوتهم للانفتاح الاقتصادي على العراق ومحاولة التطبيع السياسي معه. وما زيارة اجاويد الى بغداد عام ١٩٩٥ وطرحه عام ١٩٩٦ مشروع الغاء الحماية الاميركية الخاصة باكراد العراق والعاملة من قاعدة انجيرليك التركية وتشجيع الاحزاب الكردية العراقية على التفاهم مع حكومتهم المركزية بعيداً عن السيطرة الاميركية، اضافة الى زيارة عصمت سيزجين الى بغداد عام ١٩٩٦

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

على راس وفد اقتصادي من رجال الأعمال الأتراك، الا دلائل توحي بقوة النزعات المتعارضة مع السياسات الاميركية في داخل الائتلاف التركي الجديد.

لكن المعلوم ان الجيش يحرص على ابقاء التحالف التركي - الاميركي بعيداً عن كل شائبة، خصوصاً في ظل التوترات الجديدة التي تعيشها تركيا مع جيرانها. ولذلك لا يمكن استبعاد ان تصطدم مؤسسة الجيش مع الائتلاف اليميني - اليساري الحاكم او مع بعض أطرافه، وفي حال حرص الجيش على تجنب اعادة البلد الى دوامة الصراعات السابقة، فالمؤكد ان الجيش سيشجع عملية التسريع في اجراء الانتخابات المبكرة. لكل ذلك يمكن القول ان الحكومة الجديدة أخذت تتحرك على انقاض الائتلاف السابق لكن المتوقع ان تواجه هي الأخرى مشكلات وعقبات لا تقل في انعكاساتها عن بعض ما شهدتها تركيا في فترة أربكان وتشيلر.

سامي شورش

فى تركيا: هل يفوز يلمظ بالضربة القاضية على الإسلاميين؟

معظم الاتراك يفضلون نهج مصطفى كمال اتاتورك بفصل الدين عن الدولة ، لذلك وجد نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاة ورئيس الوزراء الاسبق معارضة شديدة من جنرالات الجيش التركى ، لانه طالب بتطبيق الشريعة الاسلامية بتركيا وارتداء المراة الحجاب فى الاماكن العامة وكان اربكان قد حاول توثيق العلاقات مع إيران والعراق وليبيا .

ولان جنرلات الجيش التركى يتحكمون فى السياسة فقد رحبوا بمسعود يلمظ وتاييده بقوة فى مواجهة المد الاسلامى ، وقد اعتبر الجنرلات ان سياسة اربكان اضرت بالامن القومى التركى ، وان خروج اربكان من السلطة لن يكون الفصل الاخير لحياته السياسية ، نظرا لوفرة مؤيديه من انصار حزب الرفاة الاسلامى الذى استولى على ٥٨ مقعدا فى البرلمان وايضا ٢١ ٪ من اصوات الناخبين فى الانتخابات التى اجريت عام ١٩٩٥ .

ويرى المراقبون ان اربكان سيشكل معارضة قوية لحكومة يلمظ حيث سيلفت الانتباه الى ارتفاع نسبة البطالة والتى وصلت إلى ١٥ ٪ وايضا نسبة التضخم التى بلغت ٨٠ ٪ والى اضرار الحرب التى يشنها الجيش التركى على الاكراد ، والاهم من ذلك هو مهاجمة سياسة يلمظ العلمانية .

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اما عن تانسو تشيلر حليفة اربكان فلن تستطيع منافسته فى جبهة المعارضة الجديدة ضد يلمظ نظرا لاتهامها بالتورط فى اعمال الفساد والتى ادت ـ رغم براءتها ـ الى تدهور شعبيتها بشكل حاد وتقديم استقالات جماعية من حزبها (الطريق القويم) ، حيث اتجه ١٢ عضوا من حزبها لتأييد حكومة مسعود يلمظ !

ومن المحتمل ان تعتزل تشيلر الحياة السياسية وتعيش مع زوجها فى الولايات المتحدة الامريكية ، فى الوقت الذى يعانى فيه اربكان من متاعب قانونية شنها ضده مؤيدى يلمظ لحل حزب الرفاة الذى تزعمه اربكان ، حيث تركز هذه المتاعب القانونية على اختراق اربكان للقوانين العلمانية للبلاد ، وفى حالة حكم المحكمة الدستورية ضد اربكان فليس امامه إلا إعتزال الحياة السياسية الأمر الذى سيؤدى لحل حزب الرفاة مما يعد ضربة قاضية للاسلاميين الاتراك ويحرمون بذلك من الطريق الشرعى للمشاركة فى الحياة السياسية وبالتالى سيلجأون لاعمال العنف لاقرار مبادئهم مما سيدخل تركيا فى مأزق العنف والعنف المضاد

خلافات الأحزاب تطغى على الائتلاف

التعايش السياسى الحلم المفقود فى تركيا!

تتغير الحكومات في تركيا ويظل التعايش السياسي بين الأحزاب حلما لا يتحقق ومن يقلب فى أوراق التاريخ يتأكد من أن الصراعات بين الأحزاب كانت ـ ولاتزال ـ تحول دون تكوين حكومة أئتلافية تنعم في ظلها تركيا بالاستقرار

ففي عام ١٩٨٣ وفى خطوة واسعة نحو العودة إلى الحكم المدنى قرر المجلس العسكرى الحاكم فى تركيا إنهاء الحظر العام الذى كان مفروضا على النشاط السياسى وتم إصدار قانون تنظيم النشاط وتكوين الأحزاب السياسة

ووردت فى البيان المشترك الذى وقعه الرئيس كنعان ايفرين انذاك فقرة تقول «انه من اليوم فصاعدا للشعب التركى الحرية فى تكوين أو الاشتراك فى الأحزاب السياسية وممارسة أى نشاط سياسى»

ومن المعروف أن خمسة من كبار جنرالات الجيش كانوا قد أطاحوا في انقلاب حلا من العنف بالحكومة المدنية في سبتمبر عام ١٩٨٠ واوقفوا نشاط الأحزاب السياسية وحظروا ممارسة أى نشاط سياسى آخر

وعادت الحياة النيابية الى مسرح السياسة فى تركيا بعد غياب ٣ سنوات. وأجريت في تلك الفترة انتخابات حقق فيها تورجوت أوزال رئيس حزب «الوطن الأم» مفاجأة بفوزه باغلبية مقاعد البرلمان وقدمت حكومة أولوسو الاستقاله قبل اجتماع المجلس الوطنى (البرلمان) ليصبح أوزال أول رئيس وزراء تركى منتخب منذ الانقلاب العسكرى الذى قام به الجنرال ايفرين عام ١٩٨٠.

وكان فى ذلك الوقت حزب «الشعب» المعارض يمثل اليسار المعتدل، الذى فاز بـ ٣٠٪ من مجموع الأصوات الصحيحة فى الانتخابات وأصبح لهذا الحزب ١١٧ مقعدا في المجلس الوطني وهو الحزب المعارض الوحيد لحكومة أوزال الذى فاز بـ ٤٥٪ من الأصوات و٢١١ مقعدا فى المجلس الوطنى

كما شهدت تلك الفترة بروز حزب «العسكريون ومحاربة الأرهاب» وزعيمه تورجوت سونالب حيث حصل على ٦٧ مقعدا فى المجلس الوطني.

وكان سونالب يقول في كلماته دائما أنه لا يريد أى صوت من الأحزاب القديمة ووصف أصواتها بأنها غير نظيفة، وبذلك أطلق الناخبون على الحزب أنه حزب العسكريين

وفى عام ١٩٨٦ عاد زعيما حزبى المعارضة الرئيسيين خلال فترة ما قبل الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ والمحظور نشاطهما العام تماما حتى عام ١٩٩٢ الى المسرح السياسى فى تركيا ولم يتوانا عن توجيه الانتقادات الشديدة الى النظام اليمينى الحاكم في انقرة

وهكذا لم يتردد سليمان ديميريل رئيس الوزراء المحافظ السابق الذى أطاح به الجنرالات عام ١٩٨٠ وبولنت أجاويد زعيم معارضة اليسار ـ في الأشتراك في مناسبات عامة ووجه أجاويد الاتهامات لحكومة اوزال بأنها ديكتاتورية

وفي عام ١٩٨٧ لمع نجم حزبين محظورين، هما حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه بولنت أجاويد وحزب الطريق القويم لسليمان ديميريل اللذان تحديا الحظر المفروض على نشاطهما السياسى وأجريا مقابلات وشاركا في حملات الانتخابات الفرعية حيث اصيب حزب الوطن الأم بزعامة أوزال بصدمة عندما حقق حزب الطريق القويم المدعوم من رئيس الوزراء الاسبق المحظور ديميريل مكاسب مهمة

ونتيجة لذلك، صوتت الجمعية الوطنية التركية بأغلبية كبيرة على رفع الحظر عن النشاط السياسى للزعماء السياسيين المدنيين السابقين والذى فرض عقب الانقلاب العسكري الذى وقع فى تركيا عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٨٩ انتخب البرلمان التركي أوزال رئيس الوزراء، وزعيم حزب الوطن الأم الحاكم رئيسا للجمهورية، ولم تمض ثلاثة أعوام حتى أغتيل أوزال ثم أختير

سليمان ديميريل رئيسا للوزراء عام ١٩٩٢ وفازت تانسو تشيللر بزعامة حزب «الطريق القويم» بعد هزيمة منافسيها وانسحابهما في الجولة الأولى من المؤتمر العام للحزب وليفتح هذا الطريق أمام الرئيس ديميريل لتعيين تانسو تشيللر أول رئيسة لوزراء تركيا

ولكن سرعان ما فشلت جولة المحادثات بين رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيللر وزعيم حزب المعارضة الرئيس مسعود يلماظ لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين الحزبين اللذين ينتميان ليمين الوسط

وكانت تشيللر تقترح تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب «الوطن الأم» وحزب «الطريق القويم» الذى تتزعمه بعد انهيار الائتلاف بين حزب «الطريق القويم» وحزب «الشعب الجمهوري»

وقد أعاد فوز حزب «الرفاه الإسلامي» بزعامة نجم الدين اربكان طرح مشكلة الديمقراطية والأصولية فرغم أن الديمقراطية تعطى حق تشكيل الحكومة للحزب الذى يحصل على اكبر عدد من الأصوات فإنه برزت صعوبة فى ان يشكل «الرفاه» حكومة ائتلافية بعد رفض جميع الاحزاب الرئيسية الائتلاف معه لميوله الأصولية ووقتها كلف الرئيس التركي ديميريل أربكان بتشكيل الحكومة إلا أنه فشل في ذلك لتحالف الأحزاب العلمانية ضده ورفضها الدخول فى ائتلاف حاكم معه ثم اتفق يلماظ وتشيللر على التحالف بعد طول عداء بحيث يتولى يلماظ رئاسة الوزراء في السنة الأولى وتتولاها تشيللر فى العامين التاليين ثم يعود يلماظ للمنصب في العام الأخير من عمر الائتلاف الحاكم

لكن سرعان ما دبت خلافات بين الاثنين كما كان متوقعاً لينهار الائتلاف الحاكم ويضطر ديميريل لإعادة تكليف أربكان بتشكيل حكومة جديدة بين حزب «الرفاه الإسلامي» وحزب «الطريق القويم» بزعامة تشيللر.

ولكن الضغوط التى تعرض لها اربكان من جانب المؤسسة العسكرية جعلته يتنازل عن منصبه لنائبته تشيللر غير انه بعد سقوط حكومة اربكان بسبب ضغوط العسكريين فاجأ الرئيس ديميريل الجميع وكلف مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» بتشكيل الحكومة الجديدة، مما جعله يوجه الدعوة لتشيللر للانضمام إلى حكومته الائتلافية ولكنها استبعدت أى احتمال للتعاون مع يلماظ واعتبرت تكليفه بتشكيل الوزارة «إهانة للديمقراطية»

وقد شن أربكان رئيس الوزراء التركي المستقيل وزعيم حزب «الرفاه» وخليفته تشيللر زعيمة حزب «الطريق القويم» حملة جديدة على الرئيس ديميريل، وطالب بإصلاح الخطأ بسبب تكليفه زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ تشكيل حكومة جديدة وتكليف تشيللر بدلا منه.

وعلى الجانب الآخر، بدات الحكومة الائتلافية الجديدة فى تركيا بزعامة يلماظ حملاتها لضرب التحالف السابق بين تشيللر وأربكان. فقد دعا الزعيم اليسارى البارز دنيز بيكال إلى التحقيق مع اربكان بتهمة خلط الدين بالسياسة، وطلب المدعى العام التركي من المحكمة الدستورية حظر حزب «الرفاه» بدعوى انه يهدد النظام العلماني لتركيا

فى نفس الوقت بدات محكمة امن الدولة فى انقرة التحقيق بشأن مزاعم حول قيام تشيللر بالتجسس لصالح المخابرات الامريكية واتهام زوجها بزعامة إحدى عصابات المافيا

ويبدو أن تركيا سوف تشهد سلسلة من الأحداث المفاجئة خلال الفترة المقبلة نتيجة فشل الاحزاب فى التعايش السياسى مهما تتغير الحكومات!!

هاجر دياب

المصدر : الوسط

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

تركيا: «انقلاب عسكري» من دون دبابات

أنقرة – بلقيس كيليتشكايا

مع اشتداد الأزمة التركية الداخلية طوال أربعة أشهر بين الحكومة والجيش، تساءل الاتراك اذا كان الجيش سيلجأ الى القوة خصوصا ان تركيا الحديثة شهدت حتى الآن ثلاثة انقلابات عسكرية، فلماذا لا يحدث انقلاب رابع؟ وهل ستصبح تركيا جزائر ثانية اذا أصر رئيس الوزراء نجم الدين اربكان على مواجهة الجيش؟

لكن كل التوقعات خابت ، اذ استقال رئيس الحكومة الذي وصل الى الحكم عبر صناديق الانتخاب، لتراجع على الفور، الحديث عن أزمة اسلامية في تركيا، وعن انقلاب عسكري لكن الى حين. فيما «هللت» الأسواق المالية للحدث مع ارتفاع الأسهم في البورصة. وحسب استقصاء أخير للرأي فان ٧٠ في المئة من الأتراك يمنحون ثقتهم للحكومة الجديدة برئاسة مسعود يلماظ.

سنة كاملة أمضاها أربكان في الحكم مع شريكته تانسو تشيللر. وبعد عام أعلن وهو يسلم الحكم ليلماظ ان «الديموقراطية هي التي كسبت المعركة في تركيا». لكن هل انتصرت الديموقراطية بالفعل؟ نعم ولا، ذلك ان الجيش استخدم كل اساليب الضغط على الحكومة السابقة مهدداً باللجوء الى السلاح اذا دعت الحاجة. وهكذا من دون القيام بانقلاب عسكري مباشر، فرض الجيش ارادته بلا جهد كبير.

وللمرة الثالثة يتسلم يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم» رئاسة الحكومة، لكنها هذه المرة ائتلاف بين اليمين واليسار. وتضم الحكومة بولنت اجاويد رئيس الحزب الديموقراطي اليساري نائبا لرئيس الوزراء وهو معروف بمعارضته الشديدة للرئيس تورغوت أوزال خلال حرب الخليج الثانية، لتحالفه مع الولايات المتحدة ضد الرئيس صدام حسين. وهو يعتبر ان تركيا لن تنجح في حربها ضد حزب العمال الكردستاني قبل عودة السيادة العراقية الى شمال العراق، لذا على تركيا ان تحاور صدام حسين. كما تضم الحكومة عصمت سيزغين نائباً ثانياً لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع، وهو نائب وعضو في حزب تركيا الديموقراطية الذي يتكون من نواب يعارضون تانسو تشيللر.

ومن الأهداف الأساسية للحكومة الجديدة، اتخاذ اجراءات تقضي بجعل التعليم الزاميا حتى الثامنة من العمر كما يطالب بذلك العسكريون، والحد من الفساد والنهوض بالاقتصاد.

ويتفق المشاركون في الحكومة الجديدة على ضرورة اجراء الانتخابات المبكرة في صيف ١٩٩٨، لكن الحزب الشعبي الجمهوري وهو الحزب الذي أسسه أتاتورك وانشق الى حزبين يتولى رئاسة أحدهما بولنت أجاويد يريده في أسرع وقت أي خلال بضعة أشهر.

من جهة ثانية لئن كان الأتراك سعداء بحكومتهم الجديدة، فالتجارب القديمة تؤكد ان ائتلافا يضم أحزابا مختلفة ومتنافرة سيكون حظه من النجاح ضئيلاً في توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

وثمة موضوع خطير من شانه ان يعقد اللعبة السياسية في البلد فحزب الرفاه متهم بانه أصبح بؤرة للنشاطات المعادية للعلمنة وستنظر المحكمة العليا في أمر حله.

واذا كانت التوقعات تشير الى نيل حكومة يلماظ ثقة مجلس النواب في ١٢ من الشهر الجاري نظرا الى ان عدد النواب الذي انشقوا عن حزب «الطريق القويم» بلغ نحو عشرة خلال الأيام القليلة الماضية، الا ان هذه التوقعات لا تشير الى الفترة التي سيستغرقها شهر العسل التركي

تركيا وانقطاع الاستمرارية دائماً

■ في الكلام الكثير الذي كتب عن تكليف مسعود يلماظ تشكيل الحكومة التركية، واستبعاد تانسو تشيلر، غابت مسألة قد يستغرب للوهلة الاولى غيابها: من يمثل من؟ ومن يمثل ماذا؟ لكن الواضح ان الذين غيبوا هذا الجانب كانوا على حق. والسبب بسيط وراء ذلك. فالشخصي والتافه والصغير طغى، في الحياة السياسية التركية، على ما هو نسقي ومتماسك. لا ينافسه في طغيانه الا احتكار العسكر الكلمة الفصل.

فإذا ما حاولنا ان نقرأ ما هو حاصل الآن، على ضوء خلفية الموقع الاجتماعي والايديولوجي، واجهنا حائط مسدود. فمسعود يلماظ، قائد «حزب الوطن الأم»، هو، قبل كل تصنيف آخر، من استبقاه كنعان افرين وعسكريوه في ١٩٨٠، ليكون صلة الوصل بين سلطتهم وصندوق النقد الدولي. لكن اوزال لا يختصر هذا الملمح وحده، اذ ما ان افلت من زمام العسكر حتى كشف عن ملامح اغنى في شخصه ونهجه. فهو مثّل الرأسمالية الجديدة والحساسية الحادة للعثور على حل ديموقراطي للمسألة الكردية وجمع اوزال في مساره ما يبدو، لمتسرع في الحكم، متناقضاً. هكذا بنى أحسن العلاقات مع قوى المجتمع المدني مؤسسات ومهناً وصحافة، وعرف بحرص شديد على مراعاة اللون الاسلامي لتركيا. أما العلاقة بالعسكر فراوحت بين برود وتوتر أملتهما القضية الكردية، بمقدار ما أججهما تدخله في تشكيلات المراتب العليا للجيش، وهو محظور على السياسيين في تركيا الكمالية.

بيد ان الباحث عن صلة يلماظ بالاوزالية، في ما خص الأكراد والجيش والمؤسسات والاسلام، لن يجد إلا ما يجده الباحث عن صلة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل برئيس حكومة اوائل الخمسينات عدنان مندريس. ذلك ان الاخير هو، بدوره، الأب الروحي للرئيس الحالي، فيما «حزب العدالة» الذي اسسه ديميريل في ١٩٦٤، امتداد لـ «الحزب الديموقراطي» المندريسي الذي حل إثر أعدام صاحبه.

لكن بعدما كان مندريس، المعبر عن البيئة الريفية ورأس المال الصغير والحرفي، أول السياسيين انفتاحاً على الاسلام السياسي منذ التحريم الاتاتوركي، واول من سمح بإعادة انشاء المدارس الدينية، اذا بديميريل يرفع العلاقة بالعسكريين الى المصاف الاولى، هم الذين أطاحوه في ١٩٨٠ بعدما أعدموا أباه مندريس.

وتماماً كما كف ديميريل عن أن يكون مندريسياً، كفت تانسو تشيلر عن ان تكون ديمريلية، علماً بأن حزبها، «حزب الطريق الصحيح»، لم يؤسسه في ١٩٨٧ الا رئيس الجمهورية الحالي، ليكون امتداداً لـ «العدالة»، كما كان «العدالة» امتداداً لـ «الديموقراطي». هذه المسيرة الآيلة الى تفكك المستويات الايديولوجية والحزبية، واستحالة البناء على تمثيل اجتماعي واضح، فيها شيء من تداخل الخريطة الطبقية وتحديثها، وشي، من فعالية صرخة الحرب ضد الاسلام السياسي، استنفاراً وإعادة ضبط للصفوف والمواقع لكنها، الى ذلك، مرآة اخرى من مرايا الوهن الديموقراطي في تركيا والوهن هذا بمقدار ما يتجسد في تفاهة السياسيين، وفي تعاظم قوة الاسلاميين، يدل الى استحالة ان يكون هناك طريق صحيح أو وطن أم.

فإما التنازع الاهلي المفتوح، وإما تمكين الاستبداد العسكري محروساً بهذين الانقطاع والتبعثر والسلطان غلاب في بلد السلاطين

حازم صاغية

صباح الخير



اسفرت لعبة الكراسي الموسيقية في تركيا عن استبعاد حزب الرفاة الاسلامي من الحكم.. وإسناد الحكومة الجديدة الى الاحزاب العلمانية، المعارضة لحزب الرفاة..!

والطريف.. ان الاستبعاد تم بطريقة ديمقراطية للغاية، وبدون انقلاب على الدستور. وتم بناء على رغبة نجم الدين اربكان رئيس حزب الرفاة الاسلامي.. او على الاصح بناء على حسابات خاطئة قام بها، هو وشريكته في الحكم.. تانسو تشيللر.. ادى الى استبعادهما.

وكانت المصالح والصفقات. قد جمعت منذ عام مضى بين حزب الرفاة الاسلامي، وحزب الطريق القويم.. الذى تراسه تانسو تشيللر رئيسة الوزراء السابقة.. رغم الخلافات الفكرية الحادة بين الحزبين.. فالاول حزب اسلامي يقوم على اساس ديني.. والثاني حزب علماني يعارض تدخل الدين في الدولة.

وتم تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين يراسها نجم الدين اربكان، وتدعمها تشيللر.. وفي الشهر الماضي اتفق الاثنان على اجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية هذا العام، بدلا من الاب[illegible] المقرر لها عام ٢٠٠٠.. واتفق الاثنان على ان يستقيل اربكان من رئاسة الوزارة، على ان تتولى تشيللر الحكم، حتى موعد اجراء الانتخابات.

وطبقا للدستور.. ذهب اربكان الى سليمان ديميريل رئيس الجمهورية، وقدم له استقالته وطلب منه تكليف شريكته، وحليفته تشيللر بتشكيل الوزارة الجديدة.. على اساس ان الحزبين يمثلان الاغلبية البرلمانية التي تمكنهما من الاستمرار في الحكم.

وطبقا للدستور.. يتم تكليف رئيس الحزب الذى يملك اكبر عدد من المقاعد البرلمانية بتشكيل الوزارة.. فإن عجز، اسندت المهمة الى الحزب التالي في عدد الاصوات وعلى هذا الاساس قام الرئيس التركي باستدعاء مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الام.. وكلفه بتشكيل الوزارة بوصفه رئيس الحزب الذى يملك مقاعد في البرلمان، تزيد على عدد المقاعد التي يملكها حزب الطريق القويم الذى تراسه تشيللر.

وحدثت مفاجاة لم تكن في الحسبان.. استقال عدد من اعضاء البرلمان الذين ينتمون الى حزبي الرفاة الاسلامي، والطريق القويم.. واعلنوا معارضتهم للحزبين!! وفقد الحزبان الاغلبية البرلمانية التي كانا يتمتعان بها.. وبالتالي اصبح مسعود يلماظ يتمتع باغلبية بسيطة تكفيه لتشكيل حكومة جديدة مع احزاب المعارضة الاخرى..!

وهكذا فشلت صفقة اربكان- تشيللر وضاع كرسي الحكم من الاولى.. ووجد الثاني نفسه، وحزبه خارج دائرة الحكم..!

والسؤال: هل تستقر الاوضاع السياسية في تركيا، وتتوقف لعبة الكراسي الموسيقية بعد استبعاد حزب الرفاة الاسلامي من دائرة الملعب..! اشك في ذلك.. فسوف تستمر اللعبة ولا تتوقف.. طالما استمرت الاحزاب السياسية تفتقد الاغلبية التي تمكنها من حكم البلاد بمفردها.. ودون الائتلاف مع غيرها..!

سعيد سنبل

المصدر : الوفــــد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

أغلبيــة الأتـراك يؤيدون حكومـــة «يلمـــاظ»

أنقــرة ـ أ. ش. أ: أظهـر أحـدث استطلاع للرأى اجرى في تركيا ونشـر أمس أن ٧٨,٧ من الشعب التركي يؤيدون حكومة مسعود يلماظ الجديدة. توقع ١٨,٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع أن يحتل حزب الوطن الأم بزعامة يلماظ المركز الأول في حالة اجراء انتخابات مبكرة يليه حزب الشعب الجمهوري بنسبة ١٧٪ وحزب الرفاه بنسبة ١٣,٧٪.

أكد ٨٠,٤٪ ممن شملهم الاستطلاع فشل الحكومة السابقة بزعامة نجم الدين أربكان وأشار ٤٠,٦٪ أن حكومة أربكان كانت السبب الرئيسي في التوتر الذى ساد تركيا مؤخرا.

تعهدت تقليص التعليم الديني واتخاذ موقف من الدول الداعمة لـ "الارهاب"

حكومة يلماز: تركيا ستتجه غرباً

□ انقره -
من رشيد غيورديلك:

■ اعلنت الحكومة التركية برئاسة مسعود يلماز امس برنامجها الذي ستطلب ثقة البرلمان على اساسه وتضمن تطبيق اجراءات للحد من التعليم الديني و«حلولاً» اجتماعية واقتصادية للمشكلة الكردية في جنوب شرقي البلاد. وتعهدت ايضاً انها ستتجه غرباً عموماً، واوروبياً خصوصاً، في سياستها الخارجية. ومن المقرر ان يصوت النواب بالثقة على الحكومة السبت المقبل.

واوضحت الحكومة، في مذكرة ستعرض على البرلمان، انها ستمدد فترة التعليم الابتدائي الإلزامي من خمس الى ثماني سنوات على حساب مدارس تحفيظ القران واعداد ائمة الـ«ـماجد»، وهو أحد مطالب الجيش من الحكومة الائتلافية السابقة برئاسة زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. وكانت مماطلتها في تنفيذها ادت الى ازمة سياسية انتهت باستقالة اربكان وتشكيل حكومة جديدة برئاسة يلماز.

وشددت المذكرة على ان «تزويد المواطنين المعرفة والقدرة على التعامل مع عصر المعلومات واستيعاب مبادىء (مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال) اتاتورك واصلاحاته سيكون هدفا اساسيا» للحكومة.

الى ذلك قال نائب رئيس الوزراء بولند اجاويد ان الحكومة الائتلافية المؤلفة من حزبي الوطن الام (اليميني) واليسار الديموقراطي (القومي اليساري) ستطلب من البرلمان اقرار مشروع قانون التعليم العلماني مباشرة بعد حصول حكومته على ثقة البرلمان.

كذلك اعلن يلماز في كلمة القاها في البرلمان ان حكومته تفكر «بحلول اقتصادية واجتماعية» للقضية الكردية واوضح انها «ستدخل برامج اقتصادية واجتماعية جديدة لتحسين شروط الحياة في جنوب شرقي البلاد. وفي الوقت نفسه، ستواصل مكافحة الارهاب الانفصالي (حزب العمال

الكردستاني) بكل عزم».

وقال يلماز ايضاً ان تركيا ستسعى الى تطوير صلات متعددة الاتجاهات مع جيرانها ودول الشرق الاوسط لكنه شدد على ان الاتجاه الرئيسي لحكومته سيتركز على تطوير العلاقات مع الغرب عموما والاتحاد الاوروبي خصوصاً. ولم يذكر بالاسم اي دولة في المنطقة لكنه اكد ان حكومته تلتزم وحدة اراضي العراق وستعمل كل ما تستطيع من اجل اعادة وحدة هذا البلد.

وفي اشارة الى استمرار العمليات العسكرية في شمال العراق تعهد اتخاذ اي خطوة ضرورية لحماية امن تركيا الى حين ملء الفراغ الامني في شمال العراق واعادة توحيده. وزاد ان حكومته ستراجع موقفها من الدول التي تدعم «الارهاب الانفصالي» في تركيا. معروف ان الجيش التركي اتهم سورية وايران واليونان بدعم حزب العمال.

في تطور اخر اعلن اجاويد ان تركيا رفعت الحظر الذي فرضته على التجارة الحدودية مع العراق منذ غزو العراق للكويت قبل سبع سنوات. واوضح في اجتماع لحزبه ان «حظر التجارة الحدودية في جنوب شرقي البلاد قد رفع، وهذا هو قرارنا الاول». وهذه اشارة واضحة الى العراق لانه لا يوجد اي حظر تركي على التجارة مع جارتيها الاخريين على حدودها الجنوبية الشرقية، سورية وايران. لكن اجاويد لم يشر الى ما اذا كان قرار حكومته يعني انتهاكاً للحظر الدولي الذي فرضته الامم المتحدة على التجارة مع العراق منذ آب (اغسطس) ١٩٩٠.

وزيرة الداخلية التركية السابقة تكشف النقاب عن تجسس جهاز الشرطة على جنرالات الجيش

تيرانا - وكالات الأنباء: كشفت وزيرة الداخلية التركية السابقة ميرال إكسنر عن قيام جهاز الشرطة بالتجسس على الجيش للتحرى عن وجود استعدادات للقيام بانقلاب ضد الحكومة التركية السابقة برئاسة نجم الدين أربكان.

ووصفت إكسنر ماقام به جهاز المخابرات التابع للشرطة بأنه عمل من صميم القانون ولم يكن شيئا غير شرعى

ورفضت الوزيرة السابقة التأكيد على تلقيها أوامر مباشرة بالتجسس من جانب رئيس الحكومة

من ناحية أخرى، اعترف بولنت أوركوغلو رئيس ادارة المخابرات بجهاز الأمن التركى بأن التجسس على تليفونات رئاسة الاركان يأتى فى إطار عمله.

وقال إن الرئيس التركى سليمان ديميريل كان يشكو من أن أجهزة الأمن لا تعرف مسبقا بأنباء الانقلابات.

كان كبار جنرالات الجيش قد وجهوا اتهاما إلى أجهزة الأمن بالتجسس على مكالماتهم الهاتفية وطالبوا بإجراء تحقيقات فورية فى هذا الصدد.

على صعيد آخر ذكرت صحيفة «جمهوريات» التركية أن تانسو تشيللر رئيسة حزب «الطريق القويم» ستتم محاكمتها أمام محكمة عسكرية بتهمة التجسس لحساب المخابرات الأمريكية.

ولم تحدد الصحيفة طبيعة الأعمال التى تورطت فيها تشيللر

وقد نفت السفارة الأمريكية فى أنقرة أن تكون تشيللر عميلة للمخابرات الأمريكية

ووصف متحدث باسم السفارة الاتهامات الموجهة إلى تشيللر بأنها ملفقة ولا أساس لها من الصحة

وزيرة الداخلية في حكومة أربكان:

الشرطة تجسست على الجيش لمعرفة هل يعد انقلاباً في تركيا

□ انقرة - «الحياة»:

■ اعترفت ميرال أكسينر، وزيرة الداخلية في الحكومة الائتلافية السابقة برئاسة زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين اربكان، أمس بأن الشرطة تجسست في عهدها على قيادة الجيش التركي لجمع معلومات في شأن التحضير لانقلاب عسكري هدفه إبعاد الاسلاميين عن السلطة.

وأوضحت الوزيرة السابقة، التي تنتمي الى حزب الطريق الصحيح (بزعامة شريكة أربكان في الحكومة تانسو تشيلر)، في مؤتمر صحافي نقلته على الهواء شبكة تلفزيون «إن-تي-في»: «قام جهاز استخبارات الشرطة بواجبه وفقاً للقانون والديموقراطية». ونفت ان يكون الإجراء غير شرعي.

يذكر ان مسؤولاً سابقاً في الشرطة اعترف في وقت سابق

بانه جمع بالفعل معلومات عن هذا الموضوع ونقلها الى السلطات المدنية، «خصوصا الى الرئيس سليمان ديميريل». ويجرى تحقيق مع هذا المسؤول بتهمة التنصت على المكالمات الهاتفية لقيادة الجيش التركي.

كذلك نفت اكسينر ان تكون اعطت اوامر محددة الى استخبارات الشرطة للتجسس على الجيش. ودعت الى مناقشة عامة علنية في شان التقارير الصحافية التي اشارت الى سرقة الشرطة لوثيقة من قيادة الجيش سلمت الى اربكان تضمنت خطة للتخلص من حكومته. واضافت اكسينر: «لا بد من مناقشة ما اذا كانت توجد تحضيرات لانقلاب ومن كان متورطا في الامر».

وكشفت ان اربكان «تحدث، وقتذاك في الامر مع ديميريل «الذي ابلغ الموضوع بدوره الى رئاسة الاركان، للقوات المسلحة. واعتبرت ان الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدتها تركيا في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ الحقت اذى كبيرا بالبلاد. وقالت: «للاسف كنا ننظر الى هذه الانقلابات تحدث ولكن لم نتمكن من الحؤول دون وقوعها».

في تطور اخر، افادت وكالة «الأناضول» للانباء ان جهاز الرقابة على اسواق المال التركية امر شركة «كومباسان» الاسلامية الضخمة بكشف هوية جميع المساهمين في الشركة وحجم حصص كل منهم. ونقلت الوكالة عن نشرة مجلس اسواق المال الاسبوعية انه يتوجب على الشركة تقديم هذه البيانات الى المجلس قبل الثلاثين من الشهر الجاري. وكانت محكمة تركية جمدت في ١٧ من الجاري ١٤,٩ تريليون ليرة تركية تخص الشركة بسبب مزاعم عن جمعها اموالاً دون موافقة المجلس. وتعمل «كومباسان» في مجال الطباعة والورق والمكننة والانتاج والبناء، وهي احدى الشركات التي يستهدفها الجيش التركي بتهمة تمويلها نشاطات اسلامية متطرفة.

البرلمان التركي يناقش برنامج حكومة يلمظ اليوم

انقرة - ا ش ا - يبدأ البرلمان التركي اليوم في مناقشة برنامج حكومة مسعود يلمظ الائتلافية التي تضم احزاب «الوطن الام» واليسار الديمقراطي وتركيا الديمقراطية، بالاضافة الى مساندة حزب الشعب الجمهوري والمستقلين للحكومة من الخارج. ومن المتوقع ان يلقى برنامج الحكومة معارضة شديدة من قادة احزاب الرفاه والطريق القويم والوحدة الكبيرة خاصة ان يلماظ قد حلت محل حكومة نجم الدين اربكان التي كانت تضم حزبي الرفاه والطريق القويم

وقد علق اربكان على برنامج حكومة يلمظ الذي قدمه الي البرلمان يوم الاثنين الماضي بانه «سلطة» لانه غير محدد المعالم ويتضمن الكثير من التناقضات من ابرزها جعل التعليم الالزامي ثماني سنوات متصلة مما يعني اغلاق مدارس تخريج الائمة وتحفيظ القران الكريم مع السماح للتلاميذ بحفظ القران بعد هذه المرحلة وهو ما لا يمكن تنفيذه عمليا

أزمة ثقة فى تركيا

انقرة - «رويتر»:

اعترفت امس ميرال اكسنر وزيرة الداخلية التركية السابقة بتجسس الشرطة على الجيش اثناء توليها وزارة الداخلية فى حكومة نجم الدين اربكان السابقة. اكدت «ميرال» اداء «وحدة مخابرات الشرطة واجبها بمقتضى القانون» للتحرى عن احتمالات قيام الجيش بانقلاب ضد «اربكان». وصفت مصادر تركية تصريحات «ميرال» بانها دليل على انعدام الثقة بين مؤسسات الدولة، بدرجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الجمهورية التركية.

الجيش التركى ينفى التخطيط لانقلاب عسكرى ضد «أربكان»

أنقرة ـ وكالات الانباء: نفى امس الاميرال جوفين اركايا القائد العام للبحرية التركية تدبير الجيش انقلابا عسكريا ضد نجم الدين اربكان رئيس الوزراء الاسلامى السابق. وصف اركايا الانقلابات العسكرية بأنها جريمة. وزعم استمرار خطورة التيار الاسلامي على تركيا العلمانية رغم استقالة اربكان. اكد المسئول العسكرى شرعية مجموعة الدراسات الغربية التى تعمل ضد النشاط المتشدد الديني. واشار الى انشائها بموجب القوانين التركية. كانت ميرال اكسينير وزير الداخلية السابق فى حكومة اربكان قد اتهمت مجموع الدراسات الغربية بالاعداد لانقلاب عسكري. ادت ضغوط الجيش الى استقالة اربكان بعد اتهامه بزعزعة علمانية الدولة. في الوقت نفسه رفضت جنايات تركية نظر دعوى التعويض التي رفعها اربكان ضد مسئول طالب بحظر نشاط حزب الرفاة الاسلامي. قضت المحكمة بعدم الاختصاص بنظر هذه الدعوى وطالبت المحكمة التركية العليا بالحكم فيها. كان حزب الرفاة الاسلامى وزعيمه نجم الدين اربكان قد رفعا قضية ضد فورال سافاس كبير المدعين فى محكمة الاستئناف اتهم اربكان سافاس باهانته واهانة حزب الرفاة خلال مؤتمر صحفي. طالب سافاس فى المؤتمر بحظر نشاط الحزب الاسلامي. كما طالب اربكان بتعويض قدره ٢٠ مليار ليرة تركية (١٣٢ الف دولار).

المصـدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

الجيش التركى يقدم أدلة لوقف نشاط حزب الرفاه
واشنطن تدرس رفع الحظر عن بيع الأسلحة لتركيا

انقرة - وكالات الانباء - قدم الجيش العلماني التركي امس ادلة تدعم قضية تنظرها المحكمة لوقف نشاط حزب الرفاة الاسلامي اكبر احزاب البرلمان

وذكرت مصادر صحفية تركية ان المدعين قدموا وثائق عسكرية كأدلة ضد حزب رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان وسلموها الى المحكمة الدستورية

في الوقت نفسه رفضت احدى محاكم انقرة الدعوى التي اقامها اربكان ضد المدعي العام الجمهوري يورال سواش بعد مطالبة الاخير المحكمة الدستورية باغلاق حزب الرفاه

على جانب اخر اشارت مصادر رسمية الى ان الولايات المتحدة سترفع الحظر غير المعلن على مبيعات الاسلحة الامريكية الى تركيا في اعقاب هبوب رياح السلام في منطقة بحر إيجه بين اثينا وانقره

واضافت هذه المصادر ان واشنطن قررت تسليم ثلاث فرقاطات كانت تركيا قد سددت ثمنها إلا انها لم تتسلمها بسبب موقف الكونجرس الأمريكي

وكشفت تلك المصادر عن ان هناك اتفاقيتين جديدتين يتم الاعداد لهما في كل من اثينا وانقرة تدعيما للإتفاق الذي تم بين الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس الوزراء اليوناني كوستاس سيميتس القائم على ستة بنود تشتمل المبادئ العامة للعلاقات اليونانية التركية خلال الفترة المقبلة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

ألغام تواجه حكومة الانقلاب في تركيا

أسباب عديدة تمنع منح الثقة للحكومة التركية.. وألغام كثيرة سوف ستفجرها إذا نالت ثقة البرلمان

عندما قارنت تانسو تشيللر بين حكومة اربكان وحكومة عندنان مندريس كانت تعني ان هناك قاسما مشتركا بين الحكومتين، هو ان مندريس واربكان كان لهما حس وطني وحس قومي وحس ديني وكانت لهما شخصية قوية في مواجهة الجيش الذي استطاع ان يقدم مندريس للإعدام بإنهاء حياته وأراد ان يقدم الثاني للإعدام السياسي، ولكن هل بإمكان الجيش بعد ان اقام انقلابا بلا دبابات ان ينهي الأزمة السياسية في البلاد؟ فنحن امام انقلاب حقيقي صار الجميع يتحدث عنه في تركيا وإذا كان الجيش لم يدخل فيه مباشرة بدباباته وادواته فإن هذا لا يغير من كونه انقلابا واضحا ومفضوحا.

ولكن يثور الجدل عن حكومة الأقلية التي صنعها الجيش.. هل تستطيع ان تنهي الأزمة، بل هل من الأساس يمكن ان تحظى بموافقة البرلمان؟ إن الأستاذ اربكان يؤكد ويراهن على ان هذه الحكومة سوف تفشل على المدى القريب ونحن معه ايضا نذهب إلى هذا الاتجاه ودليلنا على هذا يستند إلى النقاط التالية:

أولا على مستوى منح الثقة للحكومة في البرلمان: فالمسألة ليست سهلة بل تواجهها العديد من الصعوبات بمعنى اننا لو نظرنا إلى تقسيمات الاحزاب داخل البرلمان فسنجدها على النحو التالي: حزب الرفاه لديه ١٥٤ نائبا، حزب الوحدة الكبرى بقيادة محسن يازجي اوغلو لديه ٨ مقاعد، حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيللر ١٠٤ نواب، وهذه الأحزاب الثلاثة هي احزاب الائتلاف الذي اسقطه الجيش وعدد نوابه ٢٦٦ نائبا، ولو نظرنا إلى الجانب الآخر نجد: حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماظ لديه ١٣٠ نائبا، وحزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند اجاويد لديه ٦٧ نائبا، وحزب الشعب الجمهوري بقيادة دينيز بايكال لديه ٤٩ نائبا، وحزب تركيا الديمقراطي بقيادة حسام جندورك لديه ١١ نائبا، وحزب حركة الملة القومية لديه نائبان، وهناك المستقلون ولديهم ٢٣ نائبا ويصبح مجمل اعداد الآخرين ٢٨٢ نائبا وهم الذين يراهن عليهم الجيش لمنح الثقة لحكومة يلماظ ولكن من الواضح أن نوابا كثيرين من هؤلاء قد لا يمنحون الثقة لحكومة يلماظ وهم على النحو التالي:

١- اعضاء في حزب الوطن الام نفسه قد لا يمنحون الثقة لحكومة يلماظ لانهم لا يوافقون على إلغاء المدارس الدينية، حيث من المعروف أن حزب الوطن الام يحتوي على اكبر عدد من المتدينين بمقارنته بالأحزاب العلمانية الأخرى، حيث استطاع تورجوت اوزال ان يحشد في حزبه

أعداداً من جميع الاتجاهات القومية والدينية، بل إن عددا من أعضاء حزب السلامة الذى كان يمثل التيار الإسلامى ورأسه اربكان وانقلب عليه الجيش والغاه عام ١٩٨٠، انضم عدد من هؤلاء لحزب الوطن الام ومازال فيه حتى الآن، وهؤلاء يرفضون تماما الإجراءات المضادة للإسلام وهم يعرفون أن يلماظ جاء لهذا الغرض.

ب- إن يلماظ لم يعلن حتى الآن برنامج حكومته، لذلك فإن كثيرا من الاصوات عرضة للاختلال طبقا للبرنامج.

جـ- إن دينيز بايكال -رئيس حزب الشعب الجمهورى- يصر على إجراء انتخابات فى غضون شهرين أو ثلاثة على الأكثر وإلا لن يمنح ثقته للحكومة وهذا ما يتعارض تماما مع رغبة يلماظ الذى يريد الحكومة تستمر حتى عام ١٩٩٨. وكما أن بايكال لم يحصل على مناصب وزارية فى الحكومة فالبعض لا يستبعد أن يتحالف بايكال مع أربكان وتشيللر لإجراء انتخابات سريعة وخاصة أن وزير المال عبداللطيف شنار أعلن أن المبالغ اللازمة لإجراء الانتخابات قد رصدت بالفعل وهى فى الخزينة لهذاالغرض.

ثانيا: فى حالة نجاح الحكومة فى كسب ثقة البرلمان: هناك ايضا صعوبات كثيرة جدا تواجه حكومة الانقلاب بمعنى أننا لو تصورنا أن الجيش ومجموعة رجال الأعمال العلمانيين قد نجحوا بجميع الوسائل فى الضغط على أعضاء البرلمان لمنح الثقة للحكومة فهناك العديد من المشاكل تواجه هذه الحكومة بما يجعلها تسقط على مدى شهرين على الاكثر ومن أهم هذه المشاكل ما يلى:

أ- على مدى التاريخ التركى فإن التجارب تؤكد أن كل حكومات الاقلية التى نشأت بهذه الطريقة والتى ائتلفت بكم كبير من الكتل والتيارات، هذه الحكومات لم تعمر بل ولم تحمل استقرارا على جميع الاصعدة فلم تحمل استقرارا سياسيا ولا استقرارا اقتصاديا ولا استقرارا اجتماعيا؛ نظرا لكثرة التناقضات التى تحيق بها فهذه الحكومة يمينية تتآلف مع نوعية من اليسار ومع القوميين ومع المستقلين فهى حكومة متشرذمه

ب- من المعروف أن بولند أجاويد -رئيس الحزب الديمقراطى اليسارى وهو فى نفس الوقت النائب الاول لحكومة يلماظ- رجل يسارى وله علاقات قديمة بحزب البعث العراقى وكان من أشد المعارضين لتورجوت أوزال فى تحالفه مع الغرب ضد العراق ويعلن دائما أنه مع فرض سيطرة العراق على شماله وأن عودة السيادة العراقية للشمال سوف تساعد على القضاء على حزب العمال الكردستانى، وهذه الرؤية التى يتبناها بولند اجاويد تتناقض تماما مع رؤية الجيش وكذلك رؤية يلماظ اللتين تتفقان والرؤية الغربية مما سيعقد العلاقة، فالحكومة تضم نزعات تختلف مع الرؤية الامريكية فى المنطقة.

جـ- كما أن عصمت سيزجين -النائب الثانى لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وعضو حزب تركيا الديمقراطية- يرى أن تركيا تحملت كثيرا من جراء وقف البترول العراقى ولابد من رفع الحظر عن البترول العراقى وهو ما يتعارض ايضا مع رؤية الامريكان، كما أنه صرح بأن واشنطن غير مستعدة لتعويض تركيا عن هذه الخسائر وبالتالى فلابد أن ترفع يدها عن هذا الامر.

د- الخلاف العميق بين يلماظ وبين اليسار حول القضايا الاقتصادية، فبينما يرى يلماظ أن قضية الخصخصة يجب أن تنتهى فى خلال ثمانية أشهر فإن اليسار يرفض الخصخصة من أساسها ومن يوافق فبشروط، وهذا ينطبق أيضا على قضية اقتصاد السوق، فإن يلماظ لا توجد لديه أية ضوابط بينما اليسار يطالب بوضع ضوابط ولو فتحنا برنامج الحكومة الذى قدمه يلماظ العام الماضى قبل حكومة أربكان فإن البرنامج كان مرفوضا تماما من اليسار بل قيل فى ذلك الوقت إنه برنامج غير قابل للتطبيق، لأن اليسار تكتل ضده وبرغم أن الائتلاف كان فى ذلك الوقت مع حزب يمينى آخر هو حزب الطريق القويم وأيضا هذا ينطبق على كثير من القضايا الاقتصادية الأخرى.

هـ- تركيبة شخصية يلماظ معروف عنه أنه من أنجح الناس الذين يخلقون أعداء لهم، فهو على المستوى الشخصى حاد الطباع سليط اللسان مما يجعله يخسر الكثير من أصدقائه والمتحالفين معه، يكفى أن حكومته مع تشيللر لم تستمر أكثر من شهرين لأسباب راجعة إلى شخصيته وليست راجعة إلى برامجه وممارسته السياسية.

و- المناخ العام الآن فى تركيا صار مناخا مضادا للانقلابات والشعب يرى أن يلماظ جاء إلى الحكم على أسنة رماح الجيش، وإن كانت مغطاة بالحرير ولكن يبقى أنه صار أمام الشعب نصير الجيش ضد ائتلاف جاء من خلال انتخابات شعبية حرة.

لكل هذه الأسباب يمكن أن نقول: إن حكومة يلماظ يصعب أن تمنح الثقة فى البرلمان ولو نجحت فى أخذ الثقة فإنها ستواجه الكثير من العراقيل والالغام التى تفجرها ويعود الرفاه منتصرا من خلال إرادة شعبية واسعة بإذن الله.

أحمد السيوفى